وزارة التعليم العالي والبحث العالي
جامعة محمد خيضر – بسكرة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـوع

الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود وتمويل

إعداد الطالبة:
أسماء حدانة

إشراف الأستاذ الدكتور:
موسى رحماني

لجنة المناقشة:

أ.د رايس مبروك	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
أ.د موسى رحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
د. بن عبيد فريد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
د. بالي حمزة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا
د. تي أحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا
د. بلخباط جمال	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الحاج لخضر باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

وزارة التعليم العالي والبحث العالي
جامعة محمد خيضر – بسكرة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـوع

الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود وتمويل

إعداد الطالبة:
أسماء حدانة

إشراف الأستاذ الدكتور:
موسى رحماني

لجنة المناقشة:

أ.د رايس مبروك	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
أ.د موسى رحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
د. بن عبيد فريد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
د. بالي حمزة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا
د. تي أحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا
د. بلخباط جمال	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الحاج لخضر باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

"وَيَسأَلونَكَ عَنِ الرّوحِ قُلِ الرّوحُ مِن أَمرِ رَبّي وَما أوتيتُم مِنَ العِلمِ إِلّا قَليلًا" ﴿٨٥﴾

سورة الإسراء الآية 85

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى غاليتي ونور عيني **أمي** أطال الله في عمرها وأرضاها عني

إلى روح **أبي** الطاهرة جمعني الله به في جنة الفردوس الأعلى رفقة خير البرية عليه الصلاة والسلام

إلى زوجي ورفيق دربي **صبري وعائلته**

إلى أبي الثاني **حسين** حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى عائلتي الصغيرة والكبيرة

إلى صديقاتي العزيزات

إلى كل زميلاتي و زملائي بالعمل

إلى طلبتي الأعزاء

إلى كل من كان فضل في مساندتي

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله عز وجل، أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه الرسالة وخاصة:

أستاذي وقدوتي و المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور **موسى رحماني** بارك الله في مجهوداته وصبره

الأستاذ **سليم خشعي** و الأستاذ **كمال قيمر** مدير قسم العلوم الزراعية و عمال المخبر خاصة **شهلاء**

السيد **بلحمادي** مدير قسم البيئة بمصنع الاسمنت عين التوتة باتنة

السيد **بومعزة** إطار في مديرية الفلاحة لولاية الوادي

عمال CRSTRA مسعود، طارق عثماني، سلوى بلحمادي

كل الفلاحين في ولاية الوادي الذين لم يبخلوا علي بأي مساعدة

الأستاذ **قاسمي** من كلية العلوم والتكنولوجيا و الأستاذ **سليم بتقة** من قسم الأدب

دون أن أنسى صديقاتي: أحلام، حنان، كاميليا، نوال، ايمان، فطيمة طاهري،فطيمة نوي، لطيفة، مينة، ريم، شيراز، وهيبة، دلال، فلة، سمية فركول، طيبة

-على نصائحهم القيمة وعلى تقديمهم يد المساعدة-

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل
وإلى كل من لم يتسع لي المجال لذكره وساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

شكرا لكم جميعا

الملخص:

لقد احتل التراكم الرأسمالي بصورته المادية مكانة عظمى في الفكر التنموي، وهو ما انعكس على توجيه السياسات الكلية نحو تعظيم الناتج الداخلي الإجمالي سواء عن طريق زيادة المدخرات المحلية، أو عن طريق استيراد رأس المال من الخارج، وبدون الاهتمام بالأبعاد الإنسانية للتنمية أو بالقيود التي تفرضها الطبيعة على العمليات التنموية، لذا جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة الإشكاليةالمتعلقة بدراسة أثر الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر على التنمية المستدامة، وذلك خلال الفترة 2000-2016 في قطاعي الصناعة (شركة "SCIMAT" باتنة) والزراعة (ولاية الوادي). للوصول إلى أهداف هذه الدراسة قمنا بدراسة الحالة، واتبعنا المنهج التجريبي، أين تمت معاينة أماكن هذه الاستثمارات وأخذ عينات من التربة بالنسبة للمناطق المجاورة لمصنع الاسمنت وعلى مسافات مختلفة وقمنا بتحليلها ومن خلال نتائج التحليل للمكونات المعدنية تعرفنا على آثار مخلفات المصنع عليها، كما قمنا بأخذ عينات من مياه السقي في ولاية الوادي وقمنا بتحليلها، ومن خلال نتائج التحليل الكيميائي ومعرفة كميات الأسمدة المستعملة من طرف الفلاح، تمكنا من معرفة آثارها على نوعية المياه.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أثرا سلبيا لمخلفات مصنع الاسمنت بعين التوتة على خصوبة التربة للمناطق المحيطة وعلى مسافات بعيدة تصل إلى24كلم عن المصنع، و أن التربة في المناطق المجاورة تعتبر فقيرة وتتطلب تدخلات تقنية لرفع نسبة الخصوبة.

كما توصلت الدراسة إلى أن الفلاحة في ولاية الوادي تعتبر مصدرا مهما جدا للمنتوجات الفلاحية وتشجع الشباب والدولة على الاستثمار في هذا القطاع لما له من آثار ايجابيةمن تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب شغل، إلا أنه لا يمكن أن ننسى الآثار الجانبية لعملية الزراعة المكثفة، والتي أثبتت نتائج التحاليل وجود نسب كبيرة من مادة النيترات في مياه السقي، والتي لها آثار خطرة على صحة الإنسان إذا تجاوزت نسبة تواجدها في المياه 50mg/l.

في الأخير نستطيع أن نقول أن للاستثمار الزراعي و الصناعي دورا كبيرا في زيادة الدخل و خلق فرص للعمل إلا أنه لابد من مراقبة هذا الاستثمار وتحسين من التكنولوجيا المستخدمة والمحافظة على البيئة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة،الاستثمار الحقيقي، الاستثمار الصناعي، الاستثمار الزراعي، الجزائر.

Abstract:

Capital accumulation in its material/tangible form occupied a great place in the developmental thinking which is reflected in directing macro policies towards maximizing gross domestic product, either by increasing domestic savings or importing capital from abroad, without regarding the human dimensions of development or the constraints imposed by nature on development processes.

This study aims at addressing the problem related to the study of the impact of real investment sectorex excluding hydrocarbons in Algeria on sustainable development during the period 2000-2016 in the industrial sector (SCIMAT- Batna province) and agriculture sector (El-Oued Province).

In order to achieve the objectives of this study, we relied on case study and the experimental method. We inspected locations of these investments and examined samples of soil for the areas adjacent to the cement factory at different distances. Through the analyses of mineral components, we identified the effects of industry waste on it. In addition, we analyzed water irrigation samples from El-Oued province.Through the results of chemical analysis and identifying the fertilizers quantities used by farmers, in order to know the effects on the quality of water….

This study concluded that there is a negative impact of the cement factory wastes (In Ain Touta..) on soil fertility of the surrounding areas and at a distance up to 24 km from the factory .The soil in the near areas is poor and requires technical interventions to raise the fertility rate.

Furthermore, findings of the study show that the agriculture in El Oued province is a very important source of agricultural products and encourages youth and the state to invest in this sector because of the positive effects in achieving self-sufficiency and job creation. However, there are side effects of intensive farming. Analyses demonstrated high percentage of nitrate in irrigation water that have dangerous effects on human health if exceeds more than 50mg / l.

Finally, we determine that agricultural and industrial investment has a big role in increasing income and creating jobs. However, this investment must be controlled ,the used technology should be improved and the environmentt must be protected.

Keywords: sustainable development, environment, real investment, industrial investment, agricultural investment, Algeria.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	I
فهرس الملاحق	III
مقدمة	**أ–ط**
الجزء الأول: الإطار النظري	
الفصل الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة	**1–80**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية	**3**
المطلب الأول: بين النمو والتنمية	3
المطلب الثاني: مفهوم التنمية	5
المبحث الثاني: خصائص ومقومات التنمية	**10**
المطلب الأول: خصائص التنمية	10
المطلب الثاني: مقومات التنمية	12
المبحث الثالث: ركائز وعقبات التنمية	**19**
المطلب الأول: ركائز التنمية	19
المطلب الثاني: عقبات التنمية	22
المبحث الرابع: أساسيات التنمية المستدامة	**29**
المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة	29
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	40
المبحث الخامس: أهداف ومبادئ و أبعاد التنمية المستدامة	**45**
المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة	45
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	49
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	51

المبحث السادس: مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية تمويلها	**59**
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	59
المطلب الثاني: تمويل التنمية	68
خلاصة الفصل	80
الفصل الثاني: الاستثمار الحقيقي وعلاقته بالتنمية المستدامة	**151-81**
تمهيد	**82**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار	**83**
المطلب الأول: معنى الاستثمار	83
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ومكوناته	87
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار ومبادئه	95
المبحث الثاني: أهمية وأهداف وأدوات الاستثمار	**98**
المطلب الأول: أهداف الاستثمار	98
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار	100
المطلب الثالث: أدوات الاستثمار	101
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار	**111**
المطلب الأول: المناخ الاستثماري	111
المطلب الثاني: محددات الاستثمار	116
المبحث الرابع: نظريات الاستثمار وأسواقه	**119**
المطلب الأول: نظريات الاستثمار في الفكر الاقتصادي الوضعي	119
المطلب الثاني: أسواق الاستثمار	122
المبحث الخامس: التمويل وقرارات الاستثمار	**125**
المطلب الأول: تمويل الاستثمار	125
المطلب الثاني: قرارات الاستثمار	128
المبحث السادس: العائد والمخاطر على الاستثمار ومحفزاته	**131**
المطلب الأول: العائد على الاستثمار	131
المطلب الثاني: المخاطر الاستثمارية	133
المطلب الثالث: محفزات الاستثمار	136
المبحث السابع: أهمية ودور الاستثمار في التنمية المستدامة	**144**
المطلب الأول: دور الاستثمار في تحقيق التنمية	144
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار	146
خلاصة الفصل	151

الجزء الثاني: الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث:واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة	**250-152**
تمهيد	**153**
المبحث الأول: تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	**154**
المطلب الأول: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر	154
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر	155
المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر	156
المطلب الرابع: الجباية البيئية	158
المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر	**160**
المطلب الأول: الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية	160
المطلب الثاني: البنية التحتية	161
المطلب الثالث: التنظيم الإداري	164
المطلب الرابع: الوضعية الاقتصادية	183
المبحث الثالث: حجم الاستثمارات في الجزائر	**196**
المطلب الأول: الحجم الإجمالي للاستثمارات حسب القطاعات	196
المطلب الثاني: حجم الاستثمارات حسب أجهزة الدعم	197
المبحث الرابع: الدراسة الميدانية	**207**
المطلب الأول: القطاع الصناعي دراسة حالة مصنع الاسمنت عين التوتة باتنة	207
المطلب الثاني: أثر الزراعة في ولاية الوادي على البيئة	235
المبحث الخامس: تقييم النتائج في إطار أبعاد التنمية المستدامة	**243**
المطلب الأول: الفرضية التشاؤمية	243
المطلب الثاني: الفرضية التفاؤلية	247
المطلب الثالث: نظرة استشرافية للمشاريع الصناعية والزراعية	248
خلاصة الفصل	250
الخاتمة	**251**
قائمة المراجع	**258**
الملاحق	**272**

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	نموذج الدراسة	هـ
2	أهداف التنمية المستدامة	47
3	الهيكل التنظيمي لصناديق الاستثمار	109
4	مكونات مناخ الاستثمار	112
5	علاقة الاستثمار بسعر الفائدة	119
6	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2015)	188
7	تطور أرصدة ميزان المدفوعات للفترة(2000-2015)	191
8	تطور حجم احتياطات الصرف للفترة (2000-2015)	191
9	قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض للفترة (2000-2015)	194
10	خدمة الدين متوسط وطويل الأجل للفترة (1998-2015)	195
11	مراحل عملية إنتاج الاسمنت	209
12	يبين الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لـ **SCIMAT**	211
13	مسار الجودة والبيئة لشركة SCIMAT	216
14	العينة المرجعية الاسمنت	219
15	العينة الأولى القنطرة 30كلم شرق المصنع	220
16	العينة الثانية 15 كلم قبل المصنع	221
17	عينة 3 على بعد 10 كلم قبل المصنع	222
18	العينة 4 قبل 4 كلم على المصنع منطقة عمرانية (الدشرة)	223
19	العينة 5 مسافة 2كلم قبل المصنع	224
20	العينة رقم 6 أمام المصنع	225
21	العينة 7 تبعد 2 كلم بعد المصنع اتجاه مقر بلدية تيلاطو	226
22	العينة 8 مقر بلدية تيلاطو 4 كلم بعد المصنع	227
23	العينة 9 تبعد 10 كلم على المصنع اتجاه بلدية سفيان	228
24	العينة 10 تبعد 18 كلم على المصنع	229
25	العينة 11 بلدية سفيان 24 كلم بعد المصنع	230
26	العينة 12 تبعد 30 كلم على المصنع بلدية سفيان	231

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مقارنة بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية	106
2	نسبة البطالة حسب الشهادة (2010-2015)%	161
3	الأسطول البحري الجزائري	163
5	المشروعات الاستثمارية المصادق عليها (1983-1986)	167
6	التوزيع الجغرافي للشباك الوحيد	176
7	تطور الناتج الداخلي الخام (2000-2016)	184
8	التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام (2000-2016)	185
9	تطور معدل التضخم للفترة 2000-2015	187
10	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2015)	193
11	تطور حجم الاستثمارات حسب القطاعات	197
12	توزيع المشاريع الاستثمارية لدى ANDIحسب سنوات الفترات (2002-2012)	198
13	المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الجنسية (2002-2016)	198
14	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة(2002-2016)	199
15	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الحالة القانونية للفترة (2002-2016)	199
16	المشاريع التي تشرك الأجانب(2002-2016)	200
17	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2016)	201
18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016	201
19	المشاريع الممولة عن طريق **ANSEJ**منذ نشأتها	203
20	المشاريع الممولة عن طريق ANSEJ حسب قطاع النشاط	204
21	تطور عدد المشاريع الممولة وتأثير العمالة للوكالة الوطنية للتأمين على البطالة C.N.A.C للفترة (2004-2015)	205
22	المشاريع الممولة عن طريق ANGEM حسب مجال النشاط (2005-2015)	205
23	عدد العمال في شركة SCIMAT للفترة 2010-2016	214
24	حجم الإنتاج للفترة 2010-2016	215
25	حجم المبيعات للفترة 2010-2016	215
26	مقارنة بين الوضع قبل وبعد القيام باستثمارات في الجانب البيئي	217
27	المكونات المعدنية للعينة المرجعية (الاسمنت)	219
28	المكونات المعدنية للعينة رقم 1	220
29	المكونات المعدنية للعينة رقم 2	221
30	المكونات المعدنية للعينة رقم 3	222

31	المكونات المعدنية للعينة رقم 4	223
32	المكونات المعدنية للعينة رقم 5	224
33	المكونات المعدنية للعينة رقم 6	225
34	المكونات المعدنية للعينة رقم 7	226
35	المكونات المعدنية للعينة رقم 8	227
36	المكونات المعدنية للعينة رقم 9	228
37	المكونات المعدنية للعينة رقم 10	229
38	المكونات المعدنية للعينة رقم 11	230
39	المكونات المعدنية للعينة رقم 12	231
40	المكونات المعدنية لعينات التربة المأخوذة من مسافات مختلفة عن مصنع SCIMAT عين التوتة	233
41	حجم الجسيمات للعينات المأخوذة	234
42	توزيع الأراضي لولاية الوادي	237
43	الوضعية الفيزيائية السنوية لدعم الأسمدة الكيماوية المنتظمة لولاية الوادي من 2010-2014	238
44	تحليل مياه السقي لعينات ولاية الوادي	241
45	الفرضية التفاؤلية	243
46	الفرضية التفاؤلية	247
47	تطور أهم مؤشرات الشغل في ولاية الوادي	248

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
48	المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها	272
49	محاصيل العلف	273
50	المحاصيل الصناعية	274
51	أنواع المحاصيل الحقلية	275
52	أنواع المحاصيل الحقلية	276
53	أنواع المحاصيل الحقلية	277
54	أنواع المحاصيل الحقلية	278
55	النخيل	279
56	إنتاج الزيتون	280
57	المواشي والأغنام والدواجن	281
58	المنتوجات الحيوانية	282

المقدمة

ما زال هناك الملايين من الناس يعيشون في ظل فقر مدقع، وفي الوقت ذاته مازالت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما يجعل العالم يواجه تحديات على مستوى جميع الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، مما يقتضي تطبيق إجراءات عالمية يكون من شأنها الوفاء بتطلعات الدول من أجل تحقيق النمو وتوفير فرص العمل مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز حماية البيئة.

إن المواصلة في تبني استراتيجيات التنمية الراهنة التي ركزت اهتمامها على أولويات إنمائية في المجالين الاجتماعي والبشري، لم يعد مجديا في ظل ما يشهده العالم اليوم من نشوء تحديات جديدة، تتصاعد حدتها بأزمات متعددة مالية، اقتصادية، غذائية، وطاقوية، تهدد قدرة جميع الدول على تحقيق التنمية المستدامة، والأدلة على ذلك عديدة كاحتمال تصاعد تغير المناخ في ظل غياب ضمانات كافية، وعدم استخدام الموارد الطبيعية والنظم الإحيائية بشكل متكامل ومستدام، وعدم اتخاذ إجراءات كفيلة بالتخفيف من حدة خطورة هذا الوضع والتكيف مع هذا التغير عملا بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة. وكذا الجوع وسوء التغذية في الكثير من الدول رغم تناقص حدتهما في دول أخرى، كما أن أمن الغذاء والتغذية ما زال بعيدا عن متناول الكثيرين، إضافة إلى تزايد التباين في الدخل داخل البلدان ذاتها من جهة، وبينها وبين البلدان الأخرى من جهة أخرى، حيث وصل حدا بالغ الارتفاع، وبدأ يلوح في الأفق شبح تفاقم التوتر والصراع الاجتماعي، كما أن بطء وتيرة التحضر، خاصة في البلدان النامية، وعدم فعالية الطرق التي يجري بها تصميم وضبط التنمية الحضرية، وقلة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية والخدمات بالمناطق الحضرية قد يؤدي إلى احتمال تكرار الأزمات المالية خاصة بسبب عدم اتجاه النظم المالية إلى النهوض بإمكانية الحصول على التمويل الطويل الأجل لصالح الاستثمارات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. هذا بالإضافة إلى احتمالية عدم الوفاء بالاحتياجات المعيشية لمئات الملايين من الأسر من الطاقة ما لم يُحرز تقدم جوهري في إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

لذا تمثل هذه المخاطر تحديات كبيرة للبلدان، ومن أجل التصدي لها يتعين تعزيز خطة التنمية العالمية وإجراء تحوُّل في طريقة إنتاج السلع والخدمات، وتهيئة فرص العمل، وأنماط الاستهلاك العالمية، وإيجاد طرق فعالة لاستغلال الموارد الطبيعية، وضبط آليات الحوكمة.إضافة إلى ضرورة التفكير في استراتيجيات تجعل الدول بعيدة عن مثل هذه الأزمات وتمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأيضا الوصول إلى التنمية المستدامة التي أصبحت في الوقت الراهن الهدف الرئيس لكل الدول، هذه التنمية ترمي إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة من جهة، ومع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، لذلك نجد أنه بالرجوع إلى الاقتصاد الحقيقي الذي يعتمد على قيم حقيقية ويشمل السلع الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ويدور أساسا حول إشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. فمن خلال الاستثمار في هذا الاقتصاد يمكن تحقيق قيمة مضافة.

ولهذا فإن التفكير في الاستثمار الحقيقي يشمل كافة الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية، وتتمثل هذه الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات...إلخ، ويجب أن تحظى عملية الاستثمار بأهمية كبيرة باعتبار أنه العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أية زيادة في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار.فزيادة الاستثمار تعتبر إحدى السبل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات المجتمع وتوفير فرص العمل، وتحتاج إلى الزيادة في المدخرات، إلا أن هذه الزيادة الناجمة عن تنفيذ معايير الاستهلاك قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة تكوين رأس

المال، لأن جزءا كبيرا من المدخرات المتدنية في معظم البلدان النامية يذهب إلى قنوات غير منتجة مثل الاكتناز، تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المستوردة لرأس المال... ويتوقف نجاح الدول النامية في تحقيق التنمية على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه العديد من العقبات وتحاول جاهدة تجاوزها من خلال تشجيع وترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات بشكل عام المحلي منه والأجنبي، ورفع القيود وإزاحة كل العراقيل أمام المبادرات الفردية في مجال الاستثمار، خاصة في ظل الأزمات المترتبة عن الهزات الخارجية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، لذلك توجب البحث عن بدائل أخرى تدر دخلا وإعادة التفكير خاصة في الاستثمار الحقيقي والاهتمام به علميا وعمليا، والبحث في مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر مواءمة للاقتصاد الوطني من خلال التحسين من مستوى كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين، ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات الإستراتيجية كقطاع الصناعة والزراعة، واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني الجزائري، وبالتالي المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

ما أثر الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة نموذجا) والزراعة (ولاية الوادي)في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ويتفرع عن التساؤل الأساسي الذي تطرحه إشكالية هذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر الاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة نموذجا) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما أثر الاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة نموذجا) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما أثر الاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة نموذجا) والزراعة(ولاية الوادي) في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

1- فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة عن التساؤل الأساسي والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، استندت هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

"يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة)والزراعة (ولاية الوادي) **في** تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر".

ويندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

"يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر".

الفرضية الثانية:

"يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر".

الفرضية الثالثة:

"يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر".

2-أهمية الدراسة:

أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مواز في دراسة مجالات الاستثمار المختلفة. لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة خصوصًا بالنسبة للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بمجالات وأدوات الاستثمار الأكثر مواءمة ونفعًا لها، من خلال تحسين كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين، ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وبذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها:

- محاولة لتسليط الضوء على أهمية تنويع مصادر الدخل من خلال الاهتمام بالاستثمار الحقيقي في مجالات خارج قطاع المحروقات؛

- الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة ومتطلباتها وأبعادها، وكيف يتم تفعيل الاستثمار الحقيقي ليمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم الوصول إلى تنمية مستدامة في ظل آثار الأزمات المالية على الاقتصاد.

- النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة ستساعد الباحثين في فهم العلاقة بين الاستثمار الحقيقي والتنمية المستدامة.

- المساهمة في تحديد معوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر.

- المساهمة في معرفة أولويات التنمية المستدامة.

3-أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة التعرف على واقع الاستثمار في الجزائر والإحاطة بالمجالات التي يمكن الاستفادة منها، والتعرف على أثر الاستثمار الحقيقي على كل من البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة.

- التعرف على الاستثمار الحقيقي وأهميته بالنسبة للاقتصاد.

- التعرف على المجالات المهمشة في الجزائر والتي يمكن من خلال الاستثمار فيها تحقيق التنمية والنمو.

- محاولة تحديد العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمار الحقيقي.

- محاولة دفع الدولة وضع تحفيزات لتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

- تقديم قاعدة بيانات تساعد الدولة على اتخاذ قرارات فيما يخص الاستثمارات.

4-أسباب دراسة الموضوع:

من أسباب دراستنا لهذا الموضوع نذكر ما يأتي:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع التنمية المستدامة وكيف يمكن الوصول إليها عن طريق تشجيع الاستثمارات.

- الإشارة إلى أهمية الاستثمار الحقيقي خاصة وأن الدول النامية لم توله الاهتمام الكافي مهملة بذلك دور هذا الاستثمار في زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل ودعم عملية التنمية، هذا بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من المهتمين والدارسين للأزمة المالية الحالية (أزمة الرهن العقاري) أشاروا إلى أهمية الرجوع إلى الاستثمار الحقيقي وضرورة تدعيمه كوسيلة لحل الأزمات أو تفادي الوقوع فيها.

- تعرض العالم للأزمة المالية العالمية ومحاولة البحث عن وسيلة للخروج منها أو تجنب الوقوع فيها مرة أخرى.

- تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة، وخاصة من الناحية البيئية مما جعل الدولة الجزائرية تسن قوانين لمحاولة الحفاظ عليها وعلى الموارد الطبيعية.

- التعرف على أهمية التركيز على الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات، والذي يساعد الدولة على تحقيق دخل حقيقي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

5- منهج الدراسة

تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي، للتعرف على كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالاستثمار من مجالاته وأدواته الأكثر ملاءمة ونفعا للاقتصاد الوطني، والإحاطة كافة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والعلاقة التي تربط الاستثمار الحقيقي بالتنمية المستدامة. أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعنا منهج دراسة الحالة وأخذنا حالتين هما: قطاع الصناعة ممثلة في صناعة الاسمنت (شركة SCIMAT باتنة)، وقطاع الزراعة في ولاية الوادي. وكذا المنهج التجريبي أين قمنا بتحليل عينات من التربة مأخوذة من المناطق المجاورة لمصنع الاسمنت، وعلى مسافات مختلفة. كما قمنا بأخذ وتحليل عينات من مياه السقي المستخدمة في الأراضي الزراعية بولاية الوادي.

6-حدود الدراسة:

يحتاج الوصول إلى استنتاجات منطقية ضرورة توضيح معالم البحث والحدود التي يجب أن يتحرك فيها، إذ أن هذا التحديد يجنب الباحث التعميمات المبالغ فيها أو الوصول إلى نتائج تتعدى حدود البحث مما يكلفه الكثير من الوقت والجهد، وقد تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية:

أ- **الحدود النظرية:** تحاول هذه الدراسة الإحاطة بجوانب معرفية ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الحقيقي، من خلال التحليل العلمي والتركيز على جوانب القيمة المضافة المحتملة.

ب- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية داخل حدود قطاع الصناعة بالتحديد صناعة الاسمنت ممثلة في مجمع "SCIMAT"لصناعة الاسمنت عين التوتة ولاية باتنة، وقطاع الزراعة بولاية الوادي.

ج- **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة الميدانية بعض إطارات مجمعSCIMATلصناعة الاسمنت عين التوتة ولاية باتنة، وإطارات مديرية الفلاحة لولاية الوادي وكذا مجموعة من المزارعين وبعض أصحاب المزارع في الولاية.

د- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2016 وذلك بغية معرفة تطور حجم الاستثمارات.

7-نموذج الدراسة:

يقوم نموذج هذه الدراسة على توضيح أثر الاستثمار الحقيقي الصناعي والزراعي كمتغير مستقل على التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) كمتغير تابع من خلال المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وانطلاقا من إشكالية الدراسة وفرضياتها وبالاستعانة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة يمكن بناء النموذج التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

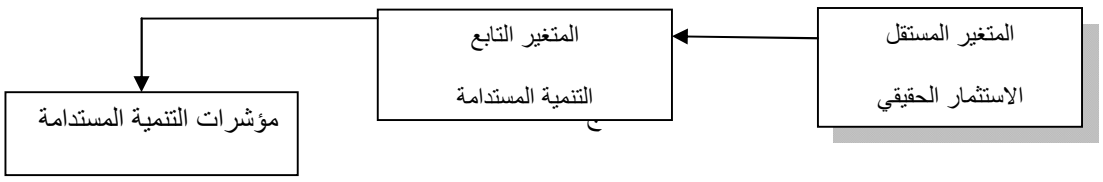

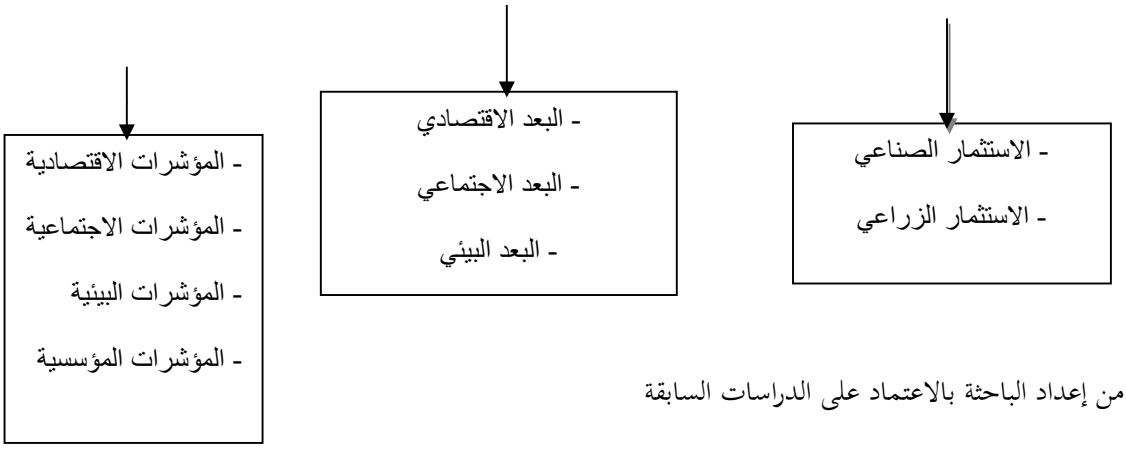

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

8-صعوبات الدراسة:

يحتاج كل بحث علمي إلى جهد ووقت للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وجمع المعلومات التي يحتاجها، وعلى غرار باقي الباحثين واجهت الباحثة العديد من الصعوبات عند انجاز هذه الدراسة، نذكر أهمها:

- عدم توفر إحصائيات دقيقة و غيابها في بعض السنوات ، مع امتناع السلطات المعنية عن تقديم المعلومات التي تثبت وجود أثر لمصنع الإسمنت على صحة الإنسان بباتنة بحجة سرية المعلومات.

- عدم الحصول على التسهيلات الكافية لإجراء الدراسة الميدانية، أين قوبلنا بالرفض من طرف البعض، والتماطل في منح الموافقة بالنسبة للبعض الآخر، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات التي استقر اختيارنا عليها، لم نجد عند البعض منها المساعدة الكافية والتسهيلات اللازمة لإجراء المقابلات .

- امتناع و تخوف المسؤولين عن تقديم معلومات تثبت صحة فرضياتنا، من أجل حماية مصلحة المصنع.

9-موقع البحث من الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة لهذا الموضوع هناك عدة دراسات اهتمت بموضوع الاستثمارات بشكل عام والتنمية المستدامة، أما التي اهتمت بالعلاقة التي تربط التنمية المستدامة بمتغيرات أخرى فنجد:

أ- العايب عبد الرحمان، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية الآتية: هل لمراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة انعكاس على قياس وتقييم الإفصاح عن أدائها الشامل؟واستهدفت الدراسة واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، وتوصلت إلى النتائج التالية:

– وجود فرق شاسع بين واقع مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت كعينة مدروسة مع المتطلبات الضرورية اللازمة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ما يزال ضعيفا عند هذه المؤسسات. ففي إدارتها لعلاقاتها مع أصحاب المصالح، فان مستويات الإشباع التي تحققها لهذه الأطراف غير متوازنة، وحتى بالنسبة للأطراف التي تحقق لها مستويات إشباع عالية وهي على وجه الخصوص الزبائن والبيئة والطبيعة، فان ذلك لم يتأت كثمار لخيارات استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، بل جاء نتاج تطبيق أنظمة إدارة الجودة والبيئة المطابقة لمعايير الإيزو 9001 و14001. فهذه الأخيرة تم وضعها بدافع وجود الإعانات المالية من طرف الدولة وليس بقناعة من المسيرين بالفائدة التي يمكن أن تعود بهما على المؤسسة من التحكم الجيد في الإدارة والتحسين من الموقع التنافسي. أما عن الأداء الشامل، فمن أجل قياسه، لا يزال التركيز على المؤشرات الاقتصادية والمالية فقط مع وجود ضعف في الاهتمام بالمؤشرات البيئية والاجتماعية. وبالنسبة للإفصاح عن هذا الأداء، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الوحيد الذي تلجأ إليه المؤسسات المدروسة هو ذلك الذي يغطي الجانب المحاسبي فقط، وأن اللجوء إلى هذا الأخير يأتي تحت طائلة تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرض على المؤسسات القيام بذلك.

بينما تركز دراستنا الحالية على تبيان الدور الذي تلعبه مؤسسة الاسمنت في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تتبع آثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ب– عبد القادر بابا،" سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004/2003 تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دراسة سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة.واستهدفت الدراسة تحليل تطور الاستثمارات في الجزائر من خلال خطط التنمية الاقتصادية بداية من عام 1967 حتى 1989، ثم من عام 1989 حتى 2002 وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل التعرف على التطورات الرئيسة في حجم وتوزيع وكفاءة هذه الاستثمارات، والعقبات التي واجهتها وإمكانية التغلب عليها، بهدف ترشيد السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتوصلت إلى النتائج التالية:

– إن الحوافز الممنوحة للاستثمارات في الجزائر، لا تصلح إلا لجذب الاستثمار النقدي والمشروعات الصغيرة، التي يمكن تحويل نشاطها بعد انتهاء مدة الإجازة الضريبية التي منحها المشرع الجزائري، في مجال نشاط المشروع للاستفادة بإجازة ضريبة أخرى.

– تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

– من نتائج سياسة الاستثمارات في الجزائر، تركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. وإهمال الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة وبعض ولايات الجنوب، مما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم خلق التوازن الجهوي بين المناطق في الوطن.

– الاستثمار في قطاع الزراعة كان منخفضا في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من مجموع حجم الاستثمارات مقارنة بحجم الاستثمارات في قطاع الصناعة والبناء والنقل والخدمات.

– الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذلك لم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة ضئيلة. ويبقى الدور الريادي للاستثمارات في قطاع البترول والغاز، ليأخذ نصيب الأسد، خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع المتعاملين الأجانب.

أما الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة فهي الدور الذي يلعبه مناخ الاستثمار في استقطاب اكبر عدد من الاستثمارات المحلية والأجنبية والدور الذي تلعبه زيادة هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة.

ج– براهيمي شراف،" أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة،2017/2016.عالج الباحث الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة الإدارة البيئية في الرفع من كفاءة المشاريع الصناعية؟ وما أثر تطبيقها على كفاءة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة البيئية في المشاريع الصناعية والدور الذي يلعبه هذا التبني في الوصول إلى تحقيق معدلات مقبولة من الكفاءة، مشيرين إلى حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف.وتوصلت الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

– أن المؤسسة تحافظ على البيئة عن طريق عدة طرق من أهمها استعمال تكنولوجيا صديقة للبيئة، حيث قامت المؤسسة بتجهيز كل أقسام الإنتاج بمصافي ميكانيكية مما أدى إلى تخفيض كمية الغبار، كما قامت باسترجاع كميات من مواد أولية التي يعاد تدويرها في العملية الإنتاجية لزيادة كمية الإنتاج التام.

– لدى المؤسسة برامج التدقيق البيئي وهو يهدف إلى تحديد فيما إذا كانت منظومة الإدارة البيئية تنسجم مع الترتيبات المخططة لها ، وفيما إذا كانت منظومة الإدارة قد استخدمت وأديت بصورة مناسبة .

– إن المؤسسة قامت بترشيد استغلال المياه بنسبة 45.6%، كنسبة مساهمة في الرفع من كفاءة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته.

– يساهم عنصر الطاقة بشقيه (الكهرباء والغاز) بنسبة 27.9% من نسبة التغيير في التباين الكلي لدرجة كفاءة المؤسسة.

– يساهم عنصر التقليل من الانبعاثات الجوية عن طريق معالجة الهواء بنسبة 11.4%،وهي النسبة التي ساهمت من خلالها هذه الأنشطة في الرفع من كفاءة هذه المؤسسة.

أما الدراسة الحالية ستضيف إلى جانب دراسة حالة مجمعSCIMAT لصناعة الاسمنت بعين التوتة باتنة، دراسة الاستثمار الزراعي في ولاية الوادي إلى جانب أثرهما على التنمية المستدامة.

د– علا محمد الخواجة" العولمة والتنمية المستدامة" مقال منشور بالموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006. ركزت إشكالية البحث على دراسة العلاقة بين مفهومي العولمة والتنمية المستدامة، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهومي العولمة والتنمية المستدامة وتطور ظهور كل منهما، إضافة إلى أهم الآليات والأدوات المستخدمة في تحليل كل منهما والفاعلين الأساسيين في العمليتين. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– عدم وجود اتجاه واحد يربط العولمة بالتنمية المستدامة، فلا يمكن وصف هذه العلاقة بأنها علاقة عكسية أو موجبة وإنما تتعدد آليات التأثير على نحو يمكن وصفها بأنها علاقة معقدة ومتعددة الأطراف.

– أتيحت الفرصة لقوى العولمة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن تعمل بشكل نشيط ومتنام تدعمها في ذلك المؤسسات والشركات الدولية، بينما في المقابل لم تتح لمبادئ التنمية المستدامة، رغم الاقتناع الدولي بمشروعيتها وأهميتها، أن يتم تطبيقها وذلك رغم التأكيد على الالتزام العالمي بمبادئ قمتي ريو و جوهانسبورغ.

وما تضيفه دراستنا هو دراسة متغير آخر هو الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات وعلاقته بالتنمية المستدامة.

و– حسين عبد المطلب الأسرج، التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية (حالة مصر)،مداخلة بالمؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة شرم الشيخ، مصر 2007، ركزت إشكالية البحث على دراسة العلاقة بين التنمية والاستثمار والتمتع بالحقوق الاقتصادية من واقع حالة مصر، وهدفت إلى إلقاء الضوء على الارتباط بين التنمية والاستثمار وأثرهما على التمتع بحقوق الإنسان الاقتصادية في مصر. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمار لتحقيق التنمية الشاملة.

– يساهم تحسين مناخ الاستثمار بدور رئيس في تحسين مستوى المعيشة وتمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع عجلة التنمية من ناحية، وتحسين حياة الناس بصورة مباشرة.

– مع تزايد أعداد السكان فان التنمية الاقتصادية هي الطريق لتحسين مستويات المعيشة، ويؤدي مناخ الاستثمار الملائم لدفع عجلة التنمية عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الإنتاجية.

– يساهم مناخ الاستثمار الجيد في تحسين حياة الناس في العديد من أوجه نشاطهم بصورة مباشرة.

– تحتاج مصر إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي بها.

– إن البطالة المزمنة هي إحدى أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، وهو ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات جديدة لمواجهة حدة هذه المشكلة.

– يمثل رأس المال البشري عاملا مهما للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمشاركة في العولمة.

وقد عنيت دراسة حسين عبد المطلب بتوضيح علاقة تطوير مناخ الاستثمار بجذب الكثير من الاستثمارات بغية تحقيق التنمية من أجل تغطية حقوق الإنسان الاقتصادية في دولة مصر، **أما الإضافة التي تحققها دراستنا الحالية فهي معرفة أثر الاستثمارات خارج قطاع المحروقات وعلى وجه الخصوص الاستثمار الصناعي (مجمعSCIMAT لصناعة الاسمنت) و الزراعي (الفلاحة في ولاية الوادي) على التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**

10-هيكل وخطة الدراسة:

تطلب موضوع هذه الدراسة تقسيم العمل إلى جزأين رئيسين:

الجزء الأول: الإطار النظري للدراسة، والذي قسم بدوره إلى فصلين:

الفصل الأول: تم في هذا الفصل دراسة موضوع التنمية بصفة عامة وخصائصها إلى غاية الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تطور مفهوم التنمية، وفي المبحث الثاني إلى خصائص ومقومات التنمية، وفي المبحث الثالث إلى ركائز وعقبات التنمية ، وفي المبحث الرابع أساسيات التنمية المستدامة أما في المبحث الخامس فيدرس أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، وأخيرا في المبحث الثالث يتطرق إلى مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية تمويلها.

وفي **الفصل الثاني** ستدرس كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار، وعلاقته بالتنمية وتم ذلك في سبعة مباحث، يعالج المبحث الأول ماهية الاستثمار، أما الثاني فيتطرق إلى أهمية وأهداف وأدوات الاستثمار، وفي المبحث الثالث تناولنا المناخ الاستثماري ومحدداته، وفي المبحث الرابع سنعرج على نظريات الاستثمار وأسواقه أما المبحث الخامس فسنتطرق فيه إلى التمويل وقرارات الاستثمار، و في المبحث السادس تطرقنا إلى العائد والمخاطر على الاستثمار ومحفزاته وأخيرا وفي المبحث السابع ستتم فيه معالجة أهمية و دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة.

الجزء الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة والذي يشتمل على فصل واحد:

الفصل الثالث: قسم بدوره إلى خمسة مباحث من أجل الإحاطة بكل جوانب الدراسة الميدانية للموضوع، حيث يتم في المبحث الأول معالجة تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وفي المبحث الثاني نتعرف على المناخ الاستثماري في الجزائر و بعده وفي المبحث الثالث نتطرق إلى حجم الاستثمارات في الجزائر أما في المبحث الرابع فسنتكلم على تفاصيل الدراسة الميدانية وأخيرا وفي المبحث الخامس سنقيم النتائج في إطار التنمية المستدامة

تشمل خاتمة البحث كافة النتائج واختبار صحة الفرضيات و بعض التوصيات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول:

مفاهيم حول التنمية المستدامة

تمهيد:

تعد التنمية مفهوما شاملا متعدد الجوانب والأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية، البيئية والأخلاقية، ولم يعد مقبولا القول بأن التنمية هي مجرد زيادة دخل الفرد؛ فزيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسين المستوى الصحي أو المستوى التعليمي أو المستوى الثقافي أو المستوى الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد، كما لا تضمن الزيادة في الدخل تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو من حرية التعبير عن الرأي أو من العدالة والأمن،فكل هذه عوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية. كما لا تعني التنمية أن تمنح كل هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة وإنما أن تتيح لهم الفرصة بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم،حيث يقول المثل الصيني:"لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطاد". فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء، وإنما تعني كيف تجعلهم أقوياء[1].

ولهذا ومنذ أن تحررت الدول النامية في منتصف القرن العشرين، وهي تواجه التحدي الرئيس وهو التنمية، وبدأت الدول النامية بتنفيذ برامجها التنموية المختلفة في ظل عدة أنظمة اقتصادية وسياسية منها الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية أو الإيديولوجية الدينية أو تلك المعتمدة على التنمية الوطنية، وواجهت هذه الدول الكثير من المعيقات التنموية بعضها ذاتي مثل نقص الموارد الطبيعية أو التزايد السكاني أو سوء الإدارة والفساد وعدم توزيع الثروات بعدالة، وبعضها الآخر خارجي تسببت فيه المديونية الناتجة عن الاقتراض، واستنزاف الموارد الطبيعية وبعضها الآخر معيقات إقليمية ودولية مشتركة ولعل أهم أشكالها الحروب والاقتتال الداخلي[2].

شهدت مسيرة التنمية في الدول النامية تعثرا كبيرا في السنوات الأخيرة وزاد التباين الاقتصادي والمالي بين الدول النامية والدول المتقدمة، بالرغم من أن التنمية في دول الشمال اعتمدت بشكل كبير على استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية إبان أو خلال الاستعمار أو عن طريق التدخلات السياسية والاقتصادية وبرامج التصحيح الهيكلي، أومن خلال الشركات متعدية الجنسيات التي أصبحت هي المستنزف الأول لموارد الجنوب تحت شعار الاستثمار الأجنبي في نهاية القرن العشرين.

في بداية القرن الحادي والعشرين يبقى التحدي الرئيس للدول النامية هو التنمية ومحاولة التوصل إلى معادلات سياسية اقتصادية ناجحة تحقق التنمية وتحفظ للأجيال القادمة حقوقها وتعالج مشاكل الفقر، واستنزاف الموارد وتدهور البيئة من منظور متساو، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة التي سنتناولها بالتفصيل بعد شرح المفاهيم والأبعاد الرئيسة للتنمية.

في هذا الإطار قسم الفصل الأول إلى ستة مباحث والتي ستعالج العناصر كما يأتي:

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية

المبحث الثاني:خصائص ومقومات التنمية

المبحث الثالث:ركائز وعقبات التنمية

المبحث الرابع:ماهية التنمية المستدامة

المبحث الخامس: أهداف ومبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

المبحث السادس:مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية تمويلها

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**،الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص: أ.

[2] باتر محمد وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 2003، ص: 139.

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية

لم تحظ الدراسات التي تناولت موضوع التنمية باهتمام كبير كدراسات متكاملة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التغيرات التي شهدتها اقتصاديات بعض دول إفريقيا وآسيا خاصة التي تحررت من الاستعمار الأوروبي، وزاد الاهتمام بالتنمية بعد ظهور الكتلتين الغربية والشرقية وفترة الحرب الباردة وقيام بعض الدول الغنية باستقطاب بعض الدول الفقيرة للانضمام لإحدى الكتلتين، وما تدفق على هذه الدول من مساعدات مختلفة خلال هذه الفترة في ظاهرها هي مساعدات اقتصادية لكن باطنها كان لأغراض سياسية. وزاد الاهتمام أكثر بدراسات التنمية في السبعينات خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول وتأثير ذلك على جميع الدول خاصة الدول غير المنتجة للبترول مما أدى إلى نقص مواردها، كما لا ننسى تأثيرات العولمة وسرعة انتقال المعلومات، وكذا الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الكثير من دول العالم، وأيضا انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة السياسية والعسكرية وسيطرتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستخدامها لنفوذها الاقتصادي والمساعدات والقروض والمنح كسلاح للضغط على الدول النامية[1].

المطلب الأول: بين النمو والتنمية

اهتم الكثير من الاقتصاديين في دراساتهم الكلية بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد، وعند الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا –تلقائيا– بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق والتداخل بين المفهومين[2]، ولفك أي التباس وجب شرح كل مصطلح على حده والتنويه إلى التداخل الحاصل بينهما.

الفرع الأول: الفرق بين النمو والتنمية

يميل بعض الاقتصاديين إلى الخلط بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كل حسب منطلقاته الفكرية والاقتصادية ويسود الاعتقاد بأن هذه المفاهيم هي مترادفة في الجوهر وإن كانت هناك فروق جزئية في معانيهما، وأن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية.ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس فإنهم يرفضونها.

وقد وصل الخلط بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية إلى حد دفع الأمم المتحدة لتحدد هدف "العقد الثاني للتنمية" بتحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي مقداره 6٪ لذلك نرى أن معظم الاقتصاديين عند تحديدهم لمفهوم التنمية يركزون على أهدافها ومهامها[3]، وإذا لم تفهم التنمية بشقيها كهدف وكعملية سيؤدي ذلك إلى احتمال مواجهة بعض المشاكل، حيث أن الفشل في تحديد هدف يحظى بالقبول الواسع والفهم من جانب الناس، وكذلك ملاءمة لوسائل السياسة، هو السبب في العديد من الصعوبات التي تواجهها الدول عندما تحاول تصميم وبناء سياسات منسجمة وفاعلة[4]لأن تحديد مفهوم التنمية يرتبط بشكل كبير في تحديد الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن الفصل في الكثير من الأحيان بين المفهوم والأهداف.

---

[1] إبراهيم عبد الباري بدر، **التنمية والبيئة في الأراضي الصحراوية والجافة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص: 11.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، عمان الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 61.

[3] عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية رؤية جديدة**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1996، ص: 139.

[4] بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، ترجمة: حاتم حميد محسن، دمشق سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 13.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة بدأت في أواخر الستينات بالتراجع تدريجيا عن نظرتها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية أين كانت تعرفها على أنها: "النمو مضاف إليه التغيير اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا"[1]، ولكن برنامج العقد الثاني استفاد من الأخطاء التي لم يحسب لها في العقد الأول، فجاء أوسع من مجرد نمو الناتج القومي الإجمالي وشمل أهداف العدالة الاجتماعية وتوفير حياة أفضل للإنسان، وتوسيع فرص العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب،فالإنسان هو ثمرة التنمية مثلما هو بذرتها وهو غاية التنمية ووسيلتها.عندما حددت أحد أهم أهداف العقد الثاني للتنمية وهو تحقيق تحسين مضطرد في رفاهية الفرد وفي توزيع عادل لثمار التنمية وفي قولها بأنه إذا بقيت امتيازات غير معقولة وغنى فاحش وظلم اجتماعي عندها تكون عملية التنمية قد فشلت، وبالرغم من ذلك ما إن حاولت أن ترسم أهدافا كمية حتى وجدناها من جديد تحدد زيادة سنوية في الناتج القومي مقدارها (6٪) خلال سنوات الستينات، يقابلها زيادة سنوية مقدارها (3.5 ٪) في متوسط الفرد،على افتراض أن النمو السكاني معدله 2.5 في السنة[2].

بالاستناد إلى هذا الواقع أخذ بعض الاقتصاديين يميلون إلى التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي "يشير إلى التغير والزيادة في الدخل القومي" أما التنمية " فهي مفهوم شامل اقتصاديا واجتماعيا يعني بتنمية الدول المتخلفة في حين لا تهمل الدول المتقدمة، كما أنها تعني بالتغير الكيفي وتتطلب إحداث تحولات هيكلية جذرية في كل الجوانب"[3]. إذا فالتنمية مفهوم واسع لرفاهية الإنسان يرافقها نتائج ثقافية وسياسية واجتماعية هامة[4].

ويعتبر الاقتصادي "**شومبيتر**" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي،حيث يرى أن النمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والإدخارات، في حين أن التطور الاقتصادي ينتج عن التقدم والابتكار والتقنيين،وأن النمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات[5].

الفرع الثاني: التمييز بين النمو والتنمية

إن حدوث النمو الاقتصادي أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ليس قرينة كاملة ولا كافية لحدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، وبيان ذلك كما يأتي[6]:

أولا : النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية،ويمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

ثانيا : من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي تعمل على انطلاق

[1] عيسى محمود الحسن، **الإعلام والتنمية**، عمان الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص: 7.

[2] عادل خليفة، مرجع سابق، ص.ص: 140،139.

[3] صالح الطيطي، غالب محمد إسماعيل، **التنمية العربية وآفاقها المستقبلية**، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1995، ص: 117.

[4] حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص:39.

[5] عادل خليفة، مرجع سابق، ص: 140.

[6] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص.ص: 32،31،30.

الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

ثالثا : ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلا) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة)، وفي توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلا)

رابعا : يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، كوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

خامسا : إن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

سادسا : يمكن أن يحصل النمو في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني، ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى الكثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من زيادة في عدد السكان والمصانع و المباني، والمؤسسات التعليمية، ودخل الأفراد رغم أنهم تحت الاحتلال.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

لقد تغير مفهوم التنمية والتخلف بشكل جوهري عبر الوقت، وتوجد اختلافات حوله إلى اليوم بين مختلف المدارس الفكرية، معظم النقاش حول التنمية يأتي من ثلاث فئات هي[1]:

- الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في العالم الثالث.
- الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة، والبنك الدولي.
- الأكاديميين في العالم المتقدم.

الفرع الأول: مراحل تطور مفهوم التنمية

كلمة التنمية على المستوى اللغوي يقصد بها الازدهار والزيادة والرفاهية أي التغيير إلى التطور والايجابية والتقدم والطموح إلى غد أفضل على المستويات كافة سواء الاقتصادية التي تعنى الوصول إلى تلبية جميع الحاجات للمجتمعات البشرية والسعي إلى رفع جودتها

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011، ص: 30.

باستمرار، وأيضا المستوى الاجتماعي الذي يعني السعي إلى رفاهية الأشخاص وتحسين حياتهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم وتحسينها باستمرار، وتحسين المستوى الثقافي وتحسين المستوى التعليمي والنهوض بالفنون المختلفة[1].

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "عملية التنمية" ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال –في الستينات من القرن العشرين– في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم[2].

ساد ولعدة عقود مصطلح التنمية الاقتصادية والذي يمثل النمو الاقتصاديEconomic growth محورها الأساسي واعتبر معدل نمو نصيب الفرد Per capita growth من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية. واعتبر العنصر البشري عنصرا إنتاجيا في حين نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في ذاته وظهرت انتقادات لتركيز التنمية الاقتصادية على الجوانب الاقتصادية فقط، وعدم إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والإنسانية وللتنمية الاجتماعية[3].

فمنذ الحرب العالمية الثانية وقضية التنمية مطروحة وبصورة قوية على الساحتين الأكاديمية، والسياسية، فالتنموية كحركة علمية أفرزتها المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية استطاعت إعادة تشكيل حقل العلوم السياسية على مدى ثلاثة عقود من الزمان، حتى نهضت نظرية التبعية، ومثلت تحديا نظريا لمقولاتها، وتشكيكا فلسفيا في صحة مسلماتها، أما على المستوى السياسي فقد كانت التنمية من أهم العوامل الفاعلة في تشكيل السياسات الدولية بين الشمال والجنوب، وكذلك داخل دول الجنوب ذاتها، حيث مثلت التنمية طموحا دائما يراود صانعي السياسة يحاولون تحقيقه عبر خطط زمنية أو مشروعات تحديثية أو من خلال الارتباط بقوى دولية متقدمة، على اعتبار أنها قاطرة قد تسحب هذه الدولة أو تلك على طريق التنمية، بل إن قضية التنمية سبق وأن شكلت العلاقات بين دول الشمال ذاتها فالتفاعلات السياسية عبر الأطلنطي بين الولايات المتحدة وأوروبا خلال الخمسينات حددتها وبصورة أساسية هذه القضية فيما عرف بمشروع مارشال لتنمية أوروبا، أما في علاقة الشمال بالجنوب فالتنمية هي القضية المحورية إلى اليوم، وان تم تغيير مسمياتها إلى ما أصبح يعرف التنمية المستدامة، والإصلاح الهيكلي، والتحول الديمقراطي والخصخصة، أو تم تفكيكها إلى قضاياها الفرعية مثل المجتمع المدني وحقوق الإنسان والصراعات الاجتماعية ... الخ[4].

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية،وتعرف التنمية السياسية: " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد

[1] ابراهيم عبد الباري بدر، مرجع سابق، ص: 11.

[2] باتر محمد وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 2003، ص: 140.

[3] باتر محمد وردم، مرجع سابق، ص: 140.

[4] جيف سيمونز، **العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص: 11.

نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[1].

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة إلى ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

– غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

– إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجا للمجتمعات الأخرى و يجب عليها محاولة اللحاق به.

وتطورت مفاهيم التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال. وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

أولا: التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي

تميزت هذه المرحلة التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات. ويعد نموذج "والت روستو" W.Rostow المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير[2].

ثانيا: التنمية وفكرة النمو والتوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين،أين أصبحت فكرة التنمية أكثر التصاقا بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وفي السبعينات، قام الاقتصاديين بعض بوضع استراتيجيات من أجل النمو مع إعادة التوزيع. وحدثت تطورات بعد ذلك أدت إلى خلع الناتج القومي عن عرشه، وبرز اتجاه القضاء على الفقر باعتباره الهدف الحقيقي للتنمية[3]. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" Seers الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع،وإذا ما تفاقمت

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص: 141.

[2] عثمان محمد غنيم و ماجد أبو الزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 19.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **"التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية– حالة مصر–"**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، مصر 2007، ص: 181.

حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج "تودارو" Todaro الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي : إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار[1].

ثالثا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة،التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني[2].

رابعا: التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري في آن واحد– ولكل من لاقتصاديين والسياسيين والبيئيين والإداريين تعريفهم الخاص لمفهوم التنمية المستدامة– فرغم اتفاقهم على أهمية وضرورة التنمية المستدامة لرفاهية البشر واستمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة إلا أنهم يختلفون في موضوع هذه التنمية وأهدافها وأطرها، ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية سنة 1987 مرورا بقمة الأرض 2002 وحتى اليوم ما يزال العمل الدؤوب لوضع الأطر لهذا الهدف الهام الذي أصبح يشكل ضرورة أولية لتنمية واستمرار تنمية الموارد المتاحة للجنس البشري لضمان الرفاهية للحاضر والمستقبل من أجيال[3].

الفرع الثاني:تعريف التنمية

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة. والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية، تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فان مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.

ولا زال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها. ولوكان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه[4].

التعريف الأول: التنمية هي مفهوم شمولي ومتعدد الأبعاد والجوانب يشمل الجانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتكنولوجية والسياسية والثقافية والمادية والمعنوية وغيرها من جوانب الرفاه المجتمعي العام[5].

[1] عثمان محمد غنيم و ماجد أبو الزنط، مرجع سابق، ص: 20.

[2] نفس المرجع، ص: 21.

[3] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص: 9.

[4] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار الكرمل، الطبعة الثانية، 1997، ص: 49.

[5] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية وتطبيقاتها في الأردن**، الأردن: الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 1997، ص: 20.

التعريف الثاني: هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية[1].

التعريف الثالث: عملية مجتمعية واعية موجهة للجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام[2].

التعريف الرابع:هي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغيرات رئيسة في الهياكل الاجتماعية،أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته[3].

التعريف الإجرائي للتنمية:

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.ولهذا فالتنمية هي مجموعة من التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية ،الهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي –أو الإنتاج القومي الحقيقي–وكذلك نصيب الفرد منه. وهذا التحسن في الدخل – أو الإنتاج–يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل. وبالإضافة إلى هذه التغييرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام[4].

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم عناصر وسمات التنمية فيما يأتي[5]:

- التنمية عملية ذاتية ومقوماتها موجودة داخل الكيان ذاته.
- التنمية عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.
- التنمية ليست ذات طريق واحد واتجاه واحد.
- أنها شمولية للكيان كله.
- التنمية تعمل على إزاحة كل المعوقات المالية والتقنية والبشرية والمهنية التي تحول دون انبثاق الإمكانات من داخل الكيان.
- تعمل التنمية على وقف الاستغلال الذي يعوق النمو والانبثاق أو يحد منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى لإقليم دون آخر.

[1] أحمد محمود أبو الرب، **تحديات التنمية في الوطن العربي**، الأردن: الجامعة الأردنية، الطبعة الخامسة، 1997، ص: 141.

[2] وليد الحيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، عمان: دار جليس الزمان، طبعة أولى، 2009، ص: 4.

[3] ميشيل تودار، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، الرياض: دار المريخ، 2006، ص: 54.

[4] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص.ص: 21،20.

[5] صالح الطيطي، غالب محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص.ص: 118،117.

المبحث الثاني: خصائص ومقومات التنمية

في أوائل القرن الحادي والعشرين اتجه اهتمام الاستراتيجيين والإداريين والقائمين على الأعمال حول العالم نحو رصد الفرص الكفيلة بالتقدّم نحو الأفضل، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية كأداة حتميّة لتحقيق هذا الغرض، حيث تتمثّل في كونها عملية مستمرّة وشاملة تهدف إلى النهوض بكافّة القطاعات والجوانب الحياتية، بما في ذلك كل من الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والعسكري، أي أنها لا تقتصر على مجال دون آخر، أو على المجال الاقتصادي حسب اعتقاد البعض، بحيث تساهم هذه العملية في نقل المستوى المعيشيّ من وضع إلى وضع أفضل منه.

المطلب الأول: خصائص التنمية

التنمية هي نشاط أو عملية فعلية، أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات، ويهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة وبعيدة الأمد على كافة الأصعدة، وفيما يأتي سنذكر أبرز الخصائص التي تميز العملية التنموية:

الفرع الأول:ظاهرة إنسانية

فالتنمية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساس في عملية التطور والتقدم، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون تدخل الإنسان فمنذ وجد الإنسان على وجه الأرض ، وهو يسعى إلى أن يطور من إمكانياته الذاتية ويجعلها قادرة على استيعاب ما حوله وإعادة صياغة تلك الإمكانيات في قوة دافعة نحو التغيير .لقد استطاع الإنسان أن يستغل الإمكانيات الطبيعية التي حوله وإدراجها في خطته نحو تحقيق التنمية ، هذا بالإضافة لكون الإنسان هو العنصر الأساس في أداء التنمية إلا انه الهدف المقصود من هذه التنمية فكل خطط وبرامج التنمية إنما توجد أساسا لخدمة الإنسان وحاجاته فخطط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو غيرها في أي بقعة من العالم توجه للإنسان في موقعه أينما وجد ، رغم تنوع واختلاف حاجاته.كما أن التنمية باعتبارها ظاهرة إنسانية ترتبط بحياة الإنسان وجودا وعطاء وعدما فهي ملازمة لحياته على الأرض وحين يتوقف الإنسان عن العطاء فإنما يتوقف عن الوجود،إذا لا قيمة له إلا بعطائه وعمله المتحرك المستمر الذي يجب أن يهدف إلى التقدم والتطور والنمو نحو الأفضل[1].

الفرع الثاني: ظاهرة دينية

يظن الكثير أن الدين عائق للتنمية أو التطور إلا أن هذا التصور خاطئ فكل الديانات وآخرها الإسلام تسعى وتحث إلى دفع الإنسان لكي يجعل من إيمانه واعتقاده منطلقا نحو سعى في الحياة وبنائه لها وفق قواعد وأسس سليمة.والإسلام باعتباره خاتم الأديان جاء بروح قوية تدفع الإنسان إلى أن يتفكر فيما حوله ويستثمر ما منحه الله من قدرات ذاتية أو من الطبيعة،كما دعا إلى تعمير الأرض والاستفادة من خيراتها يقول تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب" هود61. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية :"استعمركم فيها أي جعلكم عمارا تعمرونها وتستعملونها أي جعلكم للأرض ، وليس هناك أدق من مفهوم التعمير عن التنمية في مفهومها الإسلامي ، إذ ليس المقصود من ذلك هو التعمير المادي الحسي بل التعمير بمعنى التطوير والتنمية،وقد ذهب الفقهاء إلى أن التعمير أو التنمية بالمفهوم الدقيق واجب على كل مسلم كما يشير إلى ذلك القرطبي في تفسيره لتلك الآية[2].

وان كان الإسلام يجعل من التنمية واجبا على المسلمين، فان رؤيته للتعليم لا تقل عن ذلك.بل يعتبر الدين الإسلامي أحد العناصر المؤثرة في التعليم حيث اهتم الإسلام بالتعليم والتعلم وحض عليه، بل أن أول كلمة نزلت في القرآن الكريم كانت كلمة اقرأ للدلالة

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص: 59.

[2] نفس المرجع، ص: 60.

على أهمية العلم والقراءة.ولا شك أن التفكير والعقلانية والتدبر يمكن أن يحقق لإنسان جاهل لا يعلم من الحياة شيئا، ويخطئ من يظن أن إطلاق لفظ العلم والتعلم في الإسلام مقصور على تعلم الأمور الدينية الشرعية فقط، بل المقصود بذلك إلى جانب العلم الشرعي كل علم يخدم الأمة والإنسانية ويحقق أهدافها بالخير والسعادة. فالإسلام يدعو إلى التعلم والاهتمام بالعلم وكافة العلوم وسوف نجد المتتبع للجانب العلمي والتعليمي في الحياة الإسلامية صورا واضحة لاهتمام الإسلام بالعلم والتعلم جانبا كبيرا من اهتمامهم حتى يكون ذلك دافعا لهم لتنمية أوطانهم[1].

الفرع الثالث: ظاهرة تاريخية مستمرة

إن التنمية ظاهرة متغيرة وفقا للظروف التي تمر بها،إذ ارتبطت التنمية بكثير من الأطوار التاريخية التي مرت بها البشرية من التخلف والحياة البدائية إلى ظهور حاجات الإنسان وبحثه عما يلبي تلك الحاجات وما بذله من جهد أدى إلى تطور متنام في الحياة الإنسانية ،كما طور استخدام ما يملك من معطيات وإمكانيات مادية وطبيعية والتي أسهمت في ما وصل إليه الإنسان من تقدم ورقي، ولعل أبرز المراحل التي ظهرت فيها روح التطور والتنمية القرن العاشر ميلادي الذي شهد تطورا في مختلف جوانب الحياة برزت من خلاله الإبداعات العلمية والفكرية التي أسهمت في وضع اللبنات الأولى للتطور العلمي في العصور التالية، فخلال ذلك القرن برز العلماء والمفكرون المسلمون كرواد الحضارة الإنسانية ومن خلال إسهامهم العلمي والفكري انطلقت حركة البحث العلمي والتقدم الحضاري، وجاءت الثورة الصناعية واكتشاف الآلية البخارية وغيرها مؤشرا لما وصل إليه الإنسان في تلك المرحلة ومازالت الاختراعات والتطورات لحد الآن متتالية في كل المجالات.

الفرع الرابع: ظاهرة اجتماعية

التنمية تهتم بالسكان وتضع الطرق لكيفية الوصول بهم إلى أعلى مستوى من خلال توفير الحاجات المادية اللازمة لهم لتحقيق متطلباتهم وإشباعها فقد تم تعريفها على أنها: "عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسة في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته"[2].هنا نلاحظ أنها مرتبطة بحياة الإنسان فهي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه،بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد،ولما كان هذا التغيير الاجتماعي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الوظيفي،أو في نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها فان التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العالمية ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر ومشكلات التغير الاجتماعي السريع.

ولذلك تعد التنمية ذات بعد اجتماعي يمتد إلى جميع جوانب المجتمع مؤثر وصغيرة،وتتلازم التنمية والتغيير الاجتماعي تلازما مضطردا، فكلما اتجه المجتمع نحو التغيير والتطور، كلما أدى إلى سرعة في التنمية، كما انه كلما كانت برامج التنمية مؤثرة في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تطوره وتغييره.

الفرع الخامس: ظاهرة اقتصادية

يرتبط مفهوم التنمية كثيرا بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صور التنمية، إذ يعرفها الاقتصاديون بأنها:"عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واستمرار هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان "، إلا أن التنمية في ذاتها تعد ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد من تأثير واضح في مدى تقدم برامج وخطط التنمية.

[1] نفس المرجع، ص.ص: 63،62،61.

[2] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 54.

الفرع السادس: ظاهرة كلية

هي ظاهرة شاملة كلية تلحظ في شتى جوانب الحياة، خلافا لما ذهب إليه بعض الاقتصاديين من احتمالية أن تكون التنمية ظاهرة جزئية تهتم بتطوير جانب محدد من المجتمع وتنميته إذ يعدون التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية هي التنمية الحقيقية التي قد تؤدي إلى تطور المجتمع مستدلين ببعض التجارب،وبإمكانية التطبيق الجزئي وصعوبة التطبيق الكلي للتنمية لما يستلزم ذلك من إمكانيات ومستلزمات كثيرة،إلا أن الواقع يشير إلى أن التنمية الجزئية على أنها تنمية قاصرة بل قد تؤدي إلى خلل في عناصر التنمية ومكوناتها. ولذا لابد من فهم التنمية بأنها عملية تشترك فيها كافة المتغيرات والمؤثرات التي يتكون منها المجتمع،إذ لا يمكن إحداث تنمية مع إهمال جانب من جوانب المجتمع كما يذهب إلى ذلك "جورج لوفاش" الذي يشير إلى وحدة الظواهر الاجتماعية وعلومها المختلفة وصعوبة الفصل فيما بينها،وذلك نظرا لصعوبة التحديد المنهجي لتقسيم هذه العلوم ويقول : إن كثيرا من التقسيمات التي تمت قد ارتكزت على أسس أكاديمية صرفت بينما الإنسان كائن اجتماعي متكامل،ويجب النظر إليه وإلى حياته وسلوكياته التي تنبثق منها الظواهر المختلفة كوحدة واحدة وأن التنمية هي الظاهرة للكلية التي تعبر عن حركة هذه الظواهر مجتمعة[1].

المطلب الثاني: مقومات التنمية

تقوم التنمية على مجموعة من المقومات ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الجوهرية التي لابد من إحداثها، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات إذا فقدت مقومات تلك التنمية،وكان عند أفراده الاستيعاب الكامل للتغيرات التي تحدث في المجتمع،ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى مقومات مادية ومقومات غير مادية كما يأتي:

الفرع الأول:المقومات المادية

تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي لا يمكن إحداث التنمية دون وجودها، وهذه المقومات متعددة ومتنوعة وتتمثل في:

أولا: توفر الموارد الطبيعية

اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية، ومدى أهمية هذه المقومات من عدمها في تحقيق التنمية، وبالرغم من أهمية هذا المقوم إلا أن البعض يعتبره غير ذي أهمية كبيرة في إحداث التنمية وذلك كون الكثير من الدول المختلفة رغم امتلاكها موارد طبيعية هائلة إلا أنها مازالت تعاني من التخلف ومشاكله ، بينما بعض الدول المتقدمة كاليابان لا تمتلك شيئا من ذلك وقد تعرضت لدمار شامل أثناء الحرب العالمية الثانية، مع ذلك فإنها إحدى الدول المتقدمة الكبرى،وكذلك الحال بالنسبة لسويسرا فإنها يعوضها مهارة بشرية هائلة[2].

واتفق الاقتصاديون على ضرورة توافر هذا المقوم في بداية عملية التنمية وخاصة إذا كان الهدف هو زيادة تجمع رأس المال اللازم لعمليات التنمية في جميع القطاعات ، فتوافر الموارد الطبيعية له ميزة نسبية ، تجعلها نقطة الانطلاق نحو التنمية ، وذلك من خلال استغلالها وتصديرها وإنفاق العائد منها على إحداث وتطوير التنمية بشرط أن يكون هذا الاستغلال بدون إفراط لكي لا يؤثر ذلك في البيئة وذلك حتى لا يدفعنا التفريط في استغلال تلك الموارد ، فلا تجد التنمية ما تقوم عليه بعد ذلك (والوقع أن أغلبية الدول المتخلفة رغم توافر الموارد الطبيعية اللازمة لإحداث التنمية بها ، إلا أنه تنقصها عوامل أخرى لابد من وجودها لتحقيق التنمية ،إذا يجب أن توجد

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص: 66.

[2] هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي –دراسة مقارنة–**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص.ص: 54،53.

مع الموارد الطبيعية فنون حديثة الإنتاج ، وأن تتطور معها نوعية السكان ومهاراتهم ، وأن توجد كمية مناسبة من رأس المال والتنظيم والتكنولوجيا ، وأن توجد النظم والقواعد الاجتماعية التي تسهل ذلك الاستغلال وبالتالي تحقق التنمية[1].

ثانيا: تراكم رأس المال

يعد رأس المال عنصرا مهما لإحداث عملية التنمية إلا أنه كغيره من المقومات يتطلب توافر العناصر الأخرى،ويقصد برأس المال "الأموال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى، ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يحوزها المجتمع، إذا لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع وخدمات"[2].

والمسؤولية الاقتصادية الرئيسة التي تواجه حكومات الدول المتخلفة تتمثل في زيادة حجم تكوين رأس المال ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستثمار الحكومي المباشر وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم والتعريفات الوقائية وما شابه من ذلك توحيد الجهود الحكومية الخاصة.

وتواجه معظم الدول النامية غير النفطية مشكلة في عملية تراكم رأس المال نظرا لانخفاض مستويات الدخل القومي بها ومعدل نموه، وارتفاع مستويات الاستهلاك وتدهور معدلات الادخار، وارتفاع معدلات الإنفاق، كل تلك العوامل يقابله نمو في السكان، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى ضرورة تخصيص الفائض القليل المتبقي لإشباع الحاجات السكانية، مما يزيد من اتساع فجوة الادخار وفجوة النقد الأجنبي، وبالتالي يؤثر على تراكم رأس المال مما يضعنا في دائرة مفرغة.

ويرى البعض أن حل المشكلة تراكم رأس المال يكون عن طريق الادخار حتى ولو كان الدخل ضعيفا فيمكن حل ذلك بالضغط على مستويات المعيشة وحسن استخدام الإمكانيات المتاحة وعدم إهدار أي جزء منها.

ثالثا: ضرورة التخطيط للتنمية

بالرغم من أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي له عيوب كثيرة إلا أنه من الضروري التدخل في عملية التنمية ووضع الخطط اللازمة لذلك بطريقة عملية وموضوعية مدروسة، وكذا متابعتها وإزالة العقبات التي قد تقف في طريقة التنمية، مثل قلة المدخرات، وعدم وجود رأس المال اللازم و....الخ، فعلى الحكومة التدخل بوضع الحلول والحلول البديلة وتفهم ذلك بطريقة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع.

ويجب عند وضع أي خطة للتنمية أن توضع على ضوء الإمكانيات المتاحة والحاجات والقيود الاقتصادية والاجتماعية بكل مرحلة من مراحل التنمية، وذلك من خلال وضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية وكذلك التعليم والصحة ...الخ واستغلال الموارد لتحقيق الأغراض التنموية مراعيا أن يكون هناك تنسيق بين الأهداف، وأن تكون القرارات الاقتصادية غير متباينة لتحقيق نمو عادل[3].

وحسب طبيعة وخصائص الدول المتخلفة فان التخطيط مقوم ضروري وجوهري لإحداث التنمية بهذه الدول، ونظرا لأهمية التخطيط فان العديد من الدول تلجأ إلى التخطيط المركزي الذي أصبح جزءا مكملا من أجزاء النمو فهو ينسق ما بين النشاط العام والخاص ويساعد على تحقيق تنمية اقتصادية عاجلة.

الفرع الثاني: المقومات غير مادية

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص.ص: 55،54.

[2] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص: 237.

[3] برهان الدجاني، **كتابات في الاقتصاد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2004، ص: 157.

لا تقتصر التنمية على المقومات المادية فقط، بل يضاف إلى ذلك مقومات غير مادية لا تقل أهمية عن سابقاتها، والتي تتمثل في إحساس الشعب وإدراكه لأهمية التنمية، وتنمية الموارد البشرية، وان يكون هناك المنظم لعملية التنمية، بالإضافة إلى ذلك مزيد من التكنولوجيا التي تساعد على مواكبة التقدم العلمي، وأن يتوفر الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة لأنه يساعدها على تحقيق التنمية ويمكن شرح هذه النقاط[1]:

أولا: الإدراك بأهمية التنمية

إن الاعتقاد السلبي السائد لدى الشعوب حول أهمية التنمية وضرورة القيام بها من أهم العقبات التي تواجهها عملية التنمية والقائمين عليها في جميع القطاعات، فجميع المشاريع التي تقوم الدول بإنجازها وتنفق عليها أموالا طائلة لا تكون ذات قيمة إلا إذا أدركت الشعوب قيمته وأشارت الدول إلى أن الهدف من إنشائها هو تحقيق رفاهية تلك الشعوب، وبالتالي عليهم المشاركة في المحافظة عليها واستغلالها استغلالا حسنا، وإلا فلن تحقق تلك المشاريع النجاح ما لم يقف الشعب إلى جانب الأمة.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات المتخلفة هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لعملياتها، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجهم وجهود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية، كل ذلك يقف عقبة صلبة أمام التجديدات والتغيرات المعروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيم هذه المجتمعات.

فالتخلف لا يرجع إلى قلة الموارد وإنما إلى الأنماط والعادات والتقاليد التي يطبقها الناس في حياتهم ولا يريدون الخروج عليها، فان لم يكن هناك إدراك من طرف الشعب بضرورة التغيير والخروج على المألوف ومساندة عملية التنمية، فلن تتحقق للتنمية أي نجاح.

كما أن التنمية تتطلب التخلص من العادات الاجتماعية العنيفة والتفرقة بين أفراد الشعب على أساس الجنس واللون أو الدين، وتستوجب أيضا التنازلات الطبيعية والاقتصادية.

ثانيا: تنمية الموارد البشرية(السكان)

هذه الموارد تشمل كل أنواع أو المدخلات الجهود البشرية التي تدخل في الإنتاج، وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات الآتية[2]:

1-**عرض العمل**: وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع خزين رأس المال البشري (التعليم والمهارات) أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

2-**الفئة الأخرى** من فئات الموارد البشرية هي التي تقوم بالعمل التنظيمي لعرض العمل في مجال العمل، وهذه الفئة تشمل المدراء والمنظمين.

وتعد الموارد البشرية الثروة الرئيسة وهي الاستثمار الذي توليه الدول والمنظمات أهمية كبيرة، فالعناصر الأخرى المتاحة تعتبر عديمة الفائدة بدون العنصر البشري القادر على التعامل مع هذه العناصر وإدارتها وتوظيفها أفضل توظيف ممكن لتحقيق أفضل استفادة ممكنة تحقيقا للأهداف المرجوة[3].

فالتنمية في جوهرها تتوقف على الكيفية التي يتم بموجبها تشغيل السكان وتوجيههم نحو تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وخدمات نافعة لسد حاجات المجتمع، إلا أن التجارب الماضية للبلدان النامية أثبتت عجز سكان هذه البلدان عن ولوج أبواب التنمية بسرعة أو بسهولة بسبب النقص النوعي وليس الكمي للسكان[4].

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص.ص: 52،63

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 55.

[3] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،" التنمية **البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص: 3.

[4] عبد الحسين وداي العطية، **الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول**، عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص: 208.

ولقد أطنب الباحثون في إبراز أهمية وأولوية التنمية البشرية ودورها في التنمية المادية واستغلال الثروات الطبيعية المعطلة، حتى أصبحت من الحقائق البديهية التي لا غبار عليها، وقد كان رأي الكاتب "**ألبرتهيرشمان**" أكثر وضوحا وتفصيلا في هذا المجال، فهو يرى أن التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية الموارد البشرية والمادية معا، وهذا يعني توزيع الموارد الاستثمارية بين شقي عملية التنمية.

وتتعدد أوجه العلاقة بين العنصر البشري وعملية التنمية، هناك عدد من المحددات الهامة الرابطة بين الاثنين مثل: حجم السكان، معدل نمو السكان، مدى توافر فرص العمل والبطالة، حجم استيعاب التعليم ومستواه، توافر التدريب وأنواعه المختلفة، تعليم المرأة، الظروف والمستويات الصحية للسكان، مستويات الأجور السائدة...الخ[1].

ونظرا لتعدد أوجه العلاقة بين العنصر البشري والتنمية، أوجب دراسة العنصر البشري من ناحية الكم ثم من ناحية الكيف على النحو الآتي:

أ- العنصر البشري من حيث الكم:

يعد البعض زيادة السكان عائقا من عوائق التنمية، بينما يعدها البعض الآخر مقوما من مقومات التنمية، ويرجع ذلك إلى طبيعة وظروف كل مجتمع، ففي المجتمعات الآهلة بالسكان، تكون قدرة الاقتصاد فيها ضعيفة وغير قادر على استيعاب هذا العدد الكبير،ولا يمتلك من الموارد الطبيعية ما يكفي لعمل السكان وتشغيلهم فتقف الزيادة عقبة من عقبات التنمية، أما الدول ذات الموارد المتنوعة من طبيعية وغيرها وعدد السكان فيها قليل فإنها في هذه الحالة تحتاج إلى مزيد من الموارد البشرية لأنها تلعب دورا هاما في استخراج تلك الموارد وبالتالي دفع عجلة التنمية إلى الأمام، لأن الدولة إذا لم يزد فيها السكان بالعدد الكافي اضطرت إلى اجتذاب العمالة الأجنبية من الخارج[2].

إن ظاهرة تزايد السكان ظاهرة ملفتة للنظر خاصة مع ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، وذلك بسبب التقدم الكبير في العلوم الطبيعية والقضاء على كثير من الأمراض المعدية والمتوطنة.

ب- العنصر البشري من حيث الكيف:

إذا كان المحور الكمي للعنصر البشري يعبر عن النمو الطبيعي للسكان وهو الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، مضافا إليه عامل الهجرة من الدولة، فإن المحور الكيفي للسكان في التنمية والذي نقصد به المعرفة والعلوم والمهارات والقدرات التي يكتسبها العنصر البشري من خلال العملية التعليمية والتدريب، ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

وتركز التنمية البشرية على تحسين القدرات البشرية وتطويرها من خلال توفير التعليم لأفراد المجتمع بالقدر الكافي سواء كان ذلك عن طريق التعليم النظامي (التعليم في المراحل الأساسية والثانوية والعليا) أو التعليم غير النظامي (محو الأمية والتدريب)، وتوفير الرعاية الصحية سواء عن طريق الوقاية من الأمراض أو معالجتها، وتوفير السكن الملائم، وتوفير المياه الصحية المأمونة، محاربة التلوث وغير ذلك، بالإضافة إلى توفير الغذاء الكافي لأفراد المجتمع ومحاربة الفقر و سوء التغذية، ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيد من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة[3].

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 58.

[2] نفس المرجع، ص 58.

[3] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الإنسانية) بين النظرية والواقع**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص: 9.

ت– التعليم : يؤكد كل من "**آرثر لوس**"و"**ماكس ميليكيان**" على أولوية التنمية البشرية ولا سيما التعليم للأسباب الآتية[1] :

– تعد الاستثمارات البشرية من الاستثمارات طويلة الأجل،إذ تحتاج إلى فترة زمنية أطول من الفترة اللازمة لمعظم المصانع والمعامل.إذ بإمكاننا أن نقيم مصنعا خلال خمس سنوات وأن نشيد سدا أو خزانا مهما كان عظيما خلال عشرة سنوات،إلا أننا نحتاج إلى 25 سنة من أجل أن نحصل على أستاذ أو عالم ولذلك لا بد من إعطاء الأولوية في الاهتمام للعنصر البشري من أجل الحصول على الثمار أو النتائج الاقتصادية في وقت قريب يتلاءم ومتطلبات تنمية الموارد المالية في مراحل النمو الاقتصادي المختلفة.

– لقد بينت الإحصاءات في البلدان المتقدمة أن التجديد في عملية التنمية له الدور الرئيس في زيادة حجم الإنتاج،وان زيادة الإنتاجية وتطور حجم الدخل القومي يأتي بأقل من نصف النتيجة لتجميع رأس المال بالمعنى المادي.أما ما يزيد عن النصف فيرجع إلى العنصر البشري بسبب الاختراع والتجديد نتيجة للتطور العلمي والفني والتعليمي. لذلك فان تحسين وسائل الإنتاج واستنباط وسائل جديدة من اجل مضاعفة الدخل القومي وزيادة الموارد الاقتصادية يرجع بالدرجة الأولى لتطور السكان وبالدرجة الثانية لتجميع رأس المال. يقترح "جيرالد ماير" ثلاثة مجالات تستحق أن توضع في رأس سلم الأولويات في الإنفاق على التعليم وهي: توفير خدمات الإرشاد الزراعي،التدريب على المهارات الصناعية،والتدريب على المهارات الصناعية،والتدريب على المهارات الإشرافية أي رفع عدد ذوي المعرفة والقدرة الإداريتين.

تعد الزراعة في البلدان المتخلفة بالغة الأهمية، ولذلك فان الإنفاق على البحث العلمي الزراعي ونشر خدمات الإرشاد الزراعي التي تعرف المزارعين بطرق الزراعة العصرية،يأتي على الأرجح بعائد في المستقبل،أكبر مما يأتي به أي إنفاق آخر.ولهذا يقترح خبراء هيئة الأمم المتحدة في تقاريرهم تخصيص ما يقرب من 1 من الدخل القومي لإنفاقه على خدمات الإرشاد الزراعي،حيث يعتقد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج بمقدار 50 خلال حقبتين أو أقل من الزمن،دون زيادة تذكر في رأس المال ودون إعادة تنظيم واسعة للنظام الزراعي.

أما بالنسبة للمهارات الصناعية،فمن الضروري تدريب جزء من القوة العاملة عليها لأن النشاطات الصناعية تصبح أكثر بروزا خلال عملية التنمية في البلدان النامية.كما أن انخفاض أهمية الزراعة النسبية مع اطراد التنمية الاقتصادية يوجب تدريب العمال الزراعيين والفلاحين على المهارات الصناعية لولوج النشاط الصناعي المتزايد الاتساع.وما لم تحسن حكومات البلدان النامية النظام التعليمي وتوسعه بحيث يصبح أكثر التصاقا بالحاجات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية،فان إنهاء البطالة المقنعة من الأرياف يكون صعبا كما يكون من الصعب انتقال العمال من المهن والوظائف المتدنية الأجر إلى المهن الأعلى أجرا، وتزايد حالات الانتقال العمودي من العمل غير الماهر إلى آخر أكثر مهارة.

أما ثالث المتطلبات التعليمة الرئيسة فهو رفع عدد المعرفة والمقدرة الإداريين،فإذا كان لبرامج التنمية وسياساتها أن توضع بحكمة وأن توضع بحكمة وأن تنفذ بكفاءة فمن الضروري وجود موظفين يتمتعون بمهارات إدارية،ورجال أعمال يتمتعون بقدرات تنظيمية وإدارية.وبما أن التنمية تميل إلى رفع مستوى التنظيم في الحكومة والقطاع الخاص معا، فان الحاجة تدعو إلى إيجاد كوادر تنفيذية وإدارية قادرة على اتخاذ القرارات بشأن قضايا تتطلب التنسيق والاستمرار ووحدة العمليات. فإذا لم تتوفر هذه الأطر أو الكوادر يصبح من المستحيل عمليا تجسيد الأهداف العامة في برنامج التنمية.

ب– الصحة:

تمثل الصحة جانبا رئيسيا من جوانب التنمية، ومن ثم تحتاج إلى استثمارات متزايدة، ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع، فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة وبحالة جيدة فلن ينمو المجتمع، خاصة بعد ظهور العديد من التغيرات الصحية والبيئية

[1] عبد الحسين وداي العطية، مرجع سابق، ص.ص: 212،211،210.

المرافقة للعولمة والتي أدت إلى ظهور وانتشار مجموعة من الأمراض والأوبئة على المستوى العالمي، والتي يتطلب علاجها ومحاربتها أو التقليل من انتشارها إلى جهد مشترك وتعاون دولي[1].

يعبر أحد خبراء التنمية بقوله: إن إنسان الدول النامية هو المحدد الرئيس لعملية التنمية في بلاده ومن هنا فان لم نتصاعد بإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى أعلى درجاتها، فان هذا الإنسان سيظل –والى سنوات أخرى قادمة–منخفض الإنتاجية لا يشارك في خدمة قضية التنمية.

وعلى ذلك يجب الاهتمام بالرعاية الصحية واعتبار الإنفاق في هذا المجال من قبيل الاستثمارات الضرورية، فالإنسان يمثل أغلى ثروة للبلد – إن جاز التعبير–وبالتالي فان من الأهمية بمكان المحافظة عليه ثم تنمية قدراته، ويتوقف هذا على رعايته الصحية[2].

ج– نظام القيم السائدة:

ينضم إلى عاملي التعليم والصحة عامل هام يدخل في تنمية الموارد البشرية من حيث الكيف ألا وهو تهيئة العامل النفسي كي يستطيع الأفراد المشاركة في عملية التنمية، وذلك من خلال تغيير القيم السائدة عن طريق تحدي الطرق القديمة لعمل الأشياء وتقدير أهمية العلم والتكنولوجيا، والتأكيد على الكفاءة والمسؤولية التي تتحقق التنمية بهما[3].

إن الناس وهم يتصرفون في حدود وقيم ونظم معينة لابد لها من التغيير والتبديل حتى تلائم السياسات الإنمائية للمجتمع، ودفع عملية التنمية للتقدم، لا دفع عجلة التقدم للخلف، وهذا التغيير ليس بالأمر اليسير، غير أن هذا التغيير لابد منه، وذلك خلال الأدوار التي يقوم بها القائمون على التنمية، وإقناع الناس بأن الغلبة ستكون للقيم الجديدة.

وفي تقرير تم لبحث زيادة الإنتاجية تبين أن الثلث يرجع إلى زيادة رأس المال بينما الثلثان يرجعان إلى المعرفة التنظيمية والفنية، والتي ترجع بدورها إلى الاستثمار في البحث العلمي والتعليم وتحسين الصحة وتغيير القيم السائدة وهذا ما يؤكد قيمة العنصر البشري.

د– الاستقلال السياسي والاقتصادي:

يعد الاستقلال والاستقرار السياسي شرطين ضروريين لتوفر البيئة الملائمة للتنمية وتشمل دعائمه الأساسية التضامن الاجتماعي والسياسة الحكيمة والإدارة الواعية الرشيدة والإيمان بأن للمواطنين حقوقا لا تمس وواجبات يجب أن تؤدى، وأن جميع السكان متساوون في الحقوق والواجبات، يلتزمون بالنظام ويحترمون القوانين، وأن المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية وهي ضمان لها[4].

ويرى أحد المعاصرين أن عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي لا تقل أهمية عن عملية التنمية، لأن دور علم السياسة في التنمية هو الدور الأساسي، وأن موضوع التنمية مقصود به الأمة ككل وليس الأفراد فقط، وإذا كانت القوى السياسية هي المسيطرة على عملية التنمية فان علم السياسة يكون هو الأصل في عملية التنمية، كذلك فالتنمية الاجتماعية لا تتم بدون التنمية الاقتصادية، ذلك أن المجتمعات النامية تستهدف زيادة الدخل القومي، كما تستهدف رفع مستوى المعيشة، لذلك لا يمكن فصلها عن بعض.[5]

و– استخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة:

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار دجلة، الطبعة الأولى، 2008، ص: 178.

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص: 61.

[3] نفس المرجع، ص: 61.

[4] عبد الحسين وداي العطية، مرجع سابق، ص: 207.

[5] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص: 62.

لا شك أن الأفكار والدعوات قد انطلقت قديما حول دور العلم والتكنولوجيا في الرد على الحاجات الإنسانية المتطورة باستمرار، ولعل "فرانسيس بيكون" كان من أوائل المفكرين الذين بشروا بأن العلم وتطبيقاته سيكونان أداة البشرية لتحقيق التنمية والرفاهية والرخاء[1].

إن التحسن التكنولوجي يمكنه أن يضيف إلى معدل النمو في مجالات عدة والتي تتضمن الحد الأدنى من الإضافات إلى عناصر الإنتاج أو المدخلات. إن مثل هذه التكنولوجيا تدعى تكنولوجيا غير متجسدة (بمعنى أنها غير متجسدة بعناصر الإنتاج) قد ساهمت على نحو كبير في الإنتاج الزراعي والصناعي. على سبيل المثال البذور المحسنة بالنتيجة فان المحاصيل من الأرض قد ازدادت.

إن التقدم التكنولوجي سواء كان متجسدا أو غير متجسد في عناصر الإنتاج قد كان سببا مهما جدا في النمو الاقتصادي. وهذا واضح من دراسات تجريبية عدة، على سبيل المثال وجد "دينوسن" (Denison1974) أن عناصر الإنتاج التي تشمل التعليم، مسؤولة عن حوالي نصف النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1929-1969). إن النمو المتأتي من العنصر المتبقي يمكن توضيحه من خلال التحسن في أساليب أو تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم ومن التخصيص الأفضل للموارد ووفورات الحجم[2].

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر إنتاج بوصفها توليفة إذا تحسنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة. والكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسن في المنتوج الذي هو أفضل نوعية، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج. ومن ناحية أخرى فان التقدم التكنولوجي يخفف القيود المتأتية من الندرة التي يواجهها الإنسان.

إلا أنه وعند تطبيق التكنولوجيا الجديدة يجب أن نأخذ في الحسبان السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعمل ضمنها التكنولوجيا. وهذه السياقات تختلف على نحو كبير جدا سواء كان ذلك على المستوى الكلي (أي بين الدول وبين الأقاليم) أو على المستوى الجزئي (أي بين الأجزاء الريفية والأجزاء الحضرية من البلد نفسه) وحتى بين مدينتين وبين قريتين.

المبحث الثالث: ركائز وعقبات التنمية

لقد أصبحت التنمية من أهم ما تهدف إليه المجتمعات عموما، ومن أهم ما تعمل له الحكومات، مهما كان النظام العام الذي تعمل من ضمنه.والتنمية الاقتصادية عبارة عن إبدال وسائل الإنتاج القديمة المستعملة في المجتمع، بالوسائل التكنولوجية الحديثة، ولكن هذا المعنى يخفي وراءه عملية ضخمة من التحول الاجتماعي، إذ أن الوسائل التكنولوجية الحديثة تحتاج أيضا إلى نوع جديد من الإدارة، يتضمن إدخاله تغييرا أساسيا في أوضاع أفراد المجتمع، وأنواع أشغالهم، مسؤولياتهم، ومراكز تجمعاتهم وبالتالي كامل طرق معيشتهم[3].إلا أن هذه التنمية تتطلب ركائز لتقف عليها، كما أنها تواجه عقبات تعرقل طريقها، وهذا ما يعالجه هذا المبحث.

المطلب الأول:ركائز التنمية

تعد ركائز التنمية الرد الحقيقي على التخلف وعلى العوامل التي كانت سببا للتبعية وساعدت على استمرارها، وهي تمثل مجموعة الشروط الواجب توافرها في بلد ما لتحقيق عملية التنمية. يقول الدكتور سعد فتح الله بأن هناك شروطا عامة يمكن أن تعتمد في جميع

[1] سوزان موزي، **الثروة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص: 97.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 57.

[3] برهان الدجاني،مرجع سابق، ص: 153.

البلدان التابعة للتخلص من تبعيتها، إضافة إلى الشروط الخاصة بكل منها،والتي تخص كيفية التخلص من حالة الارتباط بالخارج كحالة مختلفة عن الحالات الأخرى.ويفترض أن تكون هذه الشروط موضوعية وممكنة التحقيق وفقا لإمكانات البلاد المختلفة المعروفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي والاجتماعي، فهناك من يحدد هذه الشروط بـ "توافر طليعة سياسية مقاتلة وزعامة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مواتية وفي مسرح جيو –سياسي ملائم ".وهذه الشروط لا تعدو أن تكون أحكاما ذاتية،وليس موضوعية يمكن الاستناد إليها في جميع البلدان، وهي [1] :

– معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي كضرورة أولى تدفع باتجاه وضع الخطى على طريقها؛

– رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية وإعادة توزيع القوى العاملة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة؛

– وضع سياسات وإجراءات كفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة؛

– يتوجب تغيير طريقة الاعتماد على الخارج في الحصول على التقنية ووضع الأسس الكفيلة بتطوير التقنية المحلية المستخدمة في الإنتاج، وهنا يتوجب تدخل الدولة من خلال توجيهها هذه العملية ومن خلال تغيير المؤسسات التعليمية والبحثية بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقنيين؛

– تغيير وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في الاستقلال التنموي إلى الأمام، ومن أهمها المؤسسات المالية والنقدية التي تمتلك دورا فاعلا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلبات الإنتاجية منه مما يقلل من الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية؛

– ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المحلية وتحديد كيفية استغلالها؛

– تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد والذي أدى إلى تبذير الموارد المتاحة وزيادة الارتباط بالخارج؛

– ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها لضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة ووضوح.

إن التنمية كعملية تستهدف إنهاء حالة التخلف ودفعه باتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي أي تعني التخلص من التبعية للسوق العالمي وزيادة الدخل القومي وهي لا يمكن نجاحها من دون تحقيق استقلال اقتصادي وانسجام وتكامل بين القطاعات وهذان العاملان يشكلان ركائز التنمية[2]:

الفرع الأول: الاستقلال الاقتصادي

هذا العامل يشكل الأساس في التخلص من التخلف الذي تقع فيه الدول النامية، ويعني تحقيق استقلال فعلي وحقيقي،أي اتخاذ القرار الذي تمليه المصلحة الوطنية والذي يكون أسمى مقوماته العوامل الآتية:

– قرار يسمح باستغلال خيرات البلاد في سبيل تحقيق المصلحة العامة؛

– على الصعيد الاقتصادي فإن تحقيق الاستقلال يعني بناء توازن اقتصادي عن طريق تغيير مضمون الإنتاج وتنويعه، ولا يعود متخصصا في سلعة واحدة ويفلت بالتالي للسوق العالمي ومن أزماته؛

– تطوير قوى الإنتاج، أي تطوير المعدات والآلات وتجديدها من أجل مواكبة التطور إلى جانب إعداد القوى العاملة وتدريبها؛

[1] عادل خليفة، مرجع سابق، ص.ص: 144،143.

[2] عادل خليفة، مرجع سابق، ص.ص: 146،145.

– تقوية القطاع العام، لأن الدول النامية تعاني من ضعف هذا القطاع فتطويره وتقويته للاضطلاع بمسؤولياته في التخطيط والرقابة يؤديان إلى زيادة الإنتاج وإعطاء دفع جديد لمؤسسات الدولة.

الفرع الثاني: التمفصل الاقتصادي

هو العامل الثاني بعد الاستقلال الاقتصادي من أجل عملية التنمية،وهذا يعني إلغاء الخلل الحاصل في البنية الاقتصادية للدول النامية، وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي بين القطاعات الثلاث = صناعة، زراعة، خدمات، وإيجاد نوع من الصلة والترابط بين القطاعات الثلاثة وخاصة ربط الصناعة بالزراعة مع تطوير وسائل الإنتاج للوصول إلى التخلص من التبعية.والتمفصل يعني خلق نوع من التفاعل القوي بين الصناعة والزراعة، فما تنتجه الصناعة يوضع في خدمة الزراعة وما تنتجه الزراعة يوضع في خدمة الصناعة لتحويله إلى سلع استهلاكية تلبي حاجات السوق المحلي وحاجات الناس.

ولتوضيح هذا الأمر لا بد من معرفة دور القطاعات الثلاثة في عملية التنمية الاقتصادية وفي بناء هيكل اقتصادي متين ومتوازن:

أولا:أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية

تعد الصناعة قلب عملية التنمية لما تمتلكه من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية، وتعتبر الإنتاجية في القطاع الصناعي عنصر أساس في زيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من صناعات ممكنة تنتج بكفاءة لإحلال الاستيراد وزيادة الصادرات أكثر مما تستطيع صناعات المواد الخام لوحدها.[1]

إن التصنيع يلعب دورا أساسيا في إعادة بناء الاقتصاد الوطني والسير نحو الاستقلال في الدول النامية لأن الصناعة هي الوسيلة الأساسية للقضاء على التخلف الاقتصادي، فبدون صناعة وطنية وقوية تلعب الدور الأساس في الهيكل الاقتصادي لا يمكن بناء اقتصاد وطني سليم يواكب التطورات التكنولوجية التي أساسها استعمال الآلة والأساليب الحديثة في بناء الاقتصاد الوطني القوي، وفي كل الدول الصناعية لعبت الصناعة دورا رياديا في عملية التطوير والتقدم الحضاري وكانت حجر الزاوية في البناء الاقتصادي المتطور. وفي البلدان المتطورة بدأت عملية التصنيع من بناء صناعات ثقيلة، ومعظم الدول تحاول تطوير صناعاتها عن طريق بناء صناعة ثقيلة أو صناعة الأساس، أي صناعة الآلة القادرة على إنشاء نشاطات مختلفة.

من هنا صح القول بأن التصنيع هو عملية تنموية لأن الصناعة هي التنمية لأن مهامها لا تختلف عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام. إن الصناعة ستقدم في بادئ الأمر الماكينات والآلات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتنميته حيث نقيم علاقة وثيقة بين الصناعة والزراعة، وتمد الصناعة الزراعة بالآلات اللازمة لتحسين القطاع الزراعي ومده بالأسمدة والمواد الكيمياوية الأزمة أيضا[2].

ثانيا:دور الزراعة

إن القطاع الزراعي في أي بلد في المرحلة التنموية المبكرة يستخدم أناسا أكثر مما تستخدمه الصناعات والقطاعات الأخرى فهو يستخدم 60% إلى 70% من قوة العمل الكلية في الدول الأفقر من بين النامية وكذلك في الصين. على العكس من ذلك فإن الزراعة في الاقتصادات المتقدمة تستخدم أقل من 10%من قوة العمل و3% في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى فإن النشاطات الزراعية قد وجدت منذ آلاف السنين ومنذ أن تخلت البشرية عن الصيد والجمع بوصفها المصدر الرئيس لغذائها[3].

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 297.

[2] عادل خليفة، مرجع سابق، ص: 146.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 275.

يعد دور الزراعة في التنمية لاقتصادية مركزيا لان معظم الناس في الدول الفقيرة يحصلون على معيشتهم من الأرض، ومن ناحية أخرى فان التقدم في القطاع الزراعي هو متطلب مسبق وأساسي لحفز النمو في القطاع الحديث.

كما أن الفائض في المنتوجات الزراعية من القطاع الزراعي مطلوب لإطعام سكان الحضر الذين يتزايدون باستمرار، وكذلك لاستدامة النمو في القطاع الصناعي، الذي يعد أمرا حيويا لزيادة دخل الناس الذين بقوا في الريف وتحسين نوعية حياتهم، إذ إن الصادرات الزراعية يمكن أن تساعد البلد النامي أن يحصل على عملة أجنبية ثمينة، وهذا يسهل على البلد استيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتطوير تكوين رأس المال فيها، ويمكن أن تلعب الزراعة دورا مهما في توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني وبخاصة القطاع الصناعي.

كما يعد الإصلاح الزراعي ضروري، وكذا إقامة تعاونيات زراعية من أجل تصريف الإنتاج ومساعدة الفلاح لإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها، وإدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي وجذب الفيض السكاني الزراعي للعمل في ميادين ونشاطات اقتصادية أخرى[1].

ثالثا: دور قطاع الخدمات

يشكو قطاع الخدمات في معظم دول العالم الثالث من التضخم في الأيدي العاملة، نتيجة التخلف في القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية، فالإنتاجية المنخفضة في الزراعة وفيض السكان الهائل في الريف والإمكانيات المحدودة للعمل في الصناعة جميعها تدفع نحو تضخم العمالة في قطاع الخدمات، بينما نرى أن قطاع الخدمات في الدول الصناعية يرتكز على قاعدة إنتاجية حديثة ومتطورة. من هنا فإن قطاع الخدمات يجب أن يلعب دورا خاصا في عملية التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي إلى المصنع لتحويلها إلى سلع استهلاكية ونقلها إلى المستهلك أي إلى السوق الداخلي وبعدها عن طريق المرافئ المتطورة والحديثة إلى السوق العالمي[2].

المطلب الثاني: عقبات التنمية

تعترض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة التخلف، وسوف نركز على أبرز هذه العقبات، وهي:

الفرع الأول: الحلقات المفرغة

يجمل بعض الكتاب حالة التخلف وتسببها في وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد المتخلف، وأن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة ، بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة[3].

[1] عادل خليفة، مرجع سابق، ص: 146

[2] عادل خليفة، مرجع سابق، ص: 147.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 217.

إذا فالدول النامية تواجه حلقة مفرغة رئيسة، هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر، وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات عديدة، تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشح رأس المال.

كما أن الدول النامية تواجه العديد من الحلقات المفرغة، ومن أمثلة هذه الحلقات المفرغة الموجودة في واقع الاقتصاد المتخلف، الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض القدرة على توفير الإمكانات والحافز المطلوب للتعليم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حلقة مفرغة في هذا الجانب ، كذلك هناك الحلقة المفرغة في المجال الصحي والمتمثلة في أن المستوى الصحي المنخفض السائد في هذه البلدان يؤدي إلى الإصابة بالأمراض ومن ثم انخفاض القدرة على توفير متطلبات رفع المستوى الصحي مما ينجم عنه الإبقاء على المستويات الصحية المنخفضة، وهكذا يمكن ذكر الكثير من الأمثلة على الحلقات المفرغة الموجودة في جوانب الحياة المختلفة في الدول النامية.

ويشير "Nurkse"إلى وجود حلقتين للفقر فيما يتعلق بندرة رأس المال في الدول النامية، مما يترتب عليه إعاقة عملية التنمية فيها، إحداهما من جانب العرض والأخرى من جانب الطلب على رأس المال، فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الادخار من ناحية وعلى الحافز على الاستثمار من ناحية أخرى، فمن ناحية العرض يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض مستوى الادخار وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، ومنه يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية وهذه بدورها تؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى التحام طرفي الحلقة. أما من ناحية الطلب فيرجع انخفاض الحافز على الاستثمار إلى ضيق حجم السوق، وهذا يعود بدوره إلى ضعف القدرة الشرائية التي ترجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وهذا عائد إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية،و إلى انخفاض مستوى الاستثمار الذي يعود بدوره إلى انخفاض الحافز على الاستثمار[1].

ومغزى فكرة الحلقة المفرغة، تتأتى في أن الدول النامية لا تجابه منعزلة عن البعض الآخر، وإنما عقبات تنشأ فيما بينها أوقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في حالة أي توازن عند مستوى التخلف.

ولذلك يرى البعض بأن الحلقات المفرغة هذه لا يمكن التخلص منها بالاعتماد على القدرات الذاتية للدولة النامية، وبالتالي لابد من الاستعانة بعوامل خارجية تساعد على كسر الحلقات المفرغة في جوانبها الرئيسة، وإلا فان البلدان المتخلفة ستبقى تدور في هذه الحلقات دون أن تستطيع التخلص منها أو كسرها، ولذلك يمكن الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بكسر الحلقة المفرغة المتصلة بتكوين رأس المال، إلا أن الاستعانة برأس المال الأجنبي من خلال التجربة العملية لكثير من الدول النامية لم ينجم عنه الخروج من حالة التخلف وتحقيق التنمية بشكل مهم، لذلك فإن البديل الوحيد المتاح أمام الدول النامية يتمثل في الاعتماد على مكانتهما وقدراتهما الذاتية في القضاء على الحلقات المفرغة المتصلة بحالة التخلف من خلال تعبئة هذه الإمكانات والقدرات وتوجيهها بأفضل كيفية ممكنة بما يسهم في تحقيق ذلك.

الفرع الثاني: ضعف السوق وعدم كفاءته

تعد نواقص السوق من أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول النامية، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطويرها، وذلك لان

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص: 157.

السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير. ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

إذ يلاحظ أن عناصر الإنتاج تعاني من ضعف قدرتها على الحركة، حيث الدخل والمردود الأعلى بسبب عوائق كثيرة تحد منها، إذ كثيرا ما توجد موارد اقتصادية مستخدمة في مجالات تحقق دخلا أقل من الدخل، حيث يوجد الكثير من الأفراد الذين يعملون في مجالات عمل تحقق لهم دخلا أقل من الدخل الذي يتحقق في مجالات عمل أخرى فيما لو تم انتقالهم إليها بحكم الروابط الأسرية والاجتماعية القوية التي تحد من انتقال الأفراد ، كما أن انخفاض كفاءتهم وفقرهم عوامل تحد هي الأخرى من انتقال الفرد من منطقة إلى أخرى أو من مهنة نشاط إلى مهنة ونشاط آخر، إضافة إلى الجهل بأحوال السوق وكذلك الصيغ الاحتكارية أو شبه الاحتكارية كلها عوامل تقيد حركة الموارد وتحد انتقالها بما فيها العمل حتى وإن توفر الدخل أو المردود والعائد الأعلى ، كذلك فان تحجر الأسعار وعدم مرونتها تساهم هي الأخرى في هذا الجمود والعوامل المذكورة جميعها تتفاعل فيها بينها ،بحيث ينجم عنها ضعف درجة الكفاءة في توزيع الموارد على استخداماتها المختلفة وعدم المساواة في المردود بين هذه الاستخدامات والناجم عن انخفاض كفاءة الإنتاج في بعض المجالات وبقاء الموارد دون الاستخدام الكامل والكفء واتجاه هذه الموارد اتجاهات خاطئة وبالشكل الذي يؤدي إلى الإسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية [1].

ولذلك فإن مجرد إعادة تنظيم عناصر أو توزيعها أو مزجها بطريقة أفضل يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الدخل ،أي استعمال أوسع، وأكفأ للموارد من شأنه أن يرفع الإنتاج والدخل في الدول النامية بشكل أكبر، إذ إن نواقص السوق المشار إليها أعلاه تؤدي إلى إعاقة تحقيق المزج الأفضل للموارد وتعيق كذلك التوزيع الأفضل للموارد على استخداماتها المختلفة أي تؤدي إلى جمود الإنتاج المتمثل بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها ،بحيث لا يستجيب بشكل مهم لحوافز الدخل والأسعار والعائد الأعلى،خاصة وأن جمود وعدم مرونة الموارد،إضافة إلى إعاقة استخدامها بشكل كامل ،وهو الأمر الذي يسهم فيه غياب عنصر الريادة في هذه الدول والذي يمكن أن يساعد في ذلك.كما يلاحظ أن من بين أبرز نواقص السوق في الدول النامية هو ضيق السوق التي كثيرا ما يشار إليها إلى أنها تعترض عملية التوسع والتطور الاقتصادي،و تقف كعقبة مهمة بوجه العمل من أجل تحقيق التنمية حيث لا يحفز ذلك على التوسيع والتطور في هذه الدول.

إن حجم السوق أي سعة السوق أو ضيقه، يتأثر بعوامل عديدة من أهمها مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وحجم السكان ودرجة الاكتفاء الذاتي،وكفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك والإجراءات التي تؤثر في السوق.

إضافة إلى ما سبق فإن طبيعة الإنتاج ووجهته تؤثر هي الأخرى في السوق، فإن كان الإنتاج يتم في معظمه لأغراض الاستهلاك الذاتي، فإن ذلك يؤدي بالنتيجة إلى الحد من توسيع السوق، ومن المعلوم أن معظم الإنتاج في الدول النامية لا يتم لأغراض التبادل والسوق، وإنما من أجل الاكتفاء الذاتي وخاصة في القطاع الزراعي وهو القطاع الأوسع والأهم في الدول،الأمر الذي ينجم عنه ضيق السوق.

إن ضيق نطاق السوق المحلية في الدول النامية يعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية فيها، ذلك لأن هذه العملية تعتمد على إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة وخاصة الصناعية منها، وفي بداية العملية ينبغي الاعتماد في تسويق منتجات هذه المشروعات على طلب المحلى الذي توفره السوق المحلية، بسبب ضعف قدرة هذه المنتجات على تنافس مع المنتجات الأجنبية في السوق الخارجية، حيث إن الأخيرة تتم بجودة أعلى وكلفة وسعر أقل نظرا لامتلاك المشروعات التي تنتجها الخبرة والكفاءة الأكبر، في حين لا

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص: 222.

تمتلك المشروعات المماثلة لها في الدول النامية مثل ذلك بسبب حداثتها، ولذلك فإن ضيق السوق يحد من عملية التوسع في إقامة المشروعات[1].

الفرع الثالث: ضعف عملية التراكم والادخار

إن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، أي أن الادخار يساوي الدخل ناقص الاستهلاك،وبما أن الدخل القومي في الدول النامية منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل القومي الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول. وبالتالي فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول. وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى لادخار. وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في البلدان النامية[2].

ويكون من المهم في هذا الصدد التمييز بين مفهومين للادخار، أو ما يطلق عليه البعض الفائض الاقتصادي، وهما الفائض الاقتصادي الفعلي الذي يمثله الفرق بين الإنتاج الفعلي للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، أما الفائض الاقتصادي الاحتمالي فهو الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكا ضروريا، وحيث إن مفهوم الفائض الاحتمالي الممكن تحقيقه يفترض مسبقا توزيع الناتج القومي وإعادة تنظيم الإنتاج بشكل أو بأخر، كما يستلزم تغييرات جذرية وعميقة في هيكل الاقتصاد والمجتمع، كما يتطلب إتباع سياسات معينة في مجالات متعددة، فإن الاهتمام هنا سيكون بالفائض الاقتصادي الفعلي وأسباب انخفاضه، والعوامل التي تتحكم فيه. حيث إن الفائض الاقتصادي الفعلي هذا ما هو إلا جزء متبقي، ولذا فإن الاهتمام سينصب على الأنصبة الأخرى من الناتج القومي التي يتوقف على حجمها تحديد الفائض الاقتصادي الفعلي، وهي الاستهلاك بشكله العام والخاص، وبصورة خاصة الاستهلاك الخاص[3].

إذا كان حجم الاستهلاك الكلي يحدد حجم الفائض الاقتصادي، وأن انخفاض مستوى الدخل في الدول النامية يترتب عليه استنفاذ الإنفاق على الاحتياجات الضرورية للفرد في هذه الدول الجزء الأكبر من الدخل، بحيث إن الجزء المتبقي منه للادخار ومن ثم للاستثمار كحجم مطلق ونسبة منخفضة، إلا أن هذا الواقع يمثل انخفاض مستوى الادخار فانخفاض مستوى الاستثمار، وهذا بدوره ينجم عنه انخفاض مستوى الدخل ومن ثم الادخار والاستثمار وهكذا.وهذا مع التغاضي عن العديد من العوامل الأخرى التي لها أهميتها في تحديد حجم الادخار ونسبته من الدخل القومي.

فانخفاض معدل الادخار يزعج الكثير من علماء الاقتصاد، لأن تكوين رأس مال الأمة على المدى الطويل يقرره معدل ادخارها القومي، وحين تدخر أمة ما الكثير، يرتفع مخزونها الرأسمالي بسرعة، وتتمتع بنمو سريع في قدراتها الإنتاجية. وحين يكون معدل ادخار الأمة منخفضا، فإن معداتها ومصانعها تصبح قديمة وتبدأ بنيتها التحتية في الاهتراء والتلف شيئا فشيئا[4].

إلا أن مما يلاحظ في الدول النامية انخفاض الادخارات بالرغم من عدم تكافؤ توزيع الدخل، وارتفاع حصة أصحاب دخول الملكية فيها، حيث الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقرا نسبيا في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة،والسبب في انخفاض الادخارات في هذه البلدان يرجع إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات من المجتمع، تتسم بانخفاض ميلها للادخار وباتجاهاتها الاستهلاكية وهي فئات كبار الملاك والتجار والمضاربين وغيرهم ممن يحصلون على دخول عالية تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي في الدول النامية. كما تلعب الحكومات في هذه الدول في ارتفاعها دورا فعالا وأساسيا في قيادة عملية التنمية، ومع هذا لا نلاحظ

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص: 225.

[2] بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة : هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006،ص:458.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص: 225، 226.

[4] بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس، مرجع سابق ، ص: 465.

ارتفاعا في مستويات الاستثمار الإنتاجي، أي أنها لا تستطيع تحقيق ادخارات مهمة توجهها نحو تكوين رأس المال الإنتاجي، بعكس الحال في المقدمة في الدول الاشتراكية التي تقوم فيها الدولة بدور الرئيس في التخطيط للتنمية، ويرجع الأمر كذلك إلى اختلاف طبيعة القيادات السياسية والإدارية والتنفيذية التي تقود عملية التنمية في كثير من الدول النامية عما يماثلها في الدول المتقدمة، فهي في الغالب ذات اتجاهات استهلاكية وليست ذات اتجاهات إنتاجية، ويظهر هذا الطابع في انخفاض مستوى الادخار، وفي طبيعة ونمط البيئة، وفي بروز الاتجاهات التضخمية، إلخ... من السمات التي ترافق عملية الإنماء المدفوعة الطلب، والتي تتميز باتجاهاتها الاستهلاكية.

هذا فيما يتعلق بالفئات التي تحصل على النسبة الأكبر من الدخل، فما الحال يا ترى بالنسبة لبقية الفئات في الدول النامية التي لا تحصل إلا على دخل لا يكاد يكفي لسد أبسط متطلباتها الاستهلاكية لتحقيق التطور الواقع الاقتصادي الراهن، فالعمال مثلا لا يحصلون إلا على دخل يكفي احتياجاتهم الضرورية، ومن ثم فإن مساهمتهم في تكوين ادخارات مسألة غير ممكنة.

الفرع الرابع: عقبات أخرى

تواجه عملية التنمية في الدول النامية مجموعة أخرى من العقبات والتحديات يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

أولا : ضعف حجم الاستثمارات المنتجة:من العقبات التي تواجهها عملية التنمية هي ضعف حجم الاستثمارات المنتجة، فمعظم الدول النامية تهتم بالاستثمار في المجالات غير الإنتاجية التي لا تحقق زيادة في الإنتاج الصناعي أو الزراعي، ولكنهم يوجهونها نحو عمليات المضاربة والمباني وتخزين السلع[1].

ثانيا : ضعف حجم الاستثمارات في البنية التحتية:حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب التشجيع على الاستثمار والعناية بالبنية التحتية، ومن أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين الاستثمار والذي يعمل على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج[2].

ثالثا : ضعف الخطط الاقتصادية المعتمدة: ضعف التنظيم الاقتصادي الذي يتولى القيام بالنشاطات وإدارتها على مستوى مركزي، والذي يتمثل في ضعف قدرة الهيئات المركزية الحكومية على اختيار المشروعات الأكثر ارتباطا بتحقيق التنمية، ذلك بسبب محدودية القدرات التنظيمية في هذه الهيئات وبشكل لا يتناسب مع حجم المهام الموكلة إليها، إضافة إلى ضعف كفاءة بعضها، ولذلك تضعف القدرة على اتخاذ السياسات التي يمكن أن تدفع هذه المشروعات نحو العمل والنجاح والتوسع، بل إن الإجراءات التي تتضمنها بعض هذه السياسات قد تؤدي إلى عرقلة عمل المشروعات وإجراء التوسعات فيها من خلال الروتين الذي يفرض عليها والإجراءات المكتبية للحصول على الموافقات المرتبطة بالجهات المركزية وكلما زادت المركزية زادت إمكانية تعقيد العمل والتوسع، وان التوجه إلى اللامركزية في عمل المشروعات الاقتصادية في ظل الخبرة والكفاءة الإدارية المحدودة كما ونوعا في هذه المشروعات يؤدي إلى ضعف كفاءتها في استخدام ما هو متاح لديها من موارد اقتصادية، وضعف درجة الانتفاع منها، أي ضعف قدرتها على تحقيق أعلى عائد ممكن بأقل كلفة ممكنة، وبالذات حيث يقل الحرص والإخلاص، وبالذات الحافز الذاتي في المشاريع الحكومية، ولذلك تعمل المشاريع في معظمها بإنتاجية منخفضة وبطاقات إنتاجية معطلة، أي أنها لا تستغل إلا جزءا من طاقاتها الإنتاجية المتاحة، وهو ما يعيق تحقيق التنمية[3].

لا يتوقف ضعف الإدارة الاقتصادية عند مستوى وضع الخطط ورسم السياسات واختيار المشاريع وتنفيذها فحسب، بل إن هذه الإدارة تعطى وزنا وترجيحا لكفة المشاريع الكبرى والبرامج الضخمة التي يقتضي وضع خطط برامج تتضمن ذلك، ولذلك تقام مشاريع بمبالغ كبيرة مثلا، في الوقت الذي لا يعطي ذات الاهتمام في هذه الخطط والبرامج لتخصيص مبالغ أقل بكثير لتشغيل مشروعات قائمة

[1] http://slideplayer.com/slide/5132590/04/04/2018

[2] http://www.ra2ed.com/04/04/2018.

[3] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004، ص ص: 290،289.

وهذا يعني في واقع الحال إقامة طاقات إنتاجية جديدة، دون الوصول إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، ما ينجم عن هذا من استخدام موارد ضخمة بدون أن يتحقق انتفاع اقتصادي منها بسبب عدم توفير المبالغ اللازمة لتشغيل المشاريع بعد إقامتها بشكل كامل وكفؤ.

رابعا : عدم تنويع الصادرات: تعتمد كثير من الدول النامية في اقتصادياتها على منتج واحد يمثل النسبة العالية من صادراتها وبالتالي تخضع اقتصاديات هذه البلاد لتقلبات الأسعار العالمية لهذا المنتج، وتميل الموارد الأولية التي تصدرها البلاد النامية إلى الارتفاع النسبي البسيط في أسعارها بينما تميل أسعار السلع المصنوعة التي تقوم تلك البلدان النامية باستيرادها إلى الارتفاع بدرجة أكبر[1].

وبذلك تصبح الدول النامية معتمدة على الخارج في الحصول على تلك السلع مما يجعلها في حالة تخلف اقتصادي ومصدر لتصدير المواد الأولية بجانب كونها سوقا لتصريف منتجات الدول المتقدمة.

خامسا : عوامل اجتماعية

بالإضافة إلى العقبات السابقة يمكن إضافة عقبات أخرى تعرض عملية التنمية ومن أبرز هذه العقبات تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية والتكنولوجية[2].بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب علاج لمشاكل المجتمع،فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فان هذا يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر لدفع عملية التنمية إلى الأمام.

ولاشك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف عائقا أمام عملية التنمية،فالتغيير لابد وأن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد والصدق والأمانة في المعاملات لتحقيق النمو المنشود، والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس السيئة المتبعة في الدول النامية من أجل توفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات المناسبة لدفع عملية التنمية إلى الأمام في سبيل تحقيق الرفاهية والسعادة لكل أفراد المجتمع[3].

سادسا : عوامل سياسية: يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام التنمية. فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة بالنسبة للاستقرار السياسي في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا. ونظرا للمشاكل فإنه لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج إلى مدة كافية. ولما كانت التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها، فانه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما.

كما تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وخاصة إلى كفاءات عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية، وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، فالتعاون والتنسيق ضروريان بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وبعض المشروعات يمكن إعطاؤها للقطاع الخاص.

سابعا :عوامل ثقافية: تعاني البلدان النامية من انخفاض مستوياتها الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف المتمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص:117.

[2] حربي محمد عريقات، مرجع سابق،ص :59،60،61.

[3] حربي محمد عريقات، مرجع سابق،ص:59.

الإنتاجية منها. وعدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وانخفاض ما هو متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، وهذا ينعكس بشكل ما انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة، وتطوير وتحسين ما موجود من موارد، وكذلك فإن انخفاض المستويات الصحية والمعاشية وغيرها، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية. وهذا يؤدي إلى انخفاض في مستوى الإنتاجية عموما، وفي انخفاض إنتاجيتهم خصوصا إضافة إلى ضعف القدرة على الحركة والتغيير المهني والجغرافي، الأمر الذي يترتب عليه جمود النشاطات الاقتصادية وضعف درجة تطورها، إضافة إلى الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين، وما إلى ذلك[1].

ثامنا : عدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا: التكنولوجيا هي فن الإنتاج،أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، والدول النامية في حاجة إلى التكنولوجيا لحل مشكلاتها الاقتصادية بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل ومعدلات أسرع في النمو عن طريق تطوير تلك الفنون والأساليب بما يحقق خفض نفقات إنتاج السلع، وإنتاج سلع جديدة باستمرار وكذلك تحسين طرق العمل[2].

وتواجه الدول النامية العديد من المشكلات المرتبطة بالتكنولوجيا منها:

1. عدم انتقاء واختيار للتكنولوجيا، أي أن الدول النامية تقوم بنقل التكنولوجيا الغربية كما هي دون تطويعها لتلائم ظروفها.
2. عدم توفر التعليم الفني والكوادر الفنية القادرة على استيعاب التكنولوجية الحديثة.
3. عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لشراء معدات التنمية التكنولوجية.
4. الضغوط التي تمارسها الدول صاحبة التكنولوجيا الحديثة على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا.

[1] حربي محمد عريقات، مرجع سابق،ص:60.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق،ص: 117.

المبحث الرابع: أساسيات التنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من اجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث اخذ المفهوم معان جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وفكرة متجددة[1].

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم، فعقدت من أجله القمم والمنتديات العالمية كان آخرها قمة ريو2012التي عقدت في البرازيل للمرة الثانية. ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فقط، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي، فان النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد.

الفرع الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2013، ص: 50.

إن مصطلح التنمية المستدامة (المتواصلة) قديم قدم التاريخ حيث يمكن تتبع أثره لأكثر من ألفي سنة مضت، منذ زمن الإغريق القدماء، فلقد كان أول ظهور لفكرة التواصلية في التصور الإغريقي "لجي أو جايا Geor Gaia " آلهة الأرض- شخصية الأم للنماء الطبيعي-، وتحت هدايتها مارس الإغريق نظاما للتواصلية كان الحكام المحليون بمقتضاه يكافئون أو يعاقبون وفقا لاعتناء أو إهمال الناس للحقول، ثم تمت ملاحظة التواصلية في الاهتمام بالإنتاجية المحدودة للأرض والموارد الطبيعية في مقالة مالتوس Malthus عن السكان سنة 1789، وكتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب لريكاردو Ricardo سنة 1817، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عمل ازدهار الاقتصاد الغربي على خلق رؤية متفائلة للمستقبل فلم تعد الموارد الطبيعية ترى على أنها تشكل قيودا صعبة على النمو الاقتصادي، حيث عملت التكنولوجيا الجديدة على الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من كل الموارد القديمة والجديدة[1].

لقد بدأت معالم ضرورة التنمية المستدامة تظهر للوجود منذ بداية النهضة الصناعية الأولى وكذا التوغل الاستعماري (أين كان يبالغ الإنسان في استنزاف البيئة واستعمالها) وذلك نتيجة طغيان الإنسان في استنزاف الثروات واستغلال الطاقات الموجودة دون رحمة فبدأت آثار ذلك الجور في الظهور ولاح في الأفق إنذار الخطر وعم كل مكان في العالم وعانى الجميع إما من تراجع في إنتاج ووفرة الغذاء نتيجة للتزايد المذهل في تعداد السكان ، ونقص المياه وتلوث المصادر المائية ،وإما من تلوث الجو وتغير المناخ،من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص،مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو،وارتفاع درجة حرارة الأرض ، التي أصبحت مهددة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي وجسد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض ،وتدهور الموارد الطبيعية لكوكب الأرض. هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع الشمالي والجنوبي حول مدى قدرة الأرض والبيئة على احتمال ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه ولأحفاده من بعد. وهنا اتفق الجميع على ضرورة تعاون الجميع لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تعريفه التنمية المستدامة والتي ترادف مفهوم المحافظة على البيئة والأمن البشري حتى أصبحت قضايا الأمن البشري والبيئة والتنمية المستدامة،من بين أهم القضايا التي تشغل العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم،ومن المؤكد أنها ستبقى شغلهم الشاغل إلى أمد غير معلوم لأنها تعني بالمستقبل انطلاقا من الحاضر، وبالأجيال اللاحقة بكل جيل.

أولا : في سنة 1909: ظهر مفهوم علم العلاقات بين المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية في أوربا الوسطى، وبعدها وفي سنة 1949 عمم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان كلمة التنمية في خطابه عن حالة الاتحاد من خلال الدعوة لسياسة المساعدات إلى البلدان المتخلفة، وذلك بفضل مساهمة المعرفة التقنية للبلدان الصناعية، ويقول: "إن جميع البلدان بما فيها الولايات المتحدة ستستفيد كثيرا من برنامج بناء لاستخدام أفضل للموارد العالمية الإنسانية والطبيعية".

ثانيا : وفي سنة 1962 أصدرت "**راشيل كارسون**" كتابها المعروف بالربيع الصامت الذي اعتبر ثروة في عالم البيئة آنذاك[2].

ثالثا : وفي سنة 1965، نظمت اليونسكو مؤتمرا حول المحيط الحيوي، أين استهل "**ميشال بتيس**" البرنامج الدولي للإنسان والمحيط الحيوي ومهد لمفهوم التنمية المستدامة.

رابعا : أما في سنة 1968 فقد تم إنشاء نادي روما الذي ضم بعض الشخصيات الذين يشتغلون مناصب هامة في بلدانهم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو بعد النمو الغير مقيد لمدة ثلاثين سنة.

خامسا : ثم أعقبه انعقاد مؤتمر "**روشيلكون**" بسويسرا سنة 1971 حيث دق ناقوس الخطر لينقذ العالم من الجور على البيئة والكون وينادي بالسعي نحو تنمية مستدامة[3].

---

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2015، ص: 145.

[2]Chantal Bonnet, **MARCHE ET DEVELOPPEMENT DURABLE UN MODELE GAGNANT**, Alger : éditions Alpha2006, p 23.

[3] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 9.

لقد تزايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات يهدد مسار عملية التنمية. مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على القيود البيئية بين الاهتمام بالبيئة والتنمية[1].

ولعل أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها سنة 1972في ستوكهولم خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، حيث شوهد انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من طرف السيدين "**إينياسي ساش**" و"**موريس سترونج**" وآخرين ووضع هؤلاء في مقدمة اهتماماتهم نموذجا للتنمية يحترم البيئة يولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحماية البيئية. وكان مؤتمر ستوكهولم في الواقع هو أول انجاز حقيقي في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي حيث انبثق عن المؤتمر برنامج الأمم المتحد للبيئة UNEP ومنظمة الأنكتاد UNCTAD[2].

واعتمد المؤتمر على مقاربة متكاملة ومؤسسية حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة التالية بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي:

1. التحكم في استعمال الموارد؛
2. توظيف تقنيات "نظيفة" تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
3. حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛
4. تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

وبرز الاهتمام بما عرف فيما بعد بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك cocoyoc Déclaration الصادر عام 1974 والذي أوضح أهمية احترام ومراعاة (القيد الداخلي) والمرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان (للقيد الخارجي) والذي قصد به قدرة الأرض على الحمل. كما انتشر الاهتمام بقضية التنمية المستدامة في أدبيات العالم الثالث نتيجة تعثر الكثير من السياسات التنموية المطبقة فيه، والتي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخصوصا في القطاع الصناعي، وكذلك اتساع الفجوة الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل والمجاعة وقلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها[3].

وفي عام 1976 قامت لجنة من كبار الشخصيات العلمية المهتمة بالأوضاع الاقتصادية والتي كان منسقها "جون تينبرجين" **Jan Tinbergen** بوضع تقرير شامل بعنوان Rio: Reshaping the International Order التابع إلى نادي روما، حول إعادة صياغة النظام العالمي بهدف تناول موضوع غاية في الأهمية بالنسبة إلى الأوضاع الحالية والمستقبلية هو موضوع إزالة الظلم الواضح والمتواصل في نظام العلاقات الدولية بين الدول والشعوب بغية إنشاء نظام دولي جديد يصبح فيه للجميع حق غير قابل للتنازل في حياة لائقة ومريحة.

وقد حدد واضعو التقرير في مقدمته أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف المنشود وهي السباق نحو التسلح ونفقاته الباهظة ونمط زيادة السكان عالميا وسوء توزيع المواد الغذائية عالميا ونمط هجرة السكان من الريف إلى المدينة والأزمة البيئية المتصاعدة وأزمة النظام النقدي العالمي الذي يعتمد بشكل مفرط على الدولة الأمريكية وأزمة الموارد الطبيعية، وضرورة استغلال الفضاء وموارد البحار بطريقة رشيدة، وضرورة نشر العلم والتكنولوجيا والوعي بوجود ترابط بين المجتمعات مهما كان شأنها السياسي، والعمل على إدارة المنظمات الدولية على أساس مزيد من الديمقراطية والتضامن.

[1] علا محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص: 414.

[2] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص: 186.

[3] علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص: 414.

1. في سنة 1979 عقدت اتفاقية **"برن"** للحفاظ على الحياة البرية والبيئية الطبيعية لأوروبا،كما عبر الفيلسوف **"هانس جوناس"** عن هذا القلق في كتابه "حتمية المسؤولية".
2. في عام 1980، وضعت المحاولة الحقيقية الأولى لتعريف التنمية المستدامة في الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة في إحدى مطبوعات الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP حيث أكد هذا التقرير على ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية، وضرورة الربط بين رفاهية الإنسانية حاليا ومستقبلا بالمحافظة على رأس المال الطبيعي.وأشارت إلى أنه لكي تصبح التنمية مستدامة، لابد أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية كذلك، وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة.

إلا أن الإستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة تم انتقادها لتركيزها باستمرار على الاستدامة البيئية وليس التنمية المستدامة. كذلك أكدت الإستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة أن التنمية المستدامة تمكن من الحفاظ على العمليات الايكولوجية السياسية والنظم الداعمة للحياة والمحافظة على التنوع الجيني وعلى استمرار التنمية والنظم الايكولوجية.

3. وفي عام 1983 صدر تقرير شهير آخر حول التعاون من أجل نهضة دولية وضعته مجموعة من الشخصيات الدولية المرموقة برئاسة "ويلي برانت" Willy Brandt المستشار الألماني السابق. وقد ندد هذا التقرير بمستوى نفقات التسلح، وأشار إلى خطر التدمير الذاتي للإنسانية، ليس فقط نتيجة السباق العالمي على التنمية وإنما أيضا نتيجة استغلال الموارد الكلية وتدميرها[1].

- في عام 1985 صدرت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.

ولقد تم التطرق للمرة الثانية لمفهوم التنمية المستدامة في عام 1987 في التقرير الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية WCED والتي أطلق عليها لجنة بروندتلاند Brundt Landوهو اسم رئيسة وزراء النرويج،والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك حيث صكت تلك اللجنة مصطلح التنمية بناء على ثلاثة أمور هي[2]:

– ضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي وحمايته للأجيال القادمة وحددت مسؤولية الجيل الحالي تجاه ذلك؛

– ضرورة أن يأتي استئصال الفقر على أولويات أجندة العمل في الدول النامية،وأن تلك الأولوية هي المحرك أو المحور الذي تقوم عليه سياسات التنمية المستدامة على المستوى الدولي بعد ذلك؛

– ضرورة إعادة النظر في شروط التجارة والتبادل الدولي وفي تدفقات رؤوس الأموال وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية.

كما ركز هذا المؤتمر على الإنسان وهو ما يعني بشكل مبدئي اهتمامه بالرخاء الإنساني من خلال تحقيق احتياجاته والتأكيد على جودة الحياة مع حماية البيئة مع التركيز في ذلك على قيمة المساواة وأهميتها في التغلب على المشكلات البيئية المختلفة، وفي هذا الإطار قدم التقرير سبع استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة وهي كالآتي[3]:

- إنعاش النمو ومحاربة الفقر؛
- تغيير جودة النمو؛
- تلبية الاحتياجات الجوهرية الأساسية؛
- التأكيد على مستوى معيشي متواصل ومستديم للسكان؛

[1] علا محمد الخواجة، مرجع سابق ص: 415.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2013، ص.ص: 18،17.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص.ص: 147،146.

- حماية قاعدة المصادر أو الموارد؛
- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة الأزمات؛
- الأخذ في الاعتبار أهمية البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار.

لكن هذا المؤتمر لم يسلم من الانتقادات ولكن وعلى الرغم من ذلك إلا أن العلماء يرون أنه يحسب لهذا التقرير أنه فرض مصطلح التنمية المستدامة كمعيار standard في مقابل سلوك الحكومات والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى وأنه من البدايات التي أشارت للقضايا البيئية ومفهوم التنمية المستدامة ،ولقد أحدث هذا التقرير تحولا على مستوى السياسة العامة في الاهتمام بالقضايا البيئية ، كما أنه دعم وعزز من قدرة الأمم المتحدة على عقد مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992، والشهير بقمة الأرض the Earth Summitوالمعني بالبيئة والتنمية والذي ترتب عليه إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ،وأهمها ما يطلق عليه ميثاق الأرض ،وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ الواجب احترامهما من جانب الدول الأعضاء (178 رئيس دولة وحكومة) يهدف إلى تشجيع تطبيق مفهوم التنمية المستدامة ،كذلك صدر برنامج عمل تنفيذي تحت أجندة القرن 21. كما أنشئت لجنة عهد إليها بمتابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

4. كما تم في 16 سبتمبر 1987 التوقيع على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأزون وفي سنة 1989 تم إنشاء الفريق الحكومي الدولي للخبراء لتغيير المناخ[1].
5. أما في سنة 1989 حدد التحالف من أجل اقتصادات مسؤولة بيئيا مبادئ للبيئة، والذي يشكل الرمز الأول للسلوك البيئي.
6. وفي سنة 1990 بدأ أول تقرير للفريق الحكومي الدولي للخبراء بتنبيه المجتمع الدولي حول مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

على الرغم من أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة UNCED 1992 لم يفرض منهجا تنمويا بديلا ولم يسع لتحسين الظروف أو الشروط السياسية اللازمة لإجراء تنمية مستدامة. كذلك طلب شروط التجارة والتبادلات الاقتصادية الجائزة كما هي،أي أن هذا المؤتمر لم يتعد حدود الألفاظ التي صيغت ولم تصل إلى التنفيذ الفعلي، إلا أنه مهد الطريق لتوقيع اتفاقيتين دوليتين، الأولى عن التغيير المناخي والثانية على التنوع البيولوجي،ويعد هنا المؤتمر بمثابة ميثاق حماية الأرض وفي نفس الوقت برنامج عمل لإرساء التنمية المستدامة. وبسببه وقع على عاتق الحكومات المختلفة التزام جدي بضرورة تحقيق تلك التنمية المستدامة حيث بدأت العديد من الحكومات مراجعة سياستها الوطنية بما يتفق مع أبعاد ومبادئ هذا المصطلح حفاظا على حق الأجيال القادمة في العيش.

وعلى أية حال فإن القلق الذي تم التعبير عنه في استكهولم وما تبعه من المؤتمرات الدولية حتى مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 والهيئة الدولية الذي أنيط بها متابعة توصياته (لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)، كل ذلك أدى إلى ظهور واستقرار النظرية والاتجاه المعروف حاليا باسم التنمية المستدامة، وترتكز هذه التنمية على مفهوم أساسي يتمثل في ضرورة ألا تقلل الممارسات الحالية من مستوى أو في مستوى أفضل من الأجيال الحالية، لذلك عقدت قمم ومؤتمرات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة نخص بالذكر منها[2]:

- القمة المعنية بحقوق الإنسان في فيينا 1994 م.
- قمة السكان،القاهرة،1994.
- القمة الاجتماعية في كوبنهاجن 1995.
- قمة المرأة في بكين –الصين 1995.

[1] Chantal Bonnet, op cit, p23.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 22.

- قمة 1996 المعنية بالاستيطان.

وبصفة عامة أكدت تلك القمم الدولية أن هناك قصورا كثيرا في الاهتمام بالبعد الاجتماعي لدى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED عند الحديث عن التنمية المستدامة، وعلى أية حال،تولدت التنمية المستدامة كضغط شعبي أو جماهيري أو كصراع بين الشمال والجنوب، إلا أن الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ذات جذور ترتبط ببعض العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث أشار لذلك العديد من العلماء أمثال : نيكولاس جيورجس Nicholas Georgesee، ووليام كاب Wiliam kapp، كينت بولدنج kenneth boulding ، و"هيرمان ديلي" Herman Daly وآخرون كثيرون، كانوا بأفكارهم هذه قد تحدوا التيارات الفكرية التي سادت آنذاك عن التنمية الاقتصادية، ولكنها في نفس الوقت تلقي الضوء على محدودية العلم حيث أنها تستخدم لكي توضح الالتزام الأخلاقي للإنسانية وهي في نفس الوقت تكتسب شرعية من "الواجب" باعتبار عدم تنمية وتطوير الإنسان هو تراجع للخلف، كما أن التأكيد على فكرة التنمية المستدامة بمثابة السعي إلى نمط سياسات بيئية وتنموية أفضل يكون الإنسان ذو المعرفة والوعي هو محورها.

وليس مستغربا أن نجاح تلك المؤتمرات والقمم الدولية قد ركزت جميعها على البعد البيئي بوصفه المؤثر في مختلف نواحي النشاط الإنساني.

هذا وقد عقد المؤتمر الثاني للتنمية المستدامة بإسطنبول في جانفي 1996 و أعطي هذا المؤتمر فرصة جديدة لتركيز الانتباه على أبعاد جديدة للإرادة السياسية الضرورية لوضع تنمية المدن في الدول النامية على طريق متواصل، فقد اقتحم هذا المؤتمر الطريق إلى عصر جديد من التواصل والأمل بالنسبة للمدن في عالمنا، هذا وقد جاء البرهان المقدم في ريو مجبرا حيث ألزم بتغيير المضمون ووجوب الانتقال بشكل واضح لدفع حضارتنا في اتجاه متواصل فكل يوم وكل ساعة وكل لحظة نفقدها تعني ثمنا باهظا على مستقبلنا ومن هنا فانه يجب علينا أن نكسر الجمود ونضع أنفسنا على طريق جديد تجاه مستقبل متواصل[1].

وبعد ذلك وفي شهر ديسمبر من عام 1997 تم إقرار بروتوكول " كيو تو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدقيقة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

-في سنة 2000 جاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المعتمد من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي أن " المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة بالفساد وكذلك ظروف العمل وحقوق الإنسان".

- وفي سنة 2001 يقول التصريح العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي لأول مرة أن هذا الأخير هو مفتاح التنمية البشرية المستدامة.

وبعد انتهاء عشر سنوات على مؤتمر ريو 1992 انعقد مؤتمر جوهانسبرج بجنوب إفريقيا خلال أوت 2002 كمؤتمر عالمي حضره ألوف المشتركين من رؤساء الدول والحكومات والوزراء المعنيين والمفكرين في شتى المجالات ذات الصلة وقيادات المنظمات والجمعيات والهيئات الحكومية و المدنية ومنظمات الأعمال ، مما يعكس اهتماما عاما بالتنمية المستدامة عالميا وهدف المؤتمر إلى تحقيق رفاهية للناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نمو سكانيا يصاحبه طلب متزايد بالضرورة على الطعام والماء والرفاهية مع الحفاظ على نصيب وافر للأجيال القادمة،وقدم هذا المؤتمر أو القمة العديد من التوصيات جاءت إلى التأكد على الالتزام الدولي بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة إلا أنها خلصت إلى أنه هناك قصور في الوفاء بالتعهدات وقصور في الأداء بالنسبة للسلطات المحلية والحكومات المعنية[2].

-في سنة 2005 نفاذ "بروتوكول" "كيوتو" لتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الاتحاد الأوربي.

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص: 147.

[2] صلاح عباس، مرجع سابق، ص: 23.

كما اعتمد المؤتمر العام لليونسكو على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وأكد بأنه المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات والشعوب والأمم. وانعقدت بعد ذلك مؤتمرات أخرى منها:

- مؤتمر "كوبنهاغن" للمناخ وذلك سنة 2009.
- مؤتمر "كانكون" للمناخ سنة 2010.
- قمة الأرض الجديدة في ريو البرازيل في جوان 2012، والمصطلح الرسمي للمؤتمر هو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992م إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يرتكز على تقدم ووعي ناضجتين ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئية على صحة الإنسان،إنما للعلاقة وجه آخر هو: إن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله بالمعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات[1].

وكخلاصة نلاحظ أنه كان هناك تطور في المؤتمرات والتقارير المهتمة بالتنمية والبيئة منذ ثلاثين عاما بداية من تقرير "نادي روما" عام 1974 تحت عنوان " حدود النمو" إلى غاية الوصول إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في "جوهنسبورغ" بجنوب إفريقيا سنة 2002،مؤتمر ريو 2012 كلها كانت تحاول وضع سياسات واستراتيجيات تنموية قادرة على تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة وحسن استغلالها. وبالرغم من هذه المؤتمرات والاجتماعات والتقارير التي رسمت تاريخ التنمية المستدامة إلا أنه لكي تكتمل الصورة التي رسمها التاريخ للتنمية المستدامة فلا بد أن تتحول هذه الأطر والتقارير والتوصيات إلى واقع فعلي حقيقي لكي يخدم البشر الذين أعدت من أجلهم هذه التقارير، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال البدء بالمستوى المحلي والذي يمكن اعتباره البؤرة الحقيقية لأي تغيير مرغوب ولأي تنمية هدفها ووسيلتها للتغيير يتحدد في البشر "الإنسان"[2].

الفرع الثاني: علاقة التنمية بالبيئة

ظهرت عملية حماية البيئة كمطلب إنساني على كافة المستويات، إذ يشعر الفرد في أي مكان وجد أن العدوان على البيئة في شتى صوره قد بدأ ينعكس عليه بشكل ملحوظ وعلى نحو يسبب له ضيقا مستمرا، وقلقا متزايدا، وخطرا محدقا. كذلك تعتبر حماية البيئة مطلبا جماعيا وإقليميا يتمثل في انتشار أحزاب الحضر خاصة في الدول الصناعية، وانتشار جماعات حماية البيئة وزيادة أعدادها، خاصة تلك التي تهتم بحماية إقليم معين كمدينة أو قرية أو عنصر من عناصر البيئة في مكان ما، كالبحر المتوسط أو نهر النيل وما إلى ذلك[3].

أولا: طبيعة العلاقة

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية، بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها: تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين نوعية حياة البشر وتطويرها. ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع فيما تحدثه التنمية من تغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي[4].

وبناء على ما تقدم، يمكن أن نلحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية، وبالتالي فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والإخلال بأهدافها، كما أن شحة الموارد وتناقصها سيؤثر أيضا على التنمية من حيث مستواها وتحقيق أهدافها، حيث أنه لا يمكن أن تقوم التنمية على موارد

[1] كريم رزمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010، ص.ص: 194،195.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص: 147.

[3] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000، ص: 181.

[4] نزار عوني، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، عمان: منشورات دار دجلة، الطبعة الأولى 2015، ص: 57.

بيئية متعدية، كما أن الإضرار بالبيئة ومواردها يضر بالاحتياجات البشرية، وعليه ينبغي على التنمية أن تقوم على أساس وضع الاعتبار للبيئة، وأن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

لهذا غدت حماية البيئة مطلبا قوميا واضحا فيما يعكسه اهتمامات الحكومات بهذا الصدد، حيث لا تخلو دولة من دول العالم من وجود وزارة للبيئة، أو هيئة، أو وكالة تقوم على تحقيق هذا المطلب القومي في الداخل وذلك من خلال تبني السياسات والبرامج التي تضع حماية البيئة موضع التنفيذ، وتدبير الموارد المالية اللازمة لذلك، وتطوير التشريعات في اتجاه إضفاء الإلزام على الوسائل التنفيذية لحماية البيئة.

وأخيرا ظهرت حماية البيئة كمطلب دولي تتبناه الأمم المتحدة، حيث نشأت وكالة متخصصة لهذا الغرض تعرف باسم "برنامج الأمم المتحدة للبيئةThe United Nation Environnement Programme" فضلا عن العديد من المؤسسات الدولية الأخرى التي تتبنى هذا الهدف أيضا[1].وفيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية والبيئة،فان النشاط الاقتصادي يضر بكل من الإنسان والبيئة، إضافة إلى أن الأفراد أدركوا أن حجم النمو المتحقق لم يكن بالقدر الكافي،ومن ثم ظهر سؤال ملحّ وهو كيف تؤثر التنمية الاقتصادية في البيئة؟

إن الصراع بين البيئة والتنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين، أسهم بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة وإدراك أهمية البيئة في التنمية، وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كانت كأنها رد فعل للكوارث البيئية التي شهدها العالم من جراء النشاطات الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي ظهرت هذه المطالبة بأنها تقف موقفا معارضا من التقدم العلمي والتكنولوجي[2].

ولقد بات واضحا أن المكاسب التي تترتب على أي نشاط اقتصادي ضار بالبيئة تكون قصيرة المدى، لأن البيئة مهمة لكل من الدول الفقيرة والغنية على حد سواء. وأن التحدي القائم أمام هذه الدول يكمن في إيجاد توازن بين تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والمحافظة في الوقت ذاته على البيئة ومكوناتها[3].

ولقد شهدت السنوات القريبة الماضية قلقا متزايدا بشأن ما إذا كانت قيود البيئة ستحد من عملية التنمية، وما إذا كانت التنمية ستتسبب في دمار بيئي خطير.

وفي الواقع فان المشكلات البيئية يمكن أن تعوق من أهداف التنمية وهي قادرة على ذلك، كما أن الدمار البيئي يمكن أن يعوق الإنتاجية في المستقبل. ويمكن القول بأن حماية البيئة جزء جوهري من عملية التنمية وبغير الحماية الكافية للبيئة تضار التنمية، وبغير التنمية تغدو الموارد البيئية قاصرة عن الوفاء باحتياجات الاستثمارات، وتنهار عملية حماية البيئة.

وتتفاوت مشكلات البيئة التي تواجه البلدان حسب مرحلة التنمية التي تمر بها كل منها، وهيكلها الاقتصادي وسياستها البيئية، ولا شك أن هناك اختلافا بين مشاكل البيئة في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة،فهي تعني في الدول المتقدمة التلوث والضوضاء أو المخلفات الناجمة عن التصنيع أو الاستهلاك، أي أنها مشاكل ترتبط بالتقدم الصناعي والتكنولوجيا. أما في الدول النامية فهي تعني أساسا الفقر وسوء التغذية والمشاكل المرتبطة بالمشكلة السكانية مثل الأمية والبطالة وانخفاض مستوى الوعي والثقافة...الخ.

وعلى الرغم من الاعتراف بفضل التكنولوجيا في ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة، إلا انه يجب الحذر من استخدامها لأن تجاهل آثارها السلبية كثيرا ما يسبب أضرارا بالغة وأضرارا غير مسبوقة في المستقبل، إذ أن المسألة تتوقف على كيفية استخدام التكنولوجيا.

[1] نهى الخطيب، مرجع سابق، ص: 181

[2] نزار عوني، مرجع سابق، ص: 57.

[3] نهى الخطيب، مرجع سابق، ص: 187.

ولقد أسهمت الصعوبات الاقتصادية في الدول النامية في إبراز التناقض الظاهري بين مشاكل البيئة والتنمية، وقد عبرت الجمعية العامة لأمم المتحدة عن الاهتمام بمشاكل البيئة في الدول النامية منذ قرارها رقم 398 في ديسمبر 1968، عندما دعت لعقد مؤتمر حول الوسط الإنساني، حيث أعربت عن أملها في حصول الدول النامية على مساعدات لحل مشاكل الوسط الإنساني، وكان هذا هو السبب في تركيز مؤتمر استكهولم 1972 على بحث مشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية والعمل على مواجهتها والتغلب عليها.ونادت الدول النامية خلال أعمال هذا المؤتمر بمراعاة ما يلي:

1- أن مشاكل التنمية يتعين أن يكون لها الأولوية عن مشاكل البيئة؛

2- ألا يكون الاهتمام بالبيئة على حساب التنمية، بمعنى ألا تتحمل الدول النامية شيئا من النفقات في المجال، وأنه على الدول المتقدمة أن تتحمل جراء ما جلبت على العالم من مساس بالبيئة، والالتزام بإزالة الأضرار التي لحقت بالبيئة.

ومن هذا المنطلق، فقد نشأت قناعة دولية بوجوب أن تجرى التنمية في ظل سياسة واضحة للبيئة، وأن توضع الاعتبارات المتعلقة بالبيئة في الاعتبار، وذلك عند القيام بعمليات التنمية.

وقد حصرت المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة على تأكيد الاهتمام المتبادل بينها، وليس أدل على ذلك من الاهتمام الذي أعطاه " برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي 1977 لمشاكل البيئة في الدول النامية وعلاقة البيئة بالتنمية، ولعل خير دليل على ذلك هو اختيار مشكلة زحف الصحراء تكون موضوعا لهذا المؤتمر الذي عقد في نيروبي 1977.

إذ يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في تحقيق التنمية، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في مستوى الرفاه الاجتماعي من خلال توفير بيئة نظيفة[1].

وقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، إلى حقيقة أن البيئة والتنمية ليستا تحديين منفصلين، بل يتلازمان بشكل لا فكاك فيه، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسبانه تكاليف تدمير البيئة، لذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية، ومقتضيات المحافظة على البيئة.

ولقد تضمن إعلان ريو "قمة الأرض في يونيو 1992 "،عدة مبادئ تتعلق بالارتباط والعلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة،ولقد أشار تقرير رئيس وزراء النرويج في هذا المؤتمر إلى أهمية العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، حيث جاء في هذا التقرير: "أن البيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا،والتنمية هي ما نفعله جميعا في محاولة لتحسين أنصبتنا داخل ذلك المقر، ولا انفصال بين الاثنين".

ثانيا: الجدل حول التنمية والبيئة

احتل الجدل حول العلاقة بين التنمية والبيئة مكانة هامة دوليا وإقليميا ومحليا،و دار هذا الجدل حول حسابات المكسب والخسارة. ولقد انقسم الرأي حول ما إذا كان هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة إلى قسمين:

1- الرأي الأول

هذا القسم يرى أن هناك تعارضا بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، حيث يشير أنصار هذا الرأي إلى أن حماية البيئة ترف لا يقدر عليه سوى الدول المتقدمة، ويصلح من الأفضل للدول النامية أن تركز فقط على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وبعد ذلك تنظر إلى مشاكل البيئة. وتذهب أسانيد هذا الرأي إلى عنصرين، الأول **أن** هناك آثار اقتصادية سلبية للإنفاق على البيئة.والثاني وهو ارتفاع تكاليف حماية البيئة.

[1]Emmanuelle REYNAUD, **Le développement durable au cœur de l'entreprise**, paris : Dunod, 2006, p 2 :2.

1.1. فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية السلبية للإنفاق على البيئة: وتتمثل فيما يلي[1]:

1.1.1 الحد من النمو الاقتصادي:

حيث تفرض مقتضيات الحفاظ على البيئة استخدام محدود للموارد ومنع استخدام موارد بعينها، كما أن حماية البيئة تتطلب استقطاع جزء من الموارد المالية المخصصة للمشروعات التنموية(وهو العنصر الأكثر ندرة من عناصر الإنتاج من وجهة نظر أصحاب هذا الرأي)، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش حجم الإنتاج، وبالتالي تقلص فرص العمل، والحد من النمو الاقتصادي.

2.1.1 زيادة حدة مشكلة البطالة:

وذلك كنتيجة طبيعية لانكماش حجم الإنتاج وتقلص النشاط الاقتصادي إلى جانب إدخال "تكنولوجيا" جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى إخراج العمالة غير المدربة على استخدام هذه التكنولوجيا من سوق العمل.

1.1. 3 ارتفاع تكاليف حماية البيئة: وتتمثل فيما يلي[2]:

أ- زيادة تكلفة الإنتاج:

حيث تؤدي إجراءات حماية البيئة مثل دراسات تقييم الآثار البيئية، ودراسات تقييم دورة حياة المنتج، واستخدام "تكنولوجيا" نظيفة حديثة للبيئة إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وبالتالي هروب رؤوس الأموال نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيها.

ب- ضعف القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية:

ويعد هذا الأمر نتيجة حتمية لزيادة تكلفة الإنتاج، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وبالتالي الأضرار بالقدرة التنافسية للصادرات، مما يمثل آثارا سلبية على الميزان التجاري.

2-الرأي الثاني

يذهب هذا الرأي إلى أنه ليس هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وعلى العكس من الرأي السابق يرى أن إجراءات حماية البيئة تؤدي إلى الأسانيد التالية والتي تمثل ردا قاطعا على ما ذهب إليه أنصار الرأي السابق، وذلك على النحو التالي:

2. 1. فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية السلبية للإنفاق على البيئة

على المدى البعيد سوف تصبح التأثيرات الاقتصادية للانفاقات على البيئة تأثيرات ايجابية، تتمثل فيما يأتي[3]:

2 .1.1فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي:

إن الإنفاق على حماية البيئة يعد استثمارا ضروريا، يحقق فوائد ضخمة سواء في الحاضر أو المستقبل تتمثل في قيمة المنافع السنوية الصافية الناجمة عن السيطرة على تلوث الماء والهواء، إلى جانب خفض نسبة الإصابة بالإمراض المعدية عن طريق تلوث الماء والهواء، وبالتالي خفض تكاليف العلاج من هذه الأمراض،وزيادة إنتاجية الفرد.

[1] نهى الخطيب، مرجع سابق، ص: 192.
[2] نفس المرجع، ص.ص: 193، 194.
[3] نهى الخطيب، مرجع سابق، ص ص: 194،195.

تخلق برامج حماية البيئة مجالات عمل متنوعة وتفتح أسواق عديدة تنمو بسرعة كبيرة، وذلك من خلال خلق الطلب على معدات حماية الهواء والماء وزيادة حجم المبيعات منها، الأمر الذي يؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية. وتعتبر مسألة حماية البيئة بصفة عامة من العوامل المساندة للتنمية الاقتصادية حيث توفر البيئة النفسية والصحية الملائمة لزيادة إنتاجية الفرد.

2. 2.1 فيما يتعلق بمشكل البطالة:

يؤكد أيضا أنصار حماية البيئة على أن البيئة تؤدي إلى إضافة فرص جديدة للعمل، وذلك على اعتبار أن حماية البيئة تعني الاهتمام بإنتاج وتصنيع وسائل الحد من التلوث وكلها أنشطة تولد فرص للعمل، هذا إلى جانب أن عمليات تدوير المخلفات لإعادة استخدامها من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة أكثر من تلك التي تخلقها عمليات التخلص من المخلفات بالطرق التقليدية السابقة.وهذا يعني أن أتباع السياسات والإجراءات الخاصة بحماية البيئة يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

2 .1. 3 فيما يتعلق بارتفاع تكاليف حماية البيئة:

يبدأ أنصار حماية البيئة بالدفاع عن رأيهم، والرد على ما قدمه أصحاب الرأي الأخر فيما يتعلق بارتفاع تكاليف حماية البيئة بالإشارة أولا إلى أن التلوث البيئي من شانه أن يؤدي إلى أضرار اقتصادية يمكن أن تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه الأضرار ما يأتي:

- التكاليف المباشرة وغير المباشر الناجمة عن ضياع الموارد الأولية وموارد الطاقة التي تظهر كمكونات (غازية /سائلة....)؛
- انخفاض إنتاجية الأنظمة الطبيعية كنتيجة للتلوث (كالأراضي الزراعية/ مصائد الأسماك....)؛
- ارتفاع تكاليف استعمال عناصر البيئة (كارتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب الملوثة.....)؛
- تكاليف الإنفاق اللازمة لمعالجة الأضرار الناجمة عن التلوث والتي يترتب عليها انخفاض إنتاجية الفرد (كالأمراض المترتبة عليها مثل التحجر الرئوي / التعويض عن الضرر....).

وعلى ذلك فان الأمر يتطلب الموازنة بين تكاليف التحكم في التلوث، والتكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة لما يحدث من تلوث، على أن يتم ذلك من خلال منظور قومي، لأن المجتمع هو المستفيد في النهاية من حماية البيئة والحفاظ عليها.

وعندئذ يصبح القول بأن الوقاية أقل تكلفة من العلاج، حيث تشير التقديرات الحديثة إلى إجراءات الوقاية الواجب إتباعها لحماية البيئة (كإجراء دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات) تتطلب تكلفة تصل من 0,5_1,5 % من قيمة الناتج القومي الإجمالي، بينما تصل تكلفة معالجة الأضرار الناجمة عن التلوث 3%من النتائج القومي الإجمالي، وهذا انه حق القول بان الوقاية اقل تكلفة من العلاج.

ويواصل أنصار حماية البيئة التأكيد على أن إجراءات حماية البيئة على الرغم من ارتفاع تكلفتها، إلا أنها لا تعوق عملية التنمية الاقتصادية بل تساندها، ويتضح ذلك ما يلي:

أ- فيما يتعلق بزيادة تكلفة الإنتاج:

يرى أنصار حماية البيئة انه على الرغم من أن حماية البيئة قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، إلا أن هناك إمكانية لخفض هذه التكلفة بالوسائل التقنية الحديثة منها:

- أسلوب تدوير المخلفات من شانه أن ينخفض من تكلفة الإنتاج؛

- إعادة تقييم العمليات طبقا لدراسات تقييم دورة حماية المنتج من شانه أن يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، وتقليل درجة التلوث وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج؛
- إحلال البدائل محل الموارد ذات الأثمان المرتفعة خاصة الموارد غير المتجددة، من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج؛
- استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال تخفيض إجراءات الحد من التلوث.

ب–أما ما يتعلق بضعف القدرة التنافسية للصادرات:

فيرى أنصار حماية البيئة انه بعد اتفاقية الجات وظهور مواصفات الإيزو 14000، أصبح الاهتمام بالشروط البيئية والإجراءات المتعلقة بحماية البيئة أمرا ضروريا لاستمرار أي صناعة وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، حيث تتحدد جودة المنتج من خلال مدى استخدامه لمواد غير ضارة بالبيئة في عملية الصناعة،إلى جانب مدى مواءمة أسلوب أو طريقة الصناعة للشروط البيئية، وبالتالي تؤدي إجراءات حماية البيئة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وليس إلى ضعفها، الأمر الذي يؤثر تأثيرا ايجابيا على الميزان التجاري.

ومع تطور الاهتمام بالبيئة وتزايد المهتمين بالربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وفي إطار المحاولة لحسم الجدل بالنظر إلى العلاقة بالمفهومين، ظهرت ما يسمى بمدرسة "حدود النمو" Limits of Growth"، وقد كانت هذه النظرية موضع اختبار في دراسة نادي روما.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما عملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدل في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع، ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أنه هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه. وثمة إشارات قديمة إلى هذا المفهوم تدور حول ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد الزمني لعملية التنمية ككتابات "**مالتس**" في أواخر 1700 حول خطورة تزايد السكان في صورة متتالية هندسية، في حين ينمو الغذاء في صورة متتالية عددية،على نحو يهدد مسار عملية التنمية.

الفرع الأول: الأصل والمعنى اللغوي للتنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم "الايكولوجي" حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض ، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Ecoوالذي يعني في العربية البيت أو المنزل ، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات[1].

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص: 23.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، والتأني في الشيء وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.

والاستدامة كتعريف تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وانجاز المستويات العالية من المعيشة. في الوقت نفسه، يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وفقا لهذه الظروف والهيكلية[1].

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان. أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف[2].وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعضهم قال بالتنمية المستدامة، وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة مترجمة للمصطلح الانجليزي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم الفاعل) هو أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم مفعول) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالتين، لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة، فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة، بينما صيغة اسم المفعول (المستدامة) تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لأن التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئا جديدا في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية هي عملية مستمرة بطبيعتها، لأن البحث عن الأفضل هو جزء من التكوين التنظيمي للفرد وللجماعة وللمجتمع، وعلى صعيد آخر فان واضعي مصطلح Sunstainable Développement قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية وبالتالي لابد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى[3].

ولقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة متداولا في كثير من بقاع الأرض في الوقت الحالي وهو يستخدم للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية مثل: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية[4].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية والانتسابات القطرية، فمفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. ولقد حاول تقرير الموارد العالمية والذي نشر عام 1992 والذي خصص بكامله لموضوع

[1] محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 71.

[2] عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 159.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق ص.ص: 24،25.

[4] حنان جابر حسن، **إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة: مصر، 2011، ص: 17.

التنمية المستدامة حصر عشرين تعريفا واسع التداول، وزعها على أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، التقنية والإدارية.ويمكننا محاولة الوصول إلى تعريف التنمية المستدامة بذكر مجموعة من التعاريف نوجزها فيما يأتي:

أولا– التعريف الأول: إن التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلابد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية، الإنسان الحر سياسيا يمكنه أن يشارك في عمليتي التخطيط وصنع القرار، ويمكنه مع بقية المواطنين أن يضمن تنظيم المجتمع عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمه عن طريق الإملاء من جانب الصفوة "الاتوقراطية"[1].

ثانيا – التعريف الثاني: وهي التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي[2].

ثالثا – التعريف الثالث:تعرف التنمية المستدامة حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " بروتنلاند" سنة 1987 المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات الجيل القادم على تحقيق رغباتهم"[3].

أما التعريف الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة والذي يمثل إطارا عاما للتنمية المستدامة ويحدد هذا التعريف خمسة عناصر رئيسية هي:

- الموارد المتعددة في البيئة؛
- احتياجات الإنسان؛
- التكنولوجيا والمؤسسات؛
- صيانة العنصران الأول والثاني؛
- استيفاء العناصر الأخرى وتجديدها.

ومن هنا تضمن التنمية المستدامة كلا من سلامة البيئة ورفاهية الإنسان فمن خلال الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد وتجديد المصادر باستخدام التكنولوجيا والعلم وتطوير كل ما له صلة بسلامة البيئة يمكن الوصول إلى رفاهية الإنسان مع ضمان استمرارية هذه الرفاهية لتشمل أجيالا تالية عديدة من حقها أن تنال نصيبا مماثلا إن لم يكن أكبر من الرفاهية والاستمتاع بالموارد المتاحة[4].

رابعا – التعريف الرابع:وتعرف التنمية المستدامة من مفهوم اقتصادي على أنها استخدام الموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ، ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل ، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها ... وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا بقاعدة الأصول المادية ونحسنها[5].

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 15.

[2] عصام بن يحي الفيلالي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول نحو مجتمع المعرفة**، جدة: مركز الإنتاج العلمي، العدد 11، ص: 40.

[3]Michel Dion, Dominique Wolff ,**LE DEVELOPPEMENT DURABLE THEORIES ET APPLICATIONS AU MANAGEMENT**, dunod :Paris, 2008.p:1.

[4]صلاح عباس، مرجع سابق، ص.ص: 16،17.

[5]إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص.ص: 102، 103.

خامسا – التعريف الخامس:وكذلك تعرف بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات، وتغيير السياسات والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد وانتهاء بالأسرة الدولية[1].

وهناك القليل من الناس الذين لديهم وعي وقابلية لتطبيق التنمية المستدامة، بحيث يتم استخدام وسائل مختلفة تحافظ على البيئة والثروة الغابية، والحيوانية،والسمكية، والنباتية، والمعدنية، مع المحافظة على استمرار عطاء هذه الثروات لسد حاجات الأجيال القادمة والمحافظة على التنوع الحيوي. ولقي مفهوم التنمية المستدامة منذ سنة 1990 صدى كبيرا في المؤتمرات الدولية، هذا المفهوم الذي يتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية مرتبطة ببعضها وهي[2]:

1. الأخذ بعين الاعتبار البيئة: وذلك بإيجاد التوازن بين الحاجات الإنسانية وتوازن الأنظمة البيئية وذلك بتعديل طرق الإنتاج والاستهلاك لضمان التمكن من التحكم في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والحد من الانبعاثات الملوثة للجو والنضال ضد إزالة الغابات والحماية من التصحر والجفاف وحماية التنوع "البيولوجي" و الغابي، الثروة السمكية، وتعزيز الزراعة البيئية وصحة الإنسان والتي تستخدم الطاقة المتجددة.
2. تحقيق مكانة أكثر عدالة للبلدان النامية بالاقتصاد العالمي: هذا ما سيؤدي إلى التعاون وتطوير التجارة العادلة بين دول الشمال والجنوب.
3. –مكافحة الفقر والجوع: وذلك بتحسين الظروف المعيشية للإنسان، أي الوصول إلى تحقيق ديمقراطية في الصحة والتعليم للسكان الأكثر حرمانا، وحماية الأطفال من الاستغلال وتعزيز الفئات الاجتماعية الانخراط في مكافحة الفقر.

هذه الركائز تضيف مفهوم " الحكم الراشد" كما هو محدد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتظهر من خلال تعاريف التنمية المستدامة:

1. مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة

ويشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام – فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا[3].

2.مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق ص: 131.

[2]Alain BEITONE, Antoine CAZORLA, Christine DOLLO, Anne-Mary DRAI, DICTIONNAIRE de Science économique, Editions Mehdi : Tizi Ouzou, 3ème édition, 2013, p: 134.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص.ص: 44،45.

كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي[1].

3. مكانة الإنصاف في تعريف التنمية المستدامة

والعنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية[2].

سادسا : التعريف الاجرائي (الشامل):

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للتنمية المستدامة والتي تعني بتحقيق تنمية لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن دون أن يضر أحد الأطراف الآخر، كما تعني صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية.

المبحث الخامس: أهداف ومبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

يركز الفكر التنموي المعاصر على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية. وتتلخص هذه الأهداف أولا بتوفير متعاظم للمواد الاستهلاكية الأساسية الضرورية لاستمرارية حياة الفرد، وثانيا برفع مستوى العيش، ويعني ذلك ليس فقط رفع مستوى المداخيل الحقيقية، بل أيضا توفير فرص العمل والتعليم والتثقيف، وثالثا بتوسيع طيف الخيارات

[1] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص.ص: 151،150.

[2] ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 151.

الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للفرد والدول في آن واحد، ويشمل ذلك خيار الحرية والانعتاق والعبودية الاجتماعية والجهل وأنماط الفكر البالي. وبهذا الصدد أوضح "أمارتيا سن" Amartya Sen –الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1998 لمساهماته الكبيرة في الفكر التنموي–أن مبدأ رفاهية الفرد يتعدى مسألة توافر مواد للاستهلاك أو الاستعمال إلى مسألة كيف تستعمل المواد المتوافرة، وأن حرية الاختيار عامل أساسي في فهم معنى الرفاهية، ومنها اختيار المشاركة في حياة المجتمع مع كل ما تقدمه للفرد من الاحترام الذاتي[1].

المطلب الأول:أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد، مستمرة، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي تعيش فيها، لذا فان هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.وعليه يمكن تلخيص مجموعة الأهداف فيما يأتي:

الفرع الأول : الأهداف الايكولوجية

أولا – وحدة النظام الايكولوجي : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ثانيا – قدرة تحمل النظام البيئي :التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[2].

ثالثا – التنوع البيولوجي : اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

رابعا – القضايا العالمية: إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وذلك يتطلب خطة ناجحة للتنمية المستدامة وإقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة القائمة على المبادئ والقيم، والرؤية المشتركة، والأهداف المشتركة التي تضع الناس والكوكب في المركز، هي حاجة إلى المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

الفرع الثاني : الأهداف الاجتماعية

أولا – التمكين : ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع بحيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها[3].

ثانيا – المشاركة : تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

[1] اسماعيل الزيري وآخرون، **آفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص.ص: 60،61.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 72.

[3] سوزان موزي، مرجع سابق، ص: 97.

ثالثا – الحراك الاجتماعي : تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

رابعا – التماسك الاجتماعي : إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

خامسا – الهوية الثقافية : ويرمي إلى الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب

سادسا – التطوير : تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان بحيث تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي[1].

الفرع الثالث : الأهداف الاقتصادية

أولا – النمو : تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.كما تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص.

ثانيا– المساواة : تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

ثالثا– الكفاءة : تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني[2].

ويمكن تلخيصها في الشكل الآتي :

شكل رقم02: أهداف التنمية المستدامة

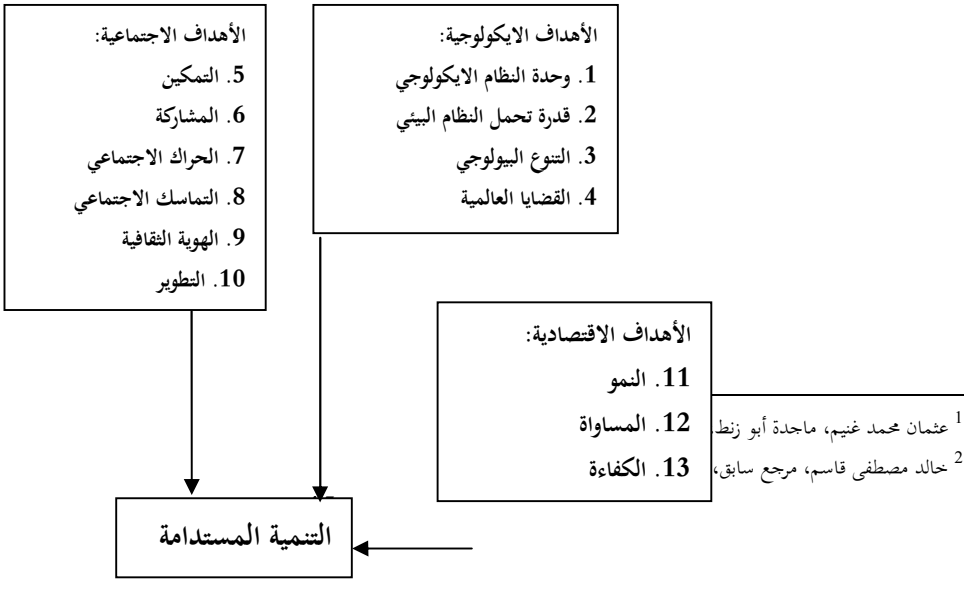

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق،

المصدر: ف. دوجلاس موسشيت،**مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى،2000،ص: 72

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف أو الغايات ربما يكون بينها تناقض واختلاف إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس فالتنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة. فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية الأساسية، فالتنمية المستدامة تشجع على حماية وتعزيز ما نمتلكه من مصادر عبر التغير المنظم لآليات تطويرنا واستخدامنا "للتكنولوجيا"، فالدول بحاجة إلى أن تلبي احتياجاتها الأساسية من فرص عمل وغذاء وطاقة ومياه وإذا كنا نفكر بذلك بطريقة مستديمة لابد من تحديد مستويات من النمو السكاني وهذا المنهج يكفل المحافظة على نمو اقتصادي ويحقق للدول النامية نموا وتطورا بمساواة وعدالة مع الدول المتقدمة.

وفيما يأتي الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة: مع تحديد نقاط البدء في عام 1990، من المقرر بلوغ كل من هذه الأهداف بحلول عام 2010[1]:

1-القضاء على الفقر المدقع والجوع: العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت التالي:

- بين 1995 إلى 2010 إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.

- بين 1995 إلى 2010 إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف.

2-تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ضمان كون الأطفال الصبيان والبنات في كل مكان قادرين بحلول 2015 على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية.

3-تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام 2005 وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.

4-تخفيض نسبة وفيات الأطفال: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي 1990 و2015.

5-تحسين صحة الأمهات: بين عامي 1990 و2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

6-مكافحة فيروس ومرض الايدز والملاريا، والأمراض الأخرى: عام 2015 وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة "الايدز" ووقف نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض أخرى.

[1] محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص: 367.

7-ضمان الاستدامة البيئة:

- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، ووقف الاتجاه في خسارة الموارد البيئية ثم تحويله للعكس.

- إنقاص المحرومين من مياه الشرب المأمونة والصرف الأساسي إلى النصف سنة 2015.

- إدخال تحسينات هامة على حياة مالا يقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

8-إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وزيادة فرص الوصول للأسواق وذلك من خلال:

- مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك، غير تمييزي.ويشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وخفض الفقر)؛

- معالجة الاحتياجات الخاصة للدول اقل نموا (إعفاء صادراتها من الرسوم والحصص وتخفيف الديون الثنائية الرسمية أو إلغاؤها، وتقديم مساعدات أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بخفض الفقر)؛

- معالجة الحاجات الخاصة للدول الحبيسة والجزيرية الصغيرة النامية؛

- التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية والقيام بإجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل؛

- تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج للشباب، بالتعاون مع الدول النامية؛

- التعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقنيات الجديدة وبخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات متوفرة؛

- تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار يمكن تحملها، بالتعاون مع شركات الأدوية.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تستمد التنمية المستدامة قوتها من العلاقة التكاملية بين النمو والترشيد في استغلال الموارد، والمحافظة على البيئة، من خلال التنسيق الفعال ضمن برنامج معين يعتمد حماية البيئة، والموارد، واحتياجات المجتمع معا، بشرط عدم استنزاف الموارد والمحافظة على استمراريتها لكي تحقق المبادئ التالية:

الفرع الأول:استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات Systems approach شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى. ومن ثم

النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة[1].

ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف إلى المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة، من جانب آخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وهكذا.

الفرع الثاني: المشاركة الشعبية

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى. وهذا أنها تنمية من أسفل Development from below يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من أسفل – تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني–تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط الآتية[2]:

– تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات و"الترانزيت"، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاضا في النفقات المرصودة لهذه الغابات، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان؛

– الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو بإلقائها في المحيط والأنهار، أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل : برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات ، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك ترشيد استخدام الموارد، وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان خاصة أن برامج ومشاريع تدوير النفايات توفر مئات من فرص العمل الجديدة إلى جانب فوائدها البيئية؛

– يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضا الحد من انبعاث "كلورفلور الكاربون"chlorofluoro carbons المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية؛

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص: 132.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص.ص: 33،32،31.

– الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام أرض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضا من تلوث الهواء؛

– يجب العمل بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل؛

– معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة؛

– الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة تمثيلها.

– الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية؛

– التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة؛

– استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة؛

– إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك؛

– المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

يتبين مما سبق أن التنمية المستديمة نهج حياة، وأسلوب معيشة، وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك أن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية.إن تطبيق فلسفة التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون بوصفنا سكانا وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية، والسير في **ثلاثة** اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة وتحقيق نمو اقتصادي معقول، وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على أبعاد كثيرة ومتعددة تستخدم نظم الإدارة الحديثة للموارد للحفاظ على البيئة، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تعمل على إرضاء الاحتياجات البشرية وتحقيق المنفعة العامة، وتتلخص أبعاد التنمية المستدامة في خمسة أبعاد متداخلة ومتفاعلة [1]،وهي كالآتي:

الفرع الأول:الأبعاد الاقتصادية

إن الاستدامة الاقتصادية لا تتم إلا من خلال التركيز أساسا على مفهوم البيئة الاقتصادية وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدولة ونمط توزيع الثروة الاقتصادية، والتحولات الاقتصادية ونمط السوق والمالية العامة للدولة ومدى سلامتها، وكذلك معدلات

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص.ص: 195،194.

التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات معيشتهم. فالتفكير في الاستدامة والرفاهية بين الأجيال، يتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت، ذلك يتوقف على التغيير في رصيد الأصول أو الثروة مع مرور الوقت[1].

والنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[2]، وتتعدد الأبعاد الاقتصادية إلى عدة عناصر نذكرها في العناصر الآتية:

أولا:حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ OCDE أعلى مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[3].

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[4].

إن التنمية المستدامة في الدول الفقيرة تعني توظيف الموارد، ومن أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الاستغلال الكفء وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في الدول الأخرى.

ثالثا: مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة للوصول إلى

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 80.

[2] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص: 189.

[3] أديب عبد السلام، **أبعاد التنمية المستدامة**، المغرب: الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي، 2002، ص: 4.

[4] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية المستديمة**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص: 107.

الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى[1].

رابعا: تقليص تبعية البلدان النامية

في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلدان من إيرادات تحتاج إليها، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة[2].

خامسا:التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة

وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية، أمرا حاسما بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان[3].

سادسا: المساواة في توزيع الموارد

تواجه جهود التنمية في العالم عدة حواجز منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية.ولذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعملا معا للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

تبقى المحاولات والاجتهادات جارية سعيا لاجتثاث الفقر والقضاء على الجوع، فهما من أصعب المشاكل الملقاة على كاهل البشرية[4].

سابعا: الحد من التفاوت في الدخل على المستوى الوطني والدولي

إن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول هو الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة في كل من البلدان الغنية والفقيرة، كما أنها تساهم في تنشيط عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[5].غير أن التفاوت في مستوى الدخول الموجود في الدول الغنية والفقيرة خاصة في الدول النامية، يشكل عبئا كبيرا لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها ومن بين هذه الحلول[6]:

- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛
- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فائدة؛
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية؛
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

---

[1] أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص: 5.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، ص.ص: 28،29.

[3] إبراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 120.

[4] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 79.

[5] عبير شعبان، سحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سابق، ص: 107.

[6] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص: 30.

ثامنا: تقليص الإنفاق العسكري

التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

الفرع الثاني:الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير، والمنظومة الصحية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية وكذا نظم التعليم، دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع.ولعل مشاكل البطالة والفراغ وكيفيات اكتساب المعرفة، والوصول إلى مستوى معيشي لائق، والعيش حياة طويلة وصحية بأمل حياة أكبر، هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان.والعنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والماركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع.

فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن. وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق التنمية، فهدف هذه التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة[1].

أولا: تثبيت النمو الديمغرافي

تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن[2].

ثانيا: مكانة الحجم النهائي للسكان

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية[3].

ثالثا: أهمية توزيع السكان

[1]Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindaurer, **Economie du développement**, Bruxelles : De boeck, 3e édition, 2008, p 67.

[2] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص.ص: 155،156.

[3]أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص: 5،6.

إن لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ومن هنا، فان التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر[1].

رابعا: استخدام الكامل للموارد البشرية

تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية–تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري، بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية[2].

خامسا: الصحة والتعليم

والتنمية البشرية تسعى إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، كما تسعى إلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية منتجة فهي ترى أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ويساعد المزارعين وغيرهم من سكان البداية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل[3].

سادسا:أهمية دور المرأة

لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية ، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقاتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة في المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل– كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، من شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة[4].

سابعا:الأسلوب الديمقراطي في الحكم

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي تشرك الجماعات المحلية، كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل[5].

[1] إبراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 122.
[2] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص: 157.
[3] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 82.
[4] ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 123.
[5] اديب عبد السلام، مرجع سابق، ص: 6.

الفرع الثالث:الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

يعتبر البعد البيئي من أهم أبعاد التنمية المستدامة، فمشكل البيئة مشكل تفاقمي أو تراكمي Accumulation، حيث أن هذا المشكل تكون في فترة زمنية طويلة تقدر بالقرون، وبتطور التاريخ وتعدد العلوم والباحثين تطورت معه مفاهيم والاهتمامات بالبيئة، ومن أهم الأبعاد البيئية نذكر ما يأتي:

أولا:إتلاف التربة، الغطاء النباتي والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك[1].

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، إلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فان الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل[2].

تعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ثالثا: صيانة المياه

في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع واحد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم "الايكولوجية" التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها[3].

رابعا:تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري- انخفاضا، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى

[1] ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 124.

[2] أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص: 7.

[3] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص: 159.

لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذ في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة[1].

خامسا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري

التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان[2].

الفرع الرابع: الأبعاد التكنولوجية في التنمية المستدامة

ولتحقيق التنمية المستديمة فانه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فان التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة النقدي، الطبيعي،الإنتاجي ،البشري والاجتماعي، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد[3].وعليه فالأبعاد التكنولوجية يمكن أن نذكرها :

أولا: استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها[4].

ثانيا: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية

التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي –سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية– الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من

[1] ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 125.
[2] أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص: 7.
[3] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو الزنط، مرجع سابق، ص: 45.
[4] إبراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 126.

التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة[1].

ثالثا: المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخدامها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ.

المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فان معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذا الانبعاث لا يمكن له أن تستمر إلى مالا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن يتسبب في احترار عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيمت بعد- ولا سيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الايكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية[2].

رابعا: الحد من انبعاث الغازات

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفإ ما يستطاع في جميع البلدان[3].

خامسا:الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية "كيوتو" جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية، وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الأخرى، ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري ، ولاسيما فيما بين الفقراء، ويدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، والى الإسراع في تثبيت عدد السكان، والى تضييق الفوارق الاقتصادية والى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، والى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب، فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج، كما يتطلب تغييرا تكنولوجيا سريعا في

[1] أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص: 8.

[2] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص.ص: 162،161.

[3] أديب عبد السلام ، مرجع سابق، ص: 8.

البلدان النامية، ولا سيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة[1].

المبحث السادس: مؤشرات التنمية المستدامة وكيفية تمويلها

رغم أن الفرق بين النمو والتنمية أن الأول كمي يمكن قياسه والثانية نوعية أو كيفية لا تقاس أو بالأحرى صعبة القياس، إلا أن الدول جميعها كانت تقيس التنمية بمستويات النمو المحققة وكذلك بمقدار نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام المحقق وعلى نفس المنهج سار العالم في التفكير لقياس التنمية المستدامة من اجل تقييم الانجازات وتصحيح الهفوات والاستمرار في التنمية على نسق مستدام يحقق العدالة بين الأجيال[2].

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيس حالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها. كما أن مثل هذه المؤشرات من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة[3].

[1] ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص: 129.

[2] ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**،الجزائر: الدار الخلدونية، 2015، ص 160.

[3] دبقة شريف و العايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر–** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04 ، جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2008، ص: 103.

وجرت العادة على استخدام المؤشرات لقياس مدى التقدم والانجاز الذي تحقق في مجال التنمية حيث يعرف المؤشر على أنه: " أداة تصف بصورة موجزة وضع أو حالة معينة، أما المعاملات أو الأدلة ومفردها معامل أو دليل index فهي عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من لمؤشرات المختارة التي توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة بصورة أكثر شمولية وواقعية"[1].

تطورت أعداد وأنواع هذه المؤشرات والمعاملات الخاصة بقياس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية نفسها، ويلاحظ أن معظم المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية تركز على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى مع اهتمام ضعيف بالجانب البيئي والموارد الطبيعية[2].

وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا يخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة، لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية للعام 2005م. والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي. وكانت الدراسة التي أعدتها جامعة "بيل" لمصلحة المنتدى الاقتصادي العالمي تمثل أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة[3].

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودهاexternalities، وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل كندا والولايات المتحدة ،ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 68 مؤشرا فرعيا وهو يقدم دراسة مقارنة للدول في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة يشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة.وتختلف مؤشرات ومعاملات قياس التنمية من فترة زمنية لأخرى كما أنها تتحدد وفقا للأهداف المرجوة في المنطقة نظرا لاختلاف وتعدد أهداف وأنواع التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

- يتضمن منشور مؤشرات التنمية المستدامة قائمة بنحو 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات وهي:

اقتصادية–اجتماعية–بيئية–مؤسساتية

ونتيجة لكثرتها خفضت إلى 59 مؤشرا ويمكن للبلدان أن تختار مجموعة مناسبة من هذه المؤشرات، ويقدم جدول أعمال القرن 21 إرشادات تحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين على المستويات كافة. وفيما يأتي مجموعة المؤشرات الأساسية المجمعة في إطار الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن 21[4]، وهذه المؤشرات هي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

[1] ديب كمال، مرجع سابق، ص 161.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو الزنط، مرجع سابق، ص: 252.

[3] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 144.

[4] سلميان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص: 37.

أولا: البنية الاقتصادية

تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي crowthوتعكس عادة النشاط الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق. ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل،كما أنها لانعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج.ولذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة .كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية .

☚ **وبالتالي فان أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي[1]:**

–الأداء الاقتصادي:ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد.ونسبة استثمار في معدل الدخل القومي؛

– التجارة:ويقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛

– الحالة المالية:وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الإجمالي.

ثانيا:أنماط الإنتاج والاستهلاك

وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة.إذ إن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو في الجنوب.ويعلم كل من البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن إن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية الاستهلاكية وانه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو.وكذلك إن تبقى متوفرة للأجيال القادمة.وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة والتي تسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها.بينما تبقى دول الجنوب تجاهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها.

☚ **أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة:**

–استهلاك المادة:وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج،والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية؛

–استخدام الطاقة: تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي،وكثافة استخدام الطاقة؛

–إنتاج وإدارة النفايات:وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدويرها؛

–النقل والمواصلات:بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارن بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة مواصلات عامة دراجة...الخ)

ثالثا: قياس المؤشرات الاقتصادية

1–نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فانه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

2–نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 159.

ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،حيث يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج،وتشير الإحصاءات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9%في عام 1990إلى20.5%عام 2003.وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى31.5% أما في الجزائر بلغت 29.8% سنة2003م[1]، وانخفض الى 4.183% سنة 2015 بسبب الأزمة التي تعيشها البلاد .

3-رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري ودرجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على تسديد.وفي هذا الصدد نلاحظ أن الجزائر حققت فائضا في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي قدر بـ13.4%بينما حقق الحساب الجاري للبنان عجز قدر30%عام 2003م[2]، وفي سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيد سلبي قدر بـ -18 مليار دولار.

4-صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

وهي تشمل ما يأتي:

أولا:المساواة الاجتماعية

وهي التي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة.وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل.وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية

والمساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة،إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة والحصول على فرص الحياة،وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات ومنها الصحة والتعليم والعدالة.والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة.

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر.العمل وتوزيع الدخل،النوع الاجتماعي تمكين الأقليات العرقية والدينية الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية.وعدالة الفرص مابين الأجيال.وقد عالجت الأجندة 21موضوعا يخص المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب وكذلك المجتمعات المحلية.وبالرغم من التزام معظم الدول في العالم بالاتفاقيات والمعاهدات التي تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فان غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحا

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 229.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 161.

حقيقيا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها.وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق.وقد تم اختيارا مؤشرا رئيسيا لقياس المساواة الاجتماعية وهما[1]:

–الفقر:ويقاس عن طريق نسبة الساكنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل؛

– المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدلات أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

ثانيا: الفقر البشري

هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لايبلغون سن الأربعين) توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه) وحسب الإحصائيات فقد انخفضت انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أكثر من النصف، الى أكثر من 1.9 مليار شخص في العام 1990 إلى 836 مليون شخص في العام 2015، ولكن رغم هذا التقدم ، لا يزال العالم العربي متأخرا في جهوده لمكافحة الفقر.

ثالثا: معدل البطالة

تشكل البطالة إحدى أكبر مشكلات إدارة الموارد البشرية بل المشكلات التنموية في المنطقة العربية، وتركز تقارير المنظمات الدولية على حاجة بلدان المنطقة إلى إيجاد فرص عمل كافية يقدرها البعض بين 80-100 مليون فرصة عمل خلال الأعوام حتى 2020. وهو أمر لابد معه من ربط التشغيل بخطط النمو بل جعل تلك الخطط ومعها برامج دعم القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية تهتم بموضوع التشغيل اهتماما بالغا. ويزيد من هذه الأهمية تراجع التشغيل الحكومي وفرص العمل في القطاع العام[2]. ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

وبما أن معظم سكان الدول العربية شباب، فإن معدلات البطالة ارتفعت وتخطت 10% وقد انتشرت بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات وبنسبة أكثر بين الإناث[3].

رابعا:نوعية الحياة

يستخدم لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

خامسا: التعليم

يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي. وقد بلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18–24 سنة) الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط بـ 12% في حين يشكل الأميون 39% من السكان البالغين في الوطن العربي.

[1] محمد سمير مصطفى، **استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص: 454.

[2] محمد عدنان وديع، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص: 503.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 148.

ويعتبر التعليم وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة، ولكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله أما مؤشرات التعليم فهي[1]:

– **مستوى التعليم**: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي؛

– **محو الأمية**: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

وحددت الأجندة أهداف التعليم في النقاط الآتية: ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب، زيادة في توعية المواطنين.

سادسا: معدل النمو السكاني

يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2003 م بنحو 2.4 %، ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو السكاني في الارتفاع.كما وعالجت الأجندة ضمن هذا المضمار مشكلة الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك وشؤون المرأة والطفولة والشباب وغيرها.

إن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد،حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم إلى (800)مليون نسمة عام 1980 إلى (1000)مليون نسمة عام 1992.وأن هذا العدد في ازدياد مستمر، وقد وضعت مؤشرات لتحديد معيار الفقر تم بموجبها ترتيب دول العالم الفقير على أساسها [2].

سابعا:الصحة العـامة

هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة، وقد وضعت الأجندة الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية والقضاء على الأمراض وتحسين التغذية، كما ويعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة لأغراض الصحة، حيث كان نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية سببا لوفاة ملايين الأطفال، وإلى انتشار الأوبئة والأمراض كمرض الملاريا والبلهارسيا وغيرها.ويلاحظ ازدياد عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة من المجاعة وسوء التغذية. إذ أن هناك ارتباطا وثيقا ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس فان الفقر وتزايد تهميش السكان وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي معظم دول العالم النامية، لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية العامة بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة. وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحة الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي[3].

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص.ص: 492-498.

[2] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 194.

[3] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 8.

أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

– **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال؛

– **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات،والعمر التوقع عند الولادة؛

– **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه؛

– **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافقة الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

ثامنا: السكن

ويتمثل بضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها.ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود (500)مليون نسمة ويتوقع تضاعف الرقم خلال الفترات اللاحقة.ويقاس مؤشرات السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

تاسعا: النمو السكاني

وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة.لأن حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي.ينتج عنه خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها لوجود علاقة قوية بينهما تعم بصورة عكسية.وتواجه الدول النامية خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديها ومشاكل اجتماعية متعددة،والمؤشر المستخدم للقياس يتمثل بالنسبة المئوية لنمو السكان.

عاشرا:الأمن

ويتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها.وحالات التعدي على حقوق الإنسان.وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار التطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني، ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[1].

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية:

وهي تشمل ما يلي[2]:

أولا:الغلاف الجوي

يعتبر التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء من أهم القضايا البيئية في هذا الجانب، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقراره وتوازن النظام البيئي،وتعد العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 152.

[2] ديب كمال، مرجع سابق، ص من 178 إلى 181.

1. **مؤشر التغير المناخي**: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛
2. **مؤشر تدهور طبقة الأوزون**: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛
3. **مؤشر نوعية الهواء**:ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ثانيا: الأراضي

وهذه قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كبيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة.فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها.وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها .وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية وتطبيقها لمبادئها فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية الهرمية الإدارية والسياسية فقد تكون قرارات وطنية وإقليمية أومحلية أو حتى شخصية .وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها .وتعتمد وثيقة الأجندة 21على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد[1].

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

1. **الزراعة**:ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
2. **الغابات**:ويتم قياس مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات؛
3. **التصحر**:ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
4. **الحضرنة**:ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل 70% من مساحة الكرة الأرضية فان إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية.كما انه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء.

ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية بالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها. خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عدة وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية.وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل. وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك وتلوث نوعية مياه البحر وغيره من المشاكل[2].أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

1. **المناطق الساحلية**:وتقاس بمدى تركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

[1] إعداد باتر محمد علي وردم، مرصد البيئة الأردنية، 2006م . مأخوذة من الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112.01/02/2016

[2] إعداد باتر محمد علي وردم، مرصد البيئة الأردنية، 2006م، مأخوذة من الموقع
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112.01/02/2016

2. **مصائد الأسماك**:ويقاس هذا المؤشر بوزن الصيد السنوي لأنواع السمكية التجارية لرئيسية.

رابعا: المياه العذبة

لاشك أن المياه هي عصب الحياة الرئيس،وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية،وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث.وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه العذبة في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

خامسا:التنوع الحيوي

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا ،حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنبتات البرية وإنشاء المحميات وان ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب،ولكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة.فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا لاعتماد القوى لاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فان حماية التنوع الحيوي واستخدام المستدام لعناصره يعتبر شرطا لاستدامة التنمية.فعلى سبيل المثال فان حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية علاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمتها العلاجية قد تفقد أيضا.ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما:

1-مؤشر الأنظمة البيئية:يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

2-مؤشر الأنواع:ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

وتتمثل المؤشرات البيئية في الآتي[1]:

أ- **نصيب الفرد من الموارد المائية**: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:

- **الأولى**:معدل النمو السكاني والمتغيرات الديموغرافية؛
- **والثانية**:ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب-متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهدت هذه المؤشرات انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.7% هكتار للفرد في عام1995 إلى 0.23%هكتار للفرد عام2003م،ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

[1] سحر قدوري الرفاعي، "**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق"، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الجمهورية التونسية سبتمبر 2006، ص.ص: 27،26.

رابعا: كمية الأسمدة المستخدمة سنويا

يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلو غرام للهكتار. وتشير الإحصائيات إلى أنه بالرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة(كغ لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي تشغل باستمرار) على مستوى الوطن العربي من 16.6كغ للهكتار عام 1998، غير أنه ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4كغ[1].

خامسا:التصحر

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد. وقد بلغت نسبة التصحر في الوطن العربي حوالي 68.1% من المساحة الإجمالية[2].

سادسا:التغير في مساحة الغابات

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد. وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة 1995-2002، حيث كانت نسبة التغير (-0.88%) ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو 6.42%من المساحة الإجمالية للوطن العربي عام 1995م أصبحت تشكل 6.06%فقط،وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد المؤشر بنسبة 20%من المساحة الإجمالية لكل بلد.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

تتمثل المؤشرات المؤسسية فيما يأتي : [3]

أولا: خطوط الهاتف الرئيس لكل 100 نسمة:

يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ثانيا:المشتركون في الهاتف النقال لكل 100نسمة

يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة،والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

ثالثا:الحواسيب الشخصية لكل100نسمة

إن عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

رابعا:مستخدمو الانترنت لكل 100نسمة:يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات.

المطلب الثاني: تمويل التنمية

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى ركائز الاستثمار لأي اقتصاد في أي زمان وفي أي مكان، ولذلك فإن دراسة أدوات التمويل وتطويرها مازال يأخذ حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين والماليين والمستثمرين على حد سواء.

---

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 199.

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص: 64.

[3] دبقة شريف، العايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر–**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008، ص: 103

الفرع الأول: التمويل

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1]،وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، ما دام رفع المستوى المعاشي والثقافي والصحي للمواطنين يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك من سلع وخدمات، وما دام التمويل هوالركن الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة ولهذا يعتبر التمويل عملية إنتاجية بصورة غير مباشرة.

والتمويل قد يكون ذاتيا (داخليا) عن طريق رأس المال، ومساهمة الدولة أو استخدام الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاك بإصدار أسهم جديدة وهناك تكون المؤسسة خفضت الأرباح المحتجزة بدلا من إصدار سندات جديدة أو الاقتراض من البنوك ودفع فوائد وتحمل نفقات إصدار السندات، أو خارجي عن طريق الاقتراض والائتمان التجاري والمصرفي...الخ[2].

الفرع الثاني: مصادر التمويل

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، لأن عرض رأس المال يحكمه الادخار ولضعف الدخول فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة. ورأى آخرون أن كم رأس المال أقل أهمية من عناصر إنتاجية وكفاءة مدخلات العملية الإنتاجية،وبدأ الاقتصاديون التركيز على مجموع إنتاجية العامل نتيجة التعليم والتدريب والخبرة وزيادة الإنتاجية بالإضافة إلى إعادة تخصيص الموارد و وفورات الحجم والتقدم التكنولوجي، والحكم الرشيد[3].

وتمويل عملية تكوين رأس المال في الدول النامية مرجعها للمدخرات المحلية أو التدفقات الأجنبية، وتعتبر المصارف أهم المؤسسات المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية،كما تحصل المؤسسات والأفراد على احتياجاتها التمويلية المتوسطةوطويلة الأجل عن طريق سوق المال والبنوك المتخصصة وهيئات التأمين.

أولا: مصادر التمويل المحلية

إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية والتي تأخذ شكلين أساسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

1-الادخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الأفراد طوعيا تحقيقا لرغباتهم ويأخذ شكل حسابات في المصارف صناديق التوفير، ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليها القطاع الحكومي[4]:

1.1 مدخرات القطاع العائلي: يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع، وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك، ويأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خصوصا في شراء العقارات أو استثمار مباشر من قبل الفلاحين في توسيع مزارعهم وتطويرها، وقد يتخذ الادخار العائلي صورة التعاقدي مثل عقود التأمين على الحياة، وحجم هذه المدخرات يتوقف على عوامل متعددة من أهمها: مستوى الدخل بطريقة توزيعه، مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، ودرجة نمو الوعي الادخاري، وعلى الفرق بين سعر الفائدة النقدي على الودائع ومعدل التضخم.

[1] ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، الأردن: دار الكندي، 2002، ص: 23.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص: 359.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص: 217.

[4] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.ص: 195، 198.

2.1 مدخرات قطاع الأعمال: يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وهو في العادة يشتمل على قطاع منظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة أو في إقامة المشروعات المكملة. ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، الأساليب التسويقية، السياسة السعرية، حجم التكاليف ...الخ. أما القطاع غير المنظم فيشتمل على محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقدير حجم مدخراتها.

3.1 المدخرات الحكومية: وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة أكبر من حجم نفقاتها، وهذا يعني أن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي وأن تخفيض بالوقت نفسه النفقات العامة الجارية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2-الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فاعلية من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة، وتعتبر الضرائب بصورة المختلفة من أهم تلك الوسائل علاوة على الأرباح غير الموزعة في المنشآت الإنتاجية أو في شراء سندات حكومية بصورة جبرية من خلال سلطة القانون كما أن هذا الشكل من الادخار قد ينشأ عن التضخم.

1.2 لضرائب: تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة المركزية في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجباية بعضها، كما تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم،والضرائب المقصودة هنا توجه حصيلتها لتمويل المشروعات الاستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة.

وتنقسم الضرائب إلى مباشرة والتي تفرض على الدخول والثروات، وغير مباشرة وتفرض على الإنفاق والتداول.

2.2 القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات، ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية.

ثانيا: المصادر الخارجية

عندما تعجز المصادر الداخلية لدولة ما عن توفير المستوى المطلوب من الادخارات المحلية لمواجهة الطلب المحلي تلجأ الدولة إلى المصادر الخارجية للتمويل[1]. ويتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات الدولة المالية أي أنه مكمل للتمويل الداخلي[2].

ويعتقد أن توافر الأسواق المالية المتسعة والمنظمة في كل دول العالم يمكن أن يؤدي إلى سهولة وحرية انتقال رؤوس الأموال من دول الشمال التي يتوافر لديها رأس المال بمبالغ تزيد كثيرا عن احتياجاتها إلى دول الجنوب التي تفتقر لرؤوس الأموال اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، حيث إن حرية وسهولة انتقال رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب تستطيع أن تساهم في تحقيق التعادل في التكلفة الحدية لاستعمال الموارد المالية بين الشمال والجنوب، وهذا طبعا مع الأخذ بعين الاعتبار لظروف الاستثمار ومخاطره[3].

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، طبعة ثانية، 1998، ص: 304.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2002، ص: 379.

[3] مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 2000، ص: 302.

لكن هذه الأسواق المالية إما أنها غير متوافرة أو أنها غير منظمة ومتسعة بالقدر الكافي لتحقيق السهولة والحرية المطلوبتين لتحقيق انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول. هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المخاطر التي يمكن أن تكتنف عمليات الاستثمار في بعض الدول النامية، والتي تحد من مجالات وإمكانيات الاستثمار في هذه الدول[1].

والآن وعندما نريد التكلم عن مصادر التمويل الخارجي لا يمكننا أن ننفي أو نلغي حصيلة الصادرات كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي إلا أنها لا تعد مصدرا أجنبيا يحدث مديونية خارجية، هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى والتي ستشرح كما يأتي:

1-حصيلة الصادرات:

تعد حصيلة الصادرات من أهم المصادر التي تدر أموالا للدولة، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي إلى زيادة الإنفاق العام وبذلك يزداد الطلب على السلع والخدمات مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني نتيجة زيادة الإنتاج والدخول والاستخدام.إلا أن العديد من الدول النامية واجه نقصا كبيرا في هذا المصدر وذلك لعدة أسباب نذكر منها[2]:

1.1 انخفاض قيمة الصادرات السلعية:ويعود ذلك لأسباب عدة منها:

– ضعف الإنتاج المحلي: بسبب قصور الطاقات الإنتاجية المحلية وضعف الإنتاجية وعدم تنوع المنتجات وقلة العمالة الماهرة.

– زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية: وهذا راجع لسببين، أولهما كون معظم الدول النامية تنجز مشاريع تنموية وهذه المشاريع تتطلب الكثير من المواد الأولية والثاني بسبب طلب الأفراد الكبير على السلع المختلفة مما يؤثر على مقدار المنتجات المحلية المعدة للتصدير.

– تدهور أسعار السلع الأولية المصدرة: نظرا لاعتماد الدول النامية على سلع أساسية أولية في هيكل قائمة صادراتها حيث تشكل تلك السلع عنصرا حيويا لاقتصاد تلك الدول مثل النفط، البن والقطن ولهذا نجد أن صادرات هذه الدول تتعرض لانخفاض مفاجئ أوصعود وذلك بسبب الأزمات التي تحدث في أسواق السلع الأساسية.

– إجراءات الحمائية التجارية الجديدة: تواجه الدول النامية تحديات كثيرة في الميدان التجاري أهمها الإجراءات الحمائية التجارية التي تطبقها عليها الدول الرأسمالية والتي أدت إلى عرقلة محاولة توسيع الصادرات من السلع الغذائية والعديد من المنتجات الأولية، ومن بين الإجراءات التي اتبعتها الدول المتقدمة تشجيع المستثمرين المحليين ودعمهم خاصة في الإنتاج الزراعي والقطاعات المحلية الأخرى كما اتبعت سياسة الحصص إضافة إلى الإجراءات الجمركية والإدارية الأخرى هذا ما أثر على حصيلة صادرات الدول النامية.

– الثورة العلمية والتكنولوجية: إن الثورة التي شهدتها الدول الرأسمالية وتحولها من إنتاج السلع ذات كثافة في استخدام السلع الأساسية والطاقة إلى إنتاج السلع ذات كثافة تكنولوجية كالإلكترونيات والاتصالات التركيبية.

ولقد أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية، وهكذا استطاعت الدول الصناعية أن تصدر تلك السلع بأسعار أقل من الأسعار العالمية لها. وهذا كان له أثر في تراجع حصيلة صادرات الدول النامية ولعل أكبر مثال على ذلك ما حدث لمنطقة جنوب شرق آسيا أكبر منطقة لإنتاج المطاط الطبيعي في العالم (70% من الناتج العالمي)أين اعتقدت تلك الدول أن احتكار هذه المادة تام واستمرت في رفع الأسعار دون أن تعلم بأن الدول المتقدمة في إطار البحث عن مصدر آخر إلى أن تم إنتاج المطاط الصناعي وخسرت تلك الدول.

[1] مروان عطون، مرجع سابق، ص: 302.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، عمان: دار مجدلاوي، طبعة أولى، 1999، ص.ص: 47-52.

– **ارتفاع أسعار صادرات الدول النامية من السلع المصنعة:** وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها محليا نظرا لضعف المستوى الفني في الإنتاج إضافة إلى استيراد معظم المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج ما يعني انخفاض الميزة التنافسية فيها.

2.1 ضعف الصادرات غير المنظورة:وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، فالدول النامية تعاني من ضعف في هذا النوع من الصادرات والتي تلعب دورا مهما نظرا لما تدره من نقد أجنبي لهذه الدول.

وعند قصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات ومن ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية[1].

ولكن لا يخفى أن الاستعانة بالمواد الأجنبية لا بد وأن يترتب عليها أعباء تتحملها الدولة،وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد غير أن مدى ارتفاع هذه الأعباء أوانخفاضها ومدى الضغط الذي تزاوله على ميزان المدفوعات للدولة المدينة إنما يتفاوت أشكال التمويل الخارجي كما يتأثر بكيفية استخدام الدولة المدينة لهذه الموارد، ويمكن أن تقسم مصادر التمويل الخارجي إلى ثلاث أقسام رئيسة هي:

- الاستثمارات الأجنبية؛
- المساعدات الخارجية تتم وفق لشروط وقواعد ميسرة؛
- القروض الخارجية قائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق.

2–الاستثمارات الأجنبية:

يمكن تقديم مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي وهو:" استخدام يجري في الخارج لموارد ما يملكها بلد ما من البلدان"[2].

أي أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة "[3]

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي:"أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر. إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا ،ويوفر فرص العمل. ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود رؤوس الأموال الأجنبية يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار"[4]

أصبحت الاستثمارات الأجنبية مصدرا من مصادر التمويل الخارجية التي تلجأ لها الدول النامية وذلك لردم فجوة الموارد التي تعاني منها،وتلجأ الدول إلى هذه الاستثمارات نظرا للأهمية التي تلعبها من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية التي تعود على الدول النامية.

وتقسم الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين هما:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 305.

[2] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، 1982، ص: 7.

[3] عمر حلمي، **نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، جويلية 2002، ص: 326.

[4] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص: 72.

–الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة[1].

– الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وتتمثل في القروض كقروض المصدرين أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجانب. وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح وذلك بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال ومن صور هذه الاستثمارات، الاستثمار بالمحفظة وتضم القروض والأسهم، ويتجه هذا المصدر من التمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار[2].

يمكننا ملاحظة الاختلاف بين الاستثمار المباشر وغير المباشر أين ينطوي الاستثمار المباشر على اكتساب حق الرقابة على المنشآت، بينما لا يوجد حق الرقابة على الهيئة التي تصدر الأصول المستثمر فيها في الاستثمار الغير مباشر[3].

إلا أن الأعباء الناجمة عن استخدام هذا المصدر من مصادر التمويل الخارجي أي الاستثمار الأجنبي تتمثل في تحويلات مالية للخارج والمتمثلة في الأرباح المحولة، والفائدة على رأس المال المستثمر، وتحويل جزء من أجور العاملين والخبراء الأجانب، ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا والمتمثلة في رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وتكاليف الإدارة والخبرة الفنية[4].

3–المساعدات (المعونات) الأجنبية:

هي تدفقات نقدية أو عينية تقدم للدول النامية وتتكون من منح لا ترد وهي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة وقروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية[5].

وتعرف الأمم المتحدة المعونة الاقتصادية بأنها " القروض طويلة الأجل والمنح المناسبة لغير الأغراض العسكرية سواء كانت معونات حكومية أو من الهيئات الدولية "وغالبا ما يطلق هذا المصطلح على المعونات والمنح التي لا تلتزم الدولة المتلقية لها بالوفاء بها[6].

والأصل في أن تكون هذه المعونات الأجنبية في صورة نقدية بعملة الدولة المانحة تخصصها للدولة المستفيدة، إلا أن هذه المعونات يمكن أن تأخذ صورا عينية مختلفة كالمعونات السلعية وخاصة السلع الغذائية التي تمنح للدول المتخلفة والتي تعاني من نقص شديد في مواردها الغذائية وهذا النوع من المعونات يقدم بالعملة المحلية للدولة المستفيدة استنادا لقانون رقم 480 الذي أصدره الكونجرس الأمريكي عام 1954 باسم [7]:« The United States Agricultural and Trade Development andAssistance act1954''، وبالتالي فهو يخرج من نطاق حساب المديونية الخارجية العامة للدولة .

كما يمكن أن تأخذ المعونات العينية شكل السلع الاستثمارية أو المساعدات الفنية أو أسلحة حربية.

أما الصورة الثانية للمعونات الأجنبية هي القروض الميسرة والتي تعتبر معونة إنمائية رسمية والتي تقدم للدول النامية التي تعاني من عجز أو نقص في مواردها المالية خاصة المتأتية من تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل الكبيرة التي تواجهها[8]، وتقدم هذه القروض بشروط ميسرة، حيث لا يقل عنصر المنحة فيها عن 25% مع استخدام سعر خصم يبلغ 10 %[1].

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص: 52.

[2] نفس المرجع، ص: 54.

[3] جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، السعودية: دار المريخ، 1987، ص: 339.

[4] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص.ص: 243،242.

[5] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 309.

[6] فتوح هيكل وحسن الحنفي، **الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية**، سلسلة دراسات اقتصادية5، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص: 11.

[7] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.ص: 310،309.

[8] نفس المرجع، ص.ص: 310،309.

وتقدم هذه المعونات إلى الدولة المستفيدة بهدف معاونتها على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها. بمعنى أن تقوم الدولة المستفيدة بتوجيه هذه المعونات إلى مشروعاتها الإنمائية وفقا للأولويات التي تضعها كالصحة والتعليم أو إلى توجيه جزء من هذه الأموال لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية عندما تستحق أو إلى إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها لسداد الديون الخارجية.

ومن جهة أخرى قد تقدم هذه المعونات وفقا لشروط الجهة المانحة بتخصيصها لقطاعات معينة دون غيرها، كقطاعات الصناعة أو المرافق العامة بحيث يتعذر على الدولة المستفيدة استخدام هذه المعونات في مجال آخر إلا باستشارة الدولة المانحة. كما يوجد هناك نوع آخر من المعونات وهي المساعدات المشروطة والتي تشترط فيه الجهة المانحة على المستفيدة أن تستورد منها سلعا أو خدمات بتلك المساعدات المقدمة لها. وقد بلغ هذا النوع من المساعدات 43% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمةOECD.[2]

وتختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المستفيدة،فعادة ما تطلب الدول المستفيدة هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتمثل في استخدام هذه الموارد لإكمال النقص في الموارد المحلية ولتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية كتخفيف الفقر والأمراض.

أما الدولة المانحة فهي تقدم هذه المساعدات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو إنسانية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية. حيث يغلب الدافع السياسي على المعونات الأجنبية لكن رغم طغيان الهدف السياسي على هذه المساعدات، إلا أنها لا تخلو من أهداف إنسانية كما يحدث عند تقديم معونات عاجلة للدول التي أصيبت بكوارث طبيعية كالزلازل وموجات الجفاف الحاد وانتشار الأوبئة[3].

4-القروض الأجنبية:

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة وبخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي، مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية ومشتريات السلاح والسلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام[4].والقروض التجارية "هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان"[5].

وهكذا يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على الدولة المستفيدة منها وتتجسد هذه الالتزامات في سداد خدمة الدين والتي تتضمن مدفوعات(أقساط) أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة.

ثالثا: الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.ص: 63،64.

[2] نفس المرجع، ص: 63.

[3] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 310.

[4] رمزي زكي، **انفجار العجز**، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، طبعة أولى، 2000، ص: 130.

[5] سمير عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 315.

تتعد الأساليب الغير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة خصوصا بعد الزلزال الذي أصاب أسواق الأموال العالمية مما أثر على طرق التمويل التقليدية عن طريق البورصات والبنوك وشركات التأمين، ويمكن أن يتم تمويل التنمية المستديمة عن طريق أساليب التمويل غير التقليدية الآتية[1]:

1-صيغ التمويل الإسلامية:ومن تلك الصيغ المرابحة،والمشاركة، والمضاربة،والمزارعة، والمساقاة، والاستصناع، والسلم، والبيع الآجل،والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك والإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك،وسندات المقارضة والقرض الحسن، وصناديق الاستثمار الإسلامية،وأسهم الوقفية، والمزايدة الاستثمارية والمراجحة الإسلامية، ويمكن شرح كل واحد منها كما يلي:

1.1 المرابحة: هي البيع بمثل رأس المال أو بما قام على البائع وربح درهم لكل عشرة ونحو ذلك مع علم العاقدين لرأس المال[2].

2.1 المشاركة: أي بمعنى الاشتراك في المال ونتاجه أو الاشتراك في نتاجه دون الاشتراك في رأس المال، أو الاشتراك في أجر العمل أو الاشتراك فيما يباع ويشترى دون أن يكون هناك رأس مال لهم يتاجر فيه[3].

3.1المضاربة: وهي عقد على الشركة في الربح بنسب يتفق عليها مسبقا، بين صاحب المال الذي يقدم رأس المال، والمضارب(صاحب العمل) الذي يقدم عمله، أما إذا سجلت خسارة فلا شيء على المضارب، ويتحمل صاحب المال وحده الانخفاض في رأس المال[4].

4.1 المزارعة: تعد المزارعة شكلًا من أشكال المضاربة، حيث يضم فيها العمل والمال، وتعرف على أنها: عقد بين شخصين أو أكثر على استثمار الأرض الزراعية واستغلالها، بحيث تكون هذه الأرض من طرف، والعمل من طرف آخر، ويكون النماء المتحصل عليه بين الطرفين المتعاقدين وفق نسبة شائعة معلومة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وفق أحكام الشرع الحنيف[5].

5.1 المساقاة:فهي شركة زراعية تقوم على استثمار الشجر، حيث يكون فيها الشجر من جانب والعمل على الشجر من جانب آخر، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة متفق عليها، ويسمى العامل مساقي والطرف الآخر برب الشجر، والشجر يطلق على كل ما يغرس ليبقى في الأرض سنة فأكثر، وهي الشجر المثمر كالنخل وشجر العنب وغير ذلك من أشجار الفاكهة، وكذلك الشجر غير المثمر كشجر الصفصاف[6].

6.1 الاستصناع:هو اتفاق يتعهد بموجبه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلا وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها ويلتزم بها الصانعبموجب هذا الاتفاق، مقابل مبلغ معلوم الثمن وزمن الدفع، فهو عقد من عقود البيوع[7].

7.1 بيع السلم: وهو عقد موصوف في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد، على أن يكون المبيع من غير جنس الثمن، وهو بيع آجل بعاجل، إذ يتقدم فيه رأس المال أو الثمن ويؤخر فيه تسليم المبيع أو المسلم فيه لأجل معين، أو هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما في حكمها إلى أجل معلوم[8].

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص.ص: 361،362.

[2] وهبة الزحيلي، **موسوعة الفقه الاسلامي والقضايا المعاصرة** الجزء الرابع، دمشق: دار الفكر، 2010، ص: 491.

[3] محمد علي عثمان الفقي، **فقه المعاملات دراسة مقارنة**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1986، ص: 281.

[4] جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1998، ص ص: 114، 115.

[5] علي محمد علي المومني، **التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1993، ص:52.

[6] فيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار وآثارها على الأسواق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006، ص: 120.

[7] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2014، ص: 265.

[8] حبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2013، ص:260

8.1 البيع الآجل: البيع المؤجل هو البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلا، أي أضيف دفع الثمن إلى الأجل أي مدة مستقبلية، فهنا المبيع معجل والثمن مؤجل[1].

9.1 الإجارة: والإجارة هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة[2].

10.1 سندات المقارضة: سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه، ويفضل تسمية هذه الأداة الاستثمارية صكوك المقارضة[3].

11.1 القرض الحسن: يعتبر القرض الحسن من الخدمات المميزة والمنفردة التي يقدمها البنك الإسلامي. ويقصد بالقرض الحسن تقديم البنك الإسلامي مبلغا محددا من المال لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يضمن الآخذ للقرض الحسن سداده دون تحمل أية أعباء إضافية، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ أو بأي زيادة من أي نوع، بل يكتفي البنك باسترداد أصل المبلغ فقط[4].

12.1 صناديق الاستثمار الإسلامية: هي مؤسسات مالية تحصل من أعداد كبيرة من المستثمرين عن طريق بيعهم الأسهم التي تصدرها، (رأسمالها المكون من أسهم) ووضع حصيلة بيع هذه الأسهم تحت إدارة متخصصة ليتم استثمارات في موجودات مالية (أوراق مالية) لمصلحة ومنفعة المساهمين فيها الذين هم أنفسهم المستثمرين فيها من صغار أو كبار المدخرين[5].

13.1 الأسهم الوقفية: الأسهم الوقفية أسلوب حديث جدا في الاقتصاد الإسلامي يعتمد على إصدار أوراق ومستندات على شكل أسهم وتختلف تلك الأسهم وتلك الدفاتر حسب مبلغ كل سهم ويتم تحديد موضوع السهم مثلا: مشروع وقفي، أو مشروع بناء مسجد أو مشروع شراء علاجات للمرضى مثلا ويتم إصدار تلك الأسهم بعد موافقة السلطات المختصة ونشرها وتسويقها للجمهور لكي يشتريها كل حسب طاقته وحسب قوة إيمانه ويقينه في عطاء الله تعالى ويتم التسويق عبر حملات إعلانية وترويجية وفي الأماكن المكتظة مثلا الأسواق والمحلات التجارية والبنوك والجمعيات الخيرة وهكذا، ثم إقامة المشروع بحصيلة ما جمع من مال ونقود، وهو يدخل في نوع معاصر وحديث جدا من الوقف (الحبس) وهو وقف النقود[6].

14.1 المزايدة الاستثمارية: هذه الوسيلة صممت لتوفير آلية لتنظيم الشروط والأوضاع التي يتم بها الإقراض طويل المدى، بواسطة المؤسسات المالية، وتأخذ هذه الوسيلة في الاعتبار –بقدر الإمكان–الاعتبارات المتعلقة بالربحية الاجتماعية في قرارات الاستثمار الخاص[7].

15.1 المراجحة الإسلامية:هي شراء أداة مالية من سوق ما وبيعها في سوق آخر يكون سعرها فيه أعلى.

---

[1] عبد الستار أبو غادة، **البيع المؤجل**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، جدة، 2003، ص: 13.

[2] http://www.arabnak.com/.2018/06/01.

[3] https://ar.islamway.net/fatwa.2018/06/01.

[4] http://www.arabnak.com.2018/06/03

[5] هشام جبر، "**صناديق الاستثمار الإسلامية**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة 8-9 ماي 2005، ص 2.

[6] http://www.aqlame.com/article28637.html.2018/06/05.

[7] محمد الشحات الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996،ص 158.

2-المشاركة المجتمعية: إن المشاركة الشعبية هي وسيلة في حد ذاتها وبقدر فاعليتها بقدر ما تصلح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع ما أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم ويعد مفهوم المشاركة المجتمعية كمفهوم أساسي للمجتمع[1].

3-التأمين التكافلي: هو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا إذا أصابه حادث معين[2].

4-تخفيض الفاقد والضياع.

5-المساعدات العينية للفقراء.

6-المساعدات العينية للشركات.

7-ثقافة التنمية المستدامة لترشيد الإنفاق والاستهلاك لإطالة عمر الموارد الناضبة.

8-التمويل الذاتي للشركات.

9-التمويل بالمشاركة في القطاعات الكبرى مثل قطاع البترول والغاز الطبيعي

10-التمويل بالاقتراض المحلي أو الدولي الخالي من الربا وغير المقترن بشروط سياسيةأو غيرها.

11-سندات التنمية المستدامة غير محددة الفائدة.

12-تخفيض الاحتياجات التمويلية.

13-إعادة تدوير المخلفات هو أسلوب لتمويل التنمية أقل استهلاكا للموارد.

14-إقامة صناعات مثل صناعة الأخشاب بالاستفادة من القيمة الاقتصادية للمخلفات.

15-التمويل عن طريق بنوك التنمية العربية والإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية.

16-إحياء دور المؤسسات الإسلامية للتمويل التنمية المستديمة مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف والشركات القابضة الإسلامية.

17-الإنتاج بلا عيوب،ويتم عن طريق إتباع أساليب تحسين الجودة وتقليل الفاقد.

رابعا: تمويل التنمية المستدامة من خلال التنمية النظيفة

يحدث الاحتباس الحراري في غلاف الجو الأرضي بدلا من أن تتبدد الحرارة إلى الفضاء الخارجي وذلك بسبب زيادة نسبة ثاني اوكسيد الكربون وبخار الماء والميثان وغازات أخرى معروفة بحبسها للحرارة، وهذه الغازات المنبعثة تنتج من حرق الوقود والفحم ومشتقاته النفط والأسمدة ومن مخلفات بعض الصناعات الكميائية. ويسبب الاحتباس الحراري انهيار أنظمة بيئية كاملة وحدوث مجاعات ونقص المياه ومشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة يتركز أغلبها في الدول النامية تهدد ملايين البشر حيث سيرتفع البحر 7 أمتار وسيخلو محيط القطب الشمالي من الثلج عام 2050. وتمثل مصانع الدول الصناعية المتقدمة المصدر الأنشط لانبعاث للغازات المسببة للاحتباس الحراري.

[1] منال عبد المعطي صالح قومي، "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي– حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**" رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2008،ص ص: 28،27.

[2] أشرف محمد دوابة، " **رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي**" مؤتمر الاقتصاد الإسلامي والوثيقة المالية، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، 2008، ص 108.

كانت ولادة آلية النظيفة بعد عقد مؤتمر "كيوتو" باليابان في ديسمبر 1997 وأسفر عن اتفاق بين 160دولة يلزم الدول الصناعية بتقليل انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وقدم مجموعة من الآليات العلاجية منها آلية التنمية النظيفة لتخفيض انبعاث الغازات وهي[1]:

1. **آلية تجارة الانبعاثات بين البلدان الصناعية:** بأن تشتري الدولة ذات الانبعاثات الغازية الأكثر ما زاد عن حصتها من الدولة ذات الانبعاثات الغازية الأقل.
2. **البرامج المشتركة بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية:**ويقصد بالأخيرة الدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تشترك الدولتان في التمويل وفي حصة الانبعاثات.

أما فيما يخص آلية التنمية النظيفة فتقدم دولة متقدمة التمويل الكامل لمشروع ما ينفذ في أحد البلدان النامية شرط أن تتوافر في هذا المشروع مواصفات معينة أهمها أن يسهم في خفض انبعاثات الغاز في الدول النامية، ويحسب هذا الخفض من انبعاثات غازات الدول المتقدمة التي تزيد عن حصتها المقررة بموجب بروتوكول كيوتو، ويشترط موافقة الأطراف المعنية وأن تكون المشاريع حقيقية طويلة الآجل وقابلة للقياس وتتصل بالحد من تغير المناخ.

أما فيما يخص آلية التمويل من خلال التنمية النظيفة فيتم من خلال تخفيض انبعاثات في الدول المتقدمة الذي يحد من ارتفاع التكلفة، لذلك يجري التعامل على قلة الانبعاثات الغازية في الدول النامية كسلعة تشتريها الدول المتقدمة التي تزيد انبعاثاتها على حصتها المقررة وهي تخضع للعرض والطلب وفق السوق، وعلى الدول النامية الترويج لبيع حصتها في الدول المتقدمة، وهذه الآلية احد المؤشرات الأساسية للتنمية المستديمة للتوفيق بين الاقتصاد والبيئة، خصوصا أن اتفاق كيوتو ألزم الدول الصناعية أن تخفض انبعاثاتها الغازية ولم يلزم الدول النامية بذلك. مما يشجع على الاستثمار في الدول النامية وتطوير التكنولوجيا فيها وتوافر فرص العمل ودخول رؤوس الأموال إليها.

وقد دخل "بروتوكول" كيوتو حيز التنفيذ عام 2005، ووضع ترتيبات مؤسسة محددة للدولة العضو منها إنشاء ما يسمى السلطة الوطنية، التي تعطي الموافقة الرسمية للدولة للبدء بأي مشروع يندرج ضمن آليات التنمية النظيفة وتستطيع الدولة النامية أن تحصل على شهادة تخفيض الانبعاث والولوج إلى السوق البيئي لبيع ما تحصل عليه من شهادات أو ما يسمى سوق الكربون يخضع للعرض والطلب مثل أن تدفع دولة ما لكل شهادة تخفض 12 يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون بدلا من 7 يورو[2].

ويساعد التمويل الموجه من خلال التنمية النظيفة الدول النامية على بلوغ مستهدفاتها للتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، كالهواء الأنقى، والماء الأنظف، واستخدام المحسن للأراضي والتنمية الريفية، وتوظيف العمالة،والتخفيف من الفقر، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري،وتشجيع الاستثمارات الخضراء المعتمدة على الطاقة النظيفة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وترك بروتوكول كيوتو لكل دولة نامية مضيفة تحديد أسلوبها في تقديم المشروع وفقا لتنوع معايير التنمية المستديمة التالي[3]:

– **معايير اجتماعية:**بأن يحسن المشروع جودة الحياة، ويخفف من الفقر، يكرس المساواة؛

– **معايير اقتصادية:**يوفر المشروع عائدات مالية للكيانات المحلية، ويسفر عن تأثير ايجابي في ميزان المدفوعات، ويوطن التكنولوجيا الجديدة؛

[1] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص: 363.

[2] نفس المرجع، ص: 364.

[3] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص.ص: 365،366.

– **معايير بيئية**:بأن يقلص المشروع انبعاثات غازات الدفيئة، وتقليل استخدام الوقود الأحفوري،ويحفظ الموارد المحلية، ويخفف الضغط على البيئة،ويوفر الشروط الصحية والمزايا البيئية الأخرى،ويفي بأغراض سياسات الطاقة والبيئة.

خلاصة:

بعد دراسة التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة توصلنا إلى أن التنمية المستدامة ما هي إلا نتاج لتطور مفاهيم التنمية بصفة عامة وزيادة وعي الدول والعالم بضرورة الحفاظ على البيئة واستمرار الموارد الطبيعية.

التنمية المستدامة هي نمط جديد من التنمية لا تقتصر على المردود الاقتصادي وزيادة الإنتاج بل مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة فيه، وما تخلفه التنمية من انعكاسات على البيئة، والقيمة الاجتماعية في القطاعات التنموية وتراعي عدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك، ولا تعتبر الإنسان مجرد دابة تأكل وتسعى لإشباع رغباتها وشهواتها.

فيما يخص العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية هناك رأيان رأي يرى أن إجراءات حماية البيئة تعوق عملية التنمية الاقتصادية، بينما يرى الرأي الآخر أن إجراءات حماية البيئة تساند عملية التنمية الاقتصادية وأنه ليس هناك تعارض بين المفهومين.

الفصل الثاني:

الاستثمارات الحقيقية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

تمهيد

يعتبر الاستثمار بمثابة العامل الرئيس والمحرك الأساسي والديناميكي لعجلة الاقتصاد والتنمية في أي مجتمع ولذا فان كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، وتباين درجة تقدمها الاقتصادي وثرائها تولي موضوع الاستثمار عناية فائقة، وتحرص دائما على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الاستثمار، ذلك أن استمرارية الاستثمار وبمعدلات متصاعدة هو وحده الكفيل بتحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية وبالذات فيما يتعلق بتوسيع قاعدته الإنتاجية،وزيادة الإنتاج والإنتاجية فيه، وبالتالي زيادة مستويات الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منها وذلك وصولا إلى تحقيق طموحات الإنسان فردا أو جماعات في الحياة نحو الأفضل، وتحسين نوعية ومستوى الحياة بشكل عام. ولذا فقد حظي الاستثمار باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي المعاصر. إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية المستدامة المرغوبة. وعليه سيقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: أهمية وأهداف وأدوات الاستثمار

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار

المبحث الرابع: نظريات الاستثمار وأسواقه

المبحث الخامس: التمويل وقرارات الاستثمار

المبحث السادس: العائد والمخاطر على الاستثمار ومحفزاته

المبحث السابع: أهمية ودور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتمد عليها عملية التنمية في كافة دول العالم، حيث أن توافر المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية وغير ذلك من المتغيرات اللازمة لعملية التنمية لا يكتمل تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا بتوافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: معنى الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت. وكلمة الاستثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية، الحرمان، الانتظار[1].

الفرع الأول:تعريف الاستثمار في اللغة

الاستثمار في اللغة: مصدر للفعل "استثمر" الدال على الطلب، حيث إن السين والتاء تدلان على الطلب وهو مشتق من الثمر الذي يطلق في اللغة على عدة معان[2].

وهو مصدر لفعل استثمر يستثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، ومن ثمر يقال أثمر الرجل ماله إذا نماه، وكثره، ويقال مال ثمر، أي مال كثير. وفي معنى أثمر استثمر، ويقال استثمر ماله أي أثمره، وثمره إذا طلب ثمره ونماه وكثره،ومنه قولهم ثمر الله مالك تثميرا، وأثمر الله مالك إثمار أي كثره ونماه. وبناء على ذلك، فإن استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان، من أهمها[3]:

أولا–حمل الشجر: وهو ما ينتجه الشجر، ويقال ثمر الشجر ثمورا،وأثمر الشجر:إذا ظهر ثمره. ويطلق–مجازا– على الولد، ومنه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد، كما ورد ذلك في الحديث قوله "صلى الله عليه وسلم":(إذا مات ولد العبد، قال الله لملائكته: قبضتم ولد عبدي ؟ فيقولون: نعم، فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول:ماذا قال عبدي؟ فيقولون:حمدك واسترجع، فيقول الله: ابنوا لعبدي بيتا في الجنة وسموه بيت الحمد)[4]. وإنما سمي الولد ثمرة تشبيها له بحمل الشجر، لأن الثمرة هي ما تنتجه الشجرة، والولد يطلق على ما ينتجه الأب.

ثانيا–المال:ومنه ما نسبه الإمامان الطبري والنيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى: **وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصاحِبِهِ وَهُوَ يُحاوِرُهُ أَنا أَكثَرُ مِنكَ مالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا** ﴿٣٤﴾ الكهف ، بأنهم قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.

ثالثا–النماء والزيادة: يقال ثمر الرجل ماله:نماه وكثره وأثمره:كثر ماله واستثمر المال: ثمره وجعله بثمره،وإنما سميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

هذه هي أهم معاني لفظ " الثمر " ولكن الأصل فيه عند الإطلاق هو حمل الشجر، وأما إطلاقه على الولد والمال فهو من باب المجاز.

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص: 16.

[2] إبراهيم متولي إبراهيم، حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص:22.

[3] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص: 16.

[4] المرجع الأخير، ص: 16.

وعليه فإنه يمكن القول بأن الاستثمار في اللغة: هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال، وينمو بذلك على مدى الزمن[1].

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار اصطلاحا

بعد التعرف على معنى الاستثمار لغة، لابد من معرفة المعنى المراد به اصطلاحا من المنظور الفقهي القديم، والمنظور الاقتصادي المعاصر:

أولا: تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

تعددت مفاهيم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بتعدد آراء ومفكري الاقتصاد في العالم الإسلامي، وفيما يأتي بعض تلك المفاهيم:

1- يطلق الاستثمار في الشريعة الإسلامية على تنمية المال، بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره، فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء أكان ذلك في التجارة أم الزراعة أم الصناعة أم غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

2- كما يعرف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بأنه " جهد ورع رشيد يبذل في الموارد المالية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها"[2].

3- كما يعرف بأنه " هو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية، سواء أكان ذلك في التجارة أم الصناعة أم الزراعة، أم في أي نشاط من الأنشطة من الأنشطة الاقتصادية، فهو نشاط إنساني ايجابي مستمد من الشريعة الإسلامية، ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية[3].

4- كما يعرف بأنه " تشغيل الموارد المتاحة- مادية وبشرية- بغرض النماء لتحقيق منافع مالية واقتصادية واجتماعية وغيرها للفرد والمجتمع ويكون ذلك في ضوء مقاصد ومحددات وأشكال ومعايير الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي"[4].

5-فالاستثمار في الشريعة الإسلامية يطلق على تنمية المال، بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره، فهو طلب ثمرة المال و نمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية[5].

أي أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي هو " نشاط إنساني إيجابي، واقع على ممتلك حلال بطريق حلال مستمد من الشريعة الإسلامية، ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية، وذلك بتوظيف المال للحصول على عائد منه، وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة" [6]

ثانيا: مفهوم الاستثمار من المنظور الاقتصادي المعاصر

1-الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة (مؤكدة confirmed) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل (غير مؤكدة) هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة

[1] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سابق، ص:23.

[2] أحمد عبد الموجود، محمد عبد اللطيف، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية"**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010، ص: 83.

[3] محمد ندا لبدة، **الاستثمار العقاري ودورة في حدوث الأزمة المالية العالمية، دراسة فقهية اقتصادية مقارنة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2013، ص.ص: 49،50.

[4] أحمد عبد الموجود، محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.ص: 83،84.

[5] إبراهيم متولي إبراهيم، حسن المغربي، مرجع سابق، ص: 24.

[6] نفس المرجع، ص: 24.

الفترة التي يتخلى فيها المستثمر عن رأسماله آخذين في الاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطرة الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم[1].

2-ويعرف الاستثمار بأنه: " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها على مداخيل في المستقبل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي"[2]

3-الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار بشكل مادي ملموس أو بشكل غير مادي[3].

فلو حاولت أن تنظر إلى الموجودات المالية سواء لدى الأفراد (الأسر) أو لدى المشروعات لوجدت أنها تتكون من موجودات مادية وموجودات مالية (غير مادية)، موجدات مادية مثل: الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، السيارات...الخ.

موجودات مالية (غير مادية) مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والأسهم والتعهدات...الخ وعليه فان أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثمار.

4-ونعني بالاستثمار الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس مال كتشييد مبان سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو النصف مصنعة، إذا فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت[4].

5-كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن[5]:

أ-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛

ب-النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛

ج-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

ويختلف مفهوم الاستثمار في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية:

6-**مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:** يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي:

أ-بتوظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس المال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد وتعويض رأس المال القديم[6].

ب-كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[7].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص: 15.

[2] Abdellah BOUGHABA، Analyse & Evaluation de projets، BERTI Edition، 1998،p 7.

[3] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص: 13.

[4] بكري محمد، **مبادئ الاقتصاد**، بيروت: الدار الجامعية، 1987، ص: 295.

[5] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 13.

[6] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص: 29.

[7] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 17.

كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وتسمى هذه السلع –أيضا–السلع الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.

ما يلاحظ من التعريف السابق للاستثمار –اقتصادي كلي–لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل يشمل أيضا–تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات، إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معينّ، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية–على مدار عمرها الإنتاجي–تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة[1].

والاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ إنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية، وبالاستهلاك من ناحية أخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري وعلى ذلك أن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على النحو ما يأتي[2]:

* **علاقة تمويلية:** عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية(الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.

* **علاقة إنتاجية:** مادام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه–هو الأداة التي لا غنى عنها–عنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى، أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

7–مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية:

أ–عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع...الخ.

ب–وهناك من يضع تعريف آخر للاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، يقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعرض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل[3].

ج–أما في المحاسبة فتمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة وتنقسم إلى مجموعتين[4]:

المجموعة الأولى: مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل:الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج...الخ.

المجموعة الثانية:مجموعة القيم المتمثلة في الممتلكات غير الحسية وغير الملموسة: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع...الخ.

---

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 17.

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000، ص.ص: 35،36.

[3] حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان–الأردن، 1996، ص: 13.

[4] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 18.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن مفهوم الاستثمار يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فإن أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعا لهذا التباين يكون العائد متباينا أيضا أي أن العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة تبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل بانخفاضها[1].

8-تعريف الاستثمار في القانون الدولي الخاص:

هو استخدام كافة الأصول كالأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذا الحصص والأسهم، وحقوق النشر والعلامات التجارية، أو أي أموال لها قيمة مملوكة لدولة ما، من أي شخص أو جهة، بمقتضي قانون أو اتفاقية، وفقا لقوانين ولوائح تلك الدولة[2].

التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف الاستثمار على أنه تشغيل الأموال حاليا في مجالات مختلفة بهدف الحصول على أرباح وعوائد في المستقبل، هذه الأموال يمكن أن تكون مادية ملموسة كالمباني والأراضي والمنشآت،والسلع المعمرة والآلات والمعدات وغيرها، أو غير مادية مثل الودائع والسندات والأسهم...الخ.

المطلب الثاني:أنواع الاستثمار ومكوناته

في هذا المطلب سوف يدرج أنواع الاستثمار ومكوناته، حيث تختلف تقسيمات الاستثمار بحسب وجهة النظر المأخوذة عليها.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

هناك عدة تصنيفات للاستثمارات أو كما يمكن أيضا تسميتها مجالات الاستثمار وهي:

أولا- حسب القائم بالاستثمار:ينقسم الاستثمار على حسب القائم به إلى ثلاثة أنواع:

1-الاستثمار الفردي: يتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير إلي تكوين رأس مال حقيقي جديد.

2-استثمارات الشركات: فتتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة، أو من القروض التي يتم الحصول عليها.

3-الاستثمار الحكومي: فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة " القروض التي تطرحها للاكتتاب العام"، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية.

ثانيا-حسب جنسية المستثمر:تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية:

1-الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة. قياسا على ذلك يعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الأردن من قبل مؤسسة أو فرد يقيم بالأردن وأيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية مشروعات تجارية...الخ[3].

---

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2009،ص ص: 115،116.

[2] محمد ندا ندا لبدة، مرجع سابق، ص: 50.

[3] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**،عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2009، ص: 76.

2-الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أو الأجنبية الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات[1].

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا عن تكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة أو أجنبيا وذلك عند توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد في دولة أجنبية[2].

فكما يكون الاستثمار محليا داخل الدولة، يمكن أن يكون أجنبيا " دوليا" فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوعا من أنواع الاستثمار، يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، سواء بهدف مؤقت أو لأجل طويل، وقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات[3]. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية، في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار Wholly-owned projec. فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحول كمية من الموارد المالية و"التكنولوجية" والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. أما الثاني_ الاستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي فقط على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر[4].

ثالثا- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع[5]:

1-استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2-الاستثمارات الخاصة: وتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3-الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

رابعا: حسب مدة الاستثمار

1-الاستثمار قصير الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تتجاوز سنتين كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**،عمان،الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص.ص: 33،32.

[2] هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985، ص: 444.

[3] النجار فريد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 23.

[4] عبد السلام أبو قحف، **الاقتصاديات والاستثمارات الدولية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، 2012، ص.ص: 14،13.

[5] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 21.

الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد. وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة وسرعة تحولها إلى نقدية[1]. وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

3-الاستثمار طويل الأجل:تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات[2].

ويشمل الأصول، والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود[3].

خامسا: من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها[4]:

1-استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل إنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

2-استثمارات النمو(الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3-الاستثمارات المنتجة والغير منتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حال العكس فهي غير منتجة.

4-الاستثمارات الإجبارية:وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا.

5-الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثماراتها الجديدة بحسب الطلب والظروف.

6-استثمارات الرفاهية:هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

سادسا- حسب طبيعتها:وينقسم إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية وسوف نركز على الاستثمار الحقيقي لأنه موضوع البحث.

1-الاستثمار الحقيقي (العيني): الاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة الطاقة الإنتاجية كشراء واقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة.

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص: 18.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 22.

[3] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص: 9.

[4] منصوري الزين، مرجع سابق، ص.ص: 22،23.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس وأهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة.

والاستثمار الحقيقي يأخذ شكل الأرض والمباني وتجهيزات الإنتاج وأيضا مواد ولوازم الإنتاج. وبالتالي فإن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي[1].

وعليه فإن الاستثمار الحقيقي يكون في سلع رأسمالية. وهذه السلع الرأسمالية يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل للاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري. وهذه السلع الرأسمالية بالاشتراك مع العنصر البشري تصبح أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي.

ومن هنا كان الباحث الاقتصادي يقسم الدخل إلى استهلاك وادخار، والادخار إذا ما تم تحويله إلى استثمار يصبح ادخارا حقيقيا. وعليه فان الاستثمار الحقيقي يساوي الادخار الحقيقي[2].

يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، والسلع والذهب...الخ ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة[3].

فالعقار مثلا أصل وكذلك السهم، لكن بينما يعتبر الأول أصلا حقيقيا لا يعتبر الثاني كذلك بل يعتبر أصلا ماليا. ذلك لأن السهم لا يرتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنما هو ادعاء فقط يخول لحامله المطالبة بالأصل كما يترتب له الحصول على عائد هذا الأصل، أما قطعة الورق التي تمثل السهم والتي يحوز عليها المستثمر فهي في حد ذاتها بلا قيمة وإنما تستمد قيمتها الاقتصادية من قيمة الأصول الحقيقية في الشركة مصدرة السهم. ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة. لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات[4].

ويمكن القول من وجهة عامة بأن الاستثمارات الحقيقية تشمل جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها وذلك فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية.

خصائص الأصول الحقيقية[5]: من أمثلة الأصول الحقيقية العمارة، وحق الاختراع وشهرة المحل والرصيد في البنك والنقد المحلي والأجنبي وأي مشروع اقتصادي وهي بذلك:

- غير متجانسة وهي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها؛
- لها قيمة ذاتية؛
- تحصل المنفعة فيها عن طريق استخدامها؛
- غالبا ما يكون لها كيان مادي ملموس؛

[1] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 14.

[2] نفس المرجع، ص: 14.

[3] حسني علي خريوش و آخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص: 36.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004، ص: 78.

[5] زياد رمضان، مرجع سابق، ص.ص: 39،38.

- تتمتع بدرجة عالية من الأمان؛

- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويسهم في تكوين رأس المال في البلد؛

- قابليتها للتسويق السريع منخفضة ولذلك فسيولتها منخفضة؛

- يترتب عليها نفقات عالية مثل نفقات النقل والتخزين في حالة السلع والصيانة في حالة العقار.

وبالرغم من أن الاستثمار الحقيقي يوفر عنصر الأمان للمستثمر إلا أنه يواجه صعوبات ومشاكل نلخصها كما يلي[1]:

- من المعلوم أن الأصول الحقيقية أنواع متعددة غير متجانسة أي متباينة فيما بينها، مما يجعل درجة المخاطرة المرافقة للاستثمار في أصل معين تختلف عن درجة المخاطرة المرافقة لأصل آخر، وهذا مما يزيد من صعوبة عملية تقويمها؛

- يوصف الاستثمار في هذه الأصول في معظم الأحيان بالانخفاض غير النشط أو المنخفض السيولة، ويرجع ذلك لعدم توفر لسوق ثانوي فعال يتم خلاله تداول هذه الأصول كما هو الحال في الأسواق المالية الثانوية التي يتم بها تداول الأوراق المالية؛

- يتحمل المستثمر في الأصول الحقيقية نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا ومن أمثلة هذه النفقات تكاليف النفقات المالية –وهي مرتفعة نسبيا–نفقات النقل والتخزين والصيانة...الخ؛

- إن الاستثمار في الأصول الحقيقية يتطلب من المستثمر خبرة متخصصة بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

2–الاستثمار المالي (النقدي): الاستثمار المالي يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية لطرف آخر، دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، القبولات البنكية، وشهادات الإيداع...الخ. وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية.

وقد يكون الاستثمار المالي استثمارا قصير الأجل أو يكون استثمارا طويل الأجل. فالاستثمار قصير الأجل يأخذ شكل أذونات الخزينة، القبولات البنكية، شهادات الإيداع. أما الاستثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة. وغالبا ما يقال للاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي (لأن مكوناته تدخل في عرض النقود) أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار رأس مالي (لأن مكوناته تدخل في التكوين الرأسمالي)

الفرق بين الاستثمار الحقيقي والمالي هو أن الاستثمار الحقيقي يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، أما الاستثمار المالي فإنه لا تتبعه أي زيادة في الناتج الإجمالي وذلك لأنه عبارة عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف الآخر.

سابعا–حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين:وتنقسم إلى[2]:

1–استثمارات المنشآت التجارية: أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات. وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية تبادل بين مختلف الأنشطة.

[1] حسني علي خريوش و آخرون، مرجع سابق، ص ص 36،37.

[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 20.

2-استثمارات المنشآت الزراعية: الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساس على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

3-استثمارات المنشآت الصناعية: أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال، وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

4-استثمارات المنشآت الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء والاتصالات والنقل. وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمراريتها.

5-استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والنجارين والحدادين وغيرها من الحرف اليدوية.

6-الاستثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

كما أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الاستثمار التي لابد من التفريق بينها لأغراض التحليل الاقتصادي وهي:

أ-الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:وإذا أخذنا الاستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس المال الثابت، فإننا نقصد بهذا المعنى: " كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع،أو المحافظة عليها أو تجديدها"

أما السمة التي تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهي إنها أصول "معمرة" بمعنى أنها دائمة الاستعمال، فلا تفنى باستخدامها في عملية إنتاجية أو بضع عمليات، وإنما تبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية، وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال –بصفة متكررة–في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات. أما في نهاية هذه الفترة، فإن هذه الأصول "تهلك" بمعنى أنها تفقد صلاحيتها للاستخدام، وتجرى المنشآت في استقطاع جزء من الأرباح الإجمالية ليوضع في احتياطي خاص لمقابلة "اهتلاك الأصول"، حتى إذا ما انتهت الفترة المقررة لاستخدامها – أي إذا انتهى "عمرها الإنتاجي"- تكون من الأصول السائلة ما تستطيع معه المنشآت شراء أصول جديدة تحل مكان الأصول القديمة الهالكة[1].

ويتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من عناصر ثلاثة:

-تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع، أو استصلاح الأرض.

-تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، بمعنى أن تكوين هذا النوع من الاستثمار يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستفيد من هذه الأصول الرأسمالية، مثل الطرق والسدود والخزانات.

-تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالتماثيل والمتاحف، ويلاحظ أن هذا النوع الأخير من رأس المال الثابت هو في عداد الاستثمارات غير المنتجة، إلا أن ذلك لا يحول دون اعتباره أحد عناصر الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

ب-الاستثمار في تكوين المخزون السلعي

يضع خبراء الاستثمار هذا النوع من الاستثمار ضمن الاستثمار الأسرع تضجرا، فالتغير في المخزون السلعي إنما ينعكس بصورة أساسية في التغير في الاستثمار من سنة إلى أخرى، إلا أن هذا النوع من الاستثمارات لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، إنما الغرض الرئيس منه تكوين مخزون سلعي.

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص: 38.

ومن المعلوم أن منشآت الأعمال عادة ما تحتفظ بمخزون سلعي يتمثل في المواد الخام وسلع تحت التصنيع وسلع جاهزة التصنيع غير مباعة، ينخفض المخزون نتيجة ازدياد المبيعات ويتراكم في مخازن المنشآت في حالة انخفاض المبيعات. وعادة ما يؤدي التأخر في تعديل الإنتاج أو تعديل الشراء للتغير في المبيعات إلى عدم تغير ملموس في تغيير الكميات من السلع المخزنة[1].

وحيث أن الاستثمار في المخزون قد يكون يدون قصد إلا أن الجزء الغالب يتم عن قصد، بغرض وفاء المنشأة لأية تقلبات في الطلب على منتجاتها، وغالبا تكون التكلفة المترتبة على ذلك أقل من التكلفة الناتجة في حال عدم الوفاء بالطلب المتوقع.ولذلك فإن بعض منشآت الأعمال تخطط إنتاجها على أساس توقعاتها عن الطلب، ونظرا لعدم دقة التوقعات وعدم إمكانية الإنتاج فورا لكل تغير في الطلب فإنه لابد من وجود مخزون احتياطي لتسهيل عمليات الإنتاج.

إن الكثير من منشآت الأعمال ترسم سياسة الاحتفاظ بحد أدنى من مستوى المخزون، ويعزى ذلك إلى ضمان عدم نفاد المواد الأولية الأساسية وكذلك منتجاتها من السلع اللازمة للوفاء بمستويات الطلب الاعتيادية على منتجاتها لكن في المقابل هناك منشآت أعمال تفضل أن يكون مستوى المخزون لديها أعلى من الحد الأدنى. وقد اتضح أنه من المستحسن للمنشأة تثبيت الإنتاج عند مستوى معين يمكنها من مواجهة أية تقلبات في مبيعاتها بدلا من تغيير مستوى الإنتاج باستمرار، وهذا مما يساعد المنشأة على الاحتفاظ بالقوة العاملة طول الوقت بدلا من الاستغناء عن بعضهم عندما تتغير ظروف الطلب. إلا أنه من المفيد أن يتم الاحتفاظ بمستوى الحجم الأمثل للمخزون، ونعني بذلك تحقيق توازن بين تكلفة الاحتفاظ بالمخزون من جهة وبين تكاليف تعديل خطط الإنتاج بما يتناسب وتغيرات الطلب في الزمن القصير من جهة أخرى[2].

وعادة ما يفرق المحللون الاقتصاديون –في معالجة عنصر الاستثمار–بين نوعين من المخزون[3]:

–المخزون الاختياري: هو "ذلك المخزون السلعي الذي تحتفظ به المنشآت الصناعية أو المنشآت التجارية لأغراض التشغيل الصناعي أو التجاري، على أن تقوم المنشآت بالإضافة إليه أو السحب منه حسب الأحوال".

–الإضافة الإجبارية إلى المخزون:هي "ذلك التغير في المخزون الذي تكره عليه المنشآت الصناعية أو التجارية إما لخطإ في تحديد حجم الإنتاج أو خطإ في تقدير حجم الطلب على المنتجات، وتجد نفسها إزاءه عاجزة عن تصريف ما تنتجه من سلع، وتضطر–تبعا لذلك–إلى إيداع الفائض في المخازن. وبهذه المثابة تعتبر الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعي استثمارا. وهنا يثور تساؤل هام: لماذا تعتبر هذه الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعي بمثابة استثمار؟ وما طبيعة هذا الاستثمار؟ إن هذا المخزون يتكون من السلع تامة الصنع، والسلع نصف المصنوعة، والمواد الأولية التي يتضح –في لحظة معينة من الوقت – أنها تمثل جميعها رصيدا سلعيا لدى مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع. ولما كانت كإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون السلعي لا تعدو أن تكون إنتاجا لم ينزل بعد إلى السوق، وأن هذه الإضافات لا تقتصر على السلع الاستهلاكية وحدها، بل تشمل أيضا المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية، فان التغير في المخزون السلعي (الإضافة إلى الرصيد الكمي المخزون) يعتبر جزءا من الاستثمار.

وهنا تبرز حقيقة هامة، وهيأن التغير في هذا الرصيد السلعي من المخزون لا يمثل –في الحقيقة–استثمارا في معناه العادي المألوف إلا بقدر ما يحتويه هذا التغير في الرصيد من سلع استثمارية لم تنزل بعد إلى السوق.

[1] حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص.ص: 30،31.

[2] نفس المرجع، ص: 31.

[3] حسين عمر، مرجع سابق، ص.ص: 40،41.

وبما أن الإضافة إلى المخزون السلعي تعتبر استثمارا في المعنى المتقدم، فلا مناص من تعريف الاستثمار بحيث يشمل هذا البند الاستثماري. إذ يعرف الاستثمار بأنه:" استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها مع أخذ الإضافة إلى المخزون السلعي في الاعتبار"[1].

ج –الاستثمار في فائض الصادرات

فائض الصادرات يعتبر بندا من بنود الاستثمار يختلف في طبيعة تكوينه عن تكوين رأس المال الثابت أو الإضافة إلى المخزون السلع، ومن الواضح أن الإنفاق على الناتج القومي النهائي، أي الإنفاق القومي، يمثل—في الواقع–الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة، سواء أكان استخدامها داخل حدود الدولة أم خارجها. بعبارة أخرى: إن الإنفاق القومي يتضمن –أيضا– إنفاق العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا، وهو ما يعبر عنه "الصادرات من السلع والخدمات".

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار

لقد تم ذكر أن ثمة أنواعا مختلفة للاستثمار، وأن أحدها هو الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت. وهنا قد نتساءل عن العناصر المختلفة التي يتكون منها رأس المال الثابت، أو ما تسمى عادة "مكونات الاستثمار". وللإجابة عن هذا التساؤل، لابد من التمييز بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردي وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي.

أولا: مكونات الاستثمار في المشروع الفردي

من وجهة نظر المشروع الفردي، يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال من[2]: الآلات والمعدات، الأرض، المباني، التشييدات، التجهيزات، وسائل النقل.

ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار في أنها هبة الطبيعة، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان، ولا يستطيع أن يزيد أو ينقص المساحة الكلية منها، وكل ما يمكن أن يحدثه من أثر في هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معين كزيادة أرض البناء، مثلا، على حساب النقص في الأراضي الزراعية.

أما الأصول الثابتة الأخرى – وهي المباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل – فمن الممكن للإنسان أن يتحكم في الكميات المتوافرة منها في المجتمع، لأن هذه الأصول لا تتوافر إلا عن طريق الإنتاج، فإن أية زيادة في إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة منها، والعكس صحيح.

ثانيا: مكونات الاستثمار القومي

ولما كانت الأرض كأصل رأسمالي ثابت محدود المساحة، وليست من صنع الإنسان، فإن لهذه الخاصية أهميتها في تحديد مكونات الاستثمار القومي، إذ إن قيام أي مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يعتبر استثمار من وجهة نظر المشروع فحسب، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع، أما بالنسبة للمجتمع في مجموعه فلا يعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار القومي، وإنما عملية انتقال ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشترى. ولهذا يميز الاقتصاديون بين رقم الاستثمارات العينية شاملا ثمن الأرض وبين رقم الاستثمارات العينية باستبعاد ثمن الأرض[3].

[1] نفس المرجع، ص: 42.

[2] حسين عمر، مرجع سابق، ص ص 45،46.

[3] المرجع الأخير، ص.ص: 46،47.

إنما يلاحظ أن استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار القومي لا يعني استبعاد العمليات التي تجرى على الأرض لجعلها صالحة للاستعمال. إذا أخذنا مثلا، عمليات استصلاح الأراضي، أو ردم البرك والمستنقعات،أو حفر الترع،أو حفر الآبار،أو مد الطرق، فإننا نجد أنها جميعها عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأس مال المجتمع، وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومي على أنها تشييدات. وتبعا لذلك فإن الاستثمار القومي يتكون من المباني، والتشييدات، والآلات والمعدات، والتجهيزات ووسائل النقل.

ويلاحظ أيضا، في هذا الصدد، أن مجموع إنفاق المشروعات على هذه العناصر لا يعادل—بالضرورة–مجموع الاستثمار القومي، إذ إن بعض المشروعات قد يلجأ إلى زيادة رأس مالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة. وهنا لا تخرج عمليات شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من طرف البائع لها إلى الطرف المشترى، وهي وإن كانت استثمارا من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء،فإنها —في الوقت ذاته–تصفية لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع. وعلى ذلك فإن شراء هذه الأصول المستعملة لا يرتب إضافة إلى رأس المال القومي من وجهة نظر المجتمع.

ويجدر هنا أيضا أن نميز بين الاستثمار العيني وبين الاستثمار النقدي والإنفاق الاستثماري على نحو ما يأتي:

1–الاستثمار العيني: هو "عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع". كما يعتبر استثمار عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى، وهو ما يعبر عنه "التغير في المخزون". وعلى ذلك فان الاستثمار العيني – وفقا لهذا التعريف – مكون من المباني والتشييدات والتجهيزات والآلات ووسائل النقل والحيوان، كما يشمل قيمة الأرض على مستوى القطاع أو على مستوى المشروع فقط.

2–الاستثمار النقدي: هو الذي يمثل المقابل النقدي للاستثمار العيني، أي لكل من الأصول الثابتة والتغير في المخزون، معبرا عنه بالعملة المحلية والعملة الأجنبية.

3–الإنفاق الاستثماري أو "المصروفات الاستثمارية":هو عبارة عما ينفق للحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة، ولكنه لا يمثل ما يتحقق فعلا من الاستثمار العيني، فلو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية نظير الحصول على أصل رأسمالي أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة، فان هذه الدفعة المقدمة تعتبر إنفاق استثماريا، وعندما ترد الأصول الرأسمالية بعد ذلك، فإنها تمثل الاستثمار العيني الذي وجه إليه هذا الإنفاق، والذي يصبح له مقابل نقدي يعرف بأنه "استثمار نقدي" بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية (المكون الأجنبي للاستثمار) أو بمزيج من العمليتين.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار ومبادئه

يتصف الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمبادئ التي تميزه عن باقي مكونات الدخل القومي.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار

للاستثمار عدة خصائص وهي كالتالي[1]:

أولا– تكاليف الاستثمار:وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص.ص: 20،21.

1-التكاليف الاستثمارية:وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي. معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

2-تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية...

ثانيا-التدفقات النقدية:وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

ثالثا- مدة حياة المشروع: المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دور ة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

رابعا-القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة في ضوء نتائج تحليلها، لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار والمتمثلة في النقاط الآتية[1]:

أولا- مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك مايلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ثانيا- مبدأ المقارنة:وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر من وجهة المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

[1] المرجع الأخير، ص 21.

ثالثا- مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته، وما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار

رابعا- مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

المبحث الثاني: أهداف وأهمية وأدوات الاستثمار

يحتل الاستثمار مكانة هامة بالنسبة لاقتصاديات الدول لما له من آثار ايجابية على الناتج القومي، فهو يعتبر العنصر الرئيس الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي نوعية هذا النمو من ناحية أخرى، ويتوقف تحقيق معدل النمو المطلوب على النجاح في توفير التدفقات النقدية المطلوبة لذلك داخليا وخارجيا.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدفا تقليديا للمستثمرين أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر، وقد يهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد مالي، عائد اجتماعي، عائد اقتصادي.... الخ)

ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين المستثمرين من حيث تفضيل الأدوات الاستثمارية ودرجة المخاطر التي يتقبلونها والتي يجب أن تتناسب مع هدف تحقيق الأرباح، ولابد من التمييز بين الاستثمارات حسب الأهداف التي ينشدها المستثمر وطبيعته فقد يكون المستثمر محافظا، رشيدا، مضاربا أو مقامرا، فالاستثمار هو الاستعداد لتحمل درجة من المخاطر تتناسب مع العائد حسب طبيعته فالمستثمر المحافظ هدفه الحصول على عائد بدون تحمل مخاطر عالية والمستثمر الرشيد هو الذي يهدف من استثماراته إلى الموازنة بين العائد والمخاطر، أما المضارب فهو الذي يقبل بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول على الربح، والمقامرة التي يراهن بالمال للحصول على الربح مع الاستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر بدون دراسة يبني قراره على ضربة الحظ[1].

وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في تحقيق أهداف المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار ولكن تختلف الأهمية النسبية لهذه العناصر من حيث الحالة المالية وحجم الفائض من الأموال المتاحة لدى المستثمر، والدخل المتوقع تحقيقه من الاستثمار،وطبيعة العائد والثروة التي يرغب المستثمر تحقيقها، ودرجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها، ورأس المال المستثمر، ومدى الحاجة إلى تسييل الاستثمارات وإمكانيات السيولة في الأسواق المالية، وكلفة عملية تبادل وطبيعة القوانين والتشريعات فيما يتعلق بتنظيم الاستثمارات والضرائب والرسوم المعمول بها، وإدارة الاستثمارات ومدى توفر الخبرة والكفاءة وسهولة الإجراءات،وإستراتيجية المستثمر وهدف وفترة الاستثمار من حيث كونه قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل، وهناك مجموعة من الأهداف التي يسعى المستثمر الخاص إلى تحقيقها عن طريق الاستثمار وهي:

الفرع الأول: تحقيق أقصى عائد ممكن والمحافظة على رأس المال

أولا: تحقيق أقصى عائد ممكن

الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل)، مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح[2].

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص.ص 25،26.

[2] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 16.

ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر. أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر. وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار وفقا لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل[1].

ثانيا: المحافظة على رأس المال المستثمر

إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بان (صاحب المال جبان) بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان. قد تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصداقية[2].

فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فانه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك. فالمستثمر يفضل المشروع الذي يعيد له رأسماله بسرعة.

الفرع الثاني: تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتحقيق السيولة

أولا: تعظيم القيمة السوقية للأسهم

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم على أداء المنشآت والشركات المساهمة، ذلك لان ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشأة يشير إلى نجاح هذه المنشاة في السوق ونجاح الإدارة القائمة على هذه المنشأة[3].

ويقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع، فمن المعلوم أن المنشآت تصدر لدى تأسيسها أسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها. ومع تطور نشاط المنشأة ونجاحها في أعمالها، تزداد أرباح هذه المنشأة.

ونتيجة لبدء الإفصاح وإعلان المنشأة عن نتائجها واطلاع الجمهور على ذلك، يتهافت العديد من المستثمرين على شراء أسهم هذه المنشأة. وهذا يعني من جهة أخرى زيادة الطلب على هذه الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهنا يحقق ملاك المنشأة والمساهمون الذين اكتتبوا في أسهم المنشأة عند التأسيس أرباحا رأسمالية من جراء ذلك.

وأما المساهمون الجدد الذين اشتروا الأسهم بالقيمة الجيدة فهم يتوقعون أن ترتفع أسعار هذه الأسهم في المستقبل، ولذلك فهم يشترونها بناء على تنبؤاتهم المستقبلية.

ثانيا: تحقيق السيولة

يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم،وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فان السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

وفي مجال الحديث عن الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية، يتم التمييز ما بين[4]:

- الأصول السائلة من الدرجة الأولى، مثل الصندوق، الودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد؛
- الأصول السائلة من الدرجة الثانية، مثل الأوراق المالية والذمم المالية؛

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 13.
[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سابق، ص: 118.
[3] مروان شموط وكنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 14.
[4] نفس المرجع، ص: 15.

– الأصول السائلة من الدرجة الثالثة، مثل المخزون والبضاعة في الطريق.

ويختلف العديد من الاقتصاديين حول مفهوم السيولة فيما إذا كانت تمثل هدفا أم وسيلة لتحقيق الهدف أو أنها قيد على تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة. وهنا نشير إلى أن السيولة النقدية تمثل هدفا "تكتيكيا" وقصير الأجل للمستثمر وفي الوقت نفسه، قيدا على تحقيق الهدف الاستراتيجي وتأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات. وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار

تتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي سواء تم النظر إليه من زاوية ضيقة أي تحقيق النمو الاقتصادي السنوي أو بنظرة أوسع باعتباره يحقق التنمية الاقتصادية، وقد بين الاقتصادي "كينز" إلى أهمية القرار المستقل للاستثمارات على مستوى الاقتصاد، ويعتمد هذا القرار على الكلفة الحدية المتوقعة لرأس المال مقارنة بسعر الفائدة، وبعد ذلك ارتبط الاستثمار بنماذج النمو الاقتصادي التي أفرزت نظرية المعجل واعتبرت الاستثمار دالة خطية مباشرة للتغيير في الناتج المحلي الإجمالي، وظهرت نظرية "**جيمس توين**" إذ قال بأن ما يهم في الاستثمار هو المقارنة بين الزيادة في قيمة الوحدة الإنتاجية لإضافة وحدة من رأس المال مع تكلفة تبديل رأس المال، أما النظرية الحديثة فقد أكدت على أهمية تقييم المخاطر التي تلعب دورا حاسما في قرارات الاستثمار وأن عدم اليقين في المستقبل يتطلب استخدام خيار التأني[1].

بالعودة إلى مفهوم الاستثمار، فإننا نلاحظ أن الاستثمار ينطوي على تعظيم المنفعة أو زيادة الموارد، ذلك أن توظيف مبلغ ما في عمل معين أو استخدام مبلغ ما في نشاط ما يعني تشغيل لليد العاملة وأن ثمة مشروعا سيتم، وهذا سينتج سلعة أو خدمة تقوم بسد احتياجات المستخدمين لهذه السلعة أو الخدمة. كما أن هذا المشروع سوف يحرك الطلب على بعض المواد التي سيتم استخدامها في إنتاج السلعة المطلوبة أو تقديم الخدمة المعينة. وعند إنشاء المشروع يتطلب الأمر أيضا إدخال بعض الآلات والمعدات أو التجهيزات المختلفة التي تساهم في الإنتاج. وهذا يعني بتعبير آخر، إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والاطلاع عليها، وإعداد الأفراد للتعامل معها الشيء الذي يعني رفع مستوى إدراك هؤلاء الأفراد ووعيهم ومقدرتهم على التعامل مع وسائل "التكنولوجيا" الحديثة.

ويمكن أن نبين الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة في العناصر الآتية[2]:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

يظهر مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع من خلال :

أولا–مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثورة الوطنية: وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

ثانيا–مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي: وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. ولا يخفي على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة بل والمنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها. وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثروة التكنولوجية في شتى الميادين والمجالات.

[1] دريم كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص.ص 16،17.

[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص.ص 10،11.

ثالثا–مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم، محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، وذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية، وأن ينفق على التعليم والثقافة وهذه – بدورها- تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم – بدورها- في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

رابعا–مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو...الخ، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة، لاحظ، على سبيل المثال، كيف أن إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعة كالمكتبات التي تؤمن الكتب والمطاعم، ودور السكن للطلبة ووسائل نقلهم...الخ.

خامسا –مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع: وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد أيضا من خروج القطع الأجنبي، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام، والموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: الأهمية المالية

يساهم الاستثمار في تحقيق العديد من المكاسب المالية للدولة والمجتمع وذلك من خلال:

أولا –مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

ثانيا–مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي:الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا.وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية. والجديرة ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي.

ثالثا–مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

رابعا–مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

يمكن النظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار، وقد تكون أصولا حقيقية أو مالية وذلك بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها.

إن هذا المفهوم لأدوات الاستثمار هو مفهوم بسيط وأولي، غير أن الحال سوف يزداد تعقيدا إذا ما تعلق الأمر بالمنشآت الصناعية والزراعية الضخمة وبالمنشآت والشركات المساهمة التي تحتاج إلى تنظيم دقيق لإظهار الحصص في الملكية وفي المديونية. وتجدر الإشارة إلى أن أداة الاستثمار قد تكون أداة واحدة أو أكثر، وقد تكون محفظة استثمارية تشمل توليفة من عدد من أدوات الاستثمار والأوراق المالية. وهي تشكل أيضا الوسيلة إلى مستلزمات أخرى لإنجاز النشاط المحدد[1].

[1] مروان شموط كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 135.

وحسب مجالات الاستثمار فإن للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلا قد يكون حقيقيا (عقار،أو سلعة مثلا)،أوماليا (سهم أو سند مثلا)ويطلق على هذا الأصل مصطلح أداة الاستثمار،كما يطلق عليه البعض مصطلح واسطة الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي من الكثرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعا،لذا ستقسم إلى صنفين ويتم عرض أكثرها أهمية كالآتي:

الفرع الأول: أدوات الاستثمار الحقيقي

من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم عرضها، العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية:

أولا: العقار Real Astate:

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار.وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل، ويكون عادة الدفع بالآجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة، والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح ولكن على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار العمولات والرسوم والضرائب المدفوعة عن عملية الشراء، وعدم إمكانية البيع بالسعر المطلوب من المستثمر، لأن هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية وقد تسنح الفرصة للمستثمر بتطوير الاستثمار في الأراضي من خلال الاستثمار في بنائها مستقبلا وهناك شكلان للاستثمار في العقار[1]:

1-الاستثمار المباشر: نقصد به شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله.

2-الاستثمار غير المباشر: عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية تحت مصطلح Realestate Investment Trusts،واختصارها REITS.وتصدر هذه المؤسسات أوراقا مالية غالبا ما تكون سندات تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها فيما بعد لتمويل مباني أو شراء العقارات.

يلقى الاستثمار في العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أوفي السوق الأجنبي،وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية متخصصة في منح القروض العقارية،كما تأسست فيها أيضا مجموعة من الشركات الاستثمارية المتخصصة بالعقارات.

ويتصف الاستثمار في العقار بوجه عام بالخواص الآتية[2]:

-يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة في الاستثمار في الأوراق المالية.ذلك لأن المستثمر في العقار يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف فيه متى شاء وسواء بالبيع أو التأجير،كما أن حيازة سندات عقارية مضمونة بعقار تهيئ لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.

-يتمتع المستثمر في العقار في الأقطار التي تستوفي فيها ضريبة الدخل ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى،فحملة السندات العقارية مثلا يعفون من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد سنداتهم.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 55.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص.ص: 84،83.

-نظرا لأن مصادر الاستثمار في العقارات، خصوصا متى كان المستثمر مؤسسة مالية هي في الغالب من قروض طويلة الأجل، لذا فان تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبيا،ومع ذلك يمكن لتلك المؤسسات تحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتها في الأمد الطويل إذا استطاعت استغلال مزايا المتاجرة بالملكية أو الرفع المالي.

-لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما يتوفر للأوراق المالية. من هذا فان إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة بالقدر الكافي مما يترتب عليه انخفاض نسبي في درجة سيولة الاستثمارات العقارية.

-تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلقى المستثمر فيها مصاعب شتى سواء في عملية تقييمها، أو في احتساب معدلات العائد المحققة منها مما يتطلب من المستثمر في سوق العقار أن يكون متخصصا وعلى دراية واسعة بمجالات الاستثمار فيه.

ثانيا: السلع Commodities

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية.لذا أصبحنا نسمع مثلا عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن، وبورصة للبن في البرازيل، وبورصة للشاي في سيرلانكا...الخ. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية Futures Contracts،وهي:عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسرة،يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد".وتشبه المتاجرة بالسلع المتأخرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه،إذا إن لكل منهما أسواقا متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن الأوراق المالية سوق ثانوية لا يتوفر مثيل له للسلع، ويتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة كالاستثمار في الأوراق المالية،كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في السوق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى[1].

ثالثا:المشروعات الاقتصادية Business Projets

وهي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائط النقل وغيرها، ومن ميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي " أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد" وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت[2]، وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يأتي[3]:

-يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا ومستمرا. لذا تعتبر من انسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.

-يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان،لأنه أي المستثمر يحوز أصلا له قيمة بحد ذاتها،ولذا فان درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير.

-توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة المواءمة أو الملاءمة إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه.

-يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله.ويقوم بإدارتها إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أو الخاصة،أو يفوض الغير بإدارتها كما هو الحال في الشركات المساهمة.

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص.ص: 44،43.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 59.

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص.ص: 87،86.

-يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى. لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعا أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع،هذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية وبالتالي تشكل مصدرا رئيسيا لدخولهم.

-لكن من أهم عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر. فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصا الصناعية والزراعية منها تشكل الجانب الرئيس من رأس المال المستثمر،وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسييلها.

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار المالي

من أهم أدوات الاستثمار المالي ما يلي:

أولا: الأوراق الماليةSecurity Market

الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق ولها العديد من القيم، فهناك القيمة الاسمية للأصل التي تتحدد وفق النصوص والتعليمات القانونية وهذا لا يعني أنها تباع وتشترى بهذه القيمة فقط، إذ مع مرور الوقت تتشكل العديد من القيم للورقة المالية كالقيمة السوقية التي تزيد أو تنقص عن القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة التصفوية وقيمة الإصدار، كما أن عوائدها تتنوع فقد يكون العائد جاريا يتحقق من توزيع الأرباح أو الفوائد الدورية الجارية، وعائد أو خسارة رأسمالية التي تنتج كنتيجة لارتفاع أو انخفاض سعر بيع الأصل مقارنة بكلفة الشراء من قبل المستثمر، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية، أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد ولكن تتعرض لمخاطر أخرى، ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربح والسيولة في آن واحد[1].

الأوراق المالية على نوعين؛ منها أدوات ملكية، مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، وأخرى تسمى أدوات دين مثل السندات بأنواعها، وتختلف أدوات الملكية عن أدوات الدين من حيث طبيعة الدخل ودرجة الأمان، فالأسهم تتغير عوائدها عادة بتغير الإنتاج والأرباح التي تحققها الشركة ولذلك تتميز بارتفاع درجة المخاطر مقارنة بالسندات[2].

أما السندات فإن دخلها ثابت وتتميز بأنها أقل مخاطر من الأسهم وهذا الاختلاف يوفر للمستثمر بدائل متعددة لاختيار الأداة المناسبة أو تنويع محفظته الاستثمارية.

كما تتميز الأوراق المالية بعدة خصائص أهمها ما يأتي[3]:

- تتميز الأوراق المالية بكونها من المثليات التي يقوم بعضها مقام الآخر عند الوفاء، الأمر الذي يترتب عليه أن تحدد لها بالسوق سواء كانت البورصة أو غيرها سعر موحد لكل ورقة مالية من ذات الطبقة وذات الإصدار سواء تعلق الأمر بالأسهم أو السندات.

- تعتبر مخزنا للقيمة –لا سيما بالنسبة للأسهم- حيث تتزايد قيمتها مع استمرار نجاح الشركة أو المشروع المصدر وذلك فضلا عما تدره لحائزها من دخل سنوي مع إمكانية استرداد هذه الأموال بأقل خسارة ممكنة إذ لم يكن ربحا، وبأسرع وقت بحيث يكون التعامل في هذه الأوراق مشابها للإيداع والسحب من حسابات البنوك مع ما تميز به عائد أكبر وإمكانية زيادة رأس المال بالنسبة لبعضها.

[1] دريد كامل آل شبيب ، مرجع سابق، ص.ص: 53،54.

[2] ياسر عبد الكريم الحوراني، "**أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي**"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 2،2015، ص: 608.

[3] أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء الثاني، 2000، ص ص: 58،59.

– وهي تسمح بتعبئة المدخرات وتحسين توزيع المداخيل نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تناسب مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئة موارد كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشاركين.

– وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية الأمر الذي يسهل قيام سوق للأوراق المالية تتميز بسرعة التعامل فيها دون الخوض في الشكليات مما يعوق تداولها بين أصحاب الحقوق فيها، ومن هنا فان محاولات زيادة كفاءة الأسواق التمويلية تقتضي العناصر والمناخ المناسبين لتنوع الأوراق المالية، بحيث تشتمل على الخصائص التي تناسب متطلبات المستثمرين والمقترضين من حيث الحجم، فترة الاستحقاق، درجة السيولة وتوقيت طرحها في الأسواق.

وبالمقابل هناك عيوب للاستثمار في الأوراق المالية أهمهما يلي[1]:

–تنخفض درجة الأمان في الاستثمار في الأوراق المالية عن تلك المتوفرة في أدوات الاستثمار الأخرى،وهذه الخاصية ترتبط بطبيعة الورقة المالية كأصل مالي لا أصل حقيقي.لذا فحيازة المستثمر للورقة لا توفر له درجة الأمان التي يوفرها له حيازة الأصل الحقيقي.لكن هذا لا يمنع من وجود أوراق مالية مضمونة توفر لحاملها عنصر الأمان المطلوب.

–يتعرض المستثمر في الأوراق المالية لمخاطر التقلبات الحادثة في القيمة الشرائية لوحدة النقد خاصة إذا كانت من النوع طويل الأجل.

والجدول التالي يوضح الفرق بين أنواع الأوراق المالية:

جدول رقم 01: مقارنة بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية

الورقة المالية / عامل المقارنة	السندات	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية

[1] وسام ملاك، **البورصات والأسواق المالية العالمية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2003، ص 105.

أولا :الحق في الحصول على الدخل -من حيث الأسبقية -من حيث مبلغ الدخل والعائد	الدرجة الأولى في السداد ثابت ومحدد	المرتبة الثانية ثابت ومحدد	المرتبة الثالثة المتبقي وغير محدد
ثانيا :الحق في الأصول عند التصفية - درجة الأسبقية -المبلغ	المرتبة الأولى محدد	المرتبة الثانية محدد	المرتبة الثالثة المتبقي وغير محدد
ثانيا :الحق في الأصول عند التصفية - تاريخ الاستحقاق	إجباري محدد مسبقا وله تاريخ سداد	"القيمة الاسمية غير ملزم" ليس له تاريخ استحقاق	المتبقي وغير ملزم ليس له تاريخ استحقاق

المصدر: عبد الغفار حنفي،**أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**،الدار الجامعية،مصر، لم تذكر سنة النشر،ص:41

ثانيا:العملات الأجنبيةForeign Currencies

لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذي وزن اقتصادي لا بأس به، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها[1]، خاصة لإتمام عمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول، ولم يكن هذا السوق الافتراضي مزدهر قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات الأجنبية أي إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وظهرت أهمية السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب واستخدام نظام تعويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر، وخاصة الرئيسة منها، ويعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر المصارف العالمية في سوق نيويورك،لندن، طوكيو وفرانكفورت، وهو سوق يعمل على مدار الساعة وتتحد أسعار العملات حاليا مقابل بعضها في أسواق حرة تسمى سوق القطع الأجنبي، وهو السوق الذي يتم به مبادلة عملات الدول مع بعضها البعض وبفعل تأثير قانون العرض والطلب،تتحدد أسعار الصرف الأجنبي، وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات استثمارية، يجب العلم بأنها أداة استثمارية حساسة جدا وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها، وهذا أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها، ويتعرض الاستثمار في العملات الأجنبية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر[2]:

- مخاطر سعر الفائدة والناجمة غن التغيير في أسعار الفائدة المصرفية.
- مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد التسديد.
- مخاطر الائتمان أو التسديد وتأتي هذه المخاطر بسبب عدم تسديد الطرف المشارك في عملية الشراء للعملة الأجنبية نتيجة الإفلاس.

وتستخدم وسائل الاتصالات الحديثة و"تكنولوجيا" المعلومات عند التعامل بها ولا يوجد سوق مادي فعلي أي مكان معين يتم تبادل العملات الأجنبية فيه، وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام في مجموعتين هما[3]:

1-العوامل الاقتصادية:والمتمثلة في:

[1] عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، الأردن: دار المسيرة ، الطبعة الأولى، 2012، ص 5.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص.ص: 60،61.

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص.ص: 88،89.

-وضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة؛
-سوق الاستيراد والتصدير؛
-القروض الدولية والمساعدات الخارجية؛
-السياسات الضريبية وأسعار الفائدة؛
-الدورات الاقتصادية؛
-حرية التحويل للخارج؛
- معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي.

2-عوامل فنية:

-ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه؛
-العرض والطلب من العملات الأجنبية؛
-التغيرات في أسواق المال الأخرى وفي سوق النقد.

ونظرا للمخاطر الكبيرة المحيطة بأسعار الصرف يلجأ المتعاملون في أسواق العملات الأجنبية كثيرا إلى استخدام عقود الخيار كوسيلة من وسائل التحوط والحماية من هذه المخاطر.

ويلعب تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية سواء مقابل العملة المحلية،أو مقابل العملات الأجنبية الأخرى دورا كبيرا في تحديد مكاسب أو خسائر الاستثمار في العملات الأجنبية سواء بالنسبة للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أو بالنسبة لأصحاب المحافظ الدولية.

ثالثا: المعادن النفيسة

منذ آلاف السنين والمعادن النفيسة أصول مالية ذات قيمة في حد ذاتها وهذا ما يميزها عن العملات الورقية التي ليس لها قيمة في حد ذاتها إلا قيمة الورق الذي صنعت منه، لذلك فالمعادن النفيسة تميل دائما إلى الاحتفاظ بقيمتها على مر الزمن حينما تنخفض قيمة العملات الورقية باستمرار، ويعود ذلك إلى أنه لا يمكن صنع المعادن النفيسة بواسطة الحكومات أما العملات فإن الحكومات تستطيع عمل كميات كبيرة منها وإغراق الأسواق بها وهي بالفعل تفعل ذلك بين الحين والآخر، يحدث ذلك في معظم بلدان العالم بدرجات متباينة،وبالتالي فان التجارة في المعادن النفيسة يعد من أكثر وسائل التجارة أمانا على المدى القصير وأكثرها ربحية على المدى الطويل[1]، وتتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن،وسوق زيورخ،ثم سوق هونغ كونغ.

ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صور متعددة منها:

-الشراء والبيع المباشر.
- ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا.
- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

رابعا: صناديق الاستثمار

[1]http://www.f-law.net/law/threads/62219.19/06/2018

تعرف صناديق الاستثمار على أنها"وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية وهذا ما لا يستطيع الأفراد تحقيقه، فهي أحد الأسباب الحديثة في إدارة الأموال، وذلك وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر لتحقيق المزايا التي لا يمكن تحقيقها منفردين مما يعود بالفائدة على المصرف أو على الشركة التي تؤسس صناديق الاستثمار وعلى المدخرين وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وهي وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية للمستثمرين فهي وجدت خصيصا لخدمة فئة معينة من المستثمرين وبخاصة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة"[1]

إذا يعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة. ويمارس صندوق الاستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء،كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

1-الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار:يختلف الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار حسب تنوع أغراض الصندوق وكذلك تبعا لحجم استثماراته، ثم وفقا لشروط عقد تكوينه، لكن بوجه عام تمييز الوظائف الرئيسية الآتية فيه:

أ-مدير الصندوق:تلزم القوانين المصرفية الجهة المنشئة للصندوق بأن تعهد بإدارته إلى شركة مستقلة ذات خبرة ودراية في هذا المجال،ويطلق على هذه الشركة اسم " مدير الاستثمار "وهذه الشركة مهمتها توظيف وإدارة أموال صناديق الاستثمار بصفتها مسؤولة عن إدارة أموا لعملائها على أن تكون الإدارة المسؤولة عن هذه الصناديق مستقلة عن الإدارة المسؤولة عن استثمار الأموال الأخرى الخاصة بالبنك كما تتميز شركات الإدارة بأن غرضها يكاد ينحصر في جميع الدول في إدارة مال الصندوق الذي تنشئه، ويمكنها إدارة أكثر من صندوق استثماري بشرط مسك حسابات منفصلة لكل وعاء[2]، ويتقاضى مدير الصندوق مقابل إدارته للصندوق عمولة أو أتعاب يحددها عادة النظام الداخلي للصندوق في صورة (نسبة مئوية معينة)من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

ب-أمين الاستثمار: وهو أيضا مؤسسة مالية يتم اختيارها من بين المؤسسات ذات السمعة الجيدة، والمركز المالي المتين. ويتولى أمين الاستثمار مهام الإشراف على الصندوق ومراقبة أعمال المدير، لذا يعتبر بمثابة الوكيل عن حملة شهادات الاستثمار. ويتقاضى أمين الصندوق هو الأخر عمولة تحدد في صورة (نسبة مئوية) من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

ج-وكيل البيع:هو وسيط أو مجموعة من الوسطاء يتولون توزيع شهادات الاستثمار التي يصدرها الصندوق. ويمكن لهذا الوكيل أن يكون بنكا أو شركة استثمار من تلك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

د-الهيئة الاستشارية:وتضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في الاستثمار والتحليل المالي،يعينهم مدير الصندوق بقصد تقديم النصح والمشورة له في إدارة الصندوق وتوجيه استثماراته للمجالات المناسبة ويمكن أن تكون هذه الهيئة من أفراد أو من هيئات متخصصة.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لصناديق الاستثمار:

شكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لصناديق الاستثمار

[1] عبد الغفار حنفي، **إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإبراهيمية، 2007، ص 45.

[2] عصران جلال عصران،**تقييم أداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الأوراق المالية**،مدخل مقارن،الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،الطبعة الأولى، 2010،ص 148.

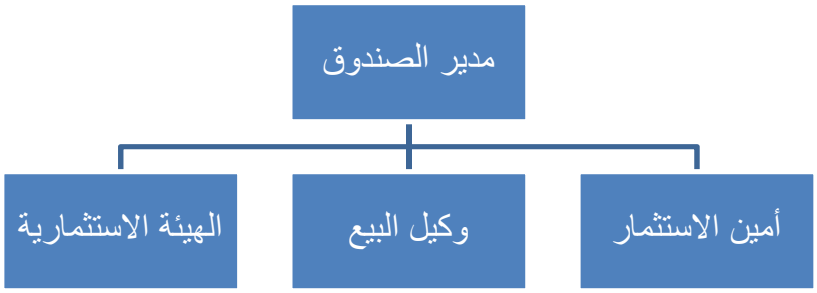

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004، ص 93.

2-أنواع صناديق الاستثمار: يمكن تصنيف صناديق الاستثمار تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة فحسب أغراض المستثمرين فيها تقسم صناديق الاستثمار إلى أربعة أنواع مختلفة على النحو التالي:

أ-صناديق النمو:وهي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأسمال الصندوق أي بعبارة أخرى لا يكون الهدف من إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الاستثمارية فيها والتي غالبا ما تكون أسهم ذات مخاطرة مرتفعة[1].

ب-صناديق الدخل: إن هذه الصناديق تهدف إلى الحصول على عائد مستمر من الأوراق المالية(توزيعات أرباح من الأسهم وعوائد السندات)ولذلك تتجه هذه الصناديق لاستثمار في إصدارات الأوراق المالية للشركات المستقرة من الدخل[2].

ج-صناديق الدخل والنمو: وتجمع هذه الصناديق بين الهدفين السابقين أي المحافظة على أصول الصندوق مع تحقيق نمو في رأسمال الصندوق عن طريق الاستثمار الآمن طويل الأجل، وهنا يعني أن الصندوق يقبل بمخاطر أقل من تلك المخاطر المقبولة في صناديق الاستثمار ذات الهدف الواحد وهي صناديق النمو.

د-صناديق متخصصة:وهي نوع من الصناديق يتخصص في المتاجرة بالأوراق المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة، مثل صناعة النفط، أو صناعة الكمبيوتر،أو شركات الخدمات...الخ [3]

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار حسب حركة رؤوس أموالها، وبالتالي حسب نظم الاسترداد المطبقة فيها إلى نوعين هما[4]:

-صناديق الاستثمار المغلقة:هي صناديق ذات رأسمال ثابت،لأنه بمجرد انتهاء الإصدار الأولي للوحدات الاستثمارية أو لوثائق الاستثمار،لا يجوز بيع إصدار وثائق أخرى إضافية،كما لا يسمح لحملة الوثائق من استرداد قيمة مساهمتهم إلا بعد مضي حد أدنى من عمر الصندوق،وهذا النوع من الصندوق لا يتم بيع أو شراء وثائقه أو تداوله إلا من خلال سوق الأوراق المالية.

-الصناديق الاستثمار المفتوحة: إن صناديق الاستثمار المفتوحة تقف مستعدة دوما لإصدار أسهم جديدة واسترداد الأسهم السابق طرحها وذلك وفقا لقيمة السهم الصافية عادة ما يطلق على صناديق الاستثمار المفتوحة الصناديق المشتركة، وعادة ما تتم التفرقة بين نوعين من هذه الصناديق وهما الصناديق المحملة (Load funds) والصناديق غير المحملة (No load funds)فالصناديق المحملة هي التي يوجد لها رسوم يتحملها المستثمر عند شرائها والصناديق غير المحملة لا يوجد لها رسوم يتحملها المستثمر عند شرائها.

---

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 93.

[2] عصرانجلالعصران،مرجع سابق،ص73 .

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص 94.

[4] صلاح الدين شريط، " **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية -مع إمكانية تطبيقها على الجزائر-**" رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص من 190،187.

بناء عليه يكون لمدير الصندوق الحق في أن يطرح أسهما أو حصصا جديدة في أي وقت يراه بعد تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب الأولي،كما يمكن بالمقابل لأي مساهم فيه حينئذ عن طريق الاسترشاد بمؤشر القيمة السوقية لصافي الأصول والمحدد في تاريخ الإطفاء.

هذا ويمكن لصناديق الاستثمار من كلا النوعين المفتوح والمغلق أن تبيع أسهمها أو حصصها مباشرة إلى العملاء وبذلك توفر عليهم دفع عمولة الوسيط،لكن في أغلب الأحيان تبيعها لهم عن طريق وكلاء أو وسطاء وبالتالي تضيف هامشا معينا للقيمة السوقية الصافية للسهم أو الحصة وذلك مقابل تلك العمولة.

كما يمكن تصنيف صناديق الاستثمار وفقا لعنصر الأمان الموفر للمساهمين فيها إلى نوعين هما[1]:

-صناديق الاستثمار ذات المال المضمون: يطرح هذا النوع من الصناديق لنمط معين من مستثمرين وهم عادة المحافظون تجاه عنصر المخاطرة. إذ يوفر للمساهم فيه ميزة لا توفرها له الأنواع الأخرى من صناديق الاستثمار ألا وهي ميزة المحافظة على رأس المال، بمعنى أن مدير الصندوق يضمن للمساهم عدم المساس برأسماله الأصلي المدفوع في الصندوق متحملا بذلك وحده مخاطر الخسارة التي قد تصيب رأسمال الصندوق وذلك مقابل حصوله على عمولة بنسبة معينة إذا ما تجاوزت نسبة العائد المحقق من الصندوق رقما معينا يطلق عليه عادة مصطلح نقطة القطع.

-صناديق الاستثمار غير المضمونة:ويقصد بها ذلك النوع من الصناديق التي يكون مستوى المخاطرة بالنسبة للمساهم فيها مطلقا وبدون حدود، أي أن المساهم فيها ليس معرضا لخسارة العائد فقط، بل يكون الاحتمال قائما لأن يفقد كل رأسماله أو جزءا منه.ويساهم في هذا النوع من الصناديق المستثمرون المضاربون الذين لا يحسبون للمخاطرة حسابا سعيا وراء تحقيق عوائد غير عادية على استثماراتهم.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار

عبر التاريخ الاقتصادي، تعددت الأفكار الاقتصادية بتعدد النظريات وتعارضها مع بعضها البعض لتحليل مصادر التنمية الاقتصادية وسبل زيادة الإنتاجية على المستوى الكلي، ولقد كان هذا التعارض نتيجة لاختلاف توزيع الموارد والهبات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة، والتي هدفها إشباع الحاجات البشرية، ومن ثم تعددت مصادر تحليل التنمية والنمو الاقتصادي وسبل زيادة الإنتاجية الكلية (المتمثلة في زيادة الناتج الإجمالي) والذي يرتكز على مفهوم الاستثمار.

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 97.

ويعد المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في الدولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري

يعد مناخ الاستثمار واحدا من الموضوعات المهمة التي ترتبط بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات المباشرة كمصدر أساسي من مصادر التمويل لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية و تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان الكلي ، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها.

ويعد مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية والعض الآخر بالنظم القانونية والأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية[1].

حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي[2].

الفرع الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

مناخ الاستثمار الذي يتكون من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية في القطر ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة[3].

إذا يمكن تلخيص مكونات مناخ الاستثمار في الشكل التالي:

الشكل رقم04: مكونات مناخ الاستثمار

---

[1] ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 55.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،2003، ص190.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**، ص 13.مأخوذة من الموقع http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Climate2004.pdf تاريخ الاطلاع: 2018/06/26.

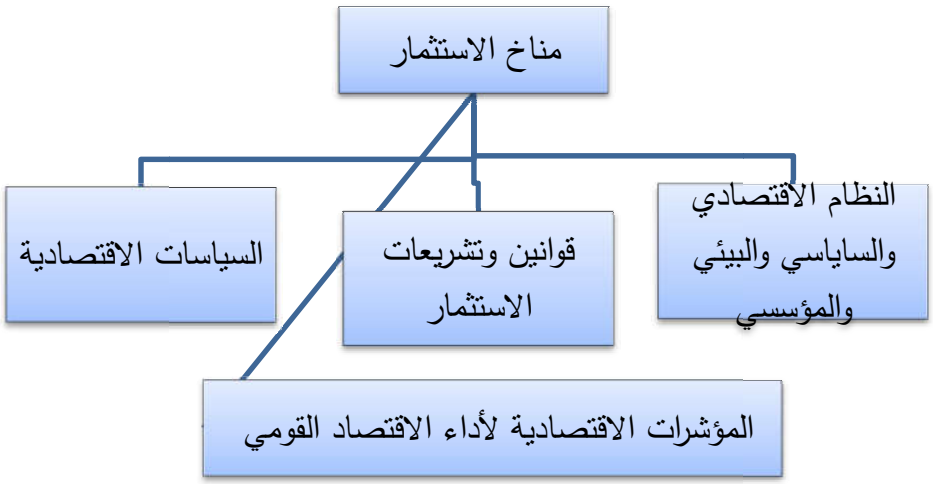

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003،ص 191.

كل هذه المكونات تندرج تحتها مجموعة من العناصر يمكننا تلخيصها على النحو التالي:

أولا–النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي:

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار وزيادة معدلات الاستثمار، تحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار والعكس صحيح، وتنطوي تلك الأنظمة:

1–النظام الاقتصادي: فكلما كان النظام الاقتصادي متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح[1].

2–النظام السياسي: نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا. والعكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته ومن تم تشجيعه على زيادتها وجذب المزيد منها[2].

وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في مدي ملاءمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، حيث إن عدم توافر الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار، وهنا يفقد المستثمر الثقة في استقرار الحكومة ومن ثم هجرة رأس المال مما ينتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي.

وهناك أمثلة عديدة أدى فيها عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة رأس المال، حيث كانت كثير من الدول مسرحا للعمليات الحربية مثل الغزو النازي لأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، حيث أدى ذلك إلى عجز ضخم في موازين مدفوعات دول أوروبا الغربية وكذلك دول أمريكا اللاتينية مما نتج عنه انقلابات وثورات عسكرية وخلق عدم استقرار سياسي واقتصادي.

تذهب بعض الدراسات إلى أن تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم التأكد المصاحبة للاستثمار وفي دراسة قام

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ص 192.

[2] عبد الكريم بعداش،" **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 65.

بها Basai 1963 أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي وإمكانيات السوق تعد من العوامل الهامة التي تحدد قرارات الاستثمار. كذلك أوضحت دراسة Billet 1993 التي تناولت 108 دولة نامية في الفترة (75-1986) الدور الهام الذي تلعبه برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وربطت الدراسة متغيرات عدم الاستقرار السياسي وسلوك الاستثمار المباشر. كذلك أوضحت Levis 1979 أن جودة الحياة والظروف الاقتصادية تمثل عوامل أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأن عدم الاستقرار السياسي يمثل عاملا سلبيا على ذلك التدفق[1].

ولهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع استقراره المرافق للاستقرار الأمني يساهم في تحسين مناخ الاستثمار ويكون جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب .أما في الحالة المعاكسة،فإنه يساهم في رداءة بيئة الاستثمار ويكون منفرا وطاردا للمستثمرين.

ويعتبر المناخ السياسي محورا مهما في التأثير على المناخ الاستثماري، حيث يعمل على تقليل عنصر المخاطرة لدى المستثمر ويوفر الاستقرار السياسي لما له من أهمية في جذب الاستثمارات.

3-النظام البيئي: وهو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[2]:

- دور النقابات العمالية؛
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
- معدل النمو السكاني ومقدرا المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- درجة الوعي الشعبي بجهود الحكومة وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات متعدية الجنسيات ودورها داخل الدولة.

4-النظام المؤسسي: ويتكون من مجموعة من العناصر وهي:

- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي؛
- المنظمون؛
- نظام المعلومات الاستثمارية.

ثانيا-قوانين وتشريعات الاستثمار:

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها. وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد ...فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري[3].

وما يلاحظ في هذا المجال أنه[4]:

---

[1] حسن بن رفدان المجهوج، **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، شرم الشيخ 5- 8 ديسمبر 2004، ص.ص 66،67.

[2] علي لطفي، مرجع سابق، ص.ص: 30،31.

[3] بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 65.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 193،194.

– كلماتميزتقوانينوتشريعاتالاستثماربالوضوحوالمرونةوعدمالتضاربفيمابينهاكلماكانتجاذبةللاستثماروالعكسصحيح؛

– كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأميم لأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر، وغيرها، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح؛

–كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وخلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح؛

– ومن المفترض أن يكون الاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الاستثمار في الداخل لأنه جزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة، ومن ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

ثالثا–السياسات الاقتصادية:

تشتمل السياسات الاقتصادية على مجموعة متكاملة من السياسات، حيث كلما كانت مرنة وواضحة كلما ساهمت في بناء مناخ جاذب للمستثمر الأجنبي، أهمها:

1–السياسة المالية: تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

فمرونة السياسة المالية عنصر مهم جدا للمستثمر خاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية[1].

2–السياسة النقدية:و هي " عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في كمية عرض النقود في الاقتصاد وذلك باستخدام أدوات وطرق إجرائية مختلفة للتأثير على مستوى الأسعار والنمو الاقتصادي والتحكم بجميع المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد"[2].وتستخدم سياسات مختلفة للتحكم في الوضع الاقتصادي، وتختلف الإجراءات المتبعة تبعا لاختلاف هذه السياسات. حيث تختلف الغاية من وراء استخدام كل إجراء، فمن غاية الحفاظ على احتياطي الدولة من النقد الأجنبي وتنظيم ميزان المدفوعات إلى الحفاظ على سعر الصرف وعرض النقود.

كما تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية[3]، فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

3–السياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحريرية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار.

---

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص 31.

[2] علي محمد شهلوب، **شؤون النقود وأعمال البنوك**، حلب،سوريا: شعار للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، 2007، ص 121.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب، 1997، ص 226.

4–السياسة السعرية: كلما كانت تحررية وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار.

رابعا–المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد القومي:

وهي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل، وتصدر المؤشرات بصفة دورية، وهناك العديد منها وسوف نذكر منها:

1–درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم: ويقيس هذا المؤشر درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، فكلما زادت هذه النسبة عبر الزمن وكانت كبيرة كلما زادت جاذبية الاقتصاد القومي.

2–القوة التنافسية للاقتصاد القومي: وتعتمد قوة التنافسية على مؤشرين هما:

- معدل نمو الصادرات؛
- معدل العائد على الاستثمار.

3–القدرة على إدارة الاقتصاد القومي: تعتبر قدرة الدولة إلى إدارة اقتصادها مؤشرا مهما للدلالة على قوة الاقتصاد، وتسدل على ذلك بالمؤشرات التالية:

- عدد شهور تغطية الواردات؛
- قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي؛
- نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي؛
- وضع ميزان المدفوعات؛
- عجز الموازنة العامة للدولة.

4–قوة الاقتصاد القومي ونموه: كلما زادت قوة الاقتصاد القومي زادت احتمالات نموه وتقدمه ويعتبر نمو الاقتصاد القومي من المؤشرات الجاذبة للمستثمر، ويتكون من:

- معدل النمو الاقتصادي
- معدل التضخم

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل،لذا كان الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد القومي،هذا ما يجعل تفسير التقلبات في الاستثمار أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل القومي، ويمكن تلخيص العوامل المسببة لهذه التقلبات كما يلي:

الفرع الأول: سعر الفائدة

يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر- في الواقع- عن نفقة اقتراض النقود، وعلى ذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار، الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة[1].

بعبارة أخرى فإننا نتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، ويبدو ذلك واضحا في حال الاستثمار في الأبنية السكنية، حيث تمثل أعباء الفائدة نسبة لا يستهان بها من المبلغ الذي يدفعه مستهلك خدمة السكن. ومع ذلك فان أعباء الفائدة هذه تكون اقل وضوحا بالنسبة للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من الآلات والمعدات. وتوحي بعض الدراسات العملية في بعض المجتمعات بأنه لو أخذنا في الاعتبار بالتغيرات قصيرة المدى، فإن الطلب على الاستثمارات الجديدة في المعدات الرأسمالية- من جانب دوائر الأعمال- لا يعتبر شديد الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة[2].

ومع ذلك فإن هذه النتائج المستفادة من المشاهدات الواقعية لا تعني أن رجال الأعمال لا يلقون بالا لنفقات الاستثمار ممثلة في سعر الفائدة، بل أن هذه النتائج تدل على أن ثمة عوامل – بخلاف ثمن الاقتراض- تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة.

الفرع الثاني: التوقعات

في الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، وتصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات عملية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع، ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة[3].

مثال ذلك انه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشأته، بينما يزداد الطلب في السوق على منتج منشأته، فإنه يتخلف بلا مراء عن منافسيه الأكثر حصافة في بعد نظرهم، أما لو حدث العكس، فإن رجل الأعمال ينوء بأثقال معدات رأسمالية غير مستخدمة في الإنتاج، وقد تكون نفقاتها الثابتة من الضخامة بحيث تفضي إلى فشل المنشأة في تحقيق الأرباح المجزية، أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن المضي في ممارسة نشاطها الإنتاجي.

الواقع أن رجل الأعمال الرشيد يبذل قصارى جهده في التنبؤ بمدى توسع السوق في المستقبل المنظور، ولكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أذواق وأعداد ودخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري والإنتاجي من خلالها مثل: التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو التغير في سياسة التسليح أو نزع السلاح مما يتراءى معه أن بعض مجالات الإنتاج أكثر ربحية وبعضها الأخر اقل ربحية، أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع والأشخاص، أو إحداث سياسة ذات شأن تؤثر في الوضع الاقتصادي.... إن مثل هذه العوامل الأخرى يمكن أن تؤثر جميعها في توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا[4].

ويمكن القول بوجه عام أن المنشآت-في معظمها- تصدر القرارات الحكيمة والدقيقة حول الاستثمار معظم الوقت، إذ لو أنها أخفقت في ذلك، لكشف النظام الاقتصادي عن صورة من عدم الاستقرار أكثر حدة بكثير مما هو عليه في واقع الأمر. ومع ذلك فقد

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص: 12

[2] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 39.

[3] منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 26.

[4] علي لطفي، مرجع سابق، ص: 13.

يحدث عرضا أن تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو آلة النظرة التشاؤمية حول المستقبل، وهذه يمكن أن تتبلور في نقص عام ملموس في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وان يتبلور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة.

وأيا كان الأمر فمن المتفق عليه بوجه عام بين المحللين الإقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا ذا شأن في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

الفرع الثالث: مستوى الأرباح

تدل الدلائل المشاهدة على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، بمعنى انه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا – والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك- يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، وعلى النقيض من ذلك فإنه عندما يكون الدخل القومي منخفضا في مستواه – والطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا تبعا لذلك – يعزف رجال الأعمال عن الإنفاق بغزارة على الاستثمار، وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال، يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي[1].

كما أن التفسيرات المقترحة لمثل هذه الدالة هو العلاقة بين مستوى الدخل القومي والتوقعات حول المستقبل، إذ عندما يكون النشاط في ميدان الأعمال طيبا، فإن رجال الأعمال يظنون أنه سوف يظل كذلك، وعندما يكون سيئا فإنه سوف ينتابهم الشعور بالقلق.

أما التفسير الآخر الذي يشيع الاعتقاد به على نطاق أوسع، فانه يكمن في تأثير الأرباح على الاستثمار، فمن المفترض أنه إذا لم تكن مؤسسات الأعمال قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد تستخدم أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، ويمكن أن تحصل عليها عن طريق احتجاز الأرباح المحققة لديها عن التوزيع على المساهمين كليا أو جزئيا، وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب – بطبيعة الحال- أن تتحقق المنشاة أرباحا ومن هنا تقدم "الأرباح المحتجزة" مصدرا مهما للأموال القابلة للاستثمار، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح[2].

غير أن العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح، أو بمعنى آخر أن النظرية المنطوية على أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، قد تعرضت للكثير من الجدل حولها في ضوء الصعوبات الإحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات –من واقع الحياة الاقتصادية- تتطابق مع مضمون هذه النظرية، بل ومن بين المشكلات الرئيسية –كما يعتقد "ليبسي وسيتنر"- أن مجرد مشاهدة أن الاستثمار مرتفع في مستواه عندما تكون الأرباح مرتفعة لا يمثل بالضرورة دليلا قاطعا على حجية نظرية العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح فقد تكون في الاتجاه العكسي، بمعنى أن الاستثمار قد يكون سببا في المستوى المرتفع للدخل –حسب نظرية مضاعف الاستثمار- الذي يكون بدوره سببا في الأرباح المرتفعة[3].

الفرع الرابع: معدل التغير في الدخل

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص: 52.

[2] علي لطفي، مرجع سابق، ص: 15.

[3] حسين عمر، مرجع سابق، ص: 53.

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج، أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج[1].

جملة القول إن هذه النظرية تنبني على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، تفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على السلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال[2].

والخلاصة أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يفضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، وقد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك لان التوقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم المبيعات قد تكون توقعات ملائمة.

المبحث الرابع: نظريات الاستثمار وأسواقه

يتناول هذا المبحث النظريات المفسرة للاستثمار وأسواق الاستثمار الحقيقي.

المطلب الأول:نظريات الاستثمار في الفكر الاقتصادي الوضعي

لقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار في الاقتصاد الوضعي والتي تتمثل في:

[1] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 42.

[2] علي لطفي، مرجع سابق، ص: 54.

الفرع الأول: النظرية التقليدية في الاستثمار

أولا:محتوى النظرية

كان الاقتصاديون التقليديون يرون أنه لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الإنتاج مباشرة إلى الإنفاق على السلع والخدمات، فقد يدخر بعض الأفراد جزءا من دخولهم بدلا من إنفاقه كله على الاستهلاك الحالي. ومع ذلك فان هؤلاء الاقتصاديين لم يتوقعوا أن هذا سوف يسبب مشاكل على المدى الطويل، لأن مرونة أسعار الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الأمر إلى تيار الإنفاق كاستثمار في قطاع الأعمال. حيث تفترض النظرية التقليدية تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل (مستوى التوازن عند الكلاسيك)، استنادا إلى تلقائية تحقق هذا التوظف في الاقتصاد، وكلا من قانون "ساي" وافتراضاته، وإلى دور سعر الفائدة في الاقتصاد، حيث يعمل على تحقيق التعادل (المستمر) بين الادخار والاستثمار، فان سعر الفائدة _وهو يمثل عائدا للمدخرين وتكلفة على المستثمرين_ يحقق التعادل بين حجم المدخرات الحقيقة وحجم الطلب على الاستثمارات الحقيقة في المجتمع، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الادخار وعرض رؤوس الأموال ونقص الطلب عليها أي نقص الاستثمار، أما انخفاض سعر الفائدة فانه يؤدي إلى نقص الادخار عرض رؤوس الأموال وزيادة الطلب عليها للاستثمار[1].

ثانيا:تحليل آراء النظرية التقليدية في الاستثمار

طبقا للنظرية التقليدية فان الاستثمار يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة (وذلك باعتبارها تكلفة على الإنتاج) فإذا زاد سعر الفائدة قل الطلب على أموال الاستثمار والعكس صحيح، أي أن سعر الفائدة هو المحرك الفعلي للطلب على أموال الاستثمار في الفكر التقليدي. إلا أن الكلاسيك عند حديثهم عن نظريتهم الخاصة بالاستثمار قد أهملوا العديد من المتغيرات التي تؤثر على الطلب على أموال الاستثمار من أهمها مستوى الدخل الذي يحتجز جزء منه لصالح الادخار، حيث انه من المعلوم اقتصاديا أن التفضيل النقدي عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة يكون شديد المرونة. والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة:

الشكل رقم05:علاقة الاستثمار بسعر الفائدة

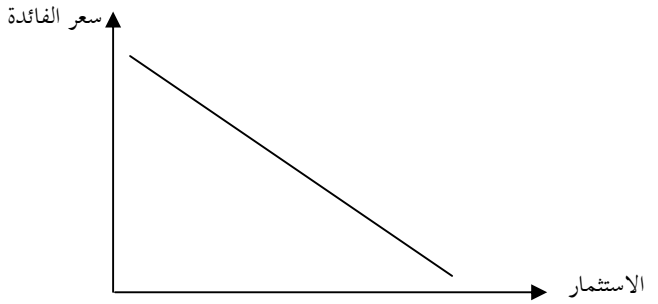

المصدر: جيمس جوارتيني وريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، السعودية: دار المريخ، 1999، ص 388.

كما يؤخذ على النظرية التقليدية في الاستثمار اعتبارها سعر الفائدة هو المحرك الفعلي للعملية الاستثمارية، ذلك أن سعر الفائدة باعتباره تكلفة على الإنتاج (إما أن يتحمله المنتج وإما يتحمله المستهلك) يعكس نقص الاستثمار أو نقص الاستهلاك أو كليهما معا.

كما تجدر الإشارة إلى الكلاسيك نظروا إلى طبقة العمال (وهم الطبقة الغالبة) على أنهم جزء من التكاليف على العملية الاستثمارية مما يترتب عليه جعل مستويات أجور هذه الطبقة تكاد لا تكفي لإعالتهم وذويهم للوصول إلى حد الكفاف الأمر الذي يشكك في قيام هذه الطبقة بالادخار من الأصل وذلك حتى يتحول ذلك الادخار إلى الاستثمار[2].

[1] أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص من 87 إلى 94.

[2] أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 89.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية في الاستثمار

أولا: محتوى النظرية

لقد أثار كينز اعتراضين رئيسيين على وجهة النظر التقليدية بشأن عودة اقتصاد السوق تلقائيا إلى العمالة بعد إصابته بالانكماش، فعلى عكس ما يقرره قانون "ساي" فان اقتصاد السوق لا يضمن أن يكون الطلب الكلي كافيا لشراء مستوى الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل.

ويقرر كينز أن تحليل "ساي" ليس صحيحا، فالادخار يشكل تسربا من تيار الدخل- الإنفاق، فإذا كان ذلك الادخار المتسرب يزيد عن استثمارات منشآت قطاع الأعمال، فان إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يصبح غير كاف لشراء السلع المنتجة. وفي استجابتها للطلب المنخفض فان المنشآت لن تستمر في إنتاج السلع التي لا تستطيع بيعها، ويؤدي ذلك إلى ركود وكساد.

كما رفض كينز وجهة النظر التي تقرر أن معدل الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار. ذلك أن الناس يدخرون ويستثمرون لأسباب عديدة. وليس هناك عامل واحد مثل سعر الفائدة يعمل تلقائيا على ربط وضبط هذه الأنشطة. ولما كان القطاع العائلي هو المصدر الرئيسي للمدخرات، حيث يدخر الأفراد لأسباب متعددة. وقرار الادخار يعتمد على الدخل أكثر من اعتماده على سعر الفائدة. وقد قرر كينز أن الإنفاق الاستثماري يتحدد مبدئيا بالتقدم التكنولوجي، والتنبؤ بظروف قطاع الأعمال في المستقبل، والتجديدات، والربحية... أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة. فإذا كانت الظروف الاقتصادية تبدو ضعيفة أمام منشآت الأعمال، فلن تقوم إلا بقدر قليل من الاستثمارات رغم انخفاض سعر الفائدة، فليس هناك من صانعي قرارات الاستثمار من يرغب في الاستثمار والتوسع إذا كانت منتجاتهم لا تشترى بسبب عدم كفاية الطلب الاستهلاكي. ففي أثناء التراخي الاقتصادي أو الاتجاه نحو الكساد تكون فرص الاستثمار الجديدة المربحة قليلة. ويعمل صانعوا القرارات في قطاع الأعمال على تخفيض النفقات الرأسمالية، ويؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار إلى تفاقم حالة الكساد. وعلى ذلك فانه طبقا لوجهة نظر كينز فانه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن سعر الفائدة سوف يعمل على توازن خطط المدخرين مع خطط المستثمرين، عند مستوى العمالة الكاملة[1].

قدم "كينز" نظريته العامة في التشغيل وسعر الفائدة والنقود مستندا على عدم صلاحية النظرية التقليدية للظروف المتغيرة في الاقتصاد. إذ أنها تبحث في حالة واحدة فقط هي حالة العمالة الكاملة (وهي ليست إلا حالة خاصة جدا) ولا تصلح لتفسير غيرها من الحالات، حيث يرى "كينز" أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف، وبناء عليه فان زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، الذي ينقسم عند كينز "إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار".

حيث الاستثمار الخاص هو العامل المحرك في نظرية "كينز" عن الدورة الاقتصادية، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول إلى رخاء لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة مدعما القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي (مبدأ المضاعف) وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد، لان انخفاضا صغيرا نسبيا في معدل الاستهلاك سوف يؤدي إلى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل) وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار يتأثر بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في القطاعات الأخرى ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية.

كما أن كينز يرى أن قرار الاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال (نسبة العائد المتوقع من رأس المال إلى تكاليف إنتاجه) والفائدة الجارية على رأس المال هي معدل الخصم الذي يحقق تساوي القيمة الحالية للعائد المتوقع من رأس المال طول

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، السعودية: دار المريخ، 1999، ص 234.

سنوات عمره الافتراضية وبين سعر عرضه (تكاليف إنتاجه). وأن الفائدة الجارية على رأس المال تمثل تكاليف الفرص البديلة لاستخدام رأس المال، إذ أن صاحب المال له الاختيار في توظيف ماله لدى الجهاز المصرفي في مقابل سعر الفائدة أو في استثمار يعطيه عائدا لا يقل عن معدل الفائدة الجاري، لذا فان هذا المعدل يمثل التكلفة التي يتحملها في سبيل الاستثمار.

ثانيا: تحليل آراء نظرية "كينز" في الاستثمار

لوحظ أن "كينز" ربط عكسيا بين الاستثمار وسعر الفائدة إلا أن سعر الفائدة من وجهة نظر "كينز" يتحدد بالعلاقة بين الطلب على النقود (أي التفضيل النقدي) والذي يتمثل في ثلاثة دوافع، هي دافع المضاربة ودافع المعاملات ودافع الاحتياط وبين عرض النقود الذي يتولاه الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية المختصة. فسعر الفائدة طبقا لرأي "كينز" هو جزاء عدم الاكتناز أو جزاء التضحية بالسيولة.(وذلك على عكس الكلاسيك الذين يرون أن سعر الفائدة هو جزاء الانتظار)، وعلى الرغم من اعتبار "كينز" لسعر الفائدة كمحدد يتغير على إثره الاستثمار ينحصر في كونها ثمنا يحقق التوازن بين الطلب على النقود لذاتها وعرض النقود الذي تتحكم فيه السلطات النقدية، إلا أن هناك مجموعة من الانتقادات موجهة إلى "كينز" فيما يتعلق بسعر الفائدة من أهمها ما يلي[1]:

أّن فروض التوازن التي اعتبرها "كينز" عند نقده لفروض التوازن عند الكلاسيك (والتي تجعل الاقتصاد القومي عند حالة التوظف الكامل) تجعل النظام الرأسمالي مقترنا بالبطالة حتى في حالة الرواج. كما أن سعر الفائدة من شأنه أن يؤثر على اتجاهات الاستثمار(نوعية الاستثمار) بمعنى توجيه رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات تخدم أغراض الربح السريع لا تخدم أغراض التنمية الاقتصادية الشاملة بمعناها الشامل، مما يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية عموما وسوء تخصيص الموارد على المستوى القومي خصوصا.

كما أن اعتبار الاستثمار طبقا للفكر الكينزي يتحدد وفقا لمستوى الكفاية يؤدي إلى وقف استثمار كل المشاريع التي تعطي عائدا صافيا أقل منه وذلك بغض النظر عن المنافع العامة الأخرى لتلك المشروعات في حال وجودها، فلو فرضنا مثلا أن سعر الفائدة 10% فان كل المشاريع التي تعطي عائدا صافيا من كل التكاليف عدا تكلفة الاقتراض 10% لا تعمل، وكلما أخذ سعر الفائدة في التناقص كلما دخلت المشاريع الحدية في الإنتاج وذلك بغض النظر عن مدى الحاجة الفعلية للاقتصاد القومي لها.

كما أوضح كينز أن الأرصدة النقدية العاطلة تتأثر كثيرا بتغيرات سعر الفائدة، حيث أن حالة عدم التوازن التي تحدث في الاقتصاد القومي تكون عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، حيث يكون التفضيل النقدي شديد المرونة، حيث أنه عند مستوى متدني معين لسعر الفائدة يصعب خفضه ومن ثم تتعذر أيضا زيادة حجم الاستثمارات الأمر الذي يترتب عليه وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والأرصدة العاطلة.

إن اعتبار الفكر الكينزي لسعر الفائدة بأنها جزاء التضحية بالسيولة وصياغتها ضمن إطار تحليل مغاير للإطار التحليلي للفكر الكلاسيكي لم يغير من الآثار الضارة لسعر الفائدة في شيء، وإن كان الإطار التحليلي للفكر الكينزي قد أخرج النظام الرأسمالي من أزمته عام 1929-1932 إلا انه مازال يعاني من بعض جوانب القصور فيه يتمثل أهمها فيما يلي:

- تسليم " كينز" بأن التوازن في الاقتصاد القومي قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل يعني محدودية هذا التحليل وقصوره في علاج مشكلة البطالة بأنواعها؛

[1] عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 92.

– اعتبار الاستثمار في الفكر الكينزي يتحدد وفقا لمستوى الكفاية الحدية لرأس المال ينطوي على صبغة نقدية بحتة مجرد من فكرة المصلحة العامة، فالمشاريع التي تعطي عائدا صافيا أقل من الكفاية الحدية لرأس المال لا ترى النور وأن كانت ذات أهمية بالغة للاقتصاد القومي، وهو ما يعني أصباغ الصفة الاستهلاكية للهيكل الصناعي على الاقتصاد القومي؛

– محدودية وقصور سعر الفائدة في جذبه للمدخرات على المستوى القومي، فعند مستوى متدني من مستويات سعر الفائدة (طبقا للفكر الكينزي) فان التفضيل النقدي يصبح شديد المرونة، وهو ما يعني دخول الاقتصاد القومي في دورة اقتصادية نزولية تأثر بالسلب على جميع اتجاهات الاستثمار في الاقتصاد قومي.

وهو ما يؤكد أن استخدام سعر الفائدة كمحدد لحجم الاستثمار في الاقتصاد القومي لا يسفر إلا عن سوء استخدم لموارد المجتمع، ويجعل الاقتصاد عند مستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة.

الفرع الثالث: نظريات أخرى

أولا: نظرية المعجل للاستثمار

ترى هذه النظرية أن التغيرات في الاستثمار دالة في التغيرات في الناتج فإذا ازداد الناتج ازداد الاستثمار، والمقصود هنا بالاستثمار هو الاستثمار الصافي. والاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقصا مخصصات الامتلاك. وقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات أهمها أنها تفسر الاستثمار الصافي وليس الاستثمار الإجمالي ولأغراض كثيرة من بينها مستوى الطلب الكلي، ولذلك فان الاستثمار الإجمالي هو التعبير المناسب. وأنها تفترض نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج رغم وجود إمكانية إحلال العمل محل رأس المال[1].

ثانيا: نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار

ترى هذه النظرية أن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح، فالاستثمار يأتي من وجود أرباح محتجزة ومخصصات الاهتلاك وهكذا[2].

المطلب الثاني: أسواق الاستثمار

السوق هي مجموعة العناصر التي يتم بواسطتها بيع وشراء السلع والخدمات وأدوات الاستثمار والعناصر هي البائعون والمشترون والوسطاء والسلعة وأداة الاستثمار ومكان التعامل والأنظمة التي تحكم التعامل وقد لا يكون اجتماع البائعين والمشترين في مكان واحد شرطا ضروريا لانعقاد الصفقة فقد تتم الصفقات على التلفون أو بإحدى وسائل الاتصال الحديثة. وتتنوع أسواق الاستثمار ومؤسساته بتنوع أدوات الاستثمار، ويمكن تقسيم هذه الأسواق إلى قسمين رئيسيين هما[3]:

–أسواق الاستثمار الحقيقي مثل أسواق السلع وأسواق العقارات وأسواق السيارات وأسواق العملات الأجنبية للتعامل الفوري.

–أسواق الاستثمار المالي أو ما يطلق عليه مصطلح الأسواق المالية مثل أسواق الأسهم والسندات وعقود المشتقات.

بما أن هذا البحث مهتم بالاستثمار الحقيقي سيتم ذكر أسواق الاستثمار الحقيقي فقط، والتي تنقسم بدورها إلى:

الفرع الأول: أسواق السلع

أولا: الشروط الواجب توفرها:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 183.
[2] نفس المرجع، ص 183.
[3] زياد رمضان، مرجع سابق، ص من 119 إلى 123.

عموما وحتى تتوفر لسلعة معينة سوق متخصصة لابد من توفر حد أدنى من الشروط نلخصها فيما يلي[1]:

-أن تكون السلع متجانسة؛

-أن تكون قابلة للترتيب أو التصنيف في درجات أو أصناف حسب جودتها مثل: قطن باب أول، قطن باب ثاني، وذهب عيار 18، وذهب عيار 21...الخ؛

-أن تسود سوق السلعة منافسة كاملة تحد من نشوء الاحتكار، وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشترين؛

-أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية (الخام)،أو نصف المصنعة فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية كسبائك الذهب والفضة، والسكر، والنفط.

ويتم التعامل في سوق السلع في الغالب عن طريق مكاتب سمسرة متخصصة تتولى تنظيم المتاجرة فيها. ويمكن تقسيم المستثمرين في سوق السلع بوجه عام إلى فئتين:الأولى وتعرف بفئة الHedgesوتتكون من أفراد يعملون في مهنة على صلة بالسلعة مجال الاستثمار، كالجزارين مثلا الذين يستثمرون جزءا من أموالهم في تجارة المواشي لتأمين احتياجاتهم منها بدرجة أولى،ومن ثم بيع ما يزيد عن تلك الحاجة.أو تجار الذهب الذين يستثمرون جزءا من أموالهم في مناجم الذهب.أما الفئة الثانية وتعرف بفئة المضاربين Speculators فتضم أفرادا أو مؤسسات تحترف تجارة السلع بيعا وشراء بقصد جني الربح[2].

ثانيا: التعامل في أسواق السلع:يتم التعامل في أسواق السلع في الغالب عن طريق مكاتب سمسرة متخصصة Brokerage Firmsتتولى تنظيم المتاجرة فيها، ويمكن تقسيم المستثمرين في سوق السلع بوجه عام إلى فئتين:

1-فئة المتحوطين Hedgers وتتكون من أفراد يعملون في مهنة على صلة بالسلعة ذات العلاقة، كالجزارين الذين يستثمرون أموالهم في تجارة المواشي لتأمين احتياجاتهم منها بدرجة أولى ثم بيع ما يزيد على ذلك.

2-فئة المضاربين Speculators وتضم أفرادا ومؤسسات تحترف تجارة السلع بيعا وشراء بهدف تحقيق الربح الرأسمالي من خلال توقعاتهم لحركة الأسعار.

ثالثا: خواص المتاجرة بالسلع: تتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بالخواص التالية[3]:

1-درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر أكبر نسبيا بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى خاصة الأوراق المالية لسببين هما:

أ-أن دليل الإثبات في تجارة السلع (وهو التعهد من خلال عقود المستقبلياتFutures Contracts Claim) لا يزيد عن مطالبة بتسليم كمية معينة من السلع بتاريخ معين لكنه يخلو من أي ضمان للوفاء.

ب-أن قابلية السلع للتخزين محدودة وتتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها بسهولة وهذا ما يعرض المستثمر لاحتمالات الخسارة.

2-يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة في المتاجرة بالسلع نمو روح المضاربة لدى المستثمرين فيها، وللحد من هذه الظاهرة، اضطرت بعض البلدان إلى سن قوانين خاصة وضعت بموجبها حدودا دنيا لأسعار السلع لا يسمح بتجاوزها صعودا أو هبوطا في البورصة ذات العلاقة.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 57.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 85.
[3] زياد رمضان، مرجع سابق،ص ص 120،121

3-الأفق الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبيا بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى فعمر عقد التعهد المستقبلي Future contract محدد في العادة بسنتين كحد أقصى.

4-تشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالعقار من حيث توفر فرص عالية للمتاجرة بالملكية، وبتوفر الخبرة المتخصصة يمكن لهذه الميزة أن تحقق للمستثمر في السلع عائدا مرتفعا على استثماره.

5-لا يتقاضى السمسار في بورصة السلع سوى عمولة واحدة على الصفقة الكاملة، بخلاف ما يحدث في الأوراق المالية، حيث يتقاضى عمولتين واحدة من البائع وأخرى من المشتري.

الفرع الثاني: أسواق العملات الأجنبية للتعامل الفوري

توجد في العالم أسواق متعددة للتعامل الفوري بالعملات الأجنبية مثل أسواق باريس وفرانكفورت ولكسومبورغ وطوكيو وهونغ كونغ وسنغافورة والبحرين وغيرها من الأسواق الأخرى التي تمثل سوقا متكاملة ونشطة للعملات الأجنبية، ويلعب فارق الزمن بين هذه الأسواق دورا مهما في التعامل فيما بينها، ويمكن تقسيم العالم من حيث الزمن إلى ثلاث مناطق هي:

- منطقة الشرق الأقصى.
- منطقة أوروبا والشرق الأوسط (البحرين)
- منطقة أمريكا.

فنرى أسواق أمريكا تعمل عدة ساعات بعد إغلاق أسواق أوروبا، في حين أن أسواق الشرق الأقصى يكون التعامل فيها قد انتهى قبل بدء العمل في أسواق الشرق الأوسط (البحرين) وأوربا لذا تعتبر أسعار الإغلاق في بعض الأسواق مؤشرا لأسعار الافتتاح في أسواق أخرى،الأمر الذي يؤثر على سير التعامل في هذه الأسواق[1].

إن اللغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الانجليزية،إلا انه وفي بعض الأحيان يتم التعامل بالفرنسية إلا أن الاصطلاحات الانجليزية تبقى هي السائدة دوليا حتى مع استعمال اللغات الأخرى، كما أن أسس التعامل وأسس التسميات تبقى واحدة في جميع الأسواق بالرغم من اختلاف اللغات.

المبحث الخامس: التمويل وقرارات الاستثمار

المطلب الأول: تمويل الاستثمار

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت وخاصة الكبيرة منها، وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان.

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 122.

فالقرارات المتعلقة بالتمويل واختيار مصادر التمويل تعتبر من القرارات المعقدة التي ينبغي على المدير المالي قبل أن يتخذ قراره بهذا الخصوص دراسته دراسة جيدة ومتأنية وبعد ذلك تتم عملية اتخاذ القرار خاصة وأنه يترتب على عمليات اتخاذ قرار التمويل مجموعة من النتائج من أهمها[1]:

- تحديد المركز المالي للمنشأة.
- تحديد المركز الائتماني للمنشأة.
- تحديد ربحية المنشأة.
- تحديد التزامات المنشأة.
- تحديد إنفاقها الاستثماري أو إنفاقها الرأسمالي.

الفرع الأول: مصادر التمويل

بعد تقدير التكاليف الاستثمارية لتنفيذ المشروع تبدأ مرحلة البحث عن مصادر التمويل لهذه التكاليف الاستثمارية، ما بين مصادر داخلية يملكها أصحاب المشروع أو مؤسسية، أو مصادر خارجية تتمثل في أشكال التمويل الخارجي المختلفة والتي يمكن اللجوء إليها لتدبير التمويل المطلوب، ويتكون كل مصدر من هذه المصادر من[2]:

أولا: المصادر الداخلية

تتمثل المصادر الداخلية في رأس المال المدفوع من أصحاب المشروع، كذلك قيمة الأسهم التي يتم إصدارها في الشركات المساهمة، كما تتمثل في القروض المعاونة التي يقدمها أصحاب المشروع للمشروع ذاته خلال فترات معينة من نشاطه وهي غالبا قروض حسنة ويغلب أن يكون ذلك في مراحل معينة من خلال توسعت المشروع وتطويره، كما قد يكون في فترات انتقالية مؤقتة توطئة لزيادة رأس المال، كما تتمثل المصادر الداخلية في الاحتياطات، مجمع الاهتلاك، والأرباح المحتجزة عن عوائد تشغيل سنوات سابقة وذلك في المشروعات القائمة وتعمل منذ فترة.

ثانيا: المصادر الخارجية

تتمثل في شتى صور التمويل الذي يأتي من خارج المشروع، وفي شكل سندات تصدرها الشركة وهي تمثل حقوق لدائني الشركة وترتب لهم حقوق على أصولها في حالات التصفية والإفلاس، كذلك تسهيلات الموردين والتي تقدم للشركة من موردي الآلات والخامات وتتيح للشركة السداد بعد ذلك على أقساط آجلة، أيضا القروض المصرفية سواء كانت قصيرة،متوسطة أو طويلة الأجل، وبغض النظر عن نوع الضمانات المقدمة في مقابل هذه القروض، كما تتمثل في الخصوم المتداولة الأخرى والتي تمثل التزامات قبل الشركة إلا أنها لم تسدد بعد مثل ما تظهره الميزانية العمومية للشركة من ضرائب مستحقة أو مختلف المصروفات الأخرى المستحقة من أجور وإيجار وغير ذلك.

الفرع الثاني: مراحل تمويل المشروع الاستثماري

إن تطوير أي مشروع يبدأ أولا بفكرته وينتهي بتنفيذ هذه الفكرة وتشغيله، وتعتبر المراحل لاحقا حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع، وتمر عملية تمويل الاستثمار بثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة

[1] حسني علي خريوش، وآخرون، مرجع سابق، ص 120.

[2] أحمد غنيم، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان**، بدون ناشر، 2002، ص.ص: 11،10.

الاستثمار، ومرحلة الاستغلال، وكل مرحلة من هذه المراحل، تستدعي موارد مالية معينة لتجسيد وتحقق المشروع الاستثماري، ولكل مرحلة من هذه المراحل مراحل جزئية نوردها فيما يلي[1]:

أولا: **مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري**

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لدورة المشروع الاستثماري نظرا لأهمية النتائج التي تنجم عنها، ونتعرف خلال هذه المرحلة على مختلف مميزات المشروع (تأثير المشروع على الاقتصاد الوطني) القيمة الإجمالية للمشروع بالعملة المحلية والعملة الصعبة...الخ، وتمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية والتي نذكرها فيما يلي:

1-مرحلة التحضير:تبدأ هذه المرحلة، بالتعرف على أفكار المستثمر المتضمنة في مشروعه، والتي تترجم وتعكس احتياجات أو وفرة الموارد الطبيعية، كما يمكن أن تصدر هذه الأفكار من النتائج المحصل عليها في مخبر البحث، حيث تتضح أهمية استخدام الموارد البشرية، والمالية والطبيعية وذلك بعدما تتحدد فكرة المشروع وتظهر جلية للفرز الأولي.

أ-التعرف على أفكار المشروع: الغرض منها هو البحث وفرز فرص الاستثمار، أو البحث عن الأفكار الأولوية اللازمة لتنمية المؤسسة والأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع هي كالآتي: الموارد الطبيعية، توفير عوامل الإنتاج وعدة عوامل أخرى.

ب-دراسة ما قبل الاستثمار:بعد تحديد أفكار المشروع الاستثماري يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الإنجاز.

هذه الدراسة تعطي فكرة أولية على الأسعار، وحجم السوق وتكاليف الاستثمار، تكاليف الإنتاج، والتحاليل المالية لأرباح الشركة، ومردودية المشروع على الاقتصاد الوطني.

ج-دراسة الفعالية:الهدف من هذه الدراسة هو مقارنة ودراسة العوامل وتفصيل المتغيرات المنتقاة في دراسة ما قبل الفعالية، باستعمال كل المعلومات التقنية، الاقتصادية والمالية التنظيمية الضرورية في القرار النهائي، وتتضمن هذه الدراسة على الخصوص ما يلي:

- تحليل جل المشاكل التقنية التي تطرح ضد الإنجاز كتحليل كل ما يتعلق بالمادة الأولية؛
- دراسة مالية خاصة بالمشروع يتم فيها تحليل التكاليف، دراسة السوق الشروط التجارية؛
- دراسة مردودية المشروع من وجهة نظر المؤسسة؛
- دراسة قانونية وإدارية وضريبية لشروط إنجاز المشروع.

ثانيا-مرحلة التقييم: تتضمن هذه المرحلة على الخصوص حصر للمعلومات والبيانات الخاصة لإقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية[2]:

- الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة؛
- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا كلف المشروع من الأهداف الوطنية.

☚ وتتضمن هذه المرحلة جمع المعلومات وإعداد البيانات والتحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري وهي:

- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع؛
- حصر الأطراف المعنية بحياة المشروع من المنتجين والمستهلكين.

[1] منصوري الزين، مرجع سابق ص: 48،49.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص 49،50.

- كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع والمتمثل في:
  - تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع، في الداخل والخارج، وذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة، وكيفية استعمالها والأسعار والكميات المنتجة والطلب المنتظر؛
- كما تتضمن دراسة تقنية للمشروع وتحتوي على ما يلي:
  - موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية؛
  - تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة؛
  - كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع، وهي تتم بإعداد البيانات الخاصة لإيرادات والنفقات والتمويل وقياس ربحية المشروع بالمعايير المختارة، والتي تناسب دالة المنفعة للمستثمرين.
  - التقييم الاقتصادي للمشروع، وهو يهتم بمدى ونوعية تأثير المشروع على أهداف للدولة بعيدة المدى والمتوسطة.

ثالثا–مرحلة الاستثمار: في هذه المرحلة يتم تجسيد دراسات المشروع المتعلقة بإنجازه المادي، التي تسبق بداية استغلاله وتبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرار المشروع في الاستثمار، وفي هذه المرحلة يمكن التمييز بين مرحلتين[1]:

1–مرحلة التخطيط:وهي مرحلة أولية، ممتدة على طول مرحلة الاستثمار وله أهمية باللغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الإنجاز،إن عملية تنفيذ المشروع، هي المرحلة التي تشمل على عدد كبير من المتدخلين والمتعاملين ذوي إشكاليات مختلفة تهدف إلى تحقيق نفس العمل، ونتيجة هذا التخطيط، هو الإنجاز في الوقت المحدد وحسب التكلفة والتطابق الكامل مع مقاييس الأداء والجودة.

وانطلاقا من هذا المبدأ يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالي:

- يجب معرفة الإنجاز العقلاني للإجراءات، ووقت انطلاقها في العمل، بمعنى أخر، متى تتم عملية الانطلاق في الأعمال؛

-يجب تحديد الموارد التي توضع تحت تصرف المستثمر لإنجاز المشروع أي تحديد الدراسات الهندسية ومجموعة المهندسين والمستشارين مؤسسات البناء، المراقبة التقنية والبناء ومراقبة التجهيزات؛

- يجب احترام تكلفة المشروع عند إعداد أي ميزانية تقديرية للمشروع.

2–مرحلة المفاوضات: التفاوض وإمضاء العقود يعرفنا بالالتزامات المتعلقة بالتحول للمشروع واكتساب التكنولوجيا ونوعية المواد الأولية والتجهيزات.

3–مرحلة الإنجاز:تعتبر أخر خطوة لمرحلة الاستثمار وتتضمن كل الخطوات التي تؤدي إلى التجسيد الفعلي المادي للمشروع، وتتطلب هذه المرحلة عملا متناسقا ومتزامنا بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي والانطلاق في الأعمال.

رابعا–مرحلة الاستغلال: وتتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي: مرحلة انطلاق الأعمال، مرحلة الاستغلال ومرحلة الصيانة، وفيها تتجسد المراحل السابقة، وفيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع. وفيها تظهر المشاكل المنتظرة والمتوقعة من سوء دراسة المشروع، والتي منها نذكر ما يلي:

1–مشاكل تحويلية: أي أن التقصير في نفقات الدراسة يمكن أن ينجز عنه عدة صعوبات في الحصول على القروض وصعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع منها تسديد الأموال المطلوب اقتراضها.

[1] نفس المرجع، ص ص 50،51.

2-مشاكل طبيعية: مشاكل تقنية مشاكل البيع والتوزيع، ومشاكل زيادة التكاليف، ومشاكل الأسعار والمنافسة.

وخلاصة ما سبق أن المراحل التي يقطعها المشروع الاستثماري السابق الإشارة لها، تتطلب التمويل اللازم والكافي حتى تساير العملية التمويلية هذه المراحل، ولا تتخلى عن المشروع الاستثماري في مرحلة من مراحله.

المطلب الثاني: قرارات الاستثمار

يتطلب الخوض في أي مشروع استثماري اتخاذ القرار الصائب وذلك بعد إجراء العديد من الدراسات والحسابات للتأكد من جدوى هذا الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

تعددت مفاهيم القرار الاستثماري إلا أن مجملهم ركز على أنه:

- " ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر به المؤسسة إذا هي ما قبلت اقتراحا استثماريا"[1]

- " ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المؤسسة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلة طويلة نسبيا. "[2]

-" قرار يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول على عائد في المستقبل"[3]

الفرع الثاني:خصائص القرار الاستثماري

يمكن تصنيف خصائص القرار الاستثماري إلى:

أولا-الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني: وتتمثل في[4]:

- ترتبط قرارات الاستثمار دائما بالأجل الطويل، إذ أن الإنفاق الاستثماري يكون في الحاضر، لكن الحصول على ثماره يكون في فترة مستقبلية طويلة نسبيا وعلى ذلك يتطلب ضرورة الأخذ في الاعتبار عامل التغير في قيمة النقود عند حساب تكاليف وعوائد تلك الاستثمارات، لأن المؤسسة تعيش مع هذا القرار لعدة سنوات مستقبلية؛

- أن تخطيط قرارات الاستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة، فقرار الاستثمار له أهمية بالغة على مستوى المؤسسة الاقتصادية خصوصا مع استمرار التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تطور كبير في وسائل الإنتاج والتسويق الأمر الذي يزيد من صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانيا-الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة: تتمثل في[5]:

- إن قرارات الاستثمار تتضمن عادة عنصري المخاطرة وعدم التأكد، لارتباط تلك القرارات بالمستقبل وبالتالي فان العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث؛

---

[1] أحمد نور، **المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1985، ص 2.

[2] براهيمي سمية، مساهمة **المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب بسكرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، 2015-2016، ص 44.

[3] عبد الرحمان عليان، **دراسات الجدوى الاقتصادية للقرارات الاستثمارية**، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 15، 1982، ص 21.

[4] علي محمود عبد الرحيم، "**موازنة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين العدد 16، 2000، ص13.

[5] براهيمي سمية، مرجع سابق، ص 45.

– تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل؛

– تتعرض قرارات الاستثمار للعديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل المخاطرة وعدم التأكد، كيفية تقدير معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

ثالثا–خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي: تتمثل في[1]:

– أن معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة، مما قد يؤثر على حياة المشروع فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية طويلة، ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة؛

– أن القرار الاستثماري يتضمن تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حاليا بهدف خلق طاقات إنتاجية جديدة. أو زيادة في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك على أمل الحصول على عائد يمتد لفترة زمنية طويلة؛

– أن اتخاذ القرار الاستثماري يؤدي إلى إغراق جزء من أموال المؤسسة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، وقد يتطلب هذا البحث عن مصادر للتمويل كالاقتراض. فالقرارات الاستثمارية تؤدي إلى تحمل المؤسسة في حالة التوسع أو الإحلال تكاليف ثابتة.

الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية

كل قرار استثماري يقوم به متخذ القرار، يهدف من ورائه إلى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطر، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر عدة عوامل مرتبطة بنوع القرار الاستثماري المتخذ.وللقرار الاستثماري أنواع تتمثل في[2]:

أولا–قرارات تحديد أولويات الاستثمار: يتم اتخاذ القرار الاستثماري بناء على ما يتم حصره من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة، ليقوم المستثمر بعمليات اختيار البديل الأفضل وذلك بترتيبها وفقا للعائد والمنفعة التي يعود بها على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا–قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:يبرز هذا النوع من القرارات عند وجود العديد من فرص الاستثمار، ففي حالة اختيار المستثمر لإحدى هذه الفرص في نشاط معين فانه بذلك سيلغي استثمارا في نشاط آخر، هذا الأخير سيلغي تبادليا نشاط آخر، مثلا إذا اختار المستثمر مشروع ذو طبيعية صناعية يتعذر عليه الدخول في مشروع زراعي ويمكن التعبير على هذه العملية بتكلفة الفرصة البديلة، فالمستثمر عندما يختار بديل في نشاط معين فهو في الوقت نفسه يضحي ببديل آخر في نشاط أخر.

ثالثا–قرارات قبول أو رفض الاستثمار:في هذا النوع من القرارات تتقلص البدائل الاستثمارية أمام المستثمر إما يستثمر أمواله في نشاط ما أو الاحتفاظ بها دون ذلك، ما يجعل فرص الاختيار أمامه محدودة جدا فهذه الحالة تختلف عن حالة قرارات تحديد الأولويات حيث كانت المشكلة تتمثل في اتخاذ القرار بعد وضع الأولويات أما في هذه الحالة فعلى المستثمر أن يقبل البديل أو يرفضه وفقا لما تمليه دراساته المختلفة، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير.

رابعا–القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق هذا النوع حسب درجة المخاطرة التي تتراوح بين (0%-100%)، فعند درجة 0% تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تنعدم المخاطرة ومن ثم عملية اتخاذ القرار بسهولة وبساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار دراية كاملة عن المستقبل ونتائجه.

[1] نفس المرجع، ص 46.

[2]Vengent G،**gestion de la production et des flux**، 3eme édition، econimica، paris، 2003، p144.

أما بين (0%-100%) يتم في إطارها اتخاذ غالبا معظم القرارات الاستثمارية التي تبتعد عن درجات المخاطرة فيها تنازليا، بحيث كلما كانت بعيدة عن100% كانت قابليتها أكبر، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في درجات عدم التأكد 100% تحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسات وتطبيق أساليب على درجة عالية من التقدم.

المبحث السادس: العائد والمخاطر على الاستثمار ومحفزاته

إن نجاح الاستثمار في أي مشروع يعتمد على العوائد المتوقع الحصول عليها ودرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه العوائد، ولكي نصل إلى الاستثمار الأفضل يتطلب الأمر حساب العائد والمخاطر، وطالما أن العوائد تختلف في أوقات تحققها فيتحتم علينا معالجتها بمعدل خصم معين، أو بمعدل العائد المطلوب تحقيقه، إن معدل العائد المطلوب يتضمن معدل العائد الحقيقي ومعدل التضخم والمخاطر التي يتعرض لها التدفق النقدي خلال فترة الاستثمار والتي قد تؤدي إلى انحراف التقديرات للعوائد عن واقع تحققها والقاعدة تقول بأن المستثمر الذي يرغب الحصول على عائد مرتفع عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر.

المطلب الأول: العائد على الاستثمار

يحظى العائد على الاستثمار بأهمية كبيرة، لذلك يُنصح في معظم الأوقات بحساب العائد على الاستثمار قبل تطبيق المشروع الاستثماري على أر ض الواقع، أي وضع قيم مدروسة من خلال إعداد الجدوى الاقتصادية، والبحث عن أسعار السلع والخدمات في السوق، أو أسعار السلع والخدمات لدى المنافسين.

الفرع الأول: مفهوم العائد

العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، فالمستثمر يتطلع دائما إلى هذا العائد بهدف تنمية ثروته وتعظيم أملاكه[1].

فالعائد عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، أما الربحية فتعني الاستثمار في أصول تولد اكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي والذي يؤدي إلى تعظيم الثروة، والعائد قد يكون على شكل عوائد فعلية أو عوائد متوقعة لا تتصف بدرجة التأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلا، وينجم عن كل استثمار عائد وقد يكون هذا العائد ايجابي أو سلبي، إذ أن الزمن يعد المتغير الذي يخلق التوازن بين الرغبة في تحقيق العائد المتوقع والقدرة على تحمل المخاطر وترتبط نسبة نجاح الاستثمارات بدرجة المخاطر التي تتعرض لها، وعليه نقول لكل استثمار درجة من المخاطر والعلاقة طردية بين العائد والمخاطر أي كلما زاد العائد زادت المخاطر وعلى المستثمر أن يختار الموازنة بين العائد والمخاطر، أي يحدد العائد المتوقع الحصول عليه ويخلق لديه الرضا وفقا لدرجة المخاطر المقبولة من قبله[2].

ووفقا لذلك يعد العائد أحد أهم متغيرات العملية الاستثمارية لأنه يحدد معدل الزيادة في الثروة التي يطمح إليها المستثمر بمعنى آخر إن المستثمر يهتم بمقدار القيم المضافة التي يعبر عنها بمعدل العائد الذي يحسب بمقدار التغير في ثروة المستثمر خلال فترة معينة من الزمن، ويستخرج هذا المعدل بطرح ثروة المستثمر في نهاية المدة من ثروته في بداية المدة وقسمة الناتج على ثروة المستثمر في بداية المدة، وان العائد المناسب هو الذي لا يقل في مستواه عن مستوى العائد الذي تحققه المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس درجة المخاطر، إن تحقيق العائد المطلوب أمر مهم للمحافظة على القيمة الحقيقية لثروة المستثمر بل والطموح نحو زيادتها.

الفرع الثاني: مكونات العائد

يعد احتساب معدل العائد الحقيقي أحد أهداف إدارة الاستثمار ويقصد بالعائد الحقيقي هو العائد المطلوب من المستثمر مقابل السماح باستغلال أمواله من قبل الغير وتعويضه عن كلفة تأجيل الاستهلاك من قبله أو عدم قيامه بالاستثمار بصورة مباشرة، ولذلك فكل مستثمر يطلب معدل من العائد على استثماراته، ويتشكل معدل العائد من العناصر الآتية[3]:

أولا: معدل العائد الحقيقي: وهو الذي يقتنع به المستثمر مقابل تنازله عن أمواله في الفترة الحالية بهدف الحصول على عائد مستقبلا.

ثانيا: معدل التضخم: وهي النسبة التي تعوض المستثمر عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وإذا أخذنا تأثير العنصرين السابقين فيمكن حساب العائد الخالي من المخاطر بالطريقة التالية:العائد الخالي من المخاطر= نسبة الفائدة الحقيقية+ نسبة التضخم

ثالثا: علاوة المخاطر:وهو مقدار ما يدفعه المقترض تعويضا عن المخاطر التي يمكن أن تتحقق على رأس المال وتساوي العائد مطروح منه العائد الخالي من المخاطر.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على العائد منها فترة الاستحقاق ومخاطر عدم الوفاء ومدى إمكانية تسييل الأداة الاستثمارية في الوقت المناسب وحجم المخاطر التي يتعرض إليها العائد وقابلية الأداة إلى الاستدعاء ومعدل الضريبة التي تتحملها الأداة الاستثمارية، إضافة إلى التكاليف الغارقة (Sunk Cost) التي هي عبارة عن كلفة البحوث والدراسات والاستشارات التي يتحملها المستثمر عند البحث عن الفرصة الاستثمارية المناسبة، وكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المتاحة ومعدل التضخم المتوقع أي أن يكون معدل الخصم

[1] حسني علي خريوش و آخرون، مرجع سابق، ص: 40.
[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 93.
[3] حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق ص 40

متضمنا لمعدلات التضخم المتوقعة، وعلى المستثمر أن يحلل كل عنصر مؤثر على العائد بهدف تحديد مقدار العائد ودرجة المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات.

طرق قياس العائد: يمكن قياس العائد باستخدام النسب المالية فيتم استخراج نسبة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وعائد الاحتفاظ بالأوراق المالية في حالة الاحتفاظ بها لفترة معينة والعائد المرجح عند استخدام المحفظة الاستثمارية من قبل المستثمر ويمكن التعبير عن ذلك بالنسب التالية

ويقيس لنا العائد على الاستثمار، مقدار العائد أي صافي الربح الذي نحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية سواء أكانت ممولة من المالكين أو مقترضة من خارج المشروع.

رابعا: العائد على حق الملكية: الذي يعد مقياس لمقدار كفاءة إدارة الاستثمار في استغلال أموال المالكين والمتاجرة في الملكية لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم حسابه كما يلي[1]:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{الضريبة بعد الارباح صافي}}{\text{الملكية حقوق}}$$

خامسا: عائد فترة الاحتفاظ: ويقيس لنا العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتأخذ هذه العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات أرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، وعلى شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين سعر شراء وسعر بيع الأصول المالية، ويمكن حساب العائد كما يلي:

$$\text{عائد فترة الاحتفاظ} = \frac{(\text{البيع سعر} - \text{الشراء تكلفة}) + \text{الجارية النقدية التدفقات}}{\text{الشراء تكلفة}}$$

المطلب الثاني:المخاطر الاستثمارية

هناك اتفاق عام على أن المحدد الرئيس للعائد المطلوب من أصل ما يتمثل في درجة المخاطرة لهذا الأصل. يمكن تعريف المخاطرة، عموما بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية، إلا أن المخاطرة لها معان كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الاستثمار

لابد القول ابتداء أن الواقع يؤكد بأننا نعمل في ظروف تتسم بقدر من عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا وفي مثل هذه الظروف لا يمكن تحديد حجم العائد المتوقع بدقة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة المخاطر في الاستثمار التي ترتبط باحتمال وقوع الخسائر نتيجة عدم تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا، فكلما زاد احتمالات وقوع الخسارة كلما كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح لان العائد هو العنصر الأساسي في الاستثمار ونستطيع تقدير المخاطر من خلال ربط العنصر الكمي للمخاطر المتمثل بدرجة المخاطر بمعدل العائد على الاستثمار.

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص: 98.

وتعرف المخاطر الاستثمارية بأنها عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة. وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد التام المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. فالاستثمار الذي يحتمل أن يعطي عائدا بنسبة 20% إذا استمرت الظروف الاقتصادية الجيدة، ويحتمل في الوقت نفسه أن يحقق خسارة بنسبة – 10% على سبيل المثال في ظل ظروف اقتصادية سيئة، فيقال هنا إن الاستثمار محفوف بالمخاطر[1].

مخاطر الاستثمار هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع[2]، إن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وان المستثمر الرشيد يهدف لتحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطر لديه.

وهناك خطوات تساعد على التعامل مع المخاطر المختلفة التي يواجهها المشروع والمخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات،والخطوة الأولى هي تحديد المخاطر التي سيواجهها المستثمر أولا ووضع الخطط لمواجهة هذه المخاطر والبدائل المتاحة لمعالجتها وآثارها على الاستثمار والنتائج المتوقعة من المخاطر، أي حجم الانحراف في النتائج المترتبة على حدوث المخاطر وتحديد مدى إمكانية تجنبها أو التحكم بها، والخطوة الثانية هي القيام بتقدير المخاطر إذ يتم فيها تقدير عدم التأكد المصاحب لهيكل المشكلة وتحديد العناصر الأساسية المسببة للمخاطر وآثار عدم التأكد وكيفية التعامل معها، وأخيرا مرحلة تقويم المخاطر وهي مرحلة تحديد المتغيرات المهمة وعناصر المخاطر التي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات وتقييم الحلول للتعامل مع طبيعة كل عنصر من المخاطر[3].

ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فانه أيضا لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطره ولكن هذه المخاطرة قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.وتنقسم المخاطر إلى قسمين رئيسيين:

الفرع الثاني: أنواع المخاطر

تتصف قرارات الاستثمار ومن ثم التدفقات النقدية الناجمة عنه بالحساسية تجاه العديد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية لأنه يعتمد على التنبؤ في الأحداث المستقبلية عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة وعليه سوف تتأثر هذه التدفقات المتوقعة بالعديد من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى نوعين من المخاطر هما:

أولا: المخاطر النظامية أو الخارجية

هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ. ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار[4].

وتنعكس هذه المخاطر على جميع الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق بصورة عامة وتختلف درجة تأثر هذه الأدوات بالمخاطر بنسب ودرجات مختلفة حسب طبيعة الصناعة أو الخدمة أو القطاع الذي ينتمي إليه المشروع ودرجة حساسية الاستثمارات للتغيرات المذكورة التي تظهر تقلبات سعرية.

فمثلا إن درجة المخاطر المنتظمة تكون أكثر تأثيرا على المشاريع الصناعية التي تنتج السلع الصناعية مثل المطاط أو على شركات الطيران وأن الشركات التي تتأثر بالمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتناقص أو تتزايد مبيعاتها أو أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها حسب

[1] مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 217.

[2] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 16.

[3] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 102.

[4] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 17.

مستويات التغير في النشاط الاقتصادي العام والتي تنعكس بدورها على مستوى تداول الأسهم في الأسواق المالية وأهم خصائص هذه المخاطر صعوبة التخلص منها، وتشمل المخاطر النظامية المخاطر التالية:

1-مخاطر أسعار الفائدة

إن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي دائما إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات لان المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة في أحد البنوك مثلا مما سيدر عليه عائد أعلى[1].

فإذا افترضنا مثلا أن الفائدة على السندات كانت 8% بينما ارتفعت أسعار الفائدة البنكية على الودائع وأصبحت 10% مثلا، فان قرار المستثمر الرشيد سوف يكون استثمار أمواله بوضعها كوديعة في البنك، إن درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة تختلف من أداة استثمارية إلى أخرى وحسب طبيعة وتاريخ استحقاق الأداة الاستثمارية. فأي تغير في أسعار الفائدة سوف يكون له تأثير على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تأثيره على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل.

2-مخاطر انخفاض القوة الشرائية

ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين مثلا فيما لو ارتفعت معدلات التضخم والتي تؤثر كثيرا على القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع.

3-مخاطر السوق

تسمى مخاطر السوق لأنها تلك المخاطر التي ترتبط بالبيئة الاقتصادية المحيطة بالاستثمارات والتي تعود إلى حركة السوق ككل، وتشكل بحدود 35-50% من المخاطر الكلية التي تتعرض لها الاستثمارات، وكونها مخاطر خارجية فإنها بعيدة عن تأثير قرارات إدارة الاستثمارات أو الشركات، وتتأثر بعوامل السوق المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادي والعناصر الأساسية الموجهة للسوق[2].

ثانيا:مخاطر غير نظامية

وهي المخاطر التي تكون مصادرها خاصة منفردة تتعلق باستثمار أو مشروع معين أو قطاع محدد وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق ولا يتأثر بها السوق بشكل عام، وفي حالة حدوثها فان آثارها تكون جسيمة وتكون درجة المخاطر عادة مستقلة عن الظواهر الاقتصادية بشكل عام وهذه المخاطر يمكن تجنبها[3].

والمخاطر غير المنتظمة هي تلك المخاطر المتبقية من المخاطر الكلية والتي تنفرد بها أداة استثمارية معينة أو شركة وتلعب الإدارة دورا فاعلا في التأثير عليها، ومخاطرها تنشأ من داخل المشروع وتتأثر هذه المخاطر بعوامل يمكن السيطرة عليها إذا توفرت الكفاءة الجيدة في الإدارة العليا والتمويلية للمشروع.

[1] حسني علي خريوش مرجع سابق، ص: 43.
[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 106.
[3] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 107.

ويمكن التقليل من المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات من حيث أدوات الاستثمار كالأسهم والسندات والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الاستثمار فيها كالاستثمار في قطاع البنوك أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة أو من حيث الاستثمار في أدوات محلية أو أجنبية[1]. وتشمل المخاطر المنتظمة المكونات التالية:

1-المخاطر الصناعية: ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة وناتجة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة، مثل عدم توفر المواد الخام لصناعة معينة أو ظهور اختراعات جديدة تؤدي إلى توقف أو الحد من الطلب على المنتجات القديمة، كما حصل بالنسبة للطلب على الأجيال القديمة من أجهزة الكمبيوتر والذي تأثر من ظهور الأجيال الحديثة المتطورة.

2-مخاطر سوء الإدارة: إن لأخطاء الإدارة آثارا سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الاستثمار، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة. وهناك الكثير من البنوك والشركات المالية التي تعرضت للإفلاس بسبب الفشل في الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من تحقيقها لأرباح جيدة، ويجب أن تسعى الإدارة دائما إلى تحقيق الفعالية الإدارية فعلم الإدارة هو علم الفعالية.

3-المخاطر التمويلية أو الرفع المالي: ترتبط هذه المخاطر بنوعية التمويل وهيكل الأصول وعلى العموم إن زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن الشركة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية ثابتة بصورة دورية بغض النظر عن تقلب العوائد[2].

هذا بالإضافة إلى المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة[3].

4-مخاطر الائتمان: التي تتعلق بمدى التوسع بمنح الائتمان التجاري وتراكم الذمم المدينة الممنوحة إلى العملاء، وتكمن المخاطر في عدم قدرة العملاء على تسديد الذمم المدينة أو التأخر في تسديدها وتحولها إلى ديون معدومة[4].

5-مخاطر أسعار الصرف: أي تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل أو نظرا لتغيرها باستمرار، ومخاطر البلد والتي تتمثل في الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال المقترض دوليا بسبب رفض سداد المدفوعات في تاريخ الاستحقاق.

6-المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية: وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...الخ)[5].

الفرع الثالث: قياس وتقييم مخاطر الاستثمار عند اتخاذ القرار الاستثماري

إن قياس وتقسيم مخاطر الاستثمار تعد من أهم المتغيرات المؤثرة في قرار الاستثمار المناسب، ولما كانت هذه المخاطر لا يمكن تجنبها كلية فإنه يجب العمل على تقييمها للحد من أثارها على العائد الاقتصادي المتوقع من الاستثمار، باستخدام العديد من الأساليب التي تمكن من دراسة وتقييم هذه المخاطر لكل مشروع استثماري متاح.

[1] حسني علي خريوش، مرجع سابق، ص.ص: 46، 47.
[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 109.
[3] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 17.
[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 109.
[5] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 17.

وتتضمن هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الإحصائية، والتي يترتب عليها اختيار المشروع أو المشروعات التي يصاحبها أقل قيمة متوقعة وانحراف ومعامل اختلاف طبقا لنمط التوزيع الاحتمالي، على أن تكون من المشروعات صاحبة أقل تباين، تستخدم أساليب التوقع الرياضي، المرتبطة ببحوث العمليات لتقييم وقياس مخاطر الاستثمار. إذا كان يصعب تقدير احتمالات الحدوث المناظرة للتدفقات النقدية الداخلة، أو تلك التي يتم تقديرها مع عدم المعلومات الكافية التي تستخدم في عملية التقدير.

وتشمل هذه الأساليب على سبيل المثال لا الحصر على كل من نظرية المباريات، وأسلوب شجرة القرارات، وأسلوب تحليل الحساسية وغير ذلك من أساليب يمكن استخدمها في هذا المجال.[1]

المطلب الثالث: محفزات الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي خير شاهد على أن دول العالم تلهث نحو اللحاق بركب التنافس الدولي إلى جذب أكبر كم من الاستثمارات، تلك المسألة التي تحتل أولوية خاصة في الدول النامية، والتي تعاني من انخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار، مما يضعف من عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ولا يخفى على المرء الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على حاجتها للتمويل عن طريق القروض المحلية والأجنبية، إما لعدم قدرة رأس المال المحلي على تلبية احتياجات الدولة من القروض، أو للشروط القاسية التي تفرضها الدول الدائنة على الدول النامية المدينة، والتي قد تصل إلى حد المساس بسيادة الدول النامية واستقلالها الاقتصادي.

ويبقى الاستثمار —وطنيا كان أو أجنبيا– وسيلة الدولة في تحقيق أهدافها نحو التنمية الاقتصادية، فليس غريبا أن تتسابق الدول جميعها في جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم لها كافة الضمانات القانونية التي توفر للمستثمر مناخا ملائما لتوظيف أمواله في الدولة آمنا مطمئنا، كما تمنحه العديد من الحوافز الضريبية التي تحقق له ربحا مجزيا، أو عائدا ماليا وفيرا يستحق بسببه أن ينتقل رأس المال من مواطنه الأصلي إلى الدول التي تعتني بالاستثمار، وتوفر الظروف الملائمة والعوامل الملائمة لازدهاره.

ولم يعد الاهتمام مقصورا على الاستثمار الأجنبي أو رأس المال الوافد من الخارج وحده رغم أهميته في التنمية، ولكن الدول تهتم بقدر مناسب بالمستثمر الوطني أو المحلي، وخاصة في الدول النامية التي تنبهت إلى أن جزءا كبيرا من الاستثمارات العاملة في أراضيها يقوم بها المستثمرون الوطنيون، كما أن قدرا كبيرا من رأس المال الوطني يستثمر خارج أراضيها، مما كان من الضروري أن توحد المعاملة القانونية والضريبية بين المستثمر المحلي ونظيره الأجنبي.

الفرع الأول: الحوافز المباشرة

أولا: الحوافز الضريبية

لجأت العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها لاستخدام الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب الاستثمارات لما لها من تأثير على التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية.

تعرف الحوافز الضريبية بأنها: "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة"[2].

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص.ص: 47،48.

[2] إبراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سابق، ص: 78.

فالحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيض أسعار الضريبة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار[1]، فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار ايجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

فالمستثمر الأجنبي يوازن بين المخاطر التي يتحملها في سبيل الحصول على هذا العائد فإذا قدمت له الدولة المستوردة من عناصر الموازنة ما يجعله يرجع كفة الإقدام على الاستثمار دفع رؤوس أمواله لاستثمارها فيها.

تحرص الدول على أن تضمن تشريعاتها كثير من الضمانات والمزايا التي تسير تحقيق غايات اقتصادية وغير اقتصادية، وفي هذا الخصوص فان الإعفاءات الضريبية تستهدف تحقيق مقاصد متنوعة على المستوى الاقتصادي، فان زيادة حجم الاستثمار الأجنبي والوطني يأتي على قمة الأهداف الاقتصادية للإعفاءات الضريبية، فالمستثمر يضع في اعتباره دائما حجم العائد الذي سوف يحصل عليه نتيجة لاستثمار أمواله وسوف يتخذ قراره بالاستثمار كلما زادت احتمالات حصوله على عائد اكبر ففرض الضرائب على المشروع الاستثماري يؤدي بالطبع إلى تقليل هامش الربح الذي يحصل عليه المستثمر هو الأمر الذي قد يصرفه عن اتخاذ قراره بالاستثمار في الدول التي تفرض أعباء ضريبة مرتفعة ويأتي من هنا أهمية الإعفاءات الضريبية أو انخفاض سعرها كعامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول.

كما تهدف الإعفاءات الضريبية أيضا إلى زيادة حجم المدخرات المحلية وذلك باعتبار أن هذه الإعفاءات تزيد من الدخل المتاح للأفراد وهو الأمر الذي يسمح لهم بتوجيه جزء من الزيادة التي حدثت في دخولهم للادخار، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية من إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة ومراعاة الأعباء العائلية، إضافة إلى خصم أعباء الديون قبل حساب الضريبة.

فتلعب الإعفاءات الضريبية دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها تشجيع المشروعات في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا، وتتمثل هذه المزايا في الإعفاءات الضريبية.

فتعد الإعفاءات الضريبية أحد أهم أدوات تشجيع الاستثمارات، كما أنه أداة هامة لجذب قطاعات السكان نحو الإقامة في مناطق جديدة لهدف تعميرها وإعادة توزيع السكان فيها، وجعلها مصدرا من مصادر التصدير، ذلك لان الإعفاءات الضريبية تلعب دورا هاما في تحقيق ما تهدف إليه الدولة في إطار سياسة التنمية، وقد تكون هذه الأهداف قومية، كدعم الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، أو قد تكون لأهداف إقليمية كتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة على أقاليم الدولة، والتوسع في إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، وتوفير احتياجات المواطنين في هذه المناطق النائية لجذب الآخرين في هذه المناطق الجديدة[2].

والحوافز الضريبية تعتبر أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يتضح الدور الفعال لسياسة الإعفاءات الضريبية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على معدلات الادخار وتكوين رأس المال، فالعمالة تزيد إنتاجيتها عندما تمتزج بتراكم رأسمالي كبير (فالتكوين الرأسمالي يزيد معدل الإنتاجية)، فكلما زاد الجزء المخصص من الدخل للادخار والاستثمار كلما زاد مستوى الدخل في المستقبل لهذا فان سياسة الإعفاءات الضريبية تلعب دورا مؤثرا على التنمية الاقتصادية.

ثانيا: الربح

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات"دراسة مقارنة" كوريا الجنوبية–ماليزيا–المكسيك– مصر– الأردن –تونس –البحرين، القاهرة،** مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص: 44.

[2] علي حسن الحصيني." **العملية الجمركية و أثرها على جذب الاستثمار**". مؤتمر الاستثمار و التمويل. شرم الشيخ.5-8 ديسمبر 2004.ص من 104-119.

يعتبر الربح في الاقتصاديات الرأسمالية حافزا على القيام بالاستثمارات وهدفا لها، فهو الدافع الأساسي إلى القيام بالمشروعات الاقتصادية، وهو المحرك الأول لكل العمليات الإنتاجية.

وقد عرف علماء الاقتصاد الربح: بأنه العائد الذي يحصل عليه المستثمر من المشروع، وهو المبلغ المتبقي بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري، والتي يلتزم المشروع الاستثماري بالوفاء بها، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الأخرى مثل الضرائب، وأقساط الاستهلاك، وباقي المصروفات التي تحمل بها الحسابات الختامية، وأيضا التكاليف الضمنية[1].

☚ وتقوم الأرباح على ثلاث متغيرات هي:

– **العوائد المتوقعة:** مجموع العوائد التي يحصل عليها صاحب المشروع الإنتاجي من بيع المنتجات بعد خصم كافة النفقات الضرورية الحالية اللازمة لصنع المنتجات

– **ثمن عرض رأس المال:** هو ثمن الذي يحفز المنظم على عرض وحدة جديدة من رأس المال.

– **معدل الفائدة:** هو المعدل الذي يدفع للتغلب على رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالسيولة النقدية، ويحملهم على ترك هذه السيولة، ويتحدد هذا المعدل في نقطة تقاطع الخط البياني للادخار مع خط البياني للاستثمار.

☚ كما يرى (كينز) أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على أمور أهمها:

– إنتاجية الأصل الإنتاجي (أي قدرة الأصل أو الآلة الرأسمالية على إنتاج كمية أكبر في وقت أقل)

– السعر الذي تباع به السلع التي أنتجت باستخدام الأصل الإنتاجي وبطبيعة الحال فان هذا السعر يتوقف على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة.

– تكاليف الإنتاج وهذه التكاليف تتمثل عادة في أثمان المواد الخام ورواتب الموظفين...إلى غير ذلك.

ولهذا يعتبر الحافز على الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية، وعلى سعر الفائدة السائدة في السوق من ناحية أخرى، فالمنظم عندما يقرر إقامة مشروع جديد أو شراء آلة جديدة، فانه يتوقع الحصول على سلسلة من الغلات المتتابعة نتيجة بيع إنتاج هذا الأصل طوال فترة صلاحيته للإنتاج.

والمقصود بسلسلة الغلات المتوقعة هو الصافي يعد خصم التكاليف التي يدفعها للعوامل الأخرى التي تساهم في الأصل في الإنتاج، ولكن الغلات المتتابعة المتوقعة، ليست هي وحدها التي يأخذها المستثمر في الاعتبار حينما يتخذ قرار الاستثمار، وإنما لابد أن يقارنها بثمن شراء الآلة أو الأصل الجديد أي ثمن العرض، وثمن العرض للآلة ليس هو الثمن السائد في السوق لمثيلات هذه الآلة،وإنما هو تكلفة إنتاج وحدة جديدة.

يرى كثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين أن الربح الذي يتحقق للمشروع الاستثماري في أية فترة من الزمن يعد مؤشرا ذا أهمية كبيرة، بالنسبة لحالة الطلب المتوقعة على منتجات المشروع الاستثماري، وأن ارتفاع معدل الربح يحفز صاحب المشروع الاستثماري إلى اتخاذ قراره الخاص بالاستثمار، ويدفعه إلى زيادة حجم الاستثمار.

[1] ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص ص 226، 227.

في حين أن انخفاض معدل الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام باستثمارات جديدة، كما يرى علماء الاقتصاد أن أهمية الربح حافزا للاستثمار قد تفوق الحوافز الأخرى، فالتوقعات المستقبلية المتفائلة ترتبط بدرجة كبيرة بتحقيق ربح مرتفع في المستقبل، فان المستثمر سوف يكون أكثر تفاؤلا ويقدم غالبا على الاستثمار.

ويرى كينز أن حجم الاستثمار الذي يتم في الدولة في وقت معين يتحدد بناء على المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة في السوق فكلما زادت هذه الكفاية عن سعر الفائدة، كان ذلك حافزا لأصحاب الأموال المدخرة والمستثمرين للسعي لاستغلالها عن طريق الاستثمار، أما إذا قلت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة السائد في السوق، فضل أصحاب الأموال المدخرة استغلالها عن طريق الإقراض بفائدة بدلا من الاستثمار.

ثالثا: سوق مالي فعال ومتطور (البورصة)

تعتبر عملية تعبئة الموارد من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، وذلك لتمويل الاستثمارات الإنتاجية ولتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ولهذا يعمل صانعوا السياسات الاقتصادية في هذه الدول على تكوين أسواقهم المالية وإعطائها مزيدا من الاهتمام، وذلك لما لهذه الأسواق من أهمية في تعبئة المدخرات المحلية، وجذب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

تعد سوق الأوراق المالية إحدى أهم آليات تجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية حيث تلعب هذه السوق دورا أساسيا في تطوير وتنظيم أساليب التمويل للمشروعات، وتوفير هذا التمويل بالأحجام المطلوبة والمناسبة وذلك من خلال اقتناء الأفراد والشركات لما يصدر في هذه السوق من أسهم وسندات، ويعتبر نمو هذه السوق مطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية لأي دولة[1].

ويمكن تعريف السوق المالي على أنها التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية بيعا وشراء بحيث تشكل القنوات الرئيسية التي ينساب فيها المال من الأفراد والمؤسسات والقطاعات المتنوعة، بما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد[2].

إذا فالأسواق المالية أحد المصادر المهمة لتوفير الاستثمار للفوائض المالية، حيث تقوم بتحويل الأرصدة النقدية من مجرد مدخرات متراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة، أو زيادة في حجم المشروعات القائمة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة،ومن ثم توليد دخول جديدة، وبالتالي إلى زيادة الطلب على النتاج، والنتيجة النهائية هي فعالية الاقتصاد، وهنا يتضح الدور الذي تلعبه هذه الأسواق في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

☚ ولكي يكون السوق المالي نشطا لا بد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

– أن تسود السوق المالي المنافسة الكاملة، وهذا الشرط مرهون تحقيقه بتوفر عدد كبير من البائعين والمشترين، تتوفر لهم حرية الدخول إلى السوق والخروج منه، وذلك حتى تقل فرص نشوء الاحتكار، ولاشك أن توفر هذا الشرط يحقق للسوق المالي ما يعرف بخاصتي العمق والاتساع.

– أن يتوفر في السوق المالي منظومة للمعلومات المالية توفر للمتعاملين فيه معلومات دقيقة وفورية حول سعر الأدوات المالية المتداولة في السوق وحجم عمليات التداول التي تتم فيه.

– وجود مؤسسات متخصصة في أمور البورصة والتعامل فيها من شركات ومؤسسات مالية وسيطة مثل بيوت الإصدار والسماسرة.

[1]Frederic Mishkin et Christian Bordes et Pierre-Cyrille Hautcoeur et Dominique Laroue-Labarthe،**Monnaie، banque et marchés Financiers**، Paris : Nouveaux horizons، 8e édition، 2007، p 3.

[2] ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص 245.

– تكوين الجهات الرقابية للإشراف على القوانين المنظمة لعمل السوق ومراقبة آدائها بشكل حيادي وذلك من أجل حماية السوق.

– حظر استخدام الائتمان في صفقات الإصدارات الفردية.

رابعا: حماية الاستثمارات القائمة

تعتبر الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات وحمايتها ضرورية وملحة بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال أو الدول المستوردة له، فالدول المصدرة لرأس المال يهمها أن تكفل حماية قانونية شاملة لرؤوس أموالها في الدول التي سينتقل إليها رأس المال، وفي الوقت نفسه فان الدول المستوردة لرأس المال يهمها توفير هذه الحماية القانونية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال إليها حتى لا يتردد رأس المال في الانتقال من دولته إلى الدولة المستوردة مع ما قد يتعرض له من مخاطر نتيجة ذلك.

وفي إطار سعي كل الدول إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت هذه الاستثمارات وطنية أو أجنبية، فان الدول توفر أقصى حماية ممكنة لهذه الاستثمارات حتى يتم توظيفها، فتقدم الدول كافة الضمانات القانونية التي تضمن حماية أموال المستثمرين. ذلك أن المستثمر من حقه أن يطمئن إلى المناخ الاستثماري في الدولة التي يريد استثمار أمواله فيها، فمهما كان من أمر الإعفاءات الضريبية أو غيرها من الامتيازات أو الحوافز التي يتمتع بها فانه سيظل مترددا في استثمار أمواله فيها بسبب شبح الخوف من المخاطر غير التجارية الذي مازال قائما فانعدام الثقة هو أكبر عائق في سبيل تدفق الاستثمارات، ولن تستطيع الدولة القضاء على ذلك إلا بان تطمئن المستثمر بمواجهة هذه المخاطر الغير تجارية، وذلك على نحو يشعر معه المستثمر أنه سيمضي في مشروعه متحررا من الخوف إلا من المخاطر التجارية التي يرضى عادة بتحملها، ولذلك فقد اهتمت الدول اهتماما بالغا بالتشريعات الاستثمارية باعتبارها الأداة التي تكشف عن سياستها نحو المستثمر، وطبيعة المناخ الاستثماري الذي يزاول النشاط الاستثماري فيه، وما يوفره من ضمانات قانونية.

فأكثر ما يخشاه المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة هو استيلاء تلك الدولة على أمواله دون تعويض عادل، أو إساءة معاملته إلى الحد الذي يصبح فيه المضي في مشروعاته الاستثمارية مخاطرة كبيرة في حد ذاتها، وقد تتعدد الأساليب التي تتبعها الدولة في الاستيلاء على المصالح الأجنبية الموجودة على إقليمها، إلا أنها تتشابه جميعها في كونها إجراءات تتم بالإرادة المنفردة للدولة، وتهدف إلى حرمان المستثمر من الفوائد المالية التي تعود عليه من أمواله سواء بطريق مباشرة أو طريق غير مباشر.

☚ وهناك ثلاثة طرق تتبعها الدولة للاستيلاء على ممتلكات المستثمر هي نزع الملكية للمنفعة العامة، والمصادرة والتأميم.

الفرع الثاني: حوافز الاستثمار غير المباشرة

أولا: المحافظة على استقرار قيمة النقود (الاستقرار الاقتصادي)

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من العوامل الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن، تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم)، والتوازن الاقتصادي الخارجي" التوازن في ميزان المدفوعات".

☚ فيوجد ثلاثة مؤشرات مباشرة على استقرار الأوضاع الاقتصادية في أية دولة من الدول وهي:

– مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي): ويقصد بالتوازن الداخلي الفائض أو العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير العجز في الميزانية العامة إلى زيادة الإنفاق بما في ذلك الإقراض الحكومي على الإيرادات الحكومية والمنح، الذي تغطيه الحكومة

بالالتزام بالسداد (الدين) أو السحب من أموالها السائلة أو كليهما، أما الفائض فيها فيشير إلى زيادة متحصلات الحكومة من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض[1].

– مؤشر سياسة التوازن الخارجي (العجز الخارجي): يتمثل هذا المؤشر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي يتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي، وبذلك يشمل الصادرات والاستيرادات من الخدمات (تجارة الخدمات).

– مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري عن طريق انخفاض الثقة بالعملة الوطنية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح[2].

وتهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي في الوقت الحاضر بتحقيق عديد من الأهداف أهمها، معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية للعملة.

تؤدي عملية المحافظة على استقرار قيمة النقود إلى تمكن المدخر من شراء السلع بالأسعار نفسها بعد عدة سنوات، الأمر الذي يشكل قوة حفز كافية للأفراد تحفزهم على الادخار، وبالتالي الإقلال من اللجوء إلى شراء السلع الاستهلاكية، هذا بالإضافة إلى أنه لن يكون لدى الأفراد ذلك الشعور بأنه يمكن سداد الديون مستقبلا بقيمة أقل، مما يزيد من ثقة الأطراف ببعضها البعض، ويزيد من استقرار حالة البضاعة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات فيها، بسبب المدخرات.

كذلك فان استقرار قيمة النقود سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض عنصر المخاطرة الناتج عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة استقرار المشاريع الاستثمارية، وحفز أصحاب الأموال على ارتياد مجالات الاستثمار المختلفة[3].

ثانيا: استقرار ومرونة القوانين

تؤثر المحددات التشريعية على حركة الاستثمارات المحلية أو الأجنبية المباشرة، وتمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمارات في الدولة المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، ففي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات يصير تهيئة الإطار القانوني المناسب للاستثمار هو أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار، واستقرار المعاملات، فالحماية القانونية وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي استثمار طويل الأجل[4].

ثالثا: التقدم العلمي والتكنولوجي

يتفق علماء الاقتصاد على أن التقدم العلمي والتكنولوجي يعتبران من أهم العوامل المؤثرة في عملية الاستثمار، بل ربما كان لهما المقام الأول في الأهمية والتأثير سواء في النظام الرأسمالي أو في النظام الاشتراكي[5].

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق ، ص: 168.
[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص: 177.
[3] ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص: 391.
[4] فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص: 21.
[5] إبراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص: 406.

يشير شومبيتر في نظريته عن التنمية الاقتصادية إلى أن عملية التجديد هي لب عملية النمو،وأن مفهوم الإبداع والابتكار يرتبط بمفهوم التغيير وإدخال السلع المستجدة،وفي كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" الذي وضح فيه مفهوم الإبداع قال: إن مفهوم الإبداع يمكن أن يأخذ إحدى الصور التالية[1]:

- نشاء صناعة جديدة أو إدخال تحسينات على الصناعة القائمة؛
- استعمال طرق مستحدثة في الإنتاج؛
- فتح سوق جديدة؛
- التوصل إلى موارد جديدة.

فلتقدم العلمي والتكنولوجي مساهمة بالغة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، وتسريع النمو الاقتصادي، اذ يؤثر التقدم التقني على كل من جانبي العرض والطلب، فمن ناحية الطلب الاستثماري نجد أن الموجات الكبيرة من الطلب الاستثماري ترتبط ارتباطا كبيرا بالتغيرات التقنية فلقد أدى ظهور السكك الحديدية والكهرباء والسيارات والآلات الحاسبة إلى تحقيق زيادات كبيرة في الاستثمار.

ونظرا للدور الرئيسي للتقدم التقني في تشجيع الاستثمار فان الدول الكبرى تخصص أموالا كبيرة لتمويل ما يسمى بالبحوث والدراسات، كما تقوم الشركات والمؤسسات الكبرى بالإنفاق على الأبحاث التي يجريها العلماء دون اهتمام بجنسية العالم.

رابعا: الإدارة الكفؤ والتحرر من الجمود الروتيني

يعتبر تبسيط إجراءات الترخيص للمشروعات الاستثمارية أحد أهم بنود مناخ الاستثمار المناسب والذي تهدف الدول إلى تحقيقه من خلال تنفيذ إستراتيجية تشريعية وسياسة اقتصادية متكاملة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

فقد أثبتت الأبحاث والدراسات التطبيقية التي أجراها علماء الاقتصاد أن الإدارة الكفؤ لدوائر ومؤسسات الدولة، والتحرر من الجمود الروتيني من أهم عوامل جذب واستقطاب الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية، ففي دراسة للباحث "عبد السلام أبو قحف" عن الأهمية النسبية لحوافز الاستثمار المقدمة من الدول المضيفة للشركات الأجنبية من وجهة نظر الشركات البريطانية، تبين له أن التحرر من الإجراءات البيروقراطية، والحد من الروتين المنفر والإجراءات الطويلة، حافزان يحتلان المرتبة الثانية من الأهمية من بين الحوافز التسعة التي أجرى دراسته عليها[2].

كما يؤثر الفساد سلبيا على التنمية الاقتصادية وعلى الاستثمار إذ أنه يزيد من درجة عدم اليقين في الاقتصاد ويدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمارات الريعية والخدمية قصيرة المدى وبعيدا عن الاستثمارات طويلة الأجل.

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص.ص: 64،63.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص.ص: 420،419.

المبحث السابع:أهمية ودور الاستثمار في التنمية المستدامة

يعتبر الاستثمار العنصر الرئيس الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي نوعية هذا النمو من ناحية أخرى، ويتوقف تحقيق معدل النمو المطلوب على النجاح في توفير حجم الاستثمارات المطلوبة، وهو ما يتوقف بدوره على توافر التدفقات النقدية المطلوبة لذلك، داخليا وخارجيا.

كما يعتبر الاستثمار هو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج ونوعية وحجم العمالة وفرص العمل الجديدة المطلوبة لزيادة الدخل والارتفاع بمستويات المعيشة، وبالتالي خلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة التي نعمل على تحقيقها.

وعلاوة على ذلك فان الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل المنتجة، وتلقي تجارب الدول الناجحة في التصدير الضوء على أهمية دور الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي لنجاح التصدير، لان هذا الاستثمار يصاحبه عادة رأس مال وتكنولوجيا وإدارة حديثة، ويساهم في زيادة الإنتاجية وإنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة.

المطلب الأول: دور الاستثمار في تحقيق التنمية

هناك علاقة واضحة بين قيمة الناتج الكلي، والقيمة المضافة الكلية، وهذه القيمة المضافة الكلية هي التي تمثل مجموع الأنصبة الموزعة على أصحاب عناصر الإنتاج، أي تمثل الدخل الكلي، أي أن القيمة المضافة هي جزء من قيمة الإنتاج الكلي.

وفي هذا الدور فان أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي بمعدلات معينة، لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي بمعدلات مناظرة، ولكن هذه الزيادة في قيمة الإنتاج الكلي لا يمكن أن تزيد إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني (أي زيادة مناظرة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في كمية الإنتاج وقيمته)، لذلك يعتبر الاستثمار العيني وسيلة لتحقيق معدل نمو سريع.

ولوجود علاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، فإذا رغبنا في زيادة معدل النمو، يجب أن يزيد الاستثمار، فهو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج ونوعيته، وهو المؤثر في التصدير وحجم التوظف.

إن تحقيق التنمية بشتى أشكالها هو أحد الأهداف الأساسية في كل مجتمع من المجتمعات، غير أن تحقيق التنمية لا يمكن أن تتم بمعزل عن القيام بالاستثمارات في شتى الميادين. ولذلك، فان تنمية أي قطاع من القطاعات الاقتصادية يتم من خلال توجيه الاستثمارات

إلى ذلك القطاع. وتقديم التسهيلات كافة التي من شأنها الإنفاق وحشد الأموال في هذا القطاع لتأمين الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للعمل في هذا القطاع، فيرتفع من جراء ذلك أداؤه وتزداد عوائده ويشهد تطورا في خدماته ومنتجاته كما ونوعا[1].

ومن المؤشرات التي تبين الدور التنموي للاستثمارات ما يلي:

-الإنفاق على تأمين التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف وتقديم الخدمات والمنتجات ذات النوعية عالية الجودة...

-حل مشكلة العمالة والجهل والفقر من خلال تشغيل القوى العاملة وتأمينها وإعدادها وتدريبها على نحو يتوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.

-تحسين وضع الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات من خلال الحد من المستوردات وزيادة الصادرات.

-إمداد القطاعات الأخرى بمخرجات أحد القطاعات لكي يسهل عملها ويسرع في تطويرها.

ويؤكد العديد من الاقتصاديين بأن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعد الأساس لأي تقدم اقتصادي، ذلك أن زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم، زيادة قدرة المجتمع على إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور باستمرار.

ولقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الاستثمارات في التنمية، فمنها من أشار إلى ضرورة سير الاقتصاد بشكل متوازن عن طريق توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات بشكل متوازن (النمو المتوازن). ومنها من أشار إلى ضرورة تركيز الاستثمارات في القطاعات القائدة أو الرائدة (هيرشمان) أي القطاعات التي لها تشابكات أمامية وخلفية تكون نقطة انطلاق في المستقبل لتنمية باقي القطاعات، إذ سرعان ما ينتشر تأثير هذه الاستثمارات على القطاعات الأخرى مستفيدة من إنتاجه أو يستفيد هو من خلال إنتاجها (النمو غير متوازن). إن الاستثمارات تشكل إحدى الوسائل الفعالة في تغيير الهيكل الاقتصادي في التوازن الحركي للاقتصاد كما أن النمو الاقتصادي يعتمد عدة متغيرات، إلا أن من أهمها حجم الاستثمار ويمكن إظهار العلاقة ما بين الاستثمار والنمو من خلال المعادلة التالية[2]:

$$R= I/K$$

حيث:

R= معدل النمو الاقتصادي

I= معدل الاستثمار (الادخار/ المدخل)

K= معامل رأس المال (رأس المال/ الناتج)

والملاحظ هنا أن الاستثمار عامل مستقل بينما النمو الاقتصادي عامل متغير وتابع للاستثمار، حيث إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. وقد أكد العالم "دومار" في نموذجه على أن الاستثمار يعمل على زيادة نمو الاقتصاد القومي.

كما أكد العالم "كالسكي" أن زيادة الدخل القومي يعود إلى عاملين ايجابيين هما الاستثمار والتحسينات، وعامل سلبي هو الاندثار، ووجد أن ثمة علاقة طردية بين الزيادة في معدل نمو الدخل القومي والاستثمار مشيرا إلى أن الاستثمارات الإنتاجية تؤتي ثمارها

[1] مروان شموط و كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 28.

خلال سنة واحدة من تاريخ بدء الاستثمارات. أما **كالدور** فقد ذهب في نموذجه إلى أن ثمة علاقة ما بين التقدم التكنولوجي والاستثمار وعبر عنها بنسبة رأس المال / الناتج.

فالاستثمار ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب رفع معدل الاستثمار والذي يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية. ومن ثم يجب العمل على خلق المؤسسات المالية والمصرفية مثل البنوك وشركات التأمين وبيوت الادخار وبنوك الريف القادرة على الوصول إلى المدخرين الصغار في الريف وتعبئة مدخراتهم لأغراض الاستثمار مثل صناديق التوفير وبنوك القرى[1].

فمن عوامل الوصول إلى التنمية رفع مستوى الاستثمار ومن نافلة القول أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب تحقيق التنمية البشرية، ولهذا ضرورة لتوجيه الإنفاق الاستثماري في الموارد البشرية ويجب أن يتم البدء هنا على مستوى المؤسسات التعليمية والعلمية ومؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار

يمكن بسهولة أن تنكشف الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار، بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا مهما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره "ديناميكيا على مدار الزمن"، بما انه وثيق الارتباط –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظف.

والى عدة جوانب أخرى على التوالي:

- الاستثمار والابتكار؛
- الاستثمار والحركة التراكمية؛
- الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية؛
- الاستثمار والتقدم الاقتصادي.

الفرع الأول: الاستثمار والابتكار

لقد أورد جوزيف شومبيتر –في مؤلفه عن نظرية التطور الاقتصادي– تمييزا واضحا بين الاختراع والابتكار،إذ أنه يقصد بالاختراع اكتشاف أسلوب فني جديد،أو تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج،أما الابتكار فانه ينصرف إلى التطبيق العملي للاختراع الجديد أو الطريقة الحديثة في مجال الإنتاج للسوق.

ومن هنا فإننا ندرك بوضوح أن الاستثمار في الأصول الرأسمالية هي الأسلوب العملي لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار، ويحدد شومبيتر في بحثه ثلاثة أنواع من الابتكار[2]:

- إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل؛
- إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة؛
- كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص: 225.

[2] حسين عمر، مرجع سابق، ص 63.

والحقيقة المشاهدة أن إدخال الأساليب الحديثة في إنتاج،أو التحسينات الفنية، يتطلب استخدام الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، فهي لا تعدو أن تكون الشكل المادي الذي تتخذه هذه الأساليب والتحسينات. فضلا على ذلك، فانه قبل أن يتيسر إدخال أي تقدم فني، ومن ثم جني ثمار الأساليب الحديثة والتحسينات الفنية في الميادين الرئيسة للإنتاج، فلا بد من الاستثمار، على نطاق واسع، في الصناعات الأساسية التي لا غنى عنها في النهوض بالصناعات الأخرى، أي ما يطلق عليها "البنية الأساسية" أو" الهياكل الأساسية" أو "البنيان السفلى" للمجتمع. مثال ذلك: تعبيد الطرق، والقوى المحركة، ووسائل الري والصرف، ووسائل النقل والاتصالات والمواصلات.

وغني عن البيان أن رأس المال العيني والفن الإنتاجي هما موردان وثيقا الارتباط أحدهما بالآخر، واستخدام أحدهما يتضمن – بالضرورة– استخدام الآخر.

ولم يقف شومبيتر عند حد التعريف بالاختراع والابتكار من حيث التمييز بينهما، بل يذكر إن الأمر يؤول –في صدد الاختراع– إلى فئة المخترعين،أما الابتكار فهو من اختصاص المنظمين، بل أن المنظم –في رأي شومبيتر– ليس هو صاحب رأس المال والمتحمل لعنصر المخاطرة بقدر ما هو صاحب القدرة الابتكارية التي يشكل أداؤها قوة الدفع للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الاستثمار والحركة التراكمية

لقد كان بول ا.سامولسون من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا إبراز فكرة أن الاستثمار هو دافع قوي للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي صعودا أو هبوطا، أو بالأحرى إبراز فكرة الربط بين مضاعف الاستثمار والمعجل والتفاعل بينهما في مسار هذه الحركة التراكمية، إذ كما يستبين تفصيلا في الدراسة اللاحقة أن للاستثمار تأثيرات مضاعفة على الدخل القومي، بمعنى أن كل تغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير في الدخل بنسبة أكبر. وهذا هو جوهر فكرة "مضاعف الاستثمار" كسلاح ذي حدين، قد يؤدي، أحيانا إلى ارتفاع مضاعف في مستوى الدخل، وقد يؤدي، في أحيان أخرى، إلى انخفاض مضاعف في مستوى الدخل. وقد يكون الوضع معكوسا فينقلب السبب إلى نتيجة وتنقلب النتيجة إلى سبب، بمعنى أن أي تغير في رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية، وبالتالي أي تغير في مستوى الدخل، يؤدي إلى تغير في مستوى الاستثمار بنسبة أكبر، وهذا هو جوهر فكرة "المعجل". المسمى أيضا "مبدأ المعجل"، كسلاح ذي حدين هو الأخر يؤدي، أحيانا، إلي زيادة مضاعفة في الاستثمار، وقد يؤدي في أحيان أخرى، إلى نقص مضاعف في الاستثمار[1].

الفرع الثالث: الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية

تجمع النظريات غير النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة المدى على أن الاستثمار يلعب الدور الرئيس في نشوة الدورة، ونعني بذلك: نظرية الابتكار، ونظرية المضاعف البسيط، ونظرية الحدود العليا والدنيا للدخل، ونظرية المضاعف المركب.

إن نظرية الابتكار (نظرية شومبيتر) تنبني أساسا على ظهور موجة واسعة من التجديد والابتكار تدفع إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري في مرحلة التوسع والرخاء، إلا أن هذه المرحلة لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية، إذ أن القوى التي دفعت إلى موجة التوسع والرخاء تعمل بدورها في الاتجاه المضاد، وأما نظرية المضاعف البسيط (نظرية كينز) فتقوم على شرح التقلبات الاقتصادية الدورية بالاستعانة بثلاثة متغيرات اقتصادية بقت الإشارة إليها، وهي[2]:

- الكفاءة الحدية لرأس المال؛
- سعر الفائدة؛
- الميل للاستهلاك (وهو الذي يحدد مضاعف الاستثمار).

[1] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، مرجع سابق، ص من 277 إلى 282.

[2] حسين عمر، مرجع سابق، ص.ص: 67،68

ومن ثم فان مستوى الاستثمار يتوقف على مدى الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. وفي مرحلة الرخاء، تكون الكفاية الحدية مرتفعة، ويقدم رجال الأعمال على الاستثمار على نطاق واسع تبعا لذلك. ولكن بتأثير مضاعف الاستثمار، يحدث التوسع في الطلب الاستهلاكي، ويرتفع بالتالي حجم الناتج والدخل ومستوى التوظف. والعكس صحيح في مرحلة الكساد[1].

وأما نظرية الحدود العليا والدنيا للدخل(نظرية هيكس). فان "هيكس" يركز تحليله فيها على مبدأ المعجل. ويدلل على أهمية هذه الفكرة بأن الطلب على سلع الاستثمار مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك. وهذا يعني زيادة الطلب (الإنفاق) على الاستهلاك ينطوي على الزيادة في الدخل، وهذه الزيادة في الدخل ذات أثر مضاعف على مستوى الاستثمار وفقا لمبدأ المعجل. وهذا هو الذي يحدث في مرحلة الرخاء، عندما يرتفع الدخل إلى الحد الأعلى لمستواه نتيجة للتوظف الكامل لجميع موارد المجتمع. أما في مرحلة الكساد، فان العكس هو الصحيح، عندما يهبط الدخل إلى الحد الأدنى لمستواه، ولا يهبط دون هذا المستوى لضرورة البدء في استثمارات التجديد والإحلال ومالها من أثر مضاعف على الدخل، أي في تحويله من الحد الأدنى للدخل صوب الحد الأعلى. ومع ذلك يمكن القول بأن "هيكس" لم يغفل دور مضاعف الاستثمار – في تفاعله مع مبدأ المعجل- في إحداث التقلبات الاقتصادية الدورية، وان كان يعتقد أن دور المعجل هو الدور الرئيسي في نشوء الدورة.

وأما نظرية المضاعف المركب (نظرية هانسن) فإنها تعتمد – في تفسير الدورة الاقتصادية- على تداخل أثر المضاعف المعجل، وما يستتبع ذلك من حركة تراكمية في الاتجاهين التصاعدي والتنازلي بصورة دورية منتظمة، أي على الاستهلاك المحفز (أثر المضاعف) وعلى الاستثمار المحفز(أثر المعجل).

إذا كنا نطلق على مضاعف الاستثمار في تحليل "جون ماينارد كينز" اسم "مضاعف بسيط"، فانه يمكن القول بأن المضاعف المركب، هو محصلة الجمع بين المضاعف البسيط ومبدأ المعجل في تفسير التقلبات الاقتصادية الدورية. وعملية الجمع هذه تتضمن تتابع ثلاث مراحل، وهي تنم عن الحركة التراكمية التي تستمر، طالما استمر هذا التتابع، أو تنم عن الحركة الانكماشية في الاتجاه المعاكس[2]:

-المرحلة الأولى: وتتمثل في حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك المحفز وفي الدخل، وهذا هو أثر المضاعف البسيط؛

-المرحلة الثانية: الزيادات المتعاقبة في الاستهلاك المحفز وفي الدخل تؤدي إلى زيادات متعاقبة في الاستثمار المحفز وهذا أثر المعجل؛

-المرحلة الثالثة: وتتمثل في أن الزيادات الجديدة في الاستثمار المحفز تؤدي بدورها إلى زيادات متعاقبة في الاستهلاك المحفز وفي الدخل. وهذا هو أثر المضاعف البسيط.

ومن الجلي إذ أن هذا التتابع في مراحل ثلاث يعكس عملية الجمع بين المضاعف البسيط والمعجل، وان الاستمرار هذا التتابع في مراحل متتالية ومتكررة على مدار الوقت ينطوي على استمرار الحركة التراكمية.

أما إذا كانت الحركة انكماشية، فان تتابع الخطوات الثلاث المشار إليها يتحقق أيضا في هذا الوضع وإنما في الاتجاه العكسي. بمعنى أن أثر المضاعف البسيط ومبدأ المعجل يعكسان نقصا في الاستهلاك المحفز وفي الاستثمار المحفز وفي الدخل.

ومن الجلي أن أثر المضاعف المركب- وهو الذي يجمع بين أثر المضاعف البسيط ومبدأ المعجل- إنما يشتمل على ما يلي:

الزيادة الأولية في الإنفاق على الاستثمار(وبالتالي في الدخل) = Δ ل

[1] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، مرجع سابق،

[2] عمر حسين، مرجع، ص.ص: 69،70.

+ الاستهلاك المحفز من خلال أثر المضاعف البسيط= Δ ك

+ الاستثمار المحفز من خلال أثر المعجل = Δ ث

وعلى ذلك يمكن حساب قيمة المضاعف المركب بقسمة الزيادة النهائية في الدخل(والمكونة من الإنفاق الأولي ومن الاستهلاك المحفز ومن الاستثمار المحفز) على الزيادة الأولية في الإنفاق على الاستثمار (وبالتالي الزيادة في الدخل) ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كالآتي:

$$\text{م م} = \frac{\Delta ل + \Delta ك + \Delta ث}{\Delta ل}$$

حيث ترمز م م إلى القيمة العددية للمضاعف المركب

Δ ل الزيادة الأولي في الإنفاق على الاستثمار وبالتالي الزيادة الأولية في الدخل

Δ ك الاستهلاك المحفز

Δ ث الاستثمار المحفز

الفرع الرابع: الاستثمار والنمو الاقتصادي

يؤثر معدل الاستثمار وإنتاجيته في النمو الاقتصادي، لذلك يحدد الاستثمار معدلات النمو الاقتصادي، وأبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار، فنجد أن الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يتحدد بمعدل الربح، ويرتبط معه بعلاقة طردية، وبالتالي فان انخفاضه يؤدي إلى ثبات معدل النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة يكون الاستثمار للإحلال فقط وتنخفض الأجور الحقيقية (طبقا لفرضية مرونة هيكل الأجور في النموذج الكلاسيكي)[1].

ويزداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية فتزداد الأرباح، ويزداد الاستثمار مرة أخرى، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وقد أضاف "هارود" و"دومار" أن الاستثمار دالة في التغيرات في مستوى الدخل، وذلك نتيجة ثبات علاقة الادخار بالدخل وبالتالي يتحدد الاستثمار بمستوى الدخل ومستوى الادخار، ويتحقق التوازن في حالة تعادل الادخار المحقق والاستثمار المحقق، وأن زيادة الاستثمار والعمالة والتقدم التكنولوجي في ظل العمالة الكاملة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو الطبيعي، الذي يمثل أقصى معدل نمو تسمح به الزيادة في عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي) ويرتكز نموذج النمو النيوكلاسيكي على الناتج الحدي للمدخرات (العمل، رأس المال) كمحدد للنمو الاقتصادي في حالة الحصول على التقدم التكنولوجي من الخارج (نموذج سولو).

أما نماذج النمو الحديثة، فتبرز آثار الحصول على التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي، وأن الاستثمار في التعليم والمعرفة لهما آثار ايجابية على النمو الاقتصادي (رومر 1986، لوكاس 1988) وان الدفعة القوية لأي اقتصاد من خلال استيراد التكنولوجيا تنتج آثار ايجابية على النمو الاقتصادي. أي أن السياسات الاستثمارية التي تحفز الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل سياسات تطوير التعليم، أو السياسات التي تؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار مثل تطوير البنية الأساسية، أو التي تؤدي لانتشار المعرفة وتسمح بحرية انتقال الاستثمارات والأفراد والتكنولوجيا، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وقد ازدادت أهمية الاستثمار وطرق إدارته في الألفية الثالثة نتيجة لانتشار والتوسع في تطبيق مظاهر العولمة وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الانترنت وظهور الابتكارات المالية حيث خلقت هذه المظاهر عناصر جديدة أفرزت ارتفاع حدة المنافسة وسهولة ودقة الحصول

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 310.

على البيانات والمعلومات وتعدد البدائل المتاحة من الأدوات الاستثمارية المختلفة وسرعة و سهولة انتقال الفوائض المالية ونمو رأس المال المستثمر بالأصول المالية المتمثلة في صناعة الخدمات المصرفية وغير المصرفية، فالانفتاح الاقتصادي أدى إلى ارتفاع عدد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين دول العالم، وكذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي أتاحت اتفاقياتها زيادة الاستثمار وإزالة الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة وتعدد الفرص المتاحة وعزز هذا الانفتاح عمليات التحرير المالي على الصعيدين المحلي والدولي، وسهلت تكنولوجيا المعلومات طرق الاتصال وخفضت من التكاليف إذ أدت إلى اختصار التعاملات المالية والتجارية وتخفيض كلفها وتوفير البيانات والمعلومات وطرق خزنها بالكمية والنوعية المطلوبة، وتغير الاقتصاد التقليدي نحو الاقتصاد المعرفي الذي يلعب فيه العنصر البشري دورا أساسيا في التأثير على قرارات المشاريع الاقتصادية[1].

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص: 19.

خلاصة:

تعتبر الاستثمارات أهم وسيلة لتحقيق قيمة مضافة ولتحريك عجلة الاقتصاد للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المروجة بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة عن طريق مراقبة الاستثمارات و تأطيرها بشروط وقيود تنقص من الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية والتأثير السلبي على البيئة.

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية حيث أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل (المسارع)، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمارية لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولابد أيضا أن تحقق مستوى معين من العائد.

الفصل الثالث:

واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر وأثره في التنمية المستدامة

تمهيد

بعدما تم البحث في مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها وكذا موضوع الاستثمار وأهميته ودوره في تحقيق التنمية، حاولنا معرفة مدى أهمية الاستثمار في الجزائر وخصصنا الدراسة في جانب القطاع الصناعي وأخذنا كعينة صناعة الاسمنت لما لهذه الصناعة من دور كبير في الاقتصاد، وخصصنا على سبيل المثال شركة **SCIMAT** لصناعة الاسمنت بعين التوتة باتنة، بحكم قدم هذا المصنع ومكانته المهمة في سوق الاسمنت للشرق الجزائري، محاولين بذلك معرفة الأثر الذي يخلفه هذا المصنع على الاقتصاد والبيئة وعلى الجانب الاجتماعي، كما قمنا بدراسة القطاع الفلاحي وعلى الخصوص ولاية الوادي، نظرا لازدياد تطور الفلاحة في هذه الولاية ولاحتلالها مراتب أولى في تمويل البلاد بالمنتوجات الفلاحية خاصة البطاطا، لهذا ارتأينا أن ندرس مدى نجاح تكثيف الزراعة في هذه الولاية في تحقيق فوائض في الإنتاج، وما هي آثارها الجانبية على التربة والمياه وصحة المواطن.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى خمس مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني:المناخ الاستثماري في الجزائر

المبحث الثالث: الاستثمارات الحقيقية في الجزائر

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

المبحث الخامس: النتائج في ظل التنمية المستدامة

المبحث الأول: تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

بذلت الجزائر جهود معتبرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فقامت باعتماد مجموعة من الأدوات والآليات من أجل حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية، وجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها.

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت سنة 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة وهو هيئة مكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة، وحل المجلس في أوت سنة 1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة، وفي مارس 1981 قامت بإلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي،والتي أعطيت لها تسمية مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE، وفي سنة 1984 تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة، وما الفترة مابين سنتي 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي سنة 1994 تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتم إنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية، ومن الهيئات التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة في الجزائر نذكر:

– المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة

ويعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، وهو يضم إضافة إلى ذلك 12 وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة[1].

– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

أنشئت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها[2].

–مرقب المهن البيئية:

والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

–الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.

– المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية.

– مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات البيئية.

– جمعيات بيئية، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية: برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر السلوكيات البيئية السليمة[3].

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق ص: 281.

[2] عيسى قبقوب ، كاكي محمد،" **السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر ، العدد 13، أفريل 2017، ص: 14.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص:187،186.

– نظام شامل للمعلومات

من خلال وضع نظام معلومات يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، وقد اتجهت بعض القطاعات إلى تبني هذا النظام ومنها الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH).

كما استحدث المشرع هيئات إدارية مركزية تعنى بتنظيم وتسيير مجالات بيئية معينة بهدف دعم الإستراتيجية الوطنية للبيئة منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة(2002)،الوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل(2002)، فضلا عن هيئات متخصصة أخرى،منها :الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية(2001)؛الديوان الوطني للتطهير(2001)؛صندوق البيئة وإزالة التلوث(2001)؛المركزي الوطني للتكوين في المهن البيئية(2002)؛المركزي الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نقاء(2002)؛المفتشيات الجهوية للبيئة(2003)؛المركزي الوطني لتنمية الموارد البيولوجية؛المديريات الولائية للبيئة(2003)؛المحافظة الوطنية للساحل(2004)؛الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية(2005)؛الوكالة الوطنية لعلوم الأرض(2006)؛الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم(2011)[1].

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-03، لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات إستراتجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث إن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة، وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر[2]:

الفرع الأول: القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو (1992)، ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

1. تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية " الهواء، الماء، الأرض وباطن الأرض".
2. إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
3. تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
4. إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

الفرع الثاني: القانون المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص من النفايات

لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر، حيث يعتبر تخلص منتجي و/أو حائزي النفايات الضخمة والخاصة من هذه الأخيرة إجباري لكن ضمن شروط لا تلحق أضرارا بالصحة العمومية والبيئة، أي أنه يعمل على تجسيد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها عمليات الاستغلال على مستوى منشأته، إضافة إلى مبدأ "الملوث–

[1] نجوى عبد الصمد،" المحاسبة **عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الإيزو 14001**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2015/2014، ص ص 123،122

[2] نفس المرجع، ص.ص: 187، 188.

الدفع"، ومنه فلهذا القانون يعتبر أداة فاعلة لتحفيز ظهور وتطوير عمليات التثمين، المعالجة، والتخلص من النفايات بصورة عقلانية (انتشار تسيير النفايات).

الفرع الثالث: القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو

يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسة هي:

1. الوقاية، الإشراف والإعلام.
2. إعداد أدوات التخطيط.
3. ترتيب إجراءات التقنية، جبائية ومالية، رقابية، عقابية.

حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى- أكثر من 500.000 ساكن – بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء (PRQA)، مخطط حماية الجو (PPA) مخطط التنقل الحضري(PDU)

المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر

تتمثل الأساليب الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في مجال البيئة فيما يأتي:

الفرع الأول :سياسات دعم الأسعار

تعتبر سياسات الدعم غالبا ذات منافع اجتماعية، لكنها قد تؤدي عند الإفراط إلى نتائج وخيمة على البيئة، فالهدف الرئيس لها هو الاقتراب تدريجيا من حقيقة الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار المتفاضلة حسب مختلف المستعملين للحث على الاقتصاد في الماء، وفيما يخص ماء الشرب الموزع على الأسر فإن سياسة الشرائح بشريحة أولى ذات سعر معقول للسكان ذوي الدخل الضعيف ينبغي الإبقاء عليها (توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

الفرع الثاني :ضريبة الوقود

حيث تقوم الدولة بتحصيل الضريبة على الوقود على مستوى كل ولاية، وتقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة على الوقود وعلى الموارد البترولية.

ومن اجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من الأعمال الواجب تنفيذها:

1. إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.
2. إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.
3. المراقبة والاتصال المتواصل بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية.

إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مصالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات[1].

الفرع الثالث :دعم القطاع الفلاحي

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 291.

تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المخصصة للسقي، إن التسعيرة الزهيدة لمياه السقي قد أنجز عنها تبذير كبير، ففي المحيطات المسقية الكبرى التي تتلقى المياه مباشرة من السدود تتمثل التسعيرة المطبقة فما يلي[1]:

النمط الأول: حسب الحجم المستعمل من المياه (T1) من 1 إلى 2.1 دج للمتر المكعب.

النمط الثاني: حسب سعر جزافي للهكتار الواحد (T2)من 250 إلى 400 دج هكتار.

إن الخفض التدريجي لضروب الدعم المالي والتسعيرة الملائمة للموارد، واعتماد سياسة مكيفة لأسعار أمور تساعد بالتضافر مع السياسات القطاعية الموائمة على ما يلي:

1. ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو.
2. التحكم في استهلاك الماء وتوفير عوائد لإعادة تأهيل المنشآت الأساسية القائمة.
3. التحكم في استعمال الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

الفرع الرابع :الإنفاق الحكومي

إن الإنفاق الحكومي هو إحدى أدوات السياسة البيئية، ويحظى تمويل البيئة من الموازنة العامة بدعم لدى الأفراد إلا أنه لا يعتبر كافيا[2]:

أولا:الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية: إن المقصود من نفقات حماية البيئة هو الموارد الاقتصادية المخصصة أساسا من الدولة، وتشمل بصورة رئيسة:

1. برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية؛
2. برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب؛
3. برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها في معظمها المؤسسات العمومية الكبرى في القطاعات الطاقية والصناعية؛
4. النفقات المتعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفارغ؛
5. نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة؛
6. نفقات تسيير الوكالات الرئيسة.

ثانيا:النفقات المخصصة للموارد الطبيعية: تبين النتائج أن الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي، السهوب) تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية، ومع ذلك فإن تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حصل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فإن تحديد سياسات جريئة لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمر مستعجل وملح لأن الأرقام تبين ذلك. فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضت بنسبة 62%، والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41% خلال العشرية الثانية. مما يظهر ضرورة استخدام التسعيرة الملائم للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية و/أو الاستعمال.

المطلب الرابع: الجباية البيئية

[1] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص ص: 190،189.

[2] نفس المرجع، ص: 190.

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، وذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية ولا يخفى على أحد ما للصناعة النفطية (البتروكيمياء) من آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية، غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر من تحفيزيا، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة، ومن أهم أدوات الجباية البيئية ما يلي[1]:

الفرع الأول: الرسوم البيئية

وتصنف إلى ثلاثة أنواع هي:

أولا:الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة:تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة1992،ويعد أول رسم بيئيا ستحدثها لمشرع الجزائري .ولقد أجريت عليه تعديلات عديدة كان آخرها ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 336الصادر سنة2009،إذ حدد تفيه قائمة النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة الخاضعة للرسم على أساس قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، وكيفية توزيع المعامل المضاعف لقيمة الرسم الذي يحصل لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وتتراوح مبالغا لمعدلات الأساسية المطبقة لهذا الرسم ما بين 9000دج و24000دج بحسب الفئة التي تنتمي إليها المؤسسة من فئات المنشآت المصنفة،ويتم مضاعفة هذه المبالغ بمعامل مضاعف يتراوح بين 1و10بحسب طبيعة وأهمية النشاط،وكذلك نوع وأهمية وكمية المخلفات التي يولدها بحيث يتم توزيعا لمعامل المضاعف بحسب ثلاثة مقاييس:نوع نظام الترخيص الذي يخضع لها لنشاط من 1إلى 4 نقاط،درجة خطورة النشاط بحسب نوع النفايات التي يخلفها النشاط من 1إلى3نقاط،كمية النفايات الخاصة الخطيرة التي يولدها النشاط بين 2و 3نقاط .هذا بالنسبة للقائمة الأولى للأنشطة،أما الأنشطة المنتمية إلى القائمة الثانية فيخصص لها معامل مضاعف ثابت.

ثانيا:الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:تتكون هذه الفئة من خمسة أنواع من الرسوم.

ثالثا:الرسوم المرتبطة بالملوثات الجوية والسائلة ،وتتضمن مجموعة من الرسوم والمواد القانونية التي تنص عليها،مبالغها ومعدلاتها،والهيئات التي متحصل لفائدتها.

الفرع الثاني:العقوبات المالية

رتب المشرع الجزائري إلى جانب الرسوم البيئة مجموعة من العقوبات المالية كآلية ردعية لحماية البيئة،وتتمثل في:

أولا:عقوبات مالية متعلقة بمخالفة النصوص القانونية الخاصة بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،وتتراوح غرامتها المالية مابين 500دج و5000000دج بحسب نوع المخالفة.

ثانيا:عقوبات مالية خاصة بمخالفة أحكام المواد الواردة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،وهي:

1. مخالفة حماية التنوع البيولوجي،بغرامة من 5000دج إلى 100000دج بحسب نوع المخالفة؛
2. مخالفة متعلقة بالمجالات المحمية،بغرامة من 10000دج إلى 100000دج؛
3. مخالفة متعلقة بحماية الهواء والجو،بغرامة 5000دج إلى 15000دج؛
4. مخالفة حماية الماء والأوساط المائية،تتراوح الغرامة مابين 50000دج و10000000دج بحسب نوع المخالفة.

[1] نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص من 128،125.

ثالثا :عقوبات مالية متعقلة بمخالفة أحكام قانون المياه،هي:

1. عقوبة متعلقة بمخالفة الأحكام المتعلقة بالأملاك العمومية الطبيعية للمياه تتراوح ما بين5000دج و2000000دج بحسب نوع المخالفة؛
2. مخالفة حماية الموارد المائية والمحافظة عليها،تكون الغرامة في حدود 10000دج إلى1000000دج بحسب نوع المخالفة؛
3. مخالفة أحكام المواد المتعلقة بترخيص وامتياز استعمال الموارد المائية،تكون الغرامة من100000دج إلى 500000دج؛
4. عقوبة عدم ضمان مطابقة الماء المعدل لاستهلاك البشري مع معايير الشرب و/أوالنوعية،تكون في حدود 200000دج إلى 1000000دج؛
5. مخالفة أحكام المواد المتعلقة بالتطهير،تتراوح الغرامة ما بين 10000دج و500000دج؛
6. عقوبة استعمال المياه القذرة غير المعالجة في السقي،بغرامة من 500000دج و1000000دج.

رابعا :عقوبات مالية مترتبة عن مخالفة أحكام قانون المناجم،متعلقة بـ:

1. القيام بأعمال التنقيب أو الاستخراج دون ترخيص،بغرامة من 1000000دج إلى3000000دج.
2. التنازل أو التحويل الكلي أو الجزيئي للترخيص من دون الموافقة المسبقة للسلطة الإدارية المختصة،تكون الغرامة حدود 500000 دج إلى 2000000دج.
3. عدم إرسال التقارير والمخططات والمعلومات المطلوبة التصريح بها إلى السلطات الإدارية المختصة،بغرامة من 500000دج إلى 2000000دج.
4. التخلي عن الموقع من دون الحصول على رخصة مسبقة،أو عدم القيام بالأشغال المطلوب إنجازها عند التخلي عن الموقع،تكون الغرامة في حدود 500000دج إلى 1000000دج.
5. عدم الامتثال لتوصيات وملاحظات مهندسي شرطة المناجم،تتراوح الغرامة ما بين 1000000دج و3000000دج.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات اختلالات حادة، بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تظهر في سنة 1988 حيث انفجرت بشدة، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية للتصدي لهذا الوضع الصعب وهذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال سياسات الإصلاح المختلفة والتي مست السياسة المالية حيث استهدف من خلالها برنامج الإصلاح الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وهذا بتخفيض مستويات الإنفاق الحكومي وزيادة الحصيلة العامة للإيرادات وذلك من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمنت الإصلاح الضريبي والجمركي وكذا تحر ير الأسعار وإلغاء الدعم وكذا الضغط على النفقات الجارية والاستثمارية. أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية والقطاع المالي فقد تعلق الأمر بزيادة أسعار الفائدة من أجل تشجيع الادخار والحد من القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام وجعل العلاقة بين هذا الأخير والبنوك علاقة تجارية، كما اهتم أيضا هذا البرنامج بالتجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي بتخفيض خدمة الدين وتحسين ميزان المدفوعات بإصلاح نظام الصرف وتحديد قيمة الدينار الجزائري حسب قيمة السوق وجعل نظام الصرف أكثر شفافية[1].

يعرف المناخ الاستثماري على أنه: مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتشريعية والطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءا من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته[2]، ولهذا سوف نتطرق إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري للجزائر.

المطلب الأول: الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية

تعتبر الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية المستقرة للدولة عاملا رئيسا في خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثماري، وهذا ما تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقه.

الفرع الأول: الظروف السياسية والأمنية

استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله حاليا ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،والسلطة القضائية.

ولقد تميزت عشرية التسعينات بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغيير المستمر للقاضي الأول في البلاد، فبعد أحداث العنف الأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات غداة توقيف المسار الانتخابي فقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10حكومات وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم،وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع،وقلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير أمني وبحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر، إلا أنه في الآونة الأخيرة ومنذ اعتناق السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم بدأت الأوضاع السياسية تتحسن خاصة علاقاتنا مع الخارج وبدأت الثقة تعود للاستثمار في الجزائر.

الفرع الثاني: الأوضاع الاجتماعية

إن المجتمع الجزائري مجتمع شاب حيث أن نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان بلغت42%.وإن كانت سياسة تنظيم النسل قد أدت في التسعينات إلى انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج الناتج عن تدهور مستوى المعيشة من جهة

[1] كريم النشاشيبي وآخرون. **الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**. واشنطن: صندوق النقد الدولي. 1998.ص 115.

[2] علي لطفي، مرجع سابق، ص 18.

وتحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة ثانية.وتبقى الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 20 و60 سنة والمشكلة لجانب العرض في سوق العمل وتبلغ 47%[1].

ويتمتع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15، وتقع أعباء التعليم والتكوين في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي على عاتق الدولة،ومن حيث عدد المتمدرسين الذين يقدرون اليوم بالملايين فإنه لا يمكن مقارنتهم مع الأيام الأولى للاستقلال وهو ما تطلب إقامة الهياكل الضرورية في مختلف الولايات بما في ذلك التعليم العالي.

لكن ما هو مهم، ضرورة التركيز على الجانب النوعي للتكوين ليستجيب لحاجيات سوق العمل، إذ يلاحظ عدم توافق مؤهلات المتخرجين من مؤسسات التعليم الجزائرية مع المناصب الشاغرة بل أن معطيات الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي من الايتدائي7.7% إلى المتوسط 13.4% إلى الثانوي (العام والمهني)10.1%وبالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم العالي فقد تزايد عدد البطالين منهم مع مرور الوقت،عموما فإن معدل البطالة على المستوى الوطني بلغ 14.1%سنة 2015 خريجي الجامعات، والجدول رقم 02 يبين تطور نسبة البطالة حسب الشهادة خلال الفترة 2010-2015.

جدول رقم 02: نسبة البطالة حسب الشهادة (2010-2015)%

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بدون شهادة	7	8	9	8	8.5	10
شهادة مهنية	12.5	12.5	14.6	12.5	12.7	13
شهادة جامعية	22	16.5	15	14	17	14
المعدل	10	10	11	10	10.2	11.5

المصدر:ONS.dz.17/12/2016

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة من سنة 2010 إلى سنة 2015 مستقرة وتتراوح بين 10 إلى 11%، إلا انه عند تحليل تركيبة هذه النسبة نجد أن نسبة البطالين حاملي لشهادة جامعية هي الأكبر.

فيما يخص بالصحة فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي للسكان وأصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة، كما أن معدل الوفيات عند الأطفال حديثي الولادة انخفض لتلقيهم العناية الصحية المبكرة وارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن.

المطلب الثاني: البنية التحتية

يعتبر توفر بنية تحتية جيدة ومتطورة من أهم عوامل جذب الاستثمارات وزيادتها، ويقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي، محطات القوى الكهربائية، خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية، بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية[2].

الفرع الأول: المناطق الصناعية

فيما يتعلق بالمناطق الصناعية، تتابع الجزائر ما بدأته منذ 1970 في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر. حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات، كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال. وتم تشييد المرافئ والمطارات لنقل المواد المصدرة والمستوردة. ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإعادة إنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع ONS.dz.14/12/2016

[2] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 193.

الصناعي وفق هيكلة جديدة، في محاولة لدرء النقائص المسجلة[1]. تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة اجمالية تقدر بأكثر من 120000 هكتار، كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات ، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار[2].

الفرع الثاني: الطرقات

تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 2.381.471 كم^{2}تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي، ورغم المجهودات التي بذلت إلا أنها غير كافية فالطرقات تنقصها الصيانة وهو ما يجعلها في كثير من الأماكن غير صالحة للاستعمال وتسبب في إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة لها أو حتى في حدوث حوادث خطيرة، كما أن المدن الكبرى تعرف ازدحاما كبيرا تكلف المسافر كثيرا من التعب والإرهاق وضياع الوقت.

☚ وتتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا بـ 114102 كلم،مقسمة كما يلي[3]:

- 29573 كلم طريق وطني RN؛
- 24109 كلم طريق ولائي CW؛
- 60420 كلم طرق بلدية CC.

تحتوي هذه الشبكة على بنية تحتية من الطرق السيارة والطرق السريعة، أبرزها الطريق السيار شرق–غرب بـ 6 مسارات بطول يقدر بـ 1216 كلم هذا الطريق صمم ليكون طريق سريع مغاربي وإفريقي وبالإضافة إلى بعده الوطني في تسهيل التنقلات على المحور المفتوح الذي يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية مروراً بالمدن الجزائرية الكبرى.

ويعبر أيضا الجزائر الطريق العابر للصحراء من الشمال إلى الجنوب والذي يربطها مع 5 دول من شمال شرق إفريقيا (تونس،مالي،النيجر،تشاد،نيجيريا)وتبرز أهميته في بناء تكتل اقتصادي حرّ بينها، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية.

الفرع الثالث: النقل بالسكك الحديدية

أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقيبة الاستعمارية،حيث يبلغ طول السكك الحديدية 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة. علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء والمقدر بـ 283 كلم، و215 كلم ذات مسارين، كما يوجد أيضا 1085 كلم من السكك من الحجم الضيق. وبالرغم من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية والموانئ.

كماتحاول الجزائر جاهدة تخفيف عبء الازدحام بتوفير وسائل نقل حديثة وأهمها الترامواي الذي بدأت أشغال بناءه بعدة مدن (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، مستغانم سطيف، باتنة،سعيدة، سيدي بلعباس،ورقلة)وبدأ الاستغلال الفعلي في العاصمة ووهران وقسنطينة وكذلك قطار الأنفاق أو ما يسمى مترو الجزائر بالإضافة إلى استبدال القطارات القديمة بأخرى حديثة تسمى أوتوراي (القطار السريع)، وإنجاز عدة خطوط جديدة أهمها خط يصل بين وهران وبشار والخط الرابط بين الجلفة والأغواط وغرداية وورقلة حتى حاسي مسعود، وتعتبر الشركة الوطنية للنقل بالسّكك الحديدية هي المشرفة على النقل بسكة الحديد[4].

[1] المرجع السابق، ص ص: 194،193.

[2] http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47

[3] KPMG , Guide: Investir en Algérie, Alger, 2015, p25,26.

[4] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.12/01/2017.

الفرع الرابع: النقل الجوي

إن النقل الجوي أصبح في الوقت الحاضر ليس فقط واسطة للنقل بين القارات والبلدان وإنما أيضا المدن في البلد الواحد، وإن أهمية النقل بالطائرة لا تقف عند نقل الأفراد فقط بل نقل البضائع أيضا، حيث يعتقد بعض المراقبين بأن حجم البضائع المنقولة بواسطة الطائرة سيفوق حجم المسافرين من جهة ويفوق حجم البضائع المنقولة بواسطة البواخر والسكك الحديد من جهة ثانية وهذا ما سيحققه من انعكاسات ايجابية.

لقد حاولت الجزائر تطوير قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر بـ 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة، كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع[1].

يوجد بالجزائر 35 مطارا منها 13 دولية أهمها مطار هواري بومدين الدولي بالعاصمة[2]، الذي يستقطب 6ملايين مسافر سنويا، وتعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

ونلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية ومحدودية نشاط الشركات الأجنبية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة، فيزيد ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

الفرع الخامس:الموانئ

تمتلك الجزائر 45 ميناء، 11 منها للتجارة المختلطة(تجارة، صيد، المحروقات)، وهي (الجزائر، عنابة، بجاية، بني صاف، دلس، جن جن، الغزوات، جيجل، مستغانم، وهران وتنس) وميناءين مختصين في المحروقات (سكيكدة وأرزيو)، 31 ميناء ومأوى للصيد. وميناء بسيدي فرج للترفيه. أما فيما يتعلق بالأسطول البحري فهو كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 03: الأسطول البحري الجزائري

العدد	النـــوع	العدد	النـــوع
6	ناقلة بضائع سائبة	**11**	ناقلة الغاز السائل
8	ناقلة حمولة	**3**	بواخر لنفل الركاب والبضائع
3	ناقلة مواد كيماوية	**4**	ناقلة النفط
3	ناقلة من نوع RORO		

المصدر: **https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html.2016/12/27**.

الفرع السادس: تكنولوجيا الإعلام والاتصال

إن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي، وضرورة توفر الدولة على مصادر الطاقة بأسعار مناسبة وتنافسية[1].

[1] سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة،" **واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6،جوان 2017،ص:52.

[2] KPMG,op.cit, p 27.

يعتبر مستوى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الأجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما. وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات، على الرغم من التطورات التي عرفها هذا القطاع في السنوات الأخيرة خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة في عام 2000 وذلك عن طريق الفصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية. كما تم إحداث سلطة مختصة بتنظيم البريد والمواصلات (Autorité de régulation de la poste et des télécommunication-ARPT). كما أن قانون 5 أوت 2000 الخاص بالمواصلات السلكية واللاسلكية يسمح بثلاث أنظمة من الاستثمار، الترخيص، الموافقة والتصريح البسيط (déclaration la licence، l'autorisation et la simple)[2].

بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية (منذ سنة 2003) نتيجة لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي، إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى45.928 مليون مشترك في سنة 2015 مقارنة بـ 600000 مشترك فقط سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى3.267.592 مشترك سنة 2015 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28% سنة 2000 إلى 51% سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر. رغم كل هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 103 من بين 129 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بتحسن بتسع مراتب.

بلغ عدد مستعملي الانترنت فيها حوالي 15.105 مليون مستعمل في نهاية سنة 2015، كما أن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية.

الفرع الثامن: الكهرباء والغاز

لقد شهدت مؤشرات قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر تطورات كبيرة خاصة فيما يتعلق بطول الشبكة الكهربائية،ويعد مجمع سونلغاز شركة عمومية مجال نشاطها إنتاج ونقل الطاقة(الكهرباء، الغاز) وتوزيعها، فلقد أدت سونلغاز دورا رائدا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وذلك من خلال مساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية في مجال الإنارة العمومية والتوزيع العمومي للغاز والتي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 98% ونسبة التزود بالغاز إلى ما يفوق 42%[3].

وفيما يتعلق بطول شبكة الكهرباء، فقد عرفت شبكة الكهرباء نموا متناسبا مع نمو إنتاج الكهرباء، فتدعيم خطوط النقل والتوزيع وكذا نمو مراكز التحويل يستجيب لضرورة وجود شبكة وطنية قوية ويمكن الاعتماد عليها لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء في ظل توفر شروط النوعية المثلى للخدمة وأمن التموين، فلقد وصل طول شبكة نقل الكهرباء إلى Km317097 سنة 2014[4].

المطلب الثالث: التنظيم الإداري

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير بما يقلل من شفافيتها ويصعب التعرف عليها، يضاف إلى ذلك عدم كفاءة بعض العاملين في إدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والرشوة والفساد.وهو ما يعني ضرورة إدخال إصلاحات إدارية عميقة خاصة ما تعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار،وفيما يلي تقديم لأهم القوانين المنظمة للاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي:

الفرع الأول: القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار

---

[1] ناجي بن حسين ،**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق،ص: 224.

[2] ناجي بن حسين،" **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**"،مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، 31 جوان2009، المجلد ب، ص ص: 66،65.

[3] بوهنة كلثوم، بن عزة محمد،" **واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، 2015، ص: 130.

[4] نفس المرجع، ص: 133.

نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها الاستثمار بشكل عام في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، توجب على الدولة الاهتمام بسن القوانين التي تحكم هذه الاستثمارات وتسهل عملها.

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي فارتكز النقاش حول المسائل المرتبطة بملكية الاستثمار الأجنبي ومدى مساهمة الشركاء الأجانب في رأس مال الشركات المنجزة، وكذا حول المسائل المرتبطة بتحويل الأرباح إلى الخارج، في هذا الإطار فان عدة قوانين تم سنها منذ سنة 1963 حيث مرت طرق التعامل مع هذا النوع من الاستثمار بعدة مراحل كل مرحلة تتميز بخصائص سياسية واقتصادية خاصة بها[1].

أولا: قانون الاستثمار الصادر في 1963

يعتبر القانون رقم 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 أول قانون يتناول الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث تم سنه بعد عام واحد من الاستقلال، وكان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية أساسا، حيث حددت المادة الثالثة منه هذا الاتجاه لكن بغموض كبير، ومن ثم تم الإدراك أن الاستثمار معروفة للأشخاص المدنيين والمعنويين الأجانب، حيث أنها تكمن تحت تصرف الأمر العمومي وقواعد التأسيس. لكن المادة 23 تصرح بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي، خاصة في قطاعات النشاطات التي تشكل أهمية رئيسية للاقتصاد الوطني، كما منح قانون الاستثمارات لسنة 1963 بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب تمثلت في[2]:

1. حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب (المادة3)؛
2. حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية؛
3. المساواة أمام القانون، لا سيما المساواة الجبائية (المادة5)؛
4. ضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إذا أصبحت الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

إضافة لذلك اشتمل هذا القانون على امتيازات خاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها) المادة 31، الحماية الجمركية (المادة 9 الفقرة1)، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل يجب على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية (المادة 12)، إلا أن هذا القانون لم يطبق واقعيا وذلك للاعتبارات التالية[3]:

1. الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي لهيكل الاقتصاد الوطني والذي كان مبني على مخلفات الاستعمار.
2. المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص بالرغم من سماح هذا القانون بذلك، كما أن الدولة الجزائرية في هذه الفترة قامت بعدة تأميمات وأبدت نيتها بعدم تطبيق قانون 1963 حيث لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها.

ثانيا: قانون الاستثمار الصادر سنة 1966

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل، تبنت الجزائر قانونا جديدا ينظم دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، مكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة. ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية[4]:

---

[1] Rachid Tlemçaani, Etat Bazar et Globalisation , L'aventure de Linflitah en Algerie, lesédition el Hikma, Alger, p 37.

[2] عليوشقروع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6.

[3] فريد عمر، **"تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة2015/2014، ص: 308.

[4] بابا عبد القادر،**"أساسيات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"** أطروحة دكتوراه غير منشورة،تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 2004، ص: 140.

1الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها. بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية. ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، الاستثمار في القطاعات الأخرى، على ألا يتم ذلك بكل حرية.وفي هذا الصدد،فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

2 منح امتيازات وضمانات للاستثمار:

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح الإعتمادات، وهناك ثلاثة اعتمادات محدد في هذا القانون هي:

- الاعتمادات المحددة من طرف الوالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات. وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد، فانه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون، ولاسيما المساواة الجبائية والضمان ضد التأميم. والمشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقة جبائية (المادة 14)[1]، ونظرا لصعوبة تطبيق قانون الاستثمارات على المستثمرين الأجانب في هذه المرحلة، تطبق فقط على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

إن القانونين 1963 و1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم، ولان الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري. كما أن ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات المختلطة خلال الفترة 1966-1982 وذلك من أجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية (le savoir faire) الذي لم يتحقق نتيجة لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة تهميش الإطارات الوطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية مما أدى إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980[2].

ثالثا: قانون الاستثمارات لفترة الثمانينات

نظرا لفشل قانوني 1963 و1966 جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49%،كما أوضح هذا القانون الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي[3]:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات؛
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية؛
- ميادين الصيد البحري، والبناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة والنقل البري للبضائع والمسافرين.

أما المزايا والتسهيلات الاستثمار الخاص التي جاء بها قانون 82-11 هي:

1-المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة:

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال؛

[1] سعيدي يحيى، مرجع سابق ص: 179.

[2] سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص: 179.

[3] بابا عبد القادر، مرجع سابق ص ص: 141-142.

- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات؛
- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج(TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار؛
- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال؛
- كما أن قانون رقم82-11 قد أعطى امتيازات أخرى جبائية، للاستثمارات المنتجة للموارد وللاستثمارات الأخرى.

2-المزايا المالية: تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين، شرط أن تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، ما عدا المجاهدين وذوي الحقوق، ويمكن تقديم مزايا مالية وجبائية أكثر،إذا كان المشروع يتعلق بتصدير المنتوجات.

3-التسهيلات: من بين تسهيلات قانون 82-11 هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة، وكان التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار، أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي 12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.

ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية وذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك السنة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار المباشر وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية. لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار[1].

وفي هذه المرحلة يمكن عرض المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من سنة 1983 إلى سنة 1986 كما يلي:

الجدول رقم 05: المشروعات الاستثمارية المصادق عليها (1983-1986)

القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات بملايين الدينارات (دج)
- النسيج	425	6،968
- المطاط، البلاستيك، الكيمياء	361	1.089
- مواد البناء	345	6،1.249
- الصناعات الغذائية	334	4،954
- الحديد والصلب والكهرباء	298	3،1.291
- الفنادق والسياحة	279	3،1.664
- المناجم والمحاجر	201	8،640
- البناء والأشغال العمومية	175	594
- الخدمات	145	196
- الخشب، الفلين، الورق	142	7،490
- الجلود والأحذية	52	9،181
- النقل	35	3،75

[1] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص 180.

– صناعات أخرى	34	6،115
المجموع	2835	5،9.311

المصدر: بابا عبد القادر،"**أساسيات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2004، ص 143.

وما يلاحظ من هذا الجدول أن أكبر حجم للاستثمارات أعطى لقطاع الفنادق والسياحة بمبلغ 3،1.664 مليون دينار دج بنسبة 8،15%، وأقل حجم استثمارات، منح لقطاع النقل بمبلغ 3،75 مليون دينار دج بنسبة 0،81%.

رابعا: قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

قامت الجزائر بإحداث إصلاحات اقتصادية بغية تحديد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج، وصدر بخصوص هذا الموضوع قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض[1]. والذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة[2].

هدف هذا القانون هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركزي، وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

وجاء في المادة 182 من نفس القانون:" يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

1. تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا؛
2. حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين،أي انه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر؛
3. تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التيوقعت عليها الجزائر، وتجدر الملاحظة أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات[3]؛
4. أن عملية قبول الاستثمار، يخضع إلى الرأي بالمطابقة، وذلك بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، ويبث في الملف خلال شهرين، وإذا لم يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين، يعتبر طلبه مرفوضا.

لكن القانون 90-10 لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، رغم أنه نص على الضمانات المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال. إذ نجد أن الامتيازات المطبقة هي السارية المفعول المدرجة في القانونين: 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات الاقتصادية المختلطة، إلى أن جاء قانون الاستثمار لعام 1993 الذي ألغى كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له.

خامسا: قانون الاستثمار لسنة 1993

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول. "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**".دار دحلب.ص173-174.

[2] منصوري زين، "**واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(ماي العدد الثاني:2005).جامعة الحسيبة بن بوعلي الشلف. ص: 129.

[3] عليوشقربوع كمال، مرجع سابق، ص: 13.

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يعد وفقا له هناك أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون.وتدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI)[1]L'agence de promotion de soutient et des investissements،

والتي تأسست يوم 1993/10/17 حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 94 يتضمن صلاحيات 94-319 مؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415هـ،إذ يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد،وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين ومساهمة الشباك الموحد لتسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة[2] فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد الذي يضم كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنيين بالاستثمار في الجزائر، وقدتمإنشاء هذا الشباك لضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار وليكون المخاطب الأمثل لدى المستثمرين أمام السلطات العمومية المعنية، كما تتم على مستوى هذا الشباك العمليات التالية[3]:

- جمع المعلومات؛
- دفع وتسجيل الاستثمار؛
- دفع وتسجيل طلب منح الامتياز للمشاريع؛
- نيل الإشعار بقرار منح الامتيازات.
- جمع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز واستغلال مشروع الاستثمار؛
- الاستشارة والتوجيه والمساعدة في كل جوانب المشروع.

كما تهدف وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى[4]:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها؛
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه؛
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار؛

[1] زعباط عبد الحميد. مرجع سابق ص: 7.
[2] زغيبشهرزاد.مرجع سابق، ص:79.
[3] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص: 181.
[4] زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص: 79.

– الاعتماد على خبرات وأجهزة الشباك الوحيد وتشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم ومتابعة وإنجاز المشاريع وهذا بقيامها بما يلي: بنك المعلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد، قنوات الإعلام الوطني والعالمي، خبراء اختصاصيين محليين وأجانب[1].

كما أكد قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة، وقد خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه وقد تم التمييز بين أنظمة استثمارية:النظام العام، نظام المناطق الخاصة، نظام المناطق الحرة، نظام الجنوب الكبير.

1–النظام العام:

يمكن تقييم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام، الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين: عند مرحلة انجاز الاستثمار، وعند مرحلة الاستغلال[2]:

1.1 عند مرحلة انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام من امتيازات ضريبية عند مرحلة الانجاز، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات وهي كما يلي:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر بـ 5‰ تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
– إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛
– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية؛
– تطبيق نسبة منخفضة، تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

2.1 عند مرحلة الاستغلال: بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ استغلاله من الامتيازات التالية:

– الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والدفع الجزافي (VF)، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري (الرسم على النشاط المهني حاليا (TAP) ونسبته 2%؛
– تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها، والمقدرة بـ 15% بعد انقضاء فترة الإعفاء؛
– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)والدفع الجزافي (VF) والرسم على النشاط المهني (TAP)، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق؛
– تستفيد المشتريات، من السوق المحلية للسلع، المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتوجات المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق والرسوم[3].

3.1 المناطق الخاصة:تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب المناطق للترقية ومناطق التوسع الاقتصادي، التي تساهم في التنمية الجهوية من امتيازات ضريبية.

[1] بلعوج بولعيد. **معوقات الاستثمار في الجزائر**.الملتقى الدولي حول:البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية و الجزائر.جامعة سكيكدة الجزائر9-2003/12/10..ص: 3،4.

[2] بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 147،148.

[3] المادة 19، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

ويقصد بالمناطق المطلوب ترقيتها Les zones à promouvoirالمناطق المحرومة والفقيرة والمعزولة، وتحاول الدولة القضاء على التأخر الاجتماعي في هذه المناطق. وتعرف المناطق المطلوب ترقيتها "بالبلديات التي تعرف تأخرا هاما بالنسبة للمستوى الوطني أو المستوى الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية في مستوى التجهيز وفي مستوى المداخيل.

وقد شملت مجموعة هامة من البلديات في الهضاب العليا والسهوب والجنوب، ومجموعة البلديات الحدودية، وبعض المناطق الجبلية، ومناطق آهلة بالسكان تعرف حجما كبيرا من البطالة، أما مناطق التوسع الاقتصادي (Zones d'expansions économiques):فإنها تتكون من الفضاءات الجيو اقتصادية، التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي. والتي تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية، والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة مشاريع إنتاج السلع والخدمات، والهدف من تكوين مناطق التوسع الاقتصادي، هو التوصل إلى إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية اقتصادية على المدى المتوسط والقصير.

إذا يستفيد المستثمرون في المناطق الخاصة (المناطق الواجب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي) من امتيازات جبائية حسب مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة انجاز الاستثمارات، والمرحلة الثانية هي مرحلة استغلال الاستثمارات.

4.1 في مرحلة انجاز الاستثمارات: إن منح الامتيازات الضريبية، أثناء مرحلة انجاز الاستثمار، في هذا النظام هي نفس الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار النظام العام أثناء مرحلة انجاز الاستثمار الموضحة في المادة 17 من القانون رقم 93-12.

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، المصنعة حسب المناطق المطلوب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي، في مدة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات. وتستفيد هذه الاستثمارات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة ((APSI من الامتيازات التالية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني (TAP) طيلة فترة تتراوح بين 5 سنوات و10 سنوات من النشاط الفعلي؛

– إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداءا من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة بين 5 و10 سنوات؛

– تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح، التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة نشاط المنصوص عليها سابقا؛

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني (TAP) في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقا (بين 5 و10 سنوات)؛

– يمكن الدولة أن تمنح بشروط امتيازية، قد تصل إلى الدينار الرمزي تنازلات عن أراض تابعة للأملاك الوطنية، لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة.

5.1 المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة:"على أساس أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة كما تم فيها المعاملات التجارية فيها بعملات قابلة للتحويل. يكون الاستثمار في المناطق الحرة من خلال تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر"[1].

وقد نصت المادة (25) من المرسوم التشريعي 93-12، "أنه يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني

[1] علي وشقر بوع كمال، مرجع سابق، ص 33.

تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية، والهدف الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة، هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة والحصول على العملة الصعبة، وخلق مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا. وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. وهذا ما تصبو إليه الجزائر.

وتتميز المناطق الحرة حسب المشرع الجزائري بالخصائص التالية:

- تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة؛
- تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري؛
- تحدث المنطقة الحرة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها، وعن الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها؛
- يتم استغلال المنطقة الحرة عن طريق امتياز ويخضع لقواعد التجارة الخارجية؛

كما تختص الاستثمارات في المناطق الحرة بعدة امتيازات نذكرها في النقاط التالي:

- الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي؛
- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب؛
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) بنسبة 20% من مبلغ أجورهم؛
- تستورد السلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار،أو التي هي لازمة لاستغلاله بكل حرية وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة (المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 93-12)؛
- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر؛
- يمكن للمستثمرين الذين يعملون في لمناطق الحرة أن يوظفوا العمال والمواطنين والمؤطرين الأجانب بدون شكليات مسبقة.

6.1 مناطق أقصى الجنوب: تتمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف،أدرار،تمنراست،إليزي،تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق بامتيازات في مرحلة الانجاز وفي مرحلة الاستغلال تمنح لها الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق معدل منخفض يقدر بـ 5 ‰ فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA)؛
- تطبيق معدل منخفض يقدر بـ 5% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

7.1 في مرحلة استغلال الاستثمار:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS والدفع الجزافي VF والرسم على النشاط المهنيTAP؛
- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري ابتداءا من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات؛
- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات؛

على الرغم من الامتيازات التي منحها قانون الاستثمار 93-12 إلى الاستثمارات سواء كانت وكنية أو أجنبية إلا انه كان من الضروري تتويجها بضمانات على المستوى الداخلي والدولي.

2 .الضمانات الممنوحة للاستثمارات على المستوى الداخلي:

تتجلى الضمانات الداخلية الممنوحة للاستثمارات، في الحماية القانونية والحماية القضائية:

1.2الحماية القانونية: تتمثل الحماية القانونية في المبادئ التالية:

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب، بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون، من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

لا تطبق المراجعات، أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي (93-12). وحسب هذه المادة أن المستثمر محمي من التغيرات التي تطرأ في التشريع الجزائري في المستقبل. وهذا ما يؤدي إلى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات. وهذا يعتبر تقييد للتشريع الجزائري ومن اجل أن يطمئن المستثمرون الأجانب.

يمكن أن تكون الاستثمارات، التي تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، موضوع تحويلات أو تنازلات. ويلتزم مستأنف الاستثمار أمام الوكالة بالوفاء بجميع الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأصلي. والتي سمحت بمنح الامتيازات وإلا ألغيت هذه الامتيازات.

2.2الضمان القضائي: إن الضمان القضائي للاستثمارات يمثل في قضاء الدولة الجزائرية أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. إذ وجدت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولة المستثمر.

وهذا ما نصت عليه المادة (41) من المرسوم التشريعي 93-12: يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية، أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية. تتعلق بالصلح والتحكم. أو اتفاق خاص ينص على شرط تحكيم، أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

3.الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي:

من الضمانات الأساسية الممنوحة للمستثمرين، على المستوى الدولي، هي انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

1.3انضمام الجزائر إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID):

من أجل حل منازعات الاستثمار، بين الدول والمستثمرين الأجانب. أنشأت الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول، وبين مواطني الدول المتعاقدة الأخرى. المبرمة بواشنطن في 25 أوت 1965، مركزا دوليا لتسوية منازعات الاستثمار هو (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار).

ويعتبر هذا المركز هيئة متخصصة في تسوية المنازعات التي تنشب بين الدول المتعاقدة والمستثمرين الأجانب من الأفراد أو الشركات الخاصة، ويقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تقضي به الاتفاقية، ومن الشروط الأساسية لصحة تقديم النزاع إلى محكمة المركز يجب تقديم التصريح الكتابي لكلا الطرفين (الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي)، ولهذا المركز أهمية قصوى، من حيث أنه يمكن

للأفراد الوقوف على قدم المساواة مع الدول ذات السيادة في إجراءات التحكيم، وبالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الأجانب، حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس أموالهم المستثمرة، داخل الوطن الجزائري.

2.3المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

لقد تمت اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في تاريخ 11 أكتوبر 1985 بسيول، تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والهدف الذي نشأت من أجله هذه الوكالة حسب ما جاء في المادة 2 من الاتفاقية: هدف الوكالة هو تشجيع تدفق الاستثمار، للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، وعلى الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء، تكملة لأنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وشركة التمويل الدولية ومنظمات التمويل الدولية الأخرى، وتقوم الوكالة تحقيقا لهذا الهدف بما يلي:

- إصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين، وإعادة التأمين ضد مخاطر غير التجارية، لصالح الاستثمارات في دولة عضو التي تعد من الدول الأعضاء الأخرى؛
- القيام بأوجه النشاط المكملة المناسبة، التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء فيما بينها؛
- ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى، كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا في لخدمة الهدف منها.

وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في 21 جانفي 1995. يكون قد وفرت للمستثمرين الأجانب، ضمان آخر لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى يزيد من ثقة واطمئنان المستثمرين الأجانب. وكذلك بانضمام الجزائر إلى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بالاستثمارات الخارجية. تكون قد حققت الشروط الأساسية لضمان الاستثمارات الأجنبية، ومهدت الطريق إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى الضمانات السالفة الذكر، يسمح قانون ترقية الاستثمارات بتقديم امتيازات جبائية وحوافز مالية، كما يقدم إجراءات التنازل عن الأراضي الحكومية وكذا نظام الضمان الاجتماعي.

سادسا: الأمر 03/01 المؤرخ في أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة، توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخوصصة الكلية والجزئية والاستثمارات الدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة.

ويعتبر هذا الأمر الذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12/93 من أهم القوانين التي يرتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فلقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، والى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار. هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات،إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). هذا التحديد لا يعتبر معرقلا بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية[1]، كما جاء هذا الأمر لتصحيح الاختلالات التي نتجت عن تطبيق المرسوم التشريعي 12/93 والتي من أهمها[2]:

- ثقل الإجراءات البيروقراطية وتعدد مراكز القرار والنزاع حول الصلاحيات.
- تعقد إجراءات الحصول على الوعاء العقاري لإقامة المشروع الاستثماري.
- صعوبة الاستفادة من صيغ تمويل الاستثمارات.

[1] سعيدي يحي ، مرجع سابق، ص 181.

[2] فريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 315.

- مركزية الجهاز المكلف بترقية الاستثمار.

ومن أهم الأسس التي جاء بها هذا القانون ما يلي[1]:

1-مبدأ حرية الاستثمار: حيث ينص الأمر في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار والتي جاءت متماشية مع ما كان منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم التشريعي 12/93 كما جاءت مكرسة للمادة 183 من قانون النقد والقرض والتي نصت على مبدأ حرية القيام بالاستثمارات، غلا أن الأمر 01-03 لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى عكس ما نصت عليه المادة 183 من قانون النقد والقرض والمادة الأولى من المرسوم التشريعي 15/93 حيث تنصان على أنه ليس للمستثمر الحق في التدخل في نشاطات اقتصادية مخصصة صراحة للدولة وللمؤسسات المتفرعة عنها، فالأمر الجديد استبعد هذه العبارة ولم ينص عليها صراحة.

2-ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته: حيث تنص المادة 31 من الأمر 01-03 على: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة رأس المال بواسطة العملة صعبة حرة التحويل بسعرها ببنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وان كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

3-ضمان المساواة والتحكيم الدولي: من بين المبادئ التي استفاد منها المستثمرون الأجانب، ضمان المساواة في المعاملة مع المستثمرين الوطنيين، فالمادة 14 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في فقرتها الأولى التي تنص على:" يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وبمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار".

كما قدم الأمر 01-03 ضمان آخر للمستثمرين والمتمثل في التحكيم الدولي، فالمادة 17 من الأمر 01-03 تنص على "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدول الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة أو التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند التسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص".

4-عدم اللجوء إلى التأميم أو المصادرة أو إلى أي إجراء من هذا النوع

وتم من خلال هذا القانون إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، وتشمل كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت لها فروع في عدة ولايات من الوطن (جدول رقم04)وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي.

جدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للشباك الوحيد

مركز الشباك الوحيد	الولايات المعنية
الجزائر27؛ شارع محمد مربوش حسين داي	الجزائر-بومرداس-تيزي وزو-البويرة-بجاية-تيبازة-برج بوعريريج
وهران11؛ شارع خياط صالح حي الغواليم القطاع البلدي الحمري	وهران-عين تيموشنت-مستغانم-غليزان-سيدي بلعباس-معسكر-بشار- تيارت-تندوف
عنابة؛ مقرات الوكالة العقارية، نهج بن بولعيد	عنابة -سكيكدة-قالمة-الطارف-سوق أهراس-تبسة
ورقلة؛شارع شنين قدور	ورقلة - غرداية-ايليزي-الوادي-تمنراست-الأغواط

[1] فريد عمر، مرجع سابق، ص ص315 ، 316.

البليدة؛ ساحة أول نوفمبر شارع عياش عبد الله	البليدة–المدية–عين الدفلى–تيسمسيلت
قسنطينة؛الحي الإداري علي منجلي المدينة الجديدة	قسنطينة–بسكرة–جيجل–المسيلة –خنشلة–ميلة–أم البواقي
أدرار؛ مقر ولاية أدرار	أدرار
سطيف؛ شارع 17 أكتوبر 1961	سطيف
تلمسان؛ نهج الصومام ص.ب 428 إمامة	تلمسان
سعيدة؛شارع دوادي موسى وبسيف أحمد (المصلحة التقنية لبلدية سعيدة سابق)	سعيدة – النعامة–البيض
باتنة الحي الإداري، طريق بسكرة	باتنة

المصدر: سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص 183.

سابعا: الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض

بموجب هذا الأمر تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض حيث سمح الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة ما يتعلق بدور بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب قواعد الصرف وحركة رؤوس الأموال، وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي ما يلي[1]:

– السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مملوكة لهم كليا أو بمساهمة مع المقيمين حيث نصت كل من المادة 84 و85 من هذا الأمر أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

– السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال طبقا للمادة 126 من هذا الأمر حيث تنص " رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وغيرها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر".

ثامنا: قانون رقم07/05 الصادر في 28 أفريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات[2]

ويرمي إلى تحسين أداء القطاع، وذلك عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع من أجل زيادة المنافسة في سوق المحروقات واستكمال مسار إصلاح القطاع، ومن أهم ما جاء في هذا القانون ما يلي:

– إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما: وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات (سلطة ضبط المحروقات) ووكالة وطنية لتثمين موارد النفط، حيث تكلف الأولى بالتنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة قنوات التوزيع، التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها، السهر على احترام دفتر الشروط الخاص بانجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين وتطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس دولي وكذا تطبيق العقوبات والغرامات في حالة مخالفة القوانين المتعلقة بالنشاطات السابقة [3]، فيما تكلف الثانية بترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات، تسليم رخص التنقيب، القيام بعملية طرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال، منح والاستغلال مساحة البحث ومتابعة وإبرام العقود ومراقبة تنفيذها، تحديد وجمع الإتاوة ودفعها إلى الخزينة، والحرص على دفع المتعامل للرسوم المنصوص عليها في نص القانون

[1] بن سمينة دلال، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**–"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012–2013، ص 345.

[2] القانون رقم 07/05 الصادر في 28 أفريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 2005/06/19.

[3] المادة 13 من القانون 07/05.

(الرسم على الدخل البترولي يدفع شهريا، الرسم المساحي يدفع سنويا، ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا، ضريبة عقارية على أملاك أخرى ماعدا أملاك الاستغلال، إضافة إلى بعض الرسوم الأخرى)، القيام بإعداد المخططان على المديين المتوسط وطويل الأجل لقطاع المحروقات وكذا ترقية تبادل المعلومات الخاصة بسوق الغاز[1].

– اعتماد نظام جبائي جديد أبسط وأكثر تحفيزا بالنسبة لاستثمارات أكثر جدوى بالنسبة للدولة وبمقتضى هذا النظام على وجه الخصوص بتدعيم الأنشطة لتحفيز العاملين على الاستثمار في الأنشطة في المصب (النقل عبر قنوات التكرير والتوزيع النفطي...الخ)، كما يقتضي بتحديد الميدان المنجمي في أربعة مناطق وفق درجة الصعوبة[2].

– توضيح الأحكام المتعلقة بالغاز الطبيعي بغية ضمان تموين للسوق الوطنية، تطوير الصادرات وصون البيئة والاستعمال العقلاني للطاقة.

– تحرير نقل المنتوجات البترولية والسماح للعاملين غير شركة سونطراك بالاستثمار في هذه الفروع، ومن ثم رفع قدرات النقل إلى أقصى حد.

– تنفيذ سياسة الأسعار للمنتوجات البترولية على مستوى السوق الوطنية بشكل يشجع الاستثمار وفي نفس الوقت يوجه المستهلكين نحو المنتوجات الأقل تلوثا.

تاسعا: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث عدل المادة 3 والمادة 4 ليعطي الحرية لإنجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كما جاءت المادة 5 من هذا القانون لتعدل وتتمم المادة 7 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 فيما يخص الفترة المحددة للوكالة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز وكذا المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، كما جاء هذا الأمر حسب المادة 6 ليعطي حق الطعن للمستثمر الذي يرى أنه قد غبن بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر[3].

هذا وأضاف هذا الأمر في المادة 7 التي تعدل وتمم المادة 9 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 مجموعة من الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية كما يلي:

1–في مرحلة الانجاز:

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2–مرحلة الاستغلال: لمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

[1] المادة 14 من القانون 07/05.

[2] لمزيد من التفصيل راجع المادة 83 من القانون 07/05.

[3] المادة 6 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية ،العدد 47، 19 جويلية 2006.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

بالإضافة إلى المادة 7 جاءت المادة 8 تعدل وتتمم المادة 11 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، لتقدم مجموعة من المزايا إلى الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادة 10

والمتمثلة بالإضافة إلى المزايا السابقة في النقاط التالية:

3 .انجاز الاستثمار:

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف(2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

4.بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

بالإضافة إلى الامتيازات التي جاءت بهم المادة 11 والتي يمكن منحها إلى الاستثمارات المذكورة في المادة 12 مكرر والتي تتمثل في:

5.في مرحلة الانجاز: لمدة أقصاها 5 سنوات:

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحليةّ، للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

6.في مرحلة الاستغلال، ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

عاشرا: قانون المالية التكميلي 2009

خلال فترة تسعينات القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي، تم إصدار العديد من القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي رأى فيها العديد من خبراء قانون الأعمال بأنها تتميز بالانفتاح الكبير اتجاه هذا النوع من الاستثمار، ولكن أواخر سنة 2009 ومع صدور قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 09-9 المؤرخ في 22 جويلية 2009، شهد انعطاف كبير في هذا الانفتاح

اتجاه المستثمرين الأجانب وعودة غير متوقعة للحماية والممارسات المنصوص عليها في قوانين الثمانينات، حيث أعاد هذا القانون النظر وبعمق في العلاقة التي تعتزم الجزائر إقامتها مع المستثمرين الأجانب، ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي[1]:

– منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع التي يقيمونها لإنتاج السلع والخدمات، حيث لا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار شراكة مع طرف مقيم يملك 51% على الأقل من رأس مال الشركة أو المشروع، حيث تنص المادة 59 من هذا القانون على أنه " لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء"؛

– منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا في الإطار شراكة مع طرف وطني مقيم يملك على الأقل 30% من رأس مال الشركة، حيث نصت المادة 59 في الفقرة الرابعة بأنه " لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب غلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي"؛

– على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي يحولها إلى الخارج، أي يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تحقيق ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع؛

– حسب المادة 62 من هذا القانون فان الدولة وكذا المؤسسات العمومية والاقتصادية تتمتع بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب؛

– كل الاحتياجات المالية للشركات الأجنبية تلبى من السوق البنكي الجزائري بخلاف رأس المال، أي لا يمكن تمويل المشاريع الأجنبية عن طريق قروض أجنبية ماعدا التمويل المحلي مسموح به؛

– إقرار ضريبة على الأرباح المحولة.

ولعل أهم أسباب إقرار هذه الإجراءات في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ما يلي:

– فيما يخص القاعدة (51%/ 49%) فانه حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2005 فإن الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج قد ارتفعت بنسبة 64.4% بين سنة 2001و2005، وأن الفترة ما بين سنة 2005 و2007 تم تحويل ما قيمته 15.7 مليار دولار إلى الخارج (أي ثلث حصيلة الصادرات الجزائرية لعام 2005 أي بمعدل 5 مليارات دولار للسنة)[2]؛

– فيما يخص ضرورة امتلاك الطرف الوطني لحصة لا تقل عن 30% من رأس مال الشركات العاملة في مجال الاستيراد سببها وصول فاتورة الاستيراد إلى مستويات حرجة بداية من سنة 2008، أين يتم تسجيل قيمة الواردات بـ 40 مليار دولار أي أربع أضعاف قيمة الواردات سنة 2000؛

– فيما يخص إقرار حق الشفعة وذلك نتيجة قيام عدة مستثمرين أجانب ببيع شركاتهم لأجانب دون علم السلطات الجزائرية، أبرز مثال على ذلك هو قيام مجموعة أوراسكوم ببيع معامل لإنتاج الاسمنت للمجموعة الفرنسية لافارج (LAFARGE) حيث تمت الصفقة في إحدى العواصم الأوربية دون علم السلطات الجزائرية والتي وضعت أمام الأمر الواقع علما أم مجموعة أوراسكوم قد تحصلت على هذه المعاملة في إطار خوصصة المؤسسات العمومية واستفادة وقتها بعدة امتيازات.

[1]Gurid Omar, « climat des investissements en Algérie : insuffisances et perspectives d'amélioration », Revue recherches économique et managériales, N^{0}13, Juin 2013,p33.

[2]فريد عمر، مرجع سابق، ص 318:.

إحدى عشر: قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

لقد واصلت الدولة الجزائرية سن القوانين من أجل تطوير الاستثمارات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وآخر قانون وضع هو قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والذي جاء لترقية الاستثمار، حيث يطبق هذا القانون حسب المادة الأولى منه على كل استثمار يقتني أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال شركة.

كما تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية، ولكي تستفيد الاستثمارات من المزايا المقررة في القانون، يجب أن تخضع للتسجيل بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[1].

أما بالنسبة للمزايا الممنوحة للاستثمارات وفق هذا القانون فقد قسمت إلى أربعة أقسام:

القسم الأول مخصص للأحكام العامة والذي يضم 7 مواد تحدد الاستثمارات التي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون[2]؛

القسم الثاني والذي خصص للمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة؛

فحسب المادة 12 تستفيد الاستثمارات بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، مما يأتي:

1-في مرحلة الانجاز: تستفيد من المزايا التالية

أ-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ج-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

د-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

هـ-تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

و-الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ز-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2-في مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث سنوات من المزايا الآتية:

أ-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

[1] المادة 4 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، 3 أوت 2016.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر إلى المواد 5 ،6،7،8،9،10،11 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46 .

كما تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها والتابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، حسب المادة 13 مما يأتي[1]:

3.في مرحلة الانجاز: زيادة على المزايا السابقة

أ–تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

ب–التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة 10 سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من ملبغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

4.في مرحة الاستغلال: ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية، يستفيد المستثمر ولمدة 10 سنوات من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ولكن وحسب المادة 14 من القانون يخضع منح المزايا للاستثمارات للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

القسم الثالث: يخص المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل؛

تستفيد النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به، إلى التحفيزات المنصوص عليها في المادتين 12 و13 السابقتي الذكر[2].

وحسب المادة 16 من هذا القانون ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13، من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر، وبغية تشجيع الاستثمارات في خلق مناصب شغل وتوظيف أكبر قدر من العمال تستفيد الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون من مزايا الاستغلال من 3 إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم.

القسم الرابع: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

إن للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني مزايا استثنائية تتمثل في[3]:

[1] المادة 13 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46 .

[2] المادة 15 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46.

[3] المادة 18 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46.

أ. تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

ب. منح إعفاء أو تخفيض طبق للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها حسب أحكام المادة 20.

أما الضمانات الممنوحة للاستثمارات حسب هذا القانون فتتمثل في النقاط التالية:

– يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية؛ المادة 21.

– لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛ المادة 22.

– لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء،إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع، كما يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف.

– يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص؛ المادة 24.

– تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع؛ المادة 25.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي[1]:

– تسجيل الاستثمارات.
– ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
– ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
– تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.
– دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
– الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
– تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 من قانون 16-09، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
– المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به.

[1] المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46.

- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.

كما تنشأ لدى الوكالة 4 مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع وهي[1]:

- **مركز تسيير المزايا**، تسيير المزايا والتحفيزات المختلفة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.
- **مركز استيفاء الإجراءات**، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.
- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات**، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.
- **مركز الترقية الإقليمية**، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

المطلب الرابع: الوضعية الاقتصادية

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف،وكان نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى التدين الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر خدمة الدين منسوبا للصادرات الذي بلغ سنة 1993: 82.2%ومعدل نمو سالب -2%ومعدل تضخم 20.5%وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من سنة 1995 تراجع في معدل التضخم تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في احتياطات الصرف وتحسن نسبي في معدل نمو الناتج الإجمالي.

لكن وبعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، تميز الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر بين 2001 إلى 2007 بقابلية الاستمرار، كما يشهد على ذلك الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو من جانبها، كان الأداء المالي الكلي للجزائر جد متميز،إلا أن الوضع لم يبقى كما هو عليه بسبب تقلبات أسعار المحروقات ولهذا سنورد أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

الفرع الأول:معدل النمو

يعتبر معدل النمو من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر عند اختياره للبلد التي يريد الاستثمار فيها، سواء كان أجنبي أو محلي، فمعدل النمو يعكس الوضع الناتج الداخلي للبلد وتطوره، ويعتمد الناتج الداخلي الخام بالجزائر على المداخيل البترولية بنسبة ولهذا فارتفاعه وانخفاضه مرتبط بأسعار البترول ولهذا نجد أن الناتج ينقص لما تنخفض أسعار البترول ويتبعه بذلك معدل النمو والعكس صحيح، على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل تحسين الوضع وتشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

أدى الارتفاع في أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، بحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من 2.2% سنة 2000 إلى2.10% سنة 2001 و 4.10% سنة 2002 ليصل سنة 2003 إلى 6.9% ثم الى 5.2% سنة 2004 و 5.11% سنة 2005، ونتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـ 2.5% سنة 2006 ثم 0.9% سنة 2007 و 2.3% سنة 2008 ثم 7.8% سنة 2009، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى2.02% و 3.13% ثم 2.4% و 2.4% خلال السنوات 2009،2008،2007،2006 على التوالي. وهكذا بقيت معدلات النمو الاقتصادي تتأرجح بين 2 %و3%إلى غاية 2016 بسبب تغيرات أسعار النفط كما هو موضح في الجدول التالي.

[1] المادة 27 من القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46.

الجدول رقم 07: تطور الناتج الداخلي الخام من 2000-2016

الوحدة: مليار دينار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	4123.514	4227.113	4522.773	5252.321	6149.117	7561.984	8501.636	9352.886	11043.703
معدل النمو%	2.2	2.10	4.10	6.9	5.2	5.11	2.02	3.13	2.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الناتج الداخلي الخام	9968.025	11991.564	14588.532	16208.698	16650.181	17242.545	16591.875	1683.161	
معدل النمو %	2.4	3.4	2.4	3.3	2.8	3.8	3.8	3	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:www.ons.dz.20/12/2017

حيث أن الاقتصاد الجزائري سجل انتعاش في الميزانية العامة بسبب ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سمح بتحسن معدلات النمو الاقتصادي، فالملاحظ للجدول أعلاه يجد أن الناتج الداخلي الخام سجل ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 2000، إلى غاية نهاية سنة 2008، بعدها بدأ الاقتصاد في التراجع بسبب انخفاض أسعار البترول والآثار المترتبة على الركود في الاقتصادات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر النفط الخام بشكل حاد من 111.51 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2008 إلى 88.22 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة، كما يمكن أن يكون ناجما عن سياسات البلاد في مجال تثمين المحروقات(خفض الحصص التي تقررها الدول المنتجة)، حيث تم تسجيل انخفاضات هامة على مستوى فرعي: "تمييع الغاز الطبيعي" و " إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي" اللذين عرفا انخفاضا بنسبة (-10.5%) و (- 1.5%) في سنة 2008، وفي المقابل ارتفع الإنتاج الإجمالي (المتراكم) للكهرباء في هذه السنة بمعدل 0.2%، هذا الأخير الذي أصبح نشاطا منفتحا على المنافسة الخاصة بموجب القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 ففري 2002. حيث تقوم شركة سونلغاز بإنتاج نسبة 76% أما باقي النسبة المقدرة بـ 24% من الإنتاج السنوي فينجزها المتعاملون الخواص[1]، وعلى الرغم من الصدمة التي واجهها الاقتصاد الوطني سنة 2009الا أن الوضعية الجيدة التي سجلها في الفترة 2001-2008 سمحت له أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية، ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2012 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي خلال 2013 بالنمو خارج قطاع المحروقات الموزع جيدا. فقد شهد معدل النمو الاقتصادي سنة 2010 تحسنا نسبيا إذ ارتفع إلى 3.4%، لكن ما لبث أن تراجع في سنة 2011 إلى2.4% بسبب الركود المستمر لقطاع النفط والغاز والذي انخفض بـ 3% ثم بـ3.2% خلال سنتي 2011،2010 على التوالي، وبعدها بقي معدل النمو يتراوح بين 2.8% و3.8% خلال السنوات 2012 إلى غاية 2016.وينقسم الناتج الداخلي الخام على القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم08: التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	346.1	412.1	417.2	515.2	580.5	581.6	641.2	708.07	727.4
المحروقات	1616.3	1443.9	1477.03	1868.8	2319.8	3352.8	3882.2	4089.3	4997.5
الصناعة	290.7	315.2	337.5	355.3	388.1	418.2	449.5	479.7	519.6

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009، ص 32 ،33.

البناء والأشغال العمومية	334.9	358.8	409.9	445.2	507.9	564.4	674.3	825.08	956.7
الخدمات	842.6	921.7	1004.1	1112.2	1303.1	1518.9	1684.8	1919.5	2113.6
الرسم على القيمة المضافة	181.5	199.2	249.1	260.07	307.3	350.1	376.6	399.3	489.04
الناتج خارج قطاع المحروقات	2507.1	2783.1	3045.7	3383.4	3829.2	4209.1	4619.4	5263.5	6046.1
الناتج الداخلي الخام	4123.5	4227.1	4522.7	5252.3	6149.1	7561.9	8501.6	9352.8	11043.7
	2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الزراعة	931.3	1015.2	1183.2	1421.6	1640	1771.4	1936.3	2741.9	
المحروقات	3109.07	4180.3	5242.5	5536.3	4968.01	4657.8	3134.2	3638.8	
الصناعة	570.6	617.4	663.7	728.6	771.7	838.5	900.8	1287.6	
البناء والأشغال العمومية	1094.8	1257.4	1333.2	1491.2	1627.4	1793.9	1908.1	2693.1	
الخدمات	2349.05	2586.3	2933.2	3305.1	3849.5	4198.2	4549.8	6463.5	
الرسم على القيمة المضافة	545.5	565.8	632.2	739.2	838.3	871.1	913.07	؟	
الناتج خارج قطاع المحروقات	6858.9	7811.2	9346.02	10672.3	11682.1	12584.7	13457.6	13193.3	
الناتج الداخلي الخام	9968.02	11991.5	14588.5	16208.6	16650.1	17242.5	16591.8	16832.1	

المصدر: www.ons.dz.20/12/2017.

الملاحظ للجدول يجد أن الناتج خارج قطاع المحروقات في تحسن ملحوظ خاصة سنة 2001 أين بلغ معدل نموه 5.4%، كما بقي في ارتفاع مستمر السنوات الموالية إلى أن بلغ 9% سنة 2009، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خلال هذه الفترة والذي رافق زيادة النفقات العامة في الاستثمار في هذه القطاعات في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الهضاب العليا والجنوب، إضافة إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 وكذا الارتفاع الملحوظ في معدل نمو القطاع الصناعي في هذه السنة، ليتراجع بعد ذلك إلى 6.2% سنة 2010 و5.2% سنة 2011 بسبب تراجع الأداء على مستوى القطاعات السابقة.

أما في سنة 2012 فقد حقق النشاط الاقتصادي ارتفاعا في أدائه جره النمو خارج قطاع المحروقات الموزع بصفة جيدة بين القطاعات في ظرف يتميز بتفاقم العجز الميزاني والعجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية، فقد بلغ معدل نمو قطاع الفلاحة

7.2%والصناعة 5.1% أما قطاع البناء والأشغال العمومية فسجل نسبة نمو 8.2%، وقطاع الخدمات 10.6% بينما سجل قطاع المحروقات معدل نمو سلبي قدر بـ 3.4%، ويتواصل هذا الوضع سنة 2013 أين سجل قطاع المحروقات معدل نمو سالب قدر بـ 5.5%.

كما واصل توسع النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2014-2015 بفضل توسع الطلب النهائي وكذا تحسن أداء قطاع البناء والزراعة والخدمات المسوقة، ليسجل الناتج الداخلي الخام معدل نمو قدره 3.8%خلال سنتي 2014-2015 وزيادة في نمو الناتج خارج قطاع المحروقات قدر بـ 5.8%سنة 2014 وتراجع إلى 5% سنة 2015.

الفرع الثاني: معدل التضخم

بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 وارتفع إلى 3% سنة 2001 ليعاود الانخفاض سنة 2002 إلى 1.42%وفي سنة2004 سجل 3.5%.

الجدول رقم 09: تطور معدل التضخم للفترة 2000-2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم %	0,34	3	1,42	2,6	3,5	1,6	2,31	3,68
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم %	4,86	5,74	3,91	4,52	2,9	3,3	2,9	4,78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر
- ديوان الإحصائيات الجزائرية www.ONS.dz

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر متذبذبة بين صعود وهبوط، ففي ظل ظرف يتميز بتحسن وضعية المالية العمومية ففي سنة 2000 سجلت نسبة طفيفة جدا تقدر بـ 0.34%لكن ما لبثت أن ارتفعت إلى 3% سنة 2001 نتيجة التوسع النقدي وزيادة النفقات، ليعود للانخفاض سنة 2002 إلى 1.42% بسبب الإجراءات النقدية المتشددة من اجل خفض التضخم،ثم ارتفع إلى 2.6% سنة 2003 ثم إلى 3.5%لينخفض بعدها إلى 1.6% سنة 2005، إلا أنه منذ عام 2006 سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك ارتفاعا متواصلا، بحيث انتقل مستوى التضخم من 2.31% في عام 2006 إلى 3.68% سنة 2007 ليصل إلى 4.86% سنة 2008 و5.7% سنة 2009 لينخفض سنة 2010 ويسجل نسبة 3.91% ليعاود الارتفاع سنة 2011 إلى 4.52%، ليعود للانخفاض سنة 2012 إذ سجل معدل 2.9%، ولكن توقف التراجع في معدل التضخم للسنتين 2013 و2014 ليعود للارتفاع سنة 2015 إذ سجل معدل 4.78%.

الفرع الثالث: التوازنات الخارجية

إن الأداء الاقتصادي والمالي المسجل خلال فترة 2001-2008بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ساعد بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي من خلال الدفع المسبق للديون، وتسجيل نمو معتبر على مستوى احتياطي الصرف،وتراكم موارد الادخار الميزاني، سمح للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة العالمية، ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2012 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي.

خلال 2013 و2014 بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا، مجرا بالنمو خارج المحروقات الموزع جيدا بين القطاعات وفي ظرف يتميز بتعزيز نسبي للميزانية وبتقلص العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية. ومع ذلك فان هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات تشكل موضوع الساعة، إذ تقلص المجال المتاح للميزانية العامة من حيث تخصيص الموارد لدفع النمو من جهة أخرى، يساهم

التوسع القوي للقروض الموجهة للاقتصاد، المعزز بظروف مالية أكثر ملائمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إنعاش لاستثمار الإنتاجي وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات[1]، لكن شكل انخفاض أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 واستمراره طوال سنة 2015 صدمة كبيرة على الاقتصاد، لا سيما على المالية العامة والحسابات الخارجية، ونستعرض من خلال الشكل التالي تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)

الشكل رقم 06:وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2015)

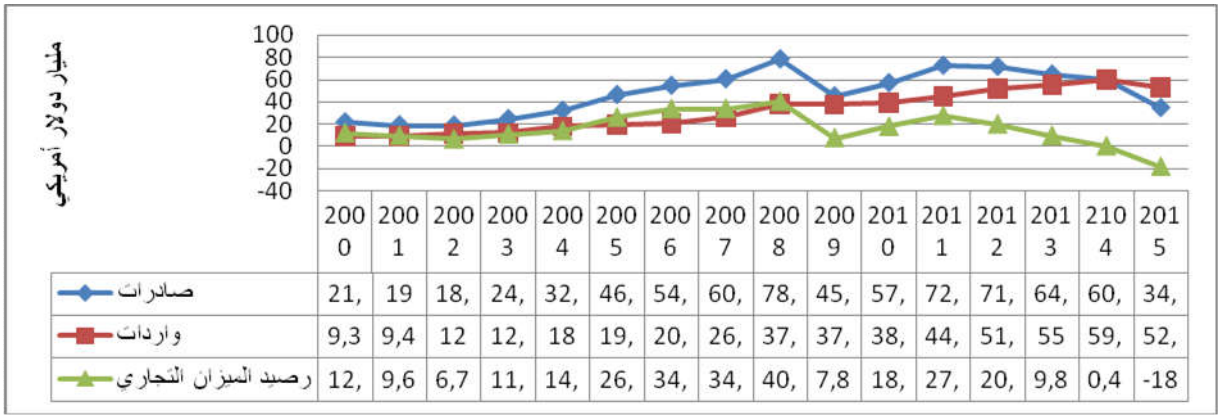

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2104	2015
صادرات	21,	19	18,	24,	32,	46,	54,	60,	78,	45,	57,	72,	71,	64,	60,	34,
واردات	9,3	9,4	12	12,	18	19,	20,	26,	37,	37,	38,	44,	51,	55	59,	52,
رصيد الميزان التجاري	12,	9,6	6,7	11,	14,	26,	34,	34,	40,	7,8	18,	27,	20,	9,8	0,4	-18

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع المعلومات من:

- بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة الجزائر،2012-2013، ص 310.

-Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2015، p 65.

من خلال هذا الشكل نلاحظ التحسن المستمر للميزان التجاري ابتداء من سنة 2004 وذلك بسبب ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، فعند مقارنة وضع الميزان التجاري لسنة 1999 بـ سنة 2000 نجده قد ارتفع من 3.36 مليار دولار إلى 12.3 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط إلى 28.5 دولار للبرميل في المتوسط، وتتواصل هذه العالقة الطردية بين أسعار النفط ووضعية ميزان التجاري، ففي سنتي 2001 و2002 وبسبب انخفاض أسعار النفط إلى 25.2 دولار للبرميل انخفض رصيد الميزان التجاري إلى 9.61 مليار دولار سنة 2001 و6.7 مليار دولار سنة 2002، وعاود في التحسن بعدها في الفترة من 2003 إلى 2008 حيث شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا مستمرا بسبب التحسن المستمر لأسعار النفط، ففي سنة 2003 سجل الميزان التجاري فائضا قدره 11.1 مليار دولار لينتقل إلى فائض قيمته 40.6 مليار دولار سنة 2008، هذه السنة التي وصلت فيها حصيلة صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار وهو ما يعادل 98.2% من إجمالي الصادرات لهذه السنة، ولكن وبسبب الأزمة العالمية التي مست الاقتصاد العالمي منذ 2008 أخذت أسعار النفط في الانهيار، فقد انخفض سعر برميل البترول إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 ثم 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، والذي أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 7.8 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وبعدها ونتيجة لصعود أسعار البترول إلى 88 دولار للبرميل سنة 2010 ثم إلى 109 سنة 2011،سجل الميزان التجاري تحسنا وبلغ رصيده 18.2 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ثم 27.9 مليار دولار أمريكي سنة 2011، وواصل الميزان التجاري في نفس الوتيرة سنة 2012 أين بلغ 20.1 مليار دولار لان سعر النفط بقي عند 106 دولار للبرميل، ولكن وسنة 2013 انخفض إلى اثر من النصف حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 9.88 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 98 دولار للبرميل وانخفاض صادرات المحروقات،ووفي سنة 2015 سجل ميزان التجاري رصيد سلبي قدر بـ – 18 مليار دولار بسبب انخفاض حاد لأسعار البترول بلغ 48 دولار للبرميل.

[1]Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2013, p 7
Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, p 8

وفيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى ضعيفة جدا بالرغم من تطورها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفعت من حوالي 400 مليون دولار سنة 1999 إلى 590 مليون دولار في سنة 2000 و600 مليون دولار في 2002 لتصل في سنة 2006 إلى 1.13 مليار دولار، و980 مليون دولار سنة 2007 ثم 1.4 مليار دولار سنة 2008، وتعتبر هذه الأخيرة أعلى قيمة حققتها خلال هذه الفترة، إلا أنها لا تمثل سوى 1.8% من إجمالي الصادرات، بعدها انخفضت قيمة هذه الصادرات إلى 0.8 و1 مليار دولار خلال سنتي 2009، 2010 على التوالي لتشهد في سنة 2011 ارتفاعا طفيفا وتصل إلى 1.2 مليار دولار[1].ثم إلى 1.153 مليار دولار سنة 2012 و1.051 سنة 2013، وفي سنة 2014 تحسنت نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 2.772% من إجمالي الصادرات حيث بلغ المبلغ 1.667 مليار دولار ثم إلى 4.29%سنة 2015 بمبلغ قدره 1.485 مليار دولار، وهذا ما يدل على زيادة الاهتمام بهذه الصادرات وخاصة أن الجزائر صادقت على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وتسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما الواردات فسجلت ارتفاعا مستمرا خلال كامل الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2014 فلقد ارتفعت من 9 مليار دولار سنة 1999 إلى 12 مليار دولار سنة 2002 ثم 18 مليار دولار في سنة 2004 و20.7 مليار في سنة 2006 ثم 26.35 في سنة 2007، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث تشكل سلع التجهيز أعلى نسبة من الواردات، وفي سنة 2008 سجلت قيمة الواردات ارتفاعا بحوالي 10 ملايير دولار مقارنة بسنة 2007 لتبلغ 37.9 مليار دولار، ثم بلغت 37.4 و38.9 و44.9 مليار دولار خلال السنوات 2011،2010،2009 على التوالي والسبب في ارتفاعها هو ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة لتأثير الأزمة العالمية لسنة 2008.

وما انفكت الواردات في الارتفاع سنة 2012 لتبلغ 51.4مليار دولار بسبب الارتفاع الحاد لكل من واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية وواردات منتجات البترول بينما تراجعت واردات مواد التجهيز الصناعية، أما سنة 2013 فبلغت 54.9 مليار دولار ثم 59.6 مليار دولار سنة 2014.

وبعد مرور أكثر من 18 سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في سنة 2015، مسجلة 52.65 مليار دولار مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض قدره 7.02 مليار دولار، خص هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات ولكن بمستويات مختلفة.

أما فيما يخص رصيد الحساب الجاري الذي شهد نموا معتبرا خلال فترة الانتعاش التي عرفها الاقتصاد الجزائري ابتداء من سنة 2000 فقد ارتفع رصيده من 0.02 مليار دولار سنة 1999 إلى 8.9 مليار دولار سنة 2000 قبل أن ينخفض سنة 2001 إلى 7 مليار دولار ثم 4.3 مليار دولار سنة 2002 ويعود ذلك إلى تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار البترول، وبعدها ومنذ سنة 2003 شهد الحساب الجاري ارتفاعات متتالية في رصيده إلى أن وصل في سنة 2008 إلى 34.4مليار دولار،إلى أنه انخفض بشدة سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية على رصيد الميزان التجاري ليسجل رصيد 0.4 مليار دولار، ولكنه تحسن فيما بعد ليصل إلى 12.2 مليار دولار سنة 2010 ثم 17.7 مليار دولار سنة 2011 مقابل 28 مليار دولار رصيد الميزان التجاري، ويعكس هذا التفاوت زيادة الواردات من الخدمات التي وصلت إلى أكثر من 12 مليار دولار سنة 2011 مما أدى إلى ارتفاع العجز في ميزان الخدمات.

وفي سنة 2012 تقلص فائض الحساب الجاري ليبلغ حدود 12.30 مليار دولار، ويرجع هذا أساس إلى الارتفاع القوي لواردات السلع واتساع العجز في بند(صافي دخل العوامل) في ظرف يتميز بانخفاض صادرات المحروقات، بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري المسجل سنة 2013 جد ضعيف مقارنة بسنة 2012 حيث بلغ 0.83 مليار دولار، هذا ما يترجم على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب فان سنة 2013 تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

[1] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 311.

أما سنة 2014 فقد سجلت عجزا في الحساب الجاري بلغ -9.434 مليار دولار، ثم سجل رصيد الحساب الجاري عجزه الثاني على التوالي بعد أكثر من خمسة عشرة سنة من الفوائض، علاوة على ذلك تدهور العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و2015، إذ انتقل من 9.43 مليار دولار إلى 27.48 مليار دولار، على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري، نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مستوا قياسيا قدره 16.6% في 2015 (4.3% في سنة 2014) مما يدل على وجود فائضا في الاستثمار لاسيما الدولة بصفتها "عميل اقتصادي" مقارنة بالادخار خلال سنة 2015[1].

وبالنسبة لرصيد رأس المال فقد سجل عجزا مستمرا خلال الفترة (2000-2007) حيث بلغ العجز سنة 2000 ما قيمته 1.36 مليار دولار و870 مليون دولار سنة 2001 ثم 710 مليون دولار سنة 2002، ويعود هذا التحسن إلى زيادة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي ارتفع من 460 مليون دولار سنة 1999 إلى 1.18 مليار دولار في سنة 2001 لينخفض بعدها إلى 970 مليون دولار سنة 2002 ويستقر في حدود 620 مليون دولار إلى غاية 2004، وفي المقابل ارتفع العجز في حساب رأس المال ليصل إلى 1.37 مليار دولار في سنة 2003 ثم 1.87 مليار دولار سنة 2004، أما في سنة 2005 فوصلت قيمة العجز إلى 4.24 مليار دولار سنة 2005 بسبب الكساد المبكر لجزء من الديون، ليرتفع إلى 11.2 مليار دولار سنة 2006 تحت تأثير الدفع المسبق للديون الخارجية البالغة 10.9 مليار دولار، وقد أدت هذه العملية إلى انخفاض مؤشرات الدين الخارجي بشكل كبير مما ساهم في تحسن وضعية حساب رأس المال الذي دعمه كذلك زيادة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من 2.3 مليار دولار سنة 2008 إلى 2.5 مليار دولار سنة 2009 ثم 3.5 مليار دولار سنة 2010 ف 2 مليار دولار سنة 2011 ومع انخفاض مدفوعات الدين خلال هذه الفترة، سجل ميزان رأس المال ولأول مرة منذ 1990 فائض بقيمة 2.5 مليار دولار سنة 2008، و3.5 مليار دولار سنة 2009 و3.4 مليار دولار سنة 2010 لينخفض في سنة 2011 إلى 0.4%، ويشكل هذا الفائض أداء خاص والذي من شأنه تمكين البلاد من مواجهة الصدمات الخارجية[2].

لكن هذا الحساب تدهور ليسجل رصيدا سلبيا قدر بـ -0.361 سنة 2012 ثم -1.020 سنة 2013 ثم ارتفع برصيد ايجابي سنة 2014 قدر بـ 3.396 مليار دولار ولكن هذا لم يدم طويلا فقد سجل رصيدا سلبيا سنة 2015 قدر بـ -0.061 مليار دولار مقابل فائض قدره 3.4 مليار دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري[3].

وبالرغم من العجز المتواصل الذي شهده حساب رأس المال إلا أن رصيد ميزان المدفوعات قد استمر في تحقيق فوائض منذ سنة 2000 وهذا راجع إلى الأداء الجيد للحساب الجاري، حيث وبعد العجز الذي سجله في سنة 1999 والبالغ 2.38 مليار دولار وصل الفائض في ميزان المدفوعات إلى 29.5 مليار دولار سنة 2007 و36.9 مليار دولار سنة 2008، بعدها انخفضت قيمة الفائض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2009 بسبب انخفاض رصيد الميزان التجاري الناتج عن انخفاض أسعار النفط، وفي سنة 2010 ونتيجة التحسن النسبي في أسعار النفط ارتفعت قيمة الفائض في ميزان المدفوعات لتصل إلى 15.6 مليار دولار ثم 20.1 مليار دولار سنة 2011، ثم انخفضت إلى 12.057 مليار دولار سنة 2012 والى 0.133 مليار دولار سنة 2013 وبعدها بدا رصيد ميزان المدفوعات في تسجيل عجز سنة 2014 قدر بـ -5.881 مليار دولار وليتفاقم الوضع سوءا سنة 2015 ويسجل عجز قدره -27.537 مليار دولار.

ويمكننا توضيح أرصدة ميزان المدفوعات بالشكل التالي:

[1] Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2015, p64.

[2] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 313.

[3] Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2015, p64.

شكل رقم 07: تطور أرصدة ميزان المدفوعات للفترة(2000-2015)

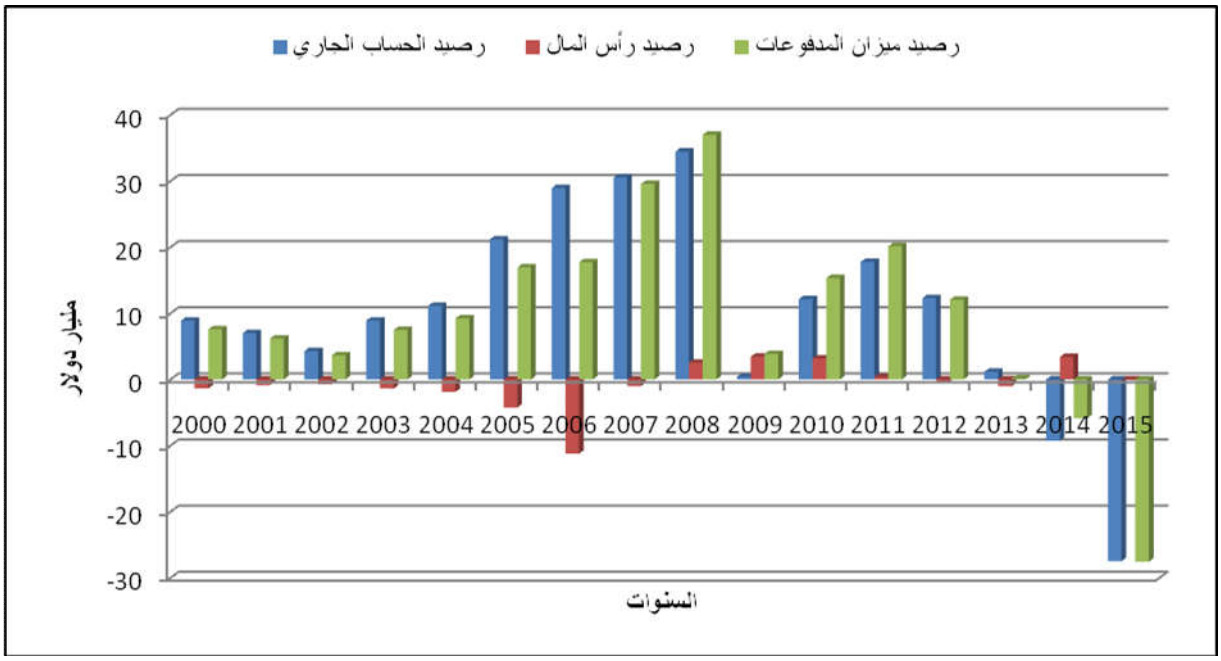

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات الفترة المدروسة

أما فيما يخص احتياطي الصرف فقد سجل ارتفاعا ويعود ذلك إلى الفوائض التي سجلها ميزان المدفوعات، ففي سنة 2000 بلغ احتياطي الصرف 11.9 مليار دولار ثم 17.9 مليار دولار سنة 2001 ثم 23.1 مليار دولار سنة 2002و32.9 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى 43.1 مليار دولار ثم 56.1 مليار دولار ثم 77.8 مليار دولار خلال السنوات 2004،2005،2006 على التوالي،أما في سنة 2007 فقد بلغ 110.2 مليار دولار ليصل إلى 143.1 مليار دولار سنة 2008، وواصل احتياطي الصرف بالارتفاع ليصل إلى 148.9 و162.2 و182.2 مليار دولار خلال السنوات 2009، 2010، 2011 على التوالي ثم 190.6 مليار دولار سنة 2012 و194.01 مليار دولار سنة 2013، ثم لينخفض سنة 2014 إلى 178.9 مليار دولار والى 144.1 مليار دولار سنة 2015، والشكل الموالي يلخص تطور احتياطات الصرف ومتوسط سعر البترول والحساب الجاري الخارجي للفترة (2000-2015).

شكل رقم 08: تطور حجم احتياطات الصرف للفترة (2000-2015)

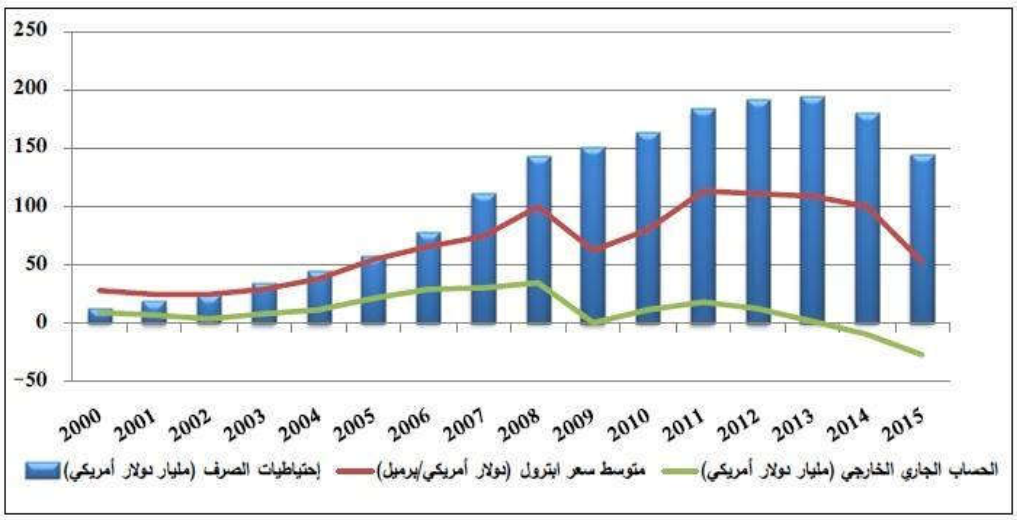

Source : Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2015، p 67.

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة الطردية بين سعر البترول وحجم احتياطي الصرف فكلما ارتفع سعر البترول كلما زاد احتياطي الصرف وذلك لاعتماد الجزائر شبه كلي على مداخيل المحروقات في دخلها.

الفرع الرابع: سعر الصرف

في إطار تحرير نظام الصرف في ظرف يتميز بالتعديلات الهيكلية ما بين 1994-1998، استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية في سبتمبر 1997 لما قامت الجزائر بالمصادقة على ترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي، علما أن التنظيم الذي يحدده النظام رقم 95-07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 (المعدل والمعوض للنظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992) المتعلق بمراقبة الصرف، قد سمح بتقدم حاسم في مجال قابلية التحويل الجاري للدينار.

يتعلق التحويل الجاري للدينار بالعمليات الجارية لميزان المدفوعات (سلع وخدمات مداخيل العوامل والتحويلات) جاء النظام 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج ليؤكد بوضوح ودون لبس قابلية التحويل هذه، من خلال مادته الثالثة: "... تعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية حرة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين"

وفي إطار تدعيم جهاز تتبع أثر المدفوعات مع الخارج بعنوان عمليات حسن النية، أدخل قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تدابير جديدة، مساهما في مكافحة السوق الموازية. الأمر الذي يحمل البنوك العاملة في الجزائر مسؤولية أكثر والتي بحكم اعتمادها في أيضا مسؤولة في مجال الرقابة في المستوى الأول للعمليات مع بقية العالم، وعليه تعتمد الجزائر استقرار نظام صرفها، في تناغم مع التزاماتها المتخذة في إطار المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي وتلك الالتزامات المدرجة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، خصوصا في مجال المدفوعات الجارية وحركة رؤوس الأموال.

في إطار نظام الصرف وفي تناغم مع تحسن ميزان المدفوعات، وضعت سوق الصرف ما بين المصارف من طرف بنك الجزائر منذ بداية 1996، من زاوية العرض، يبقى بنك الجزائر المتدخل الرئيسي في سوق الصرف ما بين المصارف، باعتبار أن جزءا كبيرا من إيرادات صادرات المحروقات يغذي الاحتياطات الرسمية للصرف التي يسيرها بنك الجزائر في وضع يتميز بضعف هيكلي للصادرات خارج المحروقات، يبقى بنك الجزائر عبر تدخلاته المورد الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف ما بين المصارف أين يتم تحديد الأسعار المطبقة على العمليات المبرمة طبقا للقواعد والأعراف الدولية التابعة لآليات السوق، أيضا تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين.

تحدد أسعار صرف الدينار للعملات الصعبة الرئيسية في سوق الصرف مابين المصارف بطريقة مرنة تبعا لشروط العرض والطلب تدعم أساسيات الاقتصاد الكلي سياسة استقرار سعر صرف الدينار عند مستواه التوازني، ويرتكز تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني للجزائر على إحدى المقاربات الثلاثة المأخوذة من طرف المجموعة الاستشارية لسعر الصرف(CGER) المنشأة من طرف صندوق النقد الدولي في 1990، أي تلك المرتكزة على سعر الصرف الحقيقي التوازني المحددة وفق أساسيات الاقتصاد. ترتكز المقاربتين الآخرتين على التوازن الاقتصادي الكلي وعلى قابلية الاستمرار الخارجية[1].

لا يعتبر سعر الصرف ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى فقط، بل يلعب دورا مزدوجا في تعديل الاقتصاد الكلي وأداة استقرار (ممتص للصدمات) في حالة صدمة خارجية، بالفعل يعد سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشرا مختصرا للوضعية التنافسية التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشرة من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا والتي تمثل نسبة 88% من المبادلات الإجمالية لسنة الأساس (1995) من الزاوية العملياتية، يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، يجب أن يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى المتوسط قريبا من قيمته التوازنية المحددة من طرف أساسيات الاقتصاد الوطني من زاوية الاستشراف.

[1] Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport2011,p 82.

وضع في الواجهة الوضع الدولي المتميز بالأزمة المالية والاقتصادية الدولية (2008-2011) حدة التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية. تطلب هذا الوضع الجديد تعزيز الآلية المرنة والديناميكية لتسيير تدخلات بنك الجزائر في السوق البينية للصرف خصوصا بتعزيز المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي تناسقا مع آفاق تطور الأسعار النسبية. ساهم التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر في ظرف كهذا بطريقة فعلية في الاستقرار المالي الخارجي في السنوات الأخيرة. على الرغم من المخاطر المتزايدة والمرتبطة بتقلبات أسعار صرف الأورو والدولار، يواصل بنك الجزائر في العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في مستواه التوازني على المدى المتوسط بغرض تخفيض كل تخصيص غير فعال للموارد، والجدول التالي يوضح سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

جدول رقم10: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدولار/الدينار	66.6	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.4	72.6	69.2	64.6	72.5	74.3	74.1	79.3	80.5	100.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 315

-Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2012، p90.

- Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2013، p 79.

- Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2015، p 72.

والمتابع لتطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار يجد أنه انخفض من 66.6 دينار للدولار الواحد سنة 1999الى 79.7 دينار للدولار سنة 2002 ليرتفع بعدها إلى 72.1 دينار للدولار سنة 2004 ويصل سنة 2008 إلى 64.6 دينار للدولار ثم ينخفض إلى 72.5 دينار للدولار الواحد سنة 2009 و74.3199دينار للدولار الواحد سنة 2010 ليعاود الارتفاع إلى 74.1142 سنة 2011 ثم انخفض إلى 77.5591 سنة 2012 وإلى 79.3809 دينار مقابل واحد دولار سنة 2013 ليصل إلى 80.57 سنة 2014 وليواصل في الانخفاض سنة 2015 ليصل إلى 100.46 دينار مقابل واحد دولار.

الفرع الخامس: الدين الخارجي

بدخول الألفية الثالثة بدأت الديون الخارجية للجزائر بالتراجع ويعود ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام وارتفاع أسعار البترول حيث حقق الاقتصاد الكلي تحسنا واستقرارا خاصة في سنتي 2003 و2004 إذ سجل نمو 6%ومعدل تضخم 3.6%،واحتياطي صرف بلغ 32.9 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004، فمن 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 22.9 مليار دولار سنة 2004،والشكل التالي يوضح حجم الديون الخارجية للفترة 2000-2015:

شكل رقم 09: قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض للفترة (2000-2015)

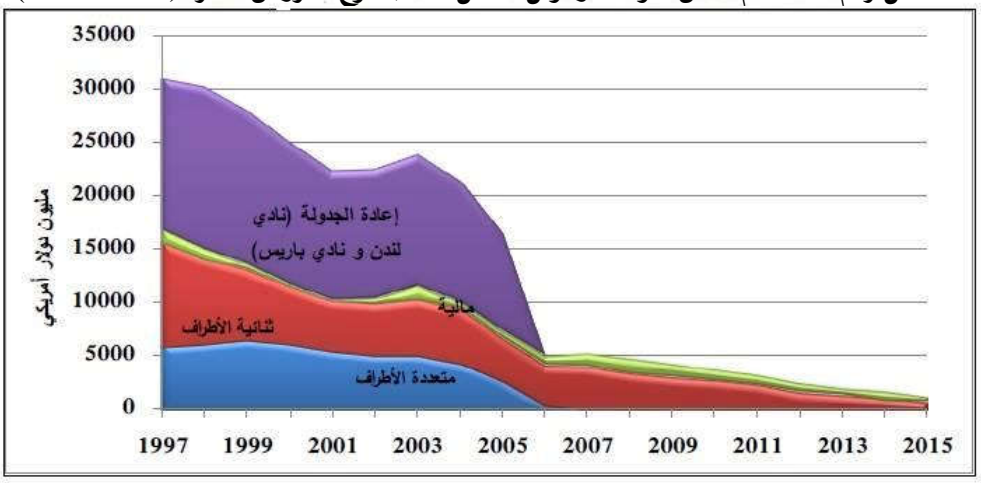

Source: Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport 2015، p 69.

ولقد سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال سنة 2005 والتي تسارعت سنة 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي، الذي وصل إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011 مقابل 5.61 مليار دولار سنة 2006 و17.19 مليار دولار سنة 2005 و22.57 مليار دولار سنة 2001، وواصل في الانخفاض سنة 2012 ليصل إلى 3.63 مليار دولار ثم 3.3 و3.7 و3.02 مليار دولار للسنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي، كما انخفضت خدمات الدين في سنة 2011 إلى 0.6 مليار دولار مقابل 5.12 مليار دولار سنة 1999 و13.5 مليار دولار سنة 2006 هذه السنة التي شهدت أكبر مدفوعات مسبقة للديون المعاد جدولتها مع نادي باريس ولندن.

يؤكد تطور مؤشرات الدين الخارجي، منذ انخفاضه الحاد في السنوات 2004-2006 الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2015. على وجه الخصوص، بلغ مستوى خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 695 مليون دولار في نهاية 2015 مقابل 269 مليون دولار في نهاية 2014 (520 مليون دولار في نهاية 2013). بالفعل وفي أعقاب الانخفاض الحاد للدين الخارجي، خاصة في 2006 تراجع مستوى خدمة الدين إلى أقل من واحد مليار دولار منذ 2009 (666 مليون دولار في 2010)[1].

شكل رقم 10: خدمة الدين متوسط وطويل الأجل للفترة (1998-2015)

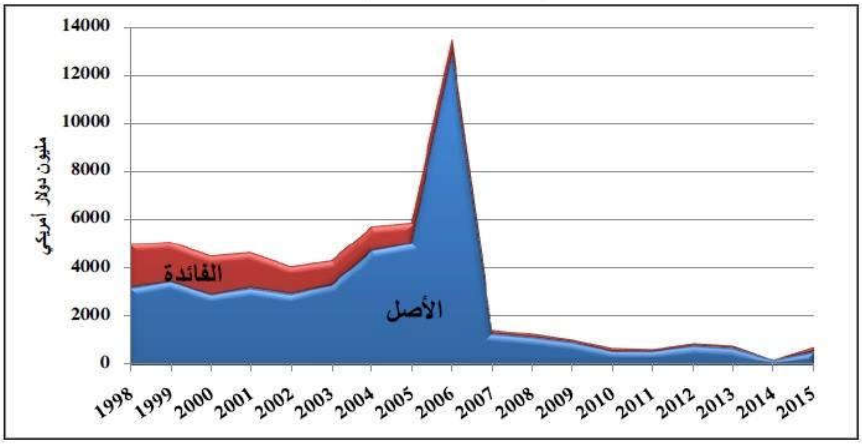

[1] Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport2015,p 68.

Source : Banque d'Algérie، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، Rapport2015 ;p 70.

تؤكد المؤشرات الأخرى للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل تحسن وضع الديون الخارجية. هكذا واصلت نسبة الديون المتوسطة وطويلة الأجل لإجمالي الناتج الداخلي تراجعها إلى 0.72% في 2015، مقابل 0.82% في 2014 (0.98% في 2013 و1.19% في 2012) كما لا يمثل مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلا 3.15% من الصادرات من السلع والخدمات سنة 2015.

إجمالا، يعتبر الاتجاه التنازلي للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي أدى إلى مستوى منخفض جدا من خدمته (1.83% من صادرات السلع والخدمات) وكذا انخفاض الديون قصيرة الأجل في سنة 2015، مؤشرا للاستدامة الجيدة للديون الخارجية الجزائرية.

وتعكس هذه المؤشرات نجاح سياسة تخفيف عبء الديون الخارجية في الجزائر والوصول إلى مستوى الأمن المالي الخارجي، حيث ساهمت بشكل كبير في التخفيف من أثر العدوى السريعة للأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انكماش كبير في مصادر التمويل الدولي الأمر الذي أثر على الاقتصاديات الناشئة والنامية التي تعاني من مشكل في السيولة[1]، وعليه سمح التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ثماني سنوات المتتالية (2001-2008) بصفته أساس الاستقرار المالي الخارجي، بتطوير قدرة مقاومة الوضعية المالية الخارجية للجزائر للصدمات الخارجية، كتلك ذات الحجم الكبير لسنة 2009 على سبيل المثال[2].

هذه المؤشرات الاقتصادية كلها تبين وتوضح وضعية الاقتصاد الجزائري الذي كما نلاحظ تحسنه النسبي وتحقيقه للاستقرار على المستوى الكلي في السنوات الأخيرة هذا الوضع يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر لكن استقرار الوضع الاقتصادي لا يكفي وحده لجذب وقدوم مستثمرين أجانب بل يجب توفر الاستقرار السياسي والوضعية القانونية المحفزة وتنظيمات إدارية وسوق كبير وموارد معدنية كل هذه الأوضاع تشكل المناخ الاستثماري الذي يدرسه المستثمر الأجنبي قبل أن يقرر الاستثمار في بلد ما.

المبحث الثالث: حجم الاستثمارات في الجزائر

لقد تطور حجم الاستثمارات في الجزائر بتطور القوانين المنظمة له، وتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر مما شجع المستثمر الجزائري والأجنبي على الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى وضع أجهزة لدعم وتشجيع الشباب على الاستثمار.

أما فيما يخص الاستثمارات العمومية،فقد سطرت الدولة برنامجا للإصلاحات الاقتصادية وخصصت له مبالغ معتبرة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000أين باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة (2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وثاني خلال الفترة (2010-2014)، وقد ساهمت هذه البرامج بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة[3].

المطلب الأول: الحجم الإجمالي للاستثمارات حسب القطاعات

[1] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 316.

[2] Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport2011,p 67.

[3] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 291.

بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى معيشة السكان، باشرت الحكومة الجزائرية منذ 2001 برنامجا تنمويا طموحا لدعم الانتعاش الاقتصادي، تمحور حول الإجراءات اللازمة لتنشيط الإنتاج الزراعي، وتعزيز الخدمات العامة والبنية التحتية وتوفير مناصب الشغل ليتم استكمال هذا البرنامج ببرنامج مصاحب لدعم النمو لمدة خمس سنوات.

ومن أجل تثبيت دور الدولة في إطاره القانوني كمسؤول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، ومن أجل بيئة اقتصادية مستقرة وتقديم الحوافز لتشجيع ودعم الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، باشرت الحكومة في تنفيذ برنامجها لدعم الإنعاش الاقتصادي منذ 2001، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمارات منذ سنة 2000.

جدول رقم11: تطور حجم الاستثمارات حسب القطاعات في الفترة 2000-2015

الوحدة: مليون دج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
1-بناء وأشغال عمومية	532474.5	583286.1	691023.4	734025.5	811270.7	883612.5	1083410.7	1288415.0
2-خدمات وأشغال عمومية بترولية	66480.0	52317.6	53505.2	59708.1	58673.5	69622.9	127233.1	188125.2
3-سلع التجهيز	159915.3	201582.1	241582.4	310855.3	404902.9	409931.7	482573.3	577822.1
4-معدلات النقل	70411.2	95555.7	94710.6	132866.5	172074.9	271536.8	215348.6	280310.0
5-خدمات	15751.6	27834.0	25502.8	21816.4	23119.8	53380.0	56955.9	122211.9
6-حيوانات وغابات	7596.0	4887.1	4984.8	5892.8	6860.8	3556.4	3936.3	5240.2
المجموع	852628.7	965462.5	1111309.3	1265164.5	1476902.6	1691640.3	1969457.9	2462124.4
	2008	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
1-بناء وأشغال عمومية	1587553.7	1837063.6	2246758.6	2403554.1	2655896.0	2972325.3	3320331.3	3673721.7
2-خدمات وأشغالعمومية بترولية	250625.6	298521.9	267549.2	293352.7	309581.1	371132.1	437641.9	511424.4
3-سلع التجهيز	809495.7	1021928.7	1163198.5	1201179.8	1082000.1	1370006.3	1665892.2	1769230.8
4-معدلات النقل	367584.6	399871.7	415343.8	458137.8	642267.2	661594.7	654759.4	647606.6
5-خدمات	202526.6	244821.2	226285.1	230892.4	255797.7	262607.4	309105.8	374038.1
6-حيوانات وغابات	10557.0	9212.1	31787.2	30586.0	46869.9	53228.6	58961.6	65654.9

المجموع	3228343.2	3811419.1	4350922.3	4617702.8	4992412.0	5690894.4	446692.26	7041676.5

المصدر:

-http://www.ons.dz/IMG/pdf/Les_Comptes_Economiques_2000-2011-Version_Arabe-2.pdf.12/03/2017.
-http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf.18/09/2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد المبالغ المستثمرة في مجال البناء والأشغال العمومية نظرا لأهمية هذا القطاع في توفير البنية التحتية الجيدة والظروف العيش الملائمة للمواطنين، كما أن هذا القطاع يتطلب أموالا طائلة، كما أن الدولة رصدت له 40% من ميزانية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يأتي بعده قطاع سلع التجهيز الذي يتطلب أموال كبيرة فقد ارتفع المبلغ من 159915.3 مليون دج سنة 2000إلى577822.1 مليون دج سنة 2007 ثم إلى1769230.8مليون دج سنة 2015، بعد ذلك يأتي قطاع النقل الذي خصصت له الدولة مبلغ 132866.5 مليون دج سنة 2003 لينتقل المبلغ إلى647606.6مليون دج، أما مبالغ الاستثمارات في الخدمات وأشغال عمومية بترولية فقد انخفضت من 66480 مليون دج سنة 2000 إلى حوالي 53000 مليون دج في السنوات 2003،2002،2001 ليعود للارتفاع سنة 2006بمبلغ قدره 127233.1 مليون دج وضلت المبالغ المخصصة لهذا المجال ترتفع إلى أن وصلت إلى 511424.4 مليون دج سنة 2015، أما مجالي الخدمات والحيوانات والغابات فلم ترقى المبالغ المستثمرة فيهما إلى المبالغ المستثمرة في القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات حسب أجهزة الدعم

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والمتخرجين من مختلف الأطوار التعليمية، قامت الحكومة بإنشاء عدة أجهزة من شأنها دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية من بينها: الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار**ANDI**، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **"ANSEJ"** والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**"CNAC"** ،والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة" **ANGEM**".

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد، وشهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وخولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار،أما بالنسبة لحجم الاستثمارات المصرح بها لدى هذه الوكالة فهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم12: توزيع المشاريع الاستثمارية لدى ANDIحسب سنوات الفترة (2002-2012)

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002	443	%1	67839	%3	24092	%8
2003	1369	%4	235944	%9	20533	%7
2004	767	%2	200706	%8	16446	%5
2005	777	%2	112639	%5	17581	%6
2006	1990	%6	319513	%13	30463	%10
2007	4092	%13	351165	%14	51345	%17
2008	6375	%20	670528	%26	51812	%17
2009	7040	%22	229017	%9	30425	%10
2010	3670	%11	122521	%5	23462	%8
2011	3628	%11	156729	%6	24806	%8
2012	1880	%6	77240	%3	8150	%3
المجموع	**32004**	**%100**	**2546840**	**%100**	**299115**	**%100**

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements.27/09/2016.

الملاحظ للجدول يجد أن عدد الاستثمارات تطور منذ نشأت الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار فارتفع العدد من 443 مشروع سنة 2002إلى 6375 سنة 2008ثم إلى 7040 مشروع سنة 2009ويعود ذلك إلى تحسن الوضعية المالية للبلاد في تلك الفترة بسبب ارتفاع أسعار البترول، لكن ما طال ذلك كثيرا لينخفض عدد المشاريع بعد ذلك إلى3670مشروع سنة 2010ليصل إلى1880 مشروع سنة 2012، وتقسم هذه الاستثمارات على حسب الجهة المستثمرة إلى:

أولا: المشاريع المصرح بها حسب الجنسية

جدول رقم13: المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الجنسية (2002-2016)

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	%99	10584134	%83	1018887	%90
الاستثمار الأجنبي	822	%1	2216699	%17	119525	%10
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.29/08/2017.

عند قراءة هذا الجدول نجد أن للاستثمارات المحلية حصة الأسد في المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، وأن الاستثمار الأجنبي لا يمثل إلا 1% من إجمالي المشاريع، وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يجذب المستثمر الأجنبي بالقدر المطلوب وأن المستثمر الأجنبي مازال متخوفا من الاستثمار في الجزائر وأنه لم يحضى بالتحفيزات التي تشجعه على استثمار أمواله في الجزائر، على العكس من ذلك بالنسبة للمستثمر المحلي الذي قدمت له الدولة العديد من الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات بغية تشجيعه على الاستثمار ومن أجل تقليص حجم البطالة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ثانيا: المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط

وفيما يخص توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار يمكن تلخيصها في الجدول التآتي:

جدول رقم14: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة(2002-2016)

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	%2.06	222790	%1.74	53445	%4.69
البناء	11389	%17.85	1310896	%10.24	246138	%21.62
الصناعة	11256	%17.64	7411469	%57.90	466382	%40.97
الصحة	935	%1.47	171948	%1.34	22478	%1.97
النقل	31097	%48.74	1095948	%8.56	162976	%14.32
السياحة	1018	%1.60	974396	%7.61	62069	%5.45
الخدمات	6786	%10.64	1169895	%9.14	116476	%10.23
التجارة	2	%0.00	10914	%0.09	4100	%0.36
الاتصالات	5	%0.01	432578	%3.38	4348	%0.38
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.28/08/2017.

حسب الجدول رقم 14 نلاحظ أن لقطاع النقل حصة الأسد من بين المشاريع أين يشكل ما نسبته 48.74%، ويعود ذلك لأهمية قطاع النقل كأحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، وعليه فان تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة، ولهذا نجد أن الجزائر اهتمت بهذا القطاع

حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الانجاز، وعلى هذا الأساس حددت الدولة الجزائرية برامج مختلفة لقطاع النقل لفترات (1999-2004، 2005-2009، 2010-2014)، وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من 2010-2014 من أجل تحديث وتوسيع السكك الحديدة وكذا تحسين النقل الحضري وتحديث النقل الجوي، ثم يأتي بعد ذلك قطاع البناء وقطاع الصناعة اللذان يمثلان 17.85%و17.64%على التوالي من مجموع المشاريع،ويعود ذلك إلى انتهاج الجزائر مؤخرا لإستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، كما نسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي والتنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، ثم تتراوح بعد ذلك المشاريع بين قطاع الخدمات والزراعة والسياحة، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بهذه القطاعات كبديل لقطاع النفط وكمحاولة لتنويع مصادر الدخل ولتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق التنمية المستدامة ولدعم النمو الاقتصادي، ليأتي في المرتبة الأخيرة قطاع التجارة والذي حاز على مشروعين فقط من بين 63804 مشروع.

ثالثا: المشاريع حسب القطاع القانوني

ويمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب الحالة القانونية إلى مشاريع خاصة ومشاريع عامة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم15: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الحالة القانونية للفترة (2002-2016)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	%97.99	7290151	%56.95	963922	%84.67
العمومي	1177	%1.84	4319545	%33.74	126036	%11.07
المختلط	107	%0.17	1191137	%9.31	48454	%4.26
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.28/08/2017.

من الملاحظ أن تمثيل القطاع الخاص يفوق بمراحل القطاعين الآخرين فنجد أن نسبة عدد المشاريع تصل إلى 97.99% ومساهمته في التوظيف تصل إلى 84.67% من إجمالي المناصب،في حين أن القطاع العام والمختلط تمثل مساهمتهما من إجمالي المشاريع لا تتعدى لا تتعدى 02%، وذلك لأن أهداف هذه الأجهزة وضعت لتتماشى مع إستراتيجية ترقية العمل ومكافحة البطالة، والتي اعتمد فيها على[1]:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب شغل؛
- ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل)، بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل؛
- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات؛
- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات؛
- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها؛
- ترقية تشغيل الشباب.

[1] بن بريكة عبد الوهاب، حبة نجوى، "**دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة –دراسة حالة ANSEJو CNACبسكرة**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة مسيلة،15،16 نوفمبر 2011، ص 5.

رابعا: المشاريع المشتركة مع الأجانب

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وعقدت العديد من الشراكات مع دول أجنبية.

1-تقسيم الاستثمارات المشتركة حسب المناطق:

أبرمت الدولة الجزائرية العديد من الصفقات ومشاريع استثمارية مع مختلف مناطق العالم بغية الاستفادة من ايجابيات هاته الاستثمارات الجالبة معها لرؤوس أموال أجنبية بالإضافة إلى خبرات وتكنولوجيات متطورة هي في أمس الحاجة إليها لتطوير وتنمية اقتصادها، والجدول التالي يبن هذا التقسيم:

جدول رقم 16: المشاريع التي تشرك الأجانب(2002-2016)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	437	955161	71010
فيما بينها الاتحاد الأوربي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.28/08/2017.

من أجل النهوض بالاقتصاد، لجأت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعد من أهم الآليات لتحقيق النمو الاقتصادي وجلب العملة الصعبة، وبما أننا نتحدث عن الاستثمار بكونه يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية خاصة الأجنبي حيث يعمل على زيادة معدل النمو كما أنه يعمل على سد الفجوة بين الدول[1].

والجدول رقم 16 يبين ذلك، حيث يشارك الأجانب في الجزائر بـ 822 مشروع، الأغلبية منها تعود لدول أوربا بـ 437 مشروع ويعود ذلك لقرب قارة أوربا من الجزائر، كما أن حسن العلاقات الجزائرية مع فرنسا ساهم في زيادة عدد المشاريع المشتركة، تليها المشاريع مع الاتحاد الأوربي الذي يستثمر في الجزائر بـ 313 مشروع، كما كان للدول العربية نصيب معتبر للاستثمار في الجزائر بـ 236 مشروع.

أما بالنسبة لتقسيم هذه المشاريع حسب قطاع النشاط فالجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم17: تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2016)

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	14	%1.70	4373	%0.20	618	%0.52
البناء	137	%16.67	77661	%3.50	23040	%19.28
الصناعة	495	%60.22	1783922	%80.48	70793	%59.23

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله، الجديد في مجال التأمين والضمان في العالم العربي، الجزء الثاني، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص: 271.

الصحة	6	%0.73	13572	%0.61	2196	%1.84
النقل	25	%3.04	14820	%0.67	1727	%1.44
السياحة	14	%1.70	113772	%5.13	6309	%5.28
الخدمات	130	%15.82	119139	%5.37	13342	%11.16
الاتصالات	1	%0.12	89441	%4.03	1500	%1.25
المجموع	822	%100	2216699	%100	119525	%100

Source :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.29/08/2017.

حسب الجدول رقم17 نلاحظ أن قطاع الصناعة هو الذي أخذ نصيب الأسد في عدد المشاريع المشتركة، يليه قطاع البناء بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع الذي يزداد الطلب عليه بحكم زيادة عدد الأسر والسكان، ثم يليه قطاع الخدمات بحصة قدرها 130 مشروع.

الفرع الثاني: حجم الاستثمارات حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلخصها في الجدول التآتي:

جدول رقم18: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2001	244 570	778	245 348	/
2002	261 075	778	261 853	٪ 6.73
2003	287 799	788	288 587	٪ 10.31
2004	312 181	778	312 959	٪ 8.44
2005	341 914	874	342 788	٪ 9.53
2006	376 028	739	376 767	٪ 9.91
2007	410 293	666	410 959	٪ 9.07
2008	518 900	626	519 526	٪ 26.42
2009	586 903	591	587 494	٪ 13.08
2010	618 515	557	619 072	٪ 5.37
2011	658 737	572	659 309	٪ 6.50
2012	711 275	557	711 832	٪ 7.97
2013	777 259	557	777 816	٪ 9.27
2014	851 511	542	852 035	٪ 9.54
2015	934 037	532	934 569	٪ 9.69
2016	1 022 231	390	1 022 621	٪ 9.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2001-2016.

اعتمدنا في تحليل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول رقم 18على سنة الأساس 2001، وهي السنة التي تم فيها إعداد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه حدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، كما حدد معالم الإستراتيجية المستقبلية للنهوض بالقطاع. وينص القانون رقم 18-01 على تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأسيس بنك للمعطيات خاص بهذه المؤسسات يتماشى وتكنولوجيا المعلومات، وضع برامج تأهيل للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسيتها، تطوير آليات تمويل جديدة من خلال إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية لهذه المؤسسات، إنشاء أنشطة جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. ثم جاء بعده القانون رقم 17-02المكمل والمعدل ولكن في نفس توجهات واهتمامات القانون رقم 18-01.

انطلاقا من الجدول 18 نستنتج ما يأتي:

– تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من سنة إلى أخرى، هذا التطور مرتبط بتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تضم المؤسسات الحرفية، في حين نلاحظ استقرار ثم تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. ويرجع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر للأسباب التالية: [2]

← إنشاء مختلف الهيئات والآليات المنظمة لنشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في:

- آليات الدعم والإنشاء ساهمت في تطوير وتنويع هذا القطاع، ونعني بهذه الآليات: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب*ANSEJ*، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM*والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC*؛
- إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1993، والتي كانت الأرضية الممهدة لتطوير هذا القطاع؛
- إنشاء مراكز التسهيل وحاضنات المؤسسات والتي نص عليها القانون التوجيهي، وهي تهتم بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإنشاء إلى النمو؛
- إنشاء صندوق لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، وهو طرف وسيط بين البنك وهذه المؤسسات لتوفير الضمان؛
- إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة بموجب المادة رقم 21 من القانون التوجيهي لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة رقم 25 من القانون التوجيهي بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتطوير هذه المؤسسات؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005، والتي تعتبر أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير وتأهيل هذه المؤسسات؛

– نسبة التطور خلال الفترة 2001-2016 سجلت منعرجات كانت بالزيادة أو بالتراجع، حيث سجلت أول نقطة نمو سنة 2003 بـ 10.31 ٪ صاحبها زيادة في عدد المؤسسات الخاصة وشبه استقرار للمؤسسات العمومية (زيادة بمؤسسة واحدة)، ثم تراجعت نسبة التطور على الرغم من تطور أعداد المؤسسات الخاصة بينما تراجعت المؤسسات العمومية بأعداد معتبرة، ثم ارتفعت نسبة النمو إلى أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة سنة 2008 إلى 26.42 ٪، تبعها تراجع كبير سنة 2009 إلى 13.08 ٪ ثم سنة 2010 إلى 5.37 ٪، ويمكن تفسير الزيادة والتراجع في نسبة التطور كما يلي:

– تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سنة 2001 من 778 مؤسسة إلى 390 مؤسسة سنة 2016 كان بسبب إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة والتي سمحت بإنشاء فروع عديدة تتمتع بالاستقلالية التامة ومؤهلة للخوصصة أو الشراكة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم القطاع العمومي وخوصصة (كلي أو جزئي) المؤسسات.[1]

[1]Ammouri Brahiti: **Presentation of the SMEs sector in Algeria**, seminar on financial and commercial services, Tunisia, 11-14 December 2006, P 2.

[2]**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملف الصناعة، دليل المستثمر العربي في الجزائر، العدد 2، نوفمبر 2006، الجزائر، ص ص 104-107.

[1] **Bulletin d'information N° 10**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, 2005, P 3.

- زيادة عدد المؤسسات خلال الفترة 2009-2014 سببه البرنامج التكميلي للانتعاش الاقتصادي لهذه الفترة والذي تقرر فيه إنشاء 200 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أجل إنشاء محيط اقتصادي كلي صحي وفعال.[2]

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار والشباب الجزائريANSEJ

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار والشباب الجزائري أحد الأجهزة التي وضعتها الدولة من أجل مساعدة الشباب الجزائري على إنشاء مؤسساته الخاصة، ولقد حقق الجهاز منذ إنشائه العديد من المشاريع والتي يمكن تمثيلها في الجداول الموالية:

الجدول رقم19: المشاريع الممولة عن طريق ANSEJ منذ نشأتها

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشاريع الممولة	69	7210	14725	10359	7279	7087	5664	6691	10549	8645
الشغل	386	23735	39360	28735	20152	19631	14771	19077	30376	24500
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
عدد المشاريع الممولة	8102	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676	
الشغل	22685	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	

Source :http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html.16/09/2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- تطور ملحوظ في المشاريع الممولة من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع العدد من 69 مشروع سنة 1997، إلى 65812 مشروع سنة 2012.
- خلق فرص عمل عديدة منذ بداية نشاط هذه الوكالة، حيث نجد إجمالي مناصب الشغل وصل إلى 855598 منصب.

وهذا إن دل فإنما يدل على نجاعة هذا الجهاز في استقطاب الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة، وانجازها وتحقيق قيمة مضافة لاقتصاد الوطني،

أما بالنسبة لعدد المشاريع الممولة منذ نشأة هذا الجهاز إلى غاية 2016/12/31 نجدها مفصلة حسب قطاع النشاط في الجدول التالي:

جدول رقم 20: المشاريع الممولة عن طريق ANSEJ حسب قطاع النشاط

	الزراعة والصيد	%	الحرف	%	البناء والأشغال العمومية	%	الصناعة والصيانة	%
منذ النشأة إلى غاية 2010/12/31	15171	%11	21979	%16	9819	%7	10807	%8
2011	3686	%9	3559	%8	3672	%9	2118	%5
2012	6705	%10	5438	%8	4375	%7	3301	%5
2013	8225	%19	4900	%11	4347	%10	3333	%8
2014	10487	%26	4255	%10	5106	%12	6614	%16
2015	6862	%29	2170	%9	3838	%16	4913	%21
2016	3479	%31	320	%3	1672	%15	2720	%24
منذ النشأة إلى غاية	54615	%15	42621	%12	32828	%9	33806	%9

[2] **International l'actuel**, le magazine de l'économie et du partenariat international, N°113, Algérie, Mars 2010, P 5.

2016/12/31								
	المهن الحرة	%	الخدمات	%	تكنولوجيا الإعلام والاتصال	%	المجموع	
منذ النشأة إلى غاية 2010/12/31	3648	%3	79080	%56	6858	%5	**140503**	
2011	569	%1	29228	%68	451	%1	**42832**	
2012	826	%1	45167	%69	616	%1	**65812**	
2013	1042	%2	21192	%49	591	%1	**43039**	
2014	1450	%4	12944	%32	750	%2	**40856**	
2015	1205	%5	4688	%20	655	%3	**23676**	
2016	716	%6	2355	%21	628	%6	**11262**	
منذ النشأة إلى غاية 2016/12/31	9456	%3	194654	%53	10549	%3	**367980**	

Source :https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques#.10/09/2017

الأنشطة الأكثر تمويلا عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، نجد قطاع الخدمات وبعده الزراعة والصيد، ويعود ذلك للمكانة الهامة لهذه الأنشطة في الاقتصاد الوطني واهتمام الدولة بها محاولة تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

الفرع الرابع: المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتامين على البطالة C.N.A.C

في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) سنة 2004 بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن[1]:

- الالتحاق بالجهاز من 30 سنة إلى 50سنة؛
- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل إلى شهر واحد بدلا من 6 أشهر؛
- رفع مستوى الاستثمار من 5 ملايين دينار جزائري إلى 10 ملايين دينار؛

وقد قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل العديد من المشاريع كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم21: تطور عدد المشاريع الممولة وتأثير العمالة للوكالة الوطنية للتأمين على البطالة C.N.A.C للفترة (2004-2015)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
4221	2429	2574	2236	1901	13	**المشاريع الممولة**
5781	6949	6978	6078	5159	34	**مناصب الشغل**
2015	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	
15449	18823	21412	34801	18490	7465	**المشاريع الممولة**
37921	42707	41786	59125	35953	15804	**مناصب الشغل**

Source :http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html.16/09/2017.

[1] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx.04/08/2018.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المشاريع الممولة من 13 مشروع سنة 2004إلى15449 مشروع سنة 2015، كما ساهمت هذه المشاريع في خلق مناصب شغل عديدة.

الفرع الخامس: جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة A.N.G.E.M

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في[1]:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، ومنح سلف بدون فوائد؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وكغيرها من وكالات الدعم قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل العديد من المشاريع والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم22: المشاريع الممولة عن طريق ANGEM حسب مجال النشاط (2005-2015)

	الزراعة	الصناعة المصغرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الحرف	التجارة	الصيد	مناصب الشغل	المشاريع الممولة
2005	1473	1898	125	300	1198	-	-	**4994**	**3329**
2006	9603	16391	1020	2328	3989	-	-	**33331**	**22221**
2007	4025	9734	1113	4811	6164	-	-	**25847**	**17231**
2008	10781	13785	4158	15931	18493	-	-	**63148**	**42099**
2009	18233	13706	6282	21169	31711	-	-	**91101**	**60734**
2010	12821	18351	5735	18763	22264	-	-	**77934**	**51956**
2011	24338	73022	12539	35656	15862	-	-	**161417**	**107611**
2012	33164	88902	24021	43916	29546	92	-	**219641**	**146427**
2013	19412	79239	16854	32719	17299	356	174	**166053**	**110702**
2014	18804	72608	14049	37416	31083	1664	691	**176315**	**117543**
2015	11246	54005	10746	25911	22428	1658	158	**126152**	**84101**

Source :http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html.16/09/2017.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة ، إلا أنه كان لقطاع الصناعات المصغرة حصة الأسد بنسب متزايدة من المشاريع الممولة حيث سجلت سنة 2005 ما نسبته 57% من إجمالي المشاريع ثم ارتفعت إلى 71% سنة 2013، يليها قطاع الحرف الذي استفادة من تمويل العديد من المشاريع بنسب متفاوتة بين 35% سنة 2005 ثم ارتفعت إلى 52% سنة 2009 لتنخفض إلى 15% سنة 2013، ويأتي بعد هاذين القطاعين ، قطاع الخدمات، فلقد سطرت الوكالة برنامجا يهدف إلى التمويل والمرافقة يشمل العديد من القطاعات، كالحرف اليدوية والأنشطة الزراعية والخدمات (مكاتب المحاماة والطب ...)، بالإضافة إلى تمويل الشباب حاملي المشاريع، خريجي معاهد التكوين والتعليم المهنيين.

[1] https://www.angem.dz/ar/article/presentation/.20/07/2018.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

في إطار الدراسة الميدانية وقع اختيارنا على قطاعي الصناعة والزراعة ممثلين بحالتين:

الأولى: القطاع الصناعي وبالخصوص صناعة الاسمنت من خلال شركة SCIMAT بعين التوتة باتنة، أين سنقوم بدراسة أثر هذا المصنع على البيئة من خلال تحليلنا للتربة المحيطة بالمصنع على مسافات مختلفة، ومعرفة إذا ما كانت هذه التربة تأثرت بمخلفات المصنع أو لا.

الثانية: القطاع الزراعي وتحديدا ولاية الوادي لكون هذه الولاية أصبحت تحتل مراتب أولى على المستوى الوطني في الإنتاج الفلاحي، لذا سنقوم بدراسة ميدانية للعديد من المزارع وإجراء مقابلات مع عدد من الفلاحين بغية معرفة مراحل زرع مختلف أنواع الخضار وما تتطلبه كل مرحلة من أسمدة كيماوية وعضوية، وتقدير التكلفة التي يتحملها الفلاح،ولمعرفة مدى احتياج التربة لمثل هذه الكميات من الأسمدة، كما سنقوم بتحليل مياه السقي بمخبر الماء لمركز الأبحاث لمعرفة مدى صلاحية هذه المياه للنبات وغناها.

المطلب الأول:القطاع الصناعي دراسة حالة مصنع الاسمنت عين التوتة باتنة

تعتبر صناعة الإسمنت في عصرنا الحاضر من أهم الصناعات الحديثة، وكما هو الملاحظ في وجود المباني والمدن الاقتصادية،إلا أن هذه الصناعة من بين الصناعات الملوثة للبيئة خاصة فيما يخص الانبعاثات الغازية وكمية الغبار الذي تطلقه في الجو.

تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات التنموية والإستراتيجية،حيث تعمل دورًا هامًا في تقدم النهضة العمرانية، لكونها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير حيث يستخدم الاسمنت كمادة رابط هيدروليكية من مواد البناء والخرسانة، لهذا فإن الحاجة إلى صناعة الإسمنت تزداد بازدياد الكثافة السكانية والحاجة إلى بناء مدن اقتصادية جديدة سنة بعد سنة، وعادة ما تنشأ معامل الاسمنت بالقرب من مصادر المواد الأولية لتخفيض كلفة نقل هذه المواد، وتصنف صناعة الاسمنت من ضمن الصناعات الثقيلة والخطرة التي تتخوف العديد من المنظومات الدولية البيئية من مخاطرها البيئية والصحية والناتجة عن تلوث الهواء خصوصا عند تواجدها بالقرب من المناطق السكنية

الفرع الأول: التعريف بالشركة

أولا:التعريف بشركة الاسمنت عين التوتة(SCIMAT)

تعتبر SCIMAT من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تنشط على مستوى شرق الوطن،فهي من المؤسسات الصناعية المهمة التي اعتمدت عليها الدولة في تغطية الطلب الكبير على مادة الاسمنت، وهي إحدى أهم فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) سواء من حيث الإنتاج أو رقم الأعمال[1].

1-نشأة SCIMAT:

تعود فكرة إنشاء مصنع الاسمنت – عين التوتة – إلى العقد المبرم بين مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق ERCE مع الشركة الدانمركيةF.L.Sبتاريخ 25 ماي 1983 بالتعاون مع الشركات التالية:

- الشركة البلجيكية S.C.I تهتم بشؤون الهندسة المدنية.
- الشركة البلجيكية B.L.I تهتم بأعمال التركيب الميكانيكي والكهرباء.

حيث تم توقيع عقد الموافقة على المشروع في 1983/05/15، وكانت بداية الانجاز في1983/11/28 وحددت مدة الإنجاز بـ 32 شهرا. انتهت الأعمال بالمصنع في جويلية 1986 وتم استلامه في 1987/05/25، وبدأ الإنتاج الفعلي بالمصنع في 1989/09/30.

وبدأ عمل الورشات وفقا للتواريخ التالية:

- سحق المواد الأولية في 16 أفريل 1986؛
- طحن خام 1 في 3 سبتمبر 1986؛
- طحن خام 2 في 7 جويلية 1986؛
- فرن دوار 1 في 17 سبتمبر 1986؛
- فرن دوار 2 في 27 جويلية 1986؛
- طحن الاسمنت 1 في 16 أوت 1986؛
- التسويق في 8 سبتمبر 1986.

يعود أصل ملكية وحدة الاسمنت – عين التوتة – إلى مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق (GIC-ERCE)، حيث كانت هناك ثلاث مؤسسات للإسمنت على المستوى الوطني ولكل مؤسسة فروع تابعة لها:

[1] وثائق مقدمة من دائرة الموارد البشرية بشركة الاسمنت عين التوتة سنة 2016.

← مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق: تضم خمس وحدات إنتاجية وهي:

- فرع عين الكبيرة بسطيف؛
- فرع الحامة بوزيان بقسنطينة؛
- فرع عين التوتة بباتنة؛
- وحدة الماء لبيض بتبسة؛
- فرع حجر السود بعنابة.

← مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للوسط.

← مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للغرب.

والآن أصبحت تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، حيث تتمتع SCIMAT بالاستقلالية في القرارات على كافة المستويات وتسير من طرف مجلس الإدارة، وشركة ذات أسهم برأس مال قدره 2.250.000.000 دج، وتتكون الشركة من الوحدات التالية:

– **مديرية عامة:** متواجدة في ولاية باتنة، وتعتبر وحدة مستقلة عن الوحدات التابعة لـ SCIMATوذلك لطبيعة النشاطات التي تقوم بها، ومن أنشطتها الرئيسية رسم الأهداف والسيطرة على الوحدات الأخرى.

– **وحدة إنتاج الاسمنت عين التوتة:** يقع مصنع الاسمنت بتيلاطو على بعد 50 كم غرب مدينة باتنة وعلى بعد 15 كم عن مقر الدائرة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين دائرة عين التوتة ودائرة بريكة،تبلغ مساحتها 20 هكتار وارتفاع يقدر بـ 870م، وتبعد عن مقر دائرة عين التوتة بـ 15 كلم، والشركة مزودة بخطين كهربائيين ذوي الضغط العالي المقدر بـ 50 كيلو فولط وبأنبوب الغاز الطبيعي، وتقدر طاقة الإنتاج القصوى 1.000.000 طن سنويا أي ما يعادل 84000 طن في الإنتاج شهريا ويمر بالقرب من الشركة خط السكة الحديدية الذي يسمح بتسهيل توزيع مادة الاسمنت وخاصة مناطق الجنوب الجزائري عن طريق وحدتي التوزيع، بسكرة و تقرت.

☚ **منتوجات الشركة:** وتتمثل في الرمل والحصى بالإضافة إلى:

← اسمنت رمادي (بورتلاند) نوع:CPJ – CEM 2 / A 42.5.

← اسمنت مقاوم للأملاح نوع:CPA – CEMI / ES 420.

← الاسمنت البترولي وهو منتوج مستحدث بالاتفاق مع شركة سوناطراك.

تنتج هذه الوحدة منتوجا واحدا وهو الاسمنت، الذي يمثل مادة صناعية تدخل في إنتاج سلع صناعية أخرى وهو على شكل جزيئات دقيقة يدخل في تكوينه كل من: الكلس؛ الجبس؛ شوائب الحديد؛ والطين.

– وحدة تجارية ببسكرة

– وحدة تجارية بتقرت ولاية ورقلة.

2–مراحل عملية إنتاج الاسمنت:

تتم عملية الإنتاج من خلال تحضير المواد الأولية (الكلس والطين) بواسطة الكسر للحصول على منتوج نصف مصنع يسمى الخليط المتكون من 70 % كلس و30 % طين ثم يتحول هذا الأخير من خلال الطحن الخام إلى منتوج يدعى الفرينة، يلي ذلك عملية الطهي في فرن ذو درجة حرارة 1400° وتعطي هذه العملية منتج نصف مصنع وهو الكلنكر، يتم طحن هذا الأخير للحصول على منتج تام الصنع وهو الاسمنت، ويمكننا تلخيص عملية الإنتاج في الشكل التالي:

شكل رقم11: مراحل عملية إنتاج الاسمنت

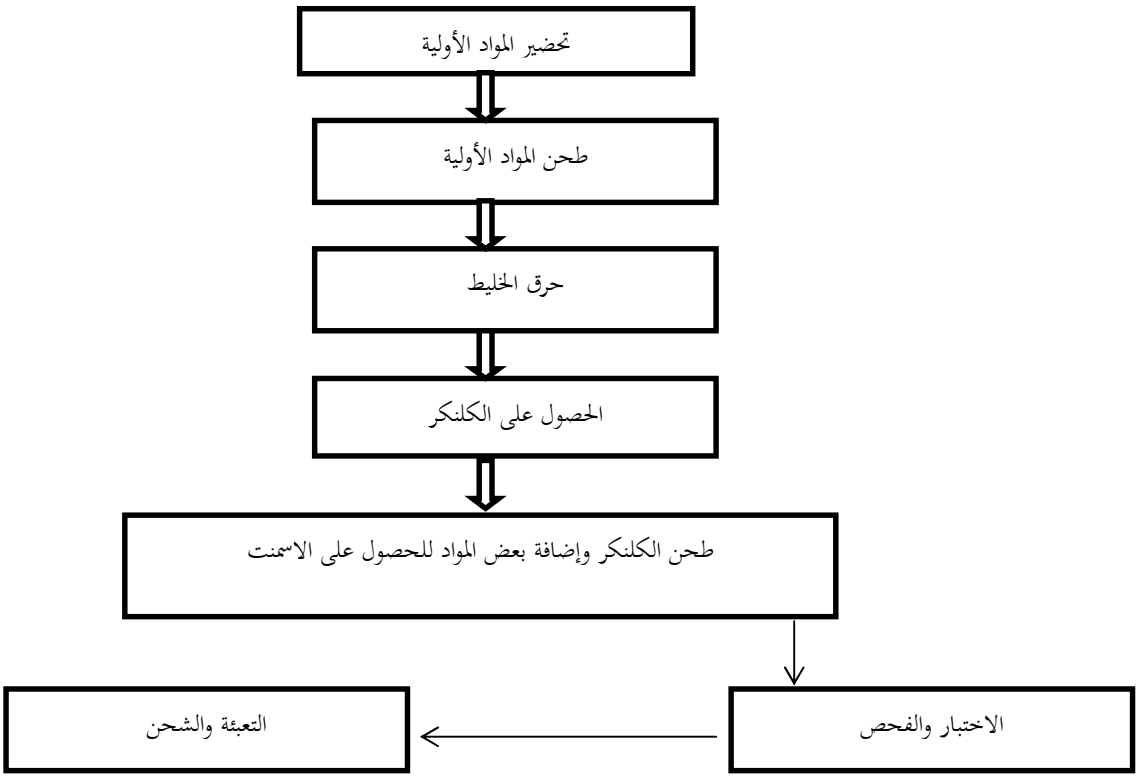

المصدر: وثائق مقدمة من طرف دائرة الموارد البشرية لشركة الاسمنت عين التوتة

ففي مصنع الاسمنت بتيلاطو تتم عملية الإنتاج أين يتم تكسير المواد الأولية الكلس والطين كما هو موضح في الشكل رقم، ثم يتم إضافة مواد أخرى(جبس، معدن،الحديد) بعد ذلك تأتي مرحلة طحن الخليط ليعطي مادة الفرينة التي يتم استرجاع كمية كبيرة منها عن طريق المصافي الجديدة ذات الأذرع Filtre a manche، ثم تخضع لعملية الطهي ليعطينا مادة الكلنكر ليتم طحن الكلنكر وإضافة بعض المواد للحصول على الاسمنت الذي يخضع أولا لفحص والاختبار ثم تتم عملية التعبئة والشحن ثم نقله عن طريق الشاحنات أو القطار.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لـ SCIMAT

إن الهدف من وجود هيكل تنظيمي هو ضمان تسهيل عملية توزيع المهام والمسؤوليات بين المديريات والمصالح،والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمقر شركة SCIMAT:

شكل رقم 12: يبين الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لـ SCIMATباتنة

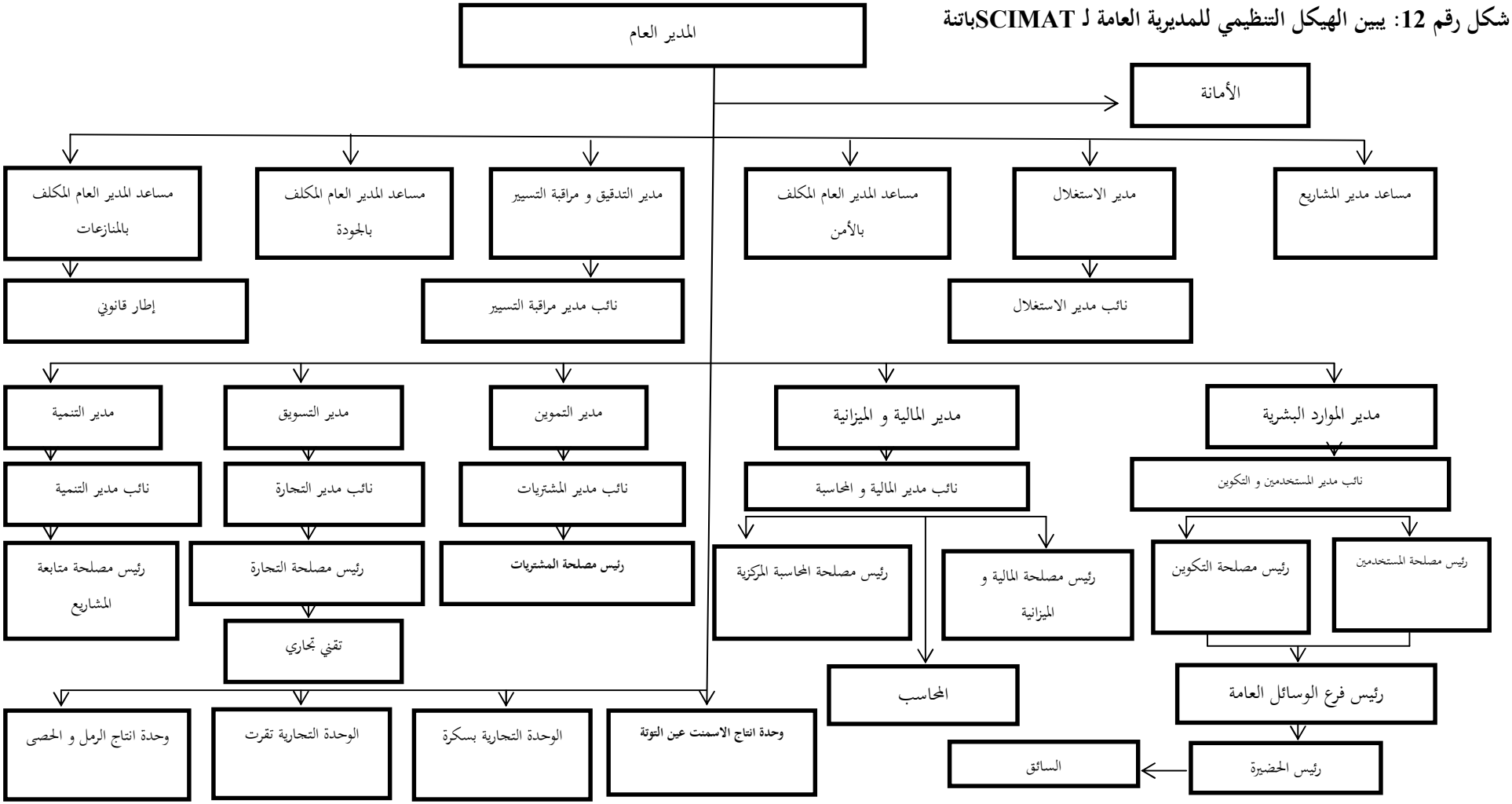

المصدر: وثائق من قسم الموارد البشرية لشركة SCIMAT باتنة

كما هو موضح في الشكل أعلاه فان المديرية تتكون من:

1-المدير العام: هو الذي يقوم بالإشراف على إدارة الوحدة وتسيير الشركة وله كل الصلاحيات في اتخاذ القرارات، ومن بين مهامه ما يلي:

- الإشراف على المديريات والوظائف التي تقوم والتنسيق بينها؛
- تعيين وعزل الموظفين (المستخدمين) في حدود القانون؛
- العمل على تحقيق الأهداف المسطرة.

2-مدير الاستغلال:يقوم بضمان الربط بين الإدارة العامة للشركة والإدارة التقنية ومختلف المباني والهياكل؛ بالإضافة لإعداد مختلف التقرير الخاصة بعملية الاستغلال.

3-مساعد المدير العام المكلف بالأمن: ومن بين مهامه:

- اكتشاف المخاطر التي تهدد العمال؛
- توفير أجهزة الحماية؛
- الوقاية من الحوادث الصناعية؛
- حفظ المواد الخطيرة بشكل سليم؛
- القيام بمهام الإسعاف في حالة مرض العمال أو إصابتهم أثناء القيام بالعمل.

4-مدير التدقيق ومراقبة التسيير: من مهامه:

- دراسة وتحليل التقارير التي تصله من مختلف المصالح والدوائر؛وبالتالي المساهمة في إعداد خطة مستقبلية خاصة بالمبيعات والاستهلاكات ويقدم مختلف الاقتراحات والتوصيات المناسبة لحسن سير العملية الإنتاجية؛
- فحص مختلف العمليات المحاسبية التي تقوم بها كافة الوحدات؛
- حماية أصول المؤسسة؛
- مراقبة مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الوحدة.

5-مساعد المدير العام المكلف بالجود:يعمل على مراقبة جودة ونوعية المنتوج، ومن بين مهامه:

- التأكد من تنفيذ وصيانة نظام إدارة الجودة والبيئة الاجتماعية؛
- مساعدة وتقديم المشورة لهياكل الوحدة من حيث إدارة الجودة والبيئة؛
- ضمان أن يتم تأسيس وتنفيذ العمليات المطلوبة لنظام إدارة الجودة والمحافظة عليها.

6-مساعد المدير العام المكلف بالمنازعات:من بين مهامه:

- ضمان خدمات الأعمال القضائية للعلاقات بين الهيئات ووكالات الأعمال؛
- دراسة ملفات المنازعات واقتراح أحسن الحلول؛
- متابعة تسيير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الخاصة بالشركة.

7-مدير الموارد البشرية:يقوم بتنسيق وتوجيه ومراقبة مختلف الأنشطة المرتبطة بتسيير الموارد البشرية بالإضافة إلى تسيير ملفات المستخدمين منذ توظيفهم إلى غاية تعاقدهم ومتابعة تكوين المستخدمين ومختلف التربصات بالوحدة، كذلك يقوم بضمان تطبيق واحترام القانون الداخلي وتطوير وتحسين ظروف العمل بالوحدة، والسهر على تطبيق الاتفاقات الجماعية والقانون العام للعمل.

8-مدير المالية والميزانية:من بين مهامه القيام بعمليات التسيير المحاسبي والمالي وإعداد الكشوفات المالية، ويضم:

-نائب مدير المالية والمحاسبة: من بين مهامه مساعدة مدير المالية والميزانية في مهامه.

-رئيس مصلحة المالية والميزانية: من بين مهامه جمع مختلف المعلومات من الوحدات ومراقبة الوحدات.

-رئيس مصلحة المحاسبة المركزية: من بين مهامه إعداد السجلات؛ السهر على حسن سيرورة العمليات المالية للمقر؛ مراقبة اليوميات المعدّة من طرف المحاسب.

-المحاسب: يقوم المحاسب بمختلف عمليات التقييد المحاسبي، ومراجعة الملفات الخاصة بمختلف المعاملات؛ بالإضافة إلى قيامه بمختلف عمليات المقاربة وتحليل الحسابات.

9-مدير التموين:هو المسؤول عن عملية تموين الشركة بكل ما تحتاج إليه من مواد أولية ولوازم؛ بالإضافة إلى مراقبة تسيير المخزون من خلال ضمان احترام قوانين الوقاية والأمن من النقل وتفريغ البضائع.

10-مدير التسويق: من بين مهامه القيام بدراسة السوق وتقديم خدمات تتوافق ومتطلبات الزبون؛ بالإضافة إلى التخطيط والإشراف على التنمية التجارية وتوفير الوسائل اللازمة لذلك.

11-مدير التنمية: من بين مهامه تحضير مخطط تنمية الشركة واقتراح طرق أكثر فعالية لتحقيق المخطط؛ بالإضافة إلى توجيه وتسيير وإدارة الأعمال الخاصة بالتخطيط وضمان متابعة الاستثمار.

ثالثا: واقع الموارد البشرية

تعبر الموارد البشرية عن مصلحة المستخدمين؛ وهي مكلفة بتسيير شؤون المستخدمين ومراقبة تحركات المستخدمين والعمال داخل الشركة، بالإضافة إلى أنها تسمح بمعرفة التغيرات الخاصة بالشركة وحاجتها من الموارد البشرية ومن بين مهامها ما يلي:

- السهر على التنظيم الحسن لملفات مستخدميها؛
- متابعة الإحصائيات الخاصة بالمستخدمين (ساعات العمل الفعلية؛ الغيابات...)؛
- وضع قرارات تسيير المستخدمين في إطار القانون بصفة فعالة؛
- إصدار القوائم التقديرية الخاصة بالعمال والأجور.
- تسيير المستخدمين: مع الأخذ بعين الاعتبار كل القرارات القانونية والتنظيمية عن طريق:
  - ← إصدار شهادات العمل واللوائح؛
  - ← وضع أسس كفيلة لمراقبة العمل؛
  - ← مراقبة تغيرات المستخدمين من ناحية العمال الجدد؛ الطرد؛ والاستقبال؛
  - ← السهر على احترام قوانين العمل وأسس التوظيف.

1-الرواتب والأجور: من خلال حساب المرتبات والأجور الشهرية للعمال، حيث أن هناك علاقة مع مدير المالية والمحاسبة بخصوص إظهار الحسابات والمعلومات الجديدة عن الأجور، أما بالنسبة لعدد العمال بشركة الاسمنت SCIMATفالعدد اختلف من سنة لأخرى كما بين الجدول التالي:

جدول رقم23: عدد العمال في شركة SCIMAT للفترة 2010-2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	518	517	488	486	445	493	506

Source: https://www.scimat.dz/portail/presentation/13/11/2017

نلاحظ تناقص عدد العمال من 518 سنة 2010 إلى 488 عامل سنة 2012 ثم إلى 445 عامل سنة 2014 ونرجح السبب في ذلك إلى توقف الأشغال في سنة 2014 بسبب تغيير المصافي بالمصنع، ثم بعد ذلك عاود العدد في الارتفاع ليصل إلى 506 عامل.

2-الإنتاج

تعتبر شركة SCIMAT ذات أهمية لكونها تساهم في تغطية العجز الوطني المسجل الناتج عن الفترة ما قبل 1986، حيث قدر الطلب السنوي على الاسمنت بحوالي 13 مليون طن، وتساهم الشركة في تغطية الطلب الوطني بفضل طاقتها الإنتاجية المقدرة بمليون طن سنويا، كما تعد من أكبر الشركات الوطنية من حيث الإنتاج، حيث فاقت طاقتها الإنتاجية بحوالي 10% إضافة إلى كونها تحقق كل سنة الأرباح المخططة أو أكثر. فضلا عن كونها تساهم في تغطية الطلب الوطني على الاسمنت خاصة الجهة الشرقية والجنوبية للبلاد[1].

← أنواع الاسمنت المصنع والمرخص:

اسمنت (CPG-CEM/A32.5) و (CPG-CEM/A42.5) من SCIMAT مرخصة من العلامة التجارية TEDJ من المعهد الجزائري لمقاييس الجودة IANOR ومطابقة للمقاييس الجزائرية.

← أنواع الاسمنت المنتج:

- CAP-CEM I /52.5
- CPJ-CEM II /A 42.5
- CPJ-CEM II / A 32.5
- CPA-CEM II/ A 42.5 ES (CRS)

← حسب المقاييس الجزائرية المعمول بها.

- إنتاج الحصى والحصى الرملي: تنتج 600000طن
- الإنتاج من الحصى الرملي:60%.
- الإنتاج من الحصى: 40%.

[1] ليلى بوحديد و الهام يحياوي، "**أهمية الحصيلة الاجتماعية في محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة حالة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، العدد 03،ديسمبر 2015، ص 80.

← نوعية المكونات من الحصى والحصى الرملي المنتج والمسوق: تنتج الوحدة أنواع عديدة من الحصى منها:

- الحصى الرملي 4/0
- الحصى الخشن 20/25
- الحصى 25/15
- الحصى 15/8
- الحصى 8/4

إن وحدة إنتاج الحصى تسوق منتجات ذات نوعية مطابقة للمعايير الجزائرية المعمول بها، وتخضع هذه الأخيرة إلى مراقبة دورية من طرف المختبر الوطني للري والبناء، أما فيما يخص حجم الإنتاج في الشركة فالجدول التالي يوضح تطوره كما يأتي:

جدول رقم 24: حجم الإنتاج للفترة 2010-2016

الوحدة: طن

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاسمنت	1072064	767686	1132324	1155012	1071319	1072180	1119193

Source: https://www.scimat.dz/portail/presentation/13/11/2017

نلاحظ أن الشركة تحافظ دائما على حجم الإنتاج المقدر بملون طن ماعدا سنة 2011 أين أنتجت 767686 طن من الاسمنت فقط، أما فيما يخص حجم المبيعات لشركة SCIMAT للفترة 2010-2016 فنلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم25: حجم المبيعات للفترة 2010-2016

الوحدة: طن

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاسمنت	1086830	1036381	1147047	1168369	1080052	108089	1120915

Source: https://www.scimat.dz/portail/presentation/13/11/2017

رابعا:الجهود المبذولة في إطار الحفاظ على البيئة

إن جميع عمليات الاستثمار (التجديد) التي قامت بها شركة الاسمنت عين التوتة كانت نتاج السياسة العامة لمجمع الاسمنت الجزائر،وتدخل في إطار برنامج التنمية المستدامة، ومن أجل احترام المتطلبات القانونية والتشريعية التي التزمت بها الشركة،وللمحافظة على صورة ومكانة شركة الاسمنت عين التوتة في نظر جميع الأطراف التي تتعامل معها(العملاء، الموردون، الجماعات المحلية).

من أجل المحافظة على وسائل الإنتاج وتثمينها، سمحت عملية تبديل المصافي القديمة بمصافي جديدة متطورة للشركة بالاستجابة من جهة لتطلعات المحيط وتطوير علاقات جيدة مع الجوار،ومن جهة أخرى الاستجابة للمتطلبات التشريعية التي تحكم نشاطاتها(المنصرفة في الجو وذلك عن طريق تخفيض انبعاث عوادم الإنتاج في الجو، وبالتالي استرجاع كمية كبيرة من المادة الأولية المنبعثة وتوفير معتبر لعنصري الطاقة والماء)، كما أن تحديد نظام التحكم يسمح بعملية التحكم عن بعد في جميع ورش الإنتاج وبالتالي سهولة تحديد أماكن الأعطاب داخل جميع الورشات، مما يمهد لعملية تدخل سريعة وفعالة

محاولة منها للحفاظ على مكانتها في السوق ومن اجل مواكبة التطورات الحاصلة في سوق الاسمنت عملت شركة SCIMAT على الحصول على شهادات الجودة وتحسين المنتوج، والشكل التالي يوضح التسلل الزمني للتحسن المستمر لجودة المنتوج والجهود المبذولة للحفاظ على البيئة:

شكل رقم13: مسار الجودة والبيئة لشركة SCIMAT

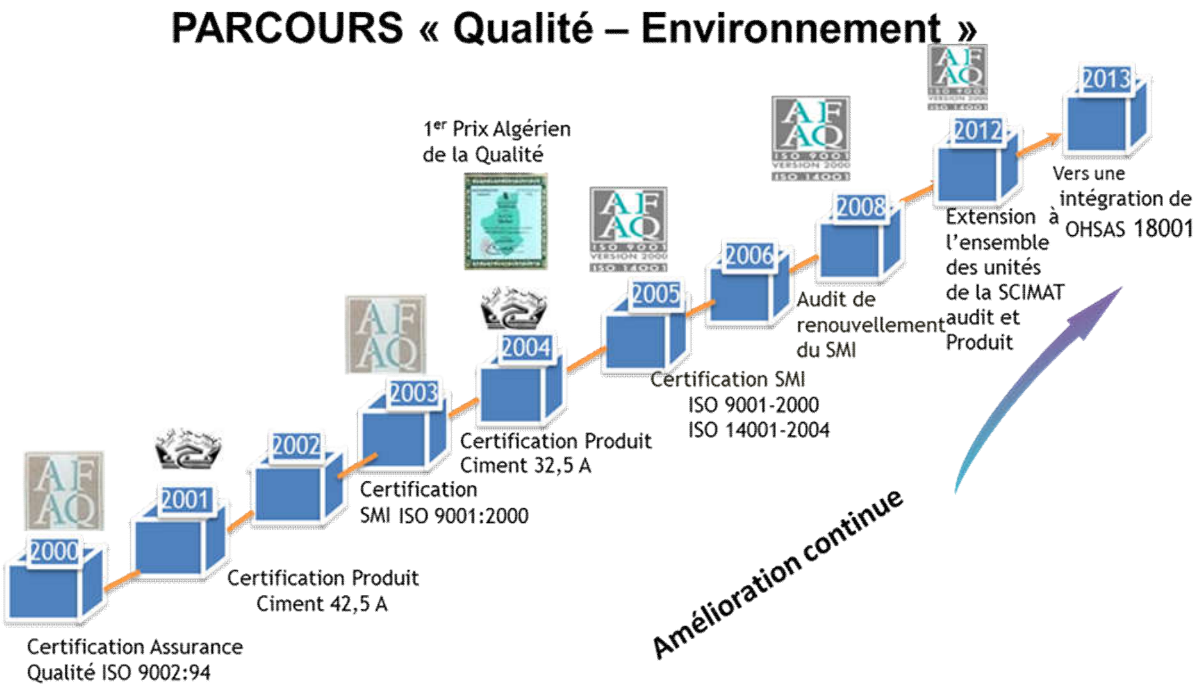

المصدر: وثائق مقدمة من طرف قسم الموارد البشرية لشركة SCIMAT

والمتابع للشكل يلاحظ تطور الشركة ومحاولتها التحسين المستمر وذلك من خلال الشهادات التي حصلت عليها وتحاول المحافظة عليها ففي:

- سنة 2000 حصلتSCIMATعلى شهادة التأمينISO 9002:94 للتسيير.
- سنة 2001 و2002 حصلت SCIMAT على شهادة المنتج الاسمنت A42.5.
- سنة 2003 حصلت SCIMAT على شهادة ISO 9000:2000لإدارة الجودة.
- سنة 2004 حصلت SCIMATعلى المركز الأول بالجزائر من حيث الجودة، كما تحصلت على شهادة إنتاج الاسمنت A32.5.
- تحصلت على علامة تاج لجودة المنتج الممنوحة من طرف المعهد الجزائري للتقييس IANOR
- كما تحصلت على شهادة للجودة والبيئة من مؤسسة AFAQ.
- سنة 2005 تحصلت SCIMATعلى شهادةSMI ISO 9001-2000وISO14001:2004.
- سنة 2008 تمت إعادة تحديث وتدقيق في المنتج SMI.
- سنة 2012 تمت توسعة وحدات SCIMAT.
- كما تحصلت على معيار إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001-2007.

تقوم شركة SCIMAT بتقييم دوري لمختلف الآثار البيئية المتواجدة على مستوى المؤسسة بحيث يتم استخراج جميع الآثار البيئية الناتجة عن صناعة الاسمنت والتي لها آثار واضحة ودالة، ويتم التدخل من أجل تقليص آثارها، وإذا بقي هناك أثر يأخذ بعين الاعتبار في برنامج إدارة التسيير البيئي، ليتم دراستها من أجل إيجاد حلول جذرية من طرف المديرية العامة للمؤسسة.

فقد قامت الشركة باستثمار مبالغ معتبرة من أجل حماية المحيط فقد تم تبديل ELECTROFILTRES بـ FILTRES AMANCHES بورشةCRU ET CUISSON.

جدول رقم 26: مقارنة بين الوضع قبل وبعد القيام باستثمارات في الجانب البيئي

	قبل	بعد
من ناحية المياه	240000م^3 تستعمل 50% منها على مستوى أبراج التهيئة هذه الكمية تستعمل في جعل غازات الغبار ندية الناتجة عن الفرن قبل معالجتها على مستوى ELEVTROFILTRE وهذا بتكلفة 6000000دج في السنة	تم استرجاع أكثر من 11000م^3 أي ما يعادل 132000في السنة ما يغطي احتياجات 3000نسمة ما يوفر ربح قدره 3300000دج بالسنة
من ناحية الطاقة	خسارة الطاقة لما يقدر بـ 969000 KWH بالسنة مولدة من الانبعاثات الجوية والتي تفوق قيمته 2054000دج	تم استحداث ووضع Filtre a manche على مستوى الورش Cru et cuiosson مما وفر واسترجع الطاقة الكهربائية تقدر بـ 969000 KLH بقيمة ربح 2054000دج بالسنة
من ناحية التشريعات	50mg/Nm^3 لما يعمل Electro filtres182mg/Nm^3 في حالة توقفElectro filtres558mg/Nm^3	تم التقليل من انبعاثات الغبار حتى 10mg/Nm^{3}ومتطلبات التشريعات للمنشئات الجديدة تسمح بمستوى 30mg/Nm^3
من ناحية المعنيين	استياء السكان المجاورين والمجتمعات المحلية	من خلال استحداث Filtre a manche تمكن مصنع SCIMAT من تطوير علاقات حسن الجوار مع السكان والجماعات المحلية

المصدر: وثائق مقدمة من شركة SCIMAT 2016

أما بالنسبة لمعالجة النفايات، تتبع المؤسسة طرق علمية من أجل تصنيف هذه النفايات، وتوضع في أماكن مخصصة لكل صنف، حيث يتم في الأخير بيعها، وهذا ما يدر على المؤسسة عوائد مالية إضافية، كما تقوم الشركة كل سنة بشراء تجهيزات بغرض حماية البيئة، وهنا نلاحظ حرص الشركة على الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال الإنفاق المستمر على ذلك والذي تستطيع من خلاله تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لها من أهمها:

- تحسين صورة الشركة أمام المجتمع من خلال نفقاتها في مجال حماية البيئة عن طريق تخفيض معدلات غبار المنبعثة من المصنع؛
- استرجاع كمية معتبرة من مادة الفرينة و الكلينكر وذلك بعد استبدال المصافي الالكترونية بالمصافي ذات الأذرع تلك الكميات التي كانت تذهب على شكل أغبرة مما يؤدي إلى الزيادة في إنتاجها؛
- الاقتصاد في استهلاك المياه، حتى يتمكن السكان المجاورين للمصنع الاستفادة من الماء؛
- زيادة إنتاج الاسمنت؛
- إعادة تدوير النفايات مما يسمح من تحقيق عائد مالي إضافي؛
- ترشيد استهلاك الكهرباء والغاز عن طريق استخدام معدات تتميز بأحدث التكنولوجيات.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

أولا: أثر صناعة الاسمنت على البيئة

لدراسة الآثار البيئية التي يمكن أن تخلفها صناعة الاسمنت بصفة عامة ومصنع الاسمنت عين التوتة الواقع ببلدية تيلاطو بصفة خاصة، ورغم الجهود التي تبذلها شركة SCIMATمن أجل تخفيف آثاره البيئية إلا إن الأثر مازال موجودا، ولهذا قمنا بأخذ عينات لتربة على مسافات متفاوتة من المصنع وذلك يوم 20 ماي 2016، حيث تم القيام بحفر الأرض بعمق 5 إلى 10 سم، وتم رحي التربة وغربلتها من أجل تهيئتها لتحليلها بطريقتين.

1-درجة التلوث الترابي لمصنع الاسمنت عين التوتة للتربة

أ-الطريقة الأولى

عن طريق تحليل الأشعة X(Rayons X)وذلك بتحليل الاسمنت أولا، ومعرفة مكوناته من معادن ومن بعد ذلك تحليل 12 عينة من التربة المأخوذة على مسافات مختلفة من المصنع ليتبين لنا مدى وصول العدوى من المخلفات التي يفرزها مصنع الاسمنت من أغبرة، أي إذا كانت هذه التربة تحمل بعضا من المعادن المكونة للإسمنت، ودرجة تلوثها.

-**العينة المرجعية**: الاسمنت ولقد تم اخذ الاسمنت من مصنع SCIMATبتيلاطو.
-**العينة الأولى**: تربة مأخوذة من القنطرة باتجاه المصنع على مسافة 30 كلم.
-**العينة الثانية**: تربة مأخوذة على مسافة 15 كلم قبل المصنع.
-**العينة الثالثة**: تربة مأخوذة على مسافة 10 كلم قبل المصنع.
-**العينة الرابعة**: تربة مأخوذة على مسافة 4 كلم قبل المصنع منطقة عمرانية (الدشرة).
-**العينة الخامسة**: تربة مأخوذة على مسافة 2 كلم قبل المصنع.
-**العينة السادسة**: تربة مأخوذة من أمام المصنع.
-**العينة السابعة**: تربة مأخوذة على مسافة 2 كلم بعد المصنع اتجاه مقر بلدية تيلاطو.
-**العينة الثامنة**: تربة مأخوذة على مسافة 4 كلم بعد المصنع، مقر بلدية تيلاطو.
-**العينة التاسعة**: تربة مأخوذة على مسافة 10 كلم بعد المصنع اتجاه بلدية سفيان.
-**العينة العاشرة**: تربة مأخوذة على مسافة 18 كلم بعد المصنع.
-**العينة الحادية عشر**: تربة مأخوذة على مسافة 24 كلم بعد المصنع بلدية سفيان.
-**العينة الثانية عشر**: تربة مأخوذة على مسافة 30 كلم بعد المصنع بلدية سفيان.

تم طحن العينات وغربلتها بغربال رقيق ليتم وضع واحدة تلوى الأخرى في جهاز **Rayon X** أين أفرزت النتائج لكن عينة على مكوناتها من مواد معدنية عن طريق رسم بياني يوضح ترددات لهذه المواد، كل تردد بين مدى وجود هذه المادة في التربة، هل هي مهيمنة أو متوفرة بكثرة أو متوسطة الوجود أو ضعيفة، وكانت النتائج كالتالي:

شكل رقم 14: العينة المرجعية الاسمنت

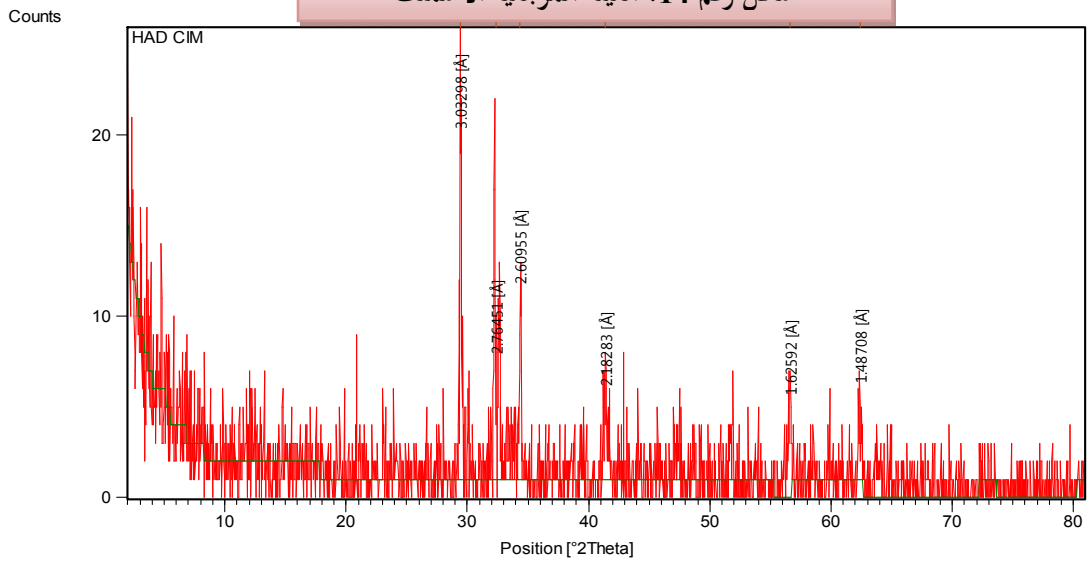

المصدر: مركز RAYON X

جدول رقم 27: المكونات المعدنية للعينة المرجعية (الاسمنت)

Minéral	gypse	quartz	calcite	Apatite	Hématite	Dolomite	Magnétite
HADCIM	+	+	++++	+++	++	+	+

Source:http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

++++ Dominat **+++ Abondant** **++ Moyen** **+ Faible**

ويكشف التحليل المعدني للشكل14 أن مسحوق الإسمنت يتكون أساسا من معدنين أساسيين: الكالسيت (la calcite) هو الذي يحدده انعكاس $3.03A^0$ بينما يتم تمييز الأباتيت(l'apatite) بذروة $2.76A^0$، كما وجدت المعادن الأخرى بكميات صغيرة هي الجبس le gypse($4.28A^0$) والكوارتز le quartz ($3.34A^0$) والهيماتيت l'hématite($2.60A^0$) والدولوميت la dolomite($2.18A^0$)والمغنطيس la magnétite(1.62 و$1.48A^0$)، أما بالنسبة للباقي العينات فكانت كالآتي:

← **العينة الأولى** وهي مأخوذة من دائرة القنطرة التي تقع جنوب شرق بلدية تيلاطو أين يقع المصنع تبعد بحوالي 30كم.

شكل رقم15: العينة الأولى القنطرة باتجاه المصنع30كلم

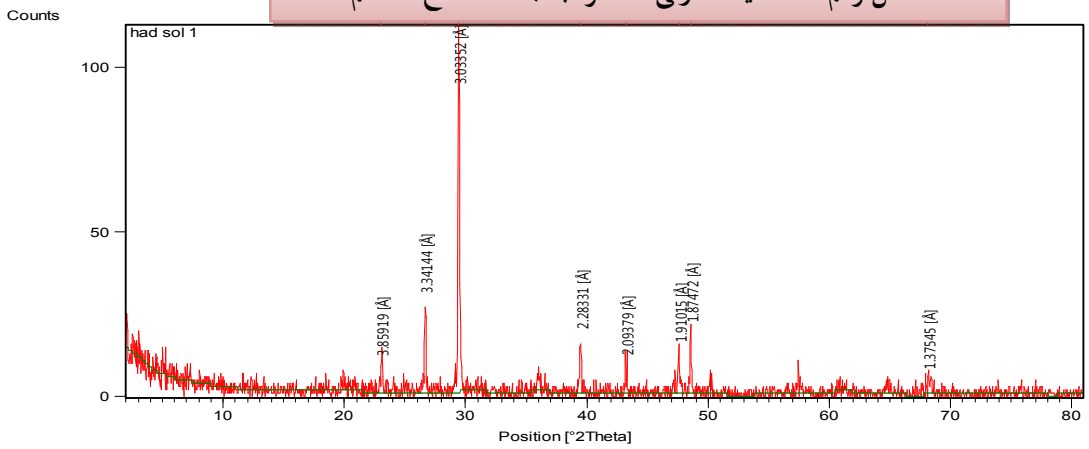

المصدر:مخرجات Rayon X

جدول رقم28: المكونات المعدنية للعينة رقم 01

Minéral	gypse	quartz	calcite	Hématite	Dolomite	Magnétite
Sol 1	+	+	++++	+	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

إذا حسب ما توصلت له نتائج تحليل Rayons X نجد أن تربة القنطرة تتكون أساسا حسب الشكل رقم 15من الكالسيت كمعدن أساسي والذي يحدده انعكاس $3.03A^0$و $1.87A^0$، كما وجدت المعادن الأخرى بكميات صغيرة مثل: الجبس le gypse $1.90A^0$، le quartz $3.34A^0$، l'hématite $1.87A^0$، la magnétite 2.09

← أما بالنسبة **للعينة الثانية** وهي مأخوذة من مسافة تبعد 15 كلم قبل الوصول إلى المصنع الانطلاق من بسكرة اتجاه تيلاطو

شكل رقم 16: العينة الثانية 15 كلم قبل المصنع

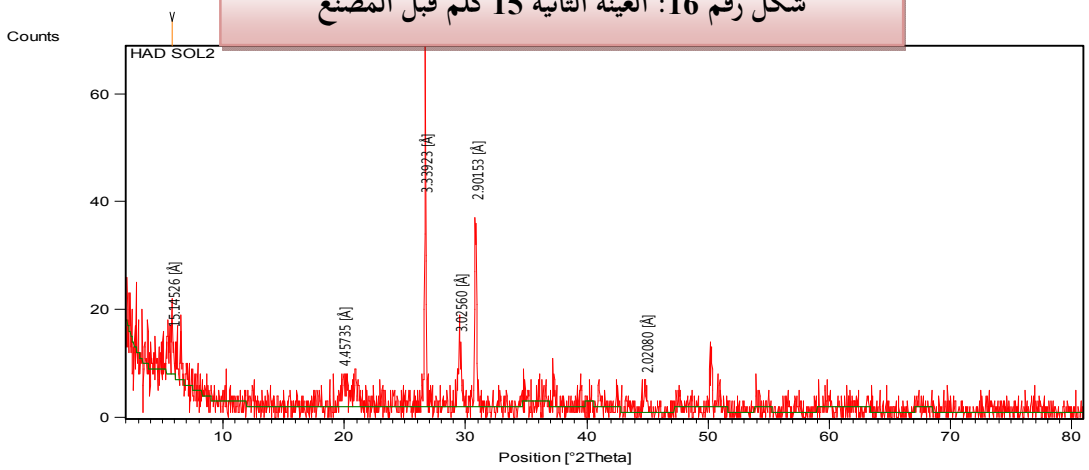

المصدر:مخرجات Rayon X

جدول رقم29: المكونات المعدنية للعينة رقم 2

minéral	quartz	calcite	Dolomite
Sol 2	++++	+	+

Source:http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

إذا النتائج تدل على أن التركيبة المعدنية للتربة رقم 2 كما هو موضح في الشكل رقم، تكشف أن Le quartz هو المعدن الأساسي والذي يحدده انعكاس $3.33A^0$،هذا بالإضافة إلى المعادن الأخرى le calcite $3.02A^0$، la dolomite$2.02A^0$.

← أما **العينة الثالثة** فهي من مكان يبعد 10كلم قبل المصنع

شكل رقم17: عينة 3 على بعد 10 كلم قبل المصنع

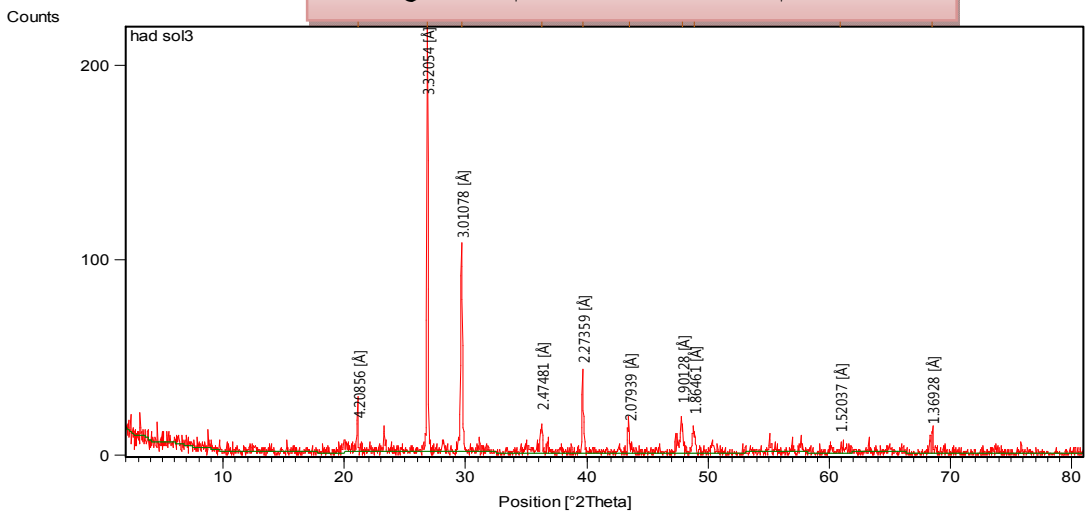

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم30: المكونات المعدنية للعينة رقم 3

minéral	gypse	quartz	calcite	hématite	Dolomite
Sol 3	+	++++	+++	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

إذا النتائج تشير إلى أن التربة (3) والمأخوذة على مسافة تبعد 10 كلم قبل المصنع، وحسب الشكل رقم17 تكشف أن معدن le quartz $3.32A^0$هو المعدن المهيمن في تركيبة هذه التربة، بالإضافة إلىla calciteوالذي يحدده الانعكاس ($3.01A^0$،$1.86A^0$)والموجود بوفرة في هذه التربة،بالإضافة إلى المعادن الأخرى le gypse (4.23 A^0)، l'hématite و$1.90A^0$ و$2.47A^0$ la dolomite $2.07A^0$.

← أما **العينة الرابعة** أخذت على مسافة 4 كلم على المصنع وهي منطقة عمرانية تسمى الدشرة وهي تابعة لبلدية تيلاطو

شكل رقم **18**: العينة **4** قبل **4** كلم على المصنع منطقة عمرانية (الدشرة)

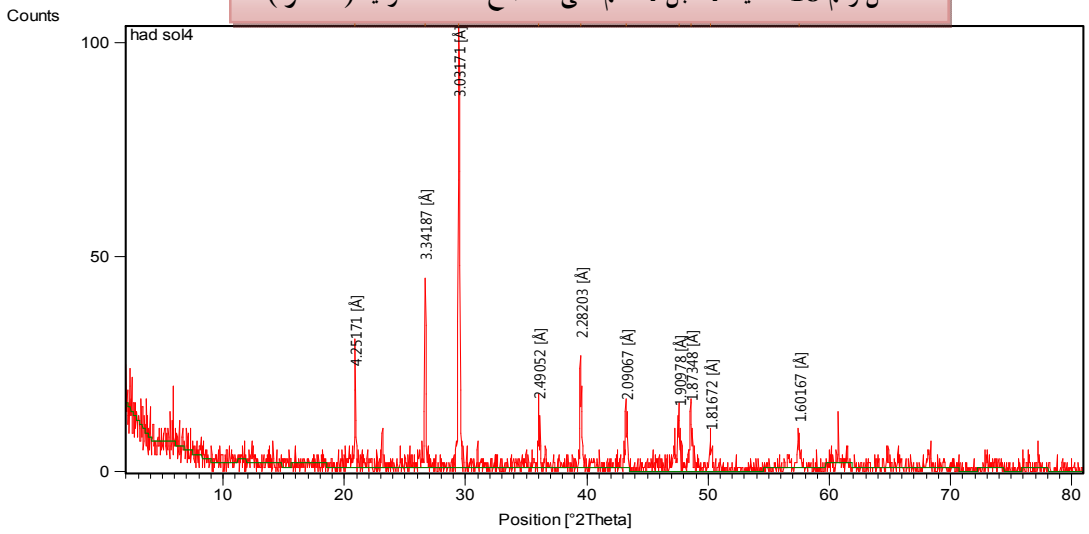

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم31: المكونات المعدنية للعينة رقم 4

minéral	gypse	quartz	calcite	hématite	Dolomite	magnétite
Sol 4	+	++	++++	+	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

بينت نتائج التحاليل أن تربة العينة 4والمأخوذة من مسافة 4 كلم قبل المصنع من المنطقة العمرانية (الدشرة) أن تحوي على معدن la calcite كمعدن أساسي في هذه التربة بانعكاس($3.03A^0$ $1.87A^0$) بالإضافة إلى وجود متوسط للمعدن lequartz $3.34A^0$ والوجود الضعيف للمعادن التالية: le gypse ($4.25A^0$ و $1.90A^0$)، l'hématite $2.49A^0$ و la dolomite $2.09A^0$ و la magnétite $1.60A^0$.

← أما **العينة الخامسة** فأخذت من مكان قريب جدا من المصنع أي مسافة 2 كلم قبل الوصول إلى المصنع

شكل رقم19: العينة 5 مسافة 2كلم قبل المصنع

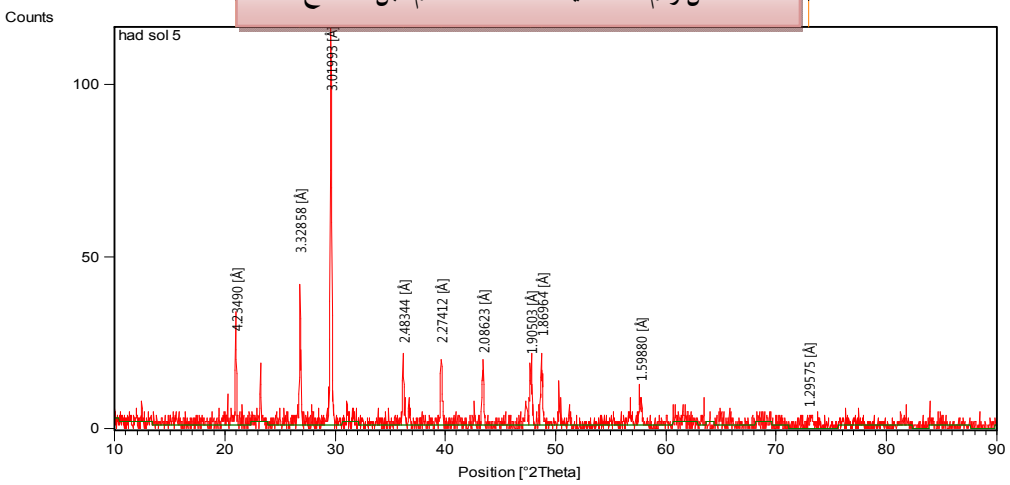

المصدر: مخرجات RayonX

جدول رقم32: المكونات المعدنية للعينة رقم 5

minéral	gypse	quartz	calcite	Hématite	Dolomite
sol5	+	+	++++	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

توضح نتائج التربة المأخوذة من مسافة 2 كلم المصنع أن المكونات المعدنية الموضحة في الشكل رقم19أن la calcite هو المعدن المهيمن والذي يحدده انعكاس $1.86A^0$; 3.03حسب الجدول، بالإضافة إلى($2.48A^0$) l'hématite، le gypse(4.23 et $1.90A^0$)، la dolomite ($2.08A^0$) و le quartz ($3.32A^0$) كمعادن موجودة بنسبة ضعيفة في هذه التربة.

← أما **العينة السادسة** فأخذت من أمام المصنع مباشرة والشكل التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

شكل رقم **20**: العينة رقم **6** أمام المصنع

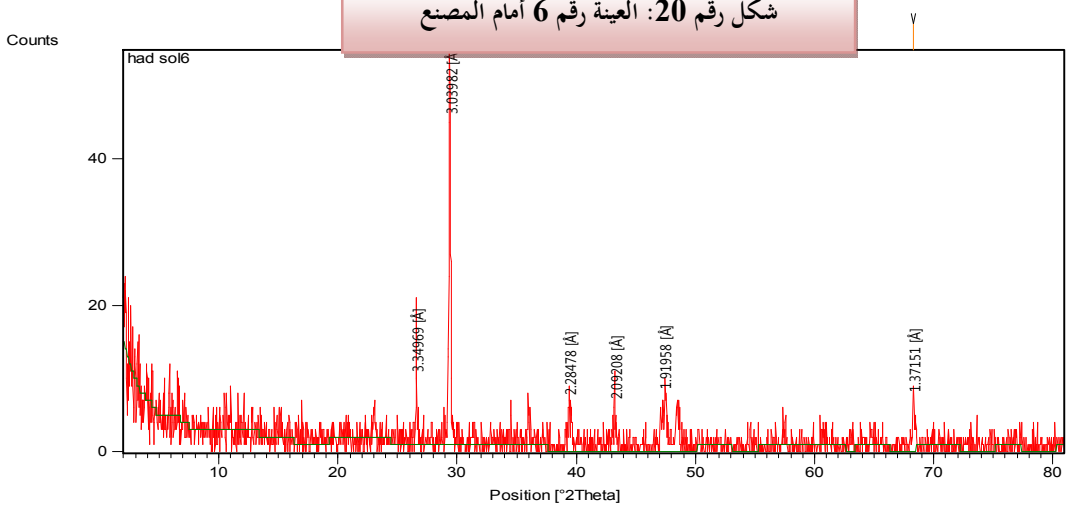

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم33: المكونات المعدنية للعينة رقم 6

minéral	gypse	quartz	calcite	Dolomite
Sol 6	+	++	++++	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

نلاحظ أن التربة أمام المصنع تتميز ب وجود معدن la calcite بكثرة بانعكاس $3.03A^0$ والمعدن le quartz بشكل متوسط وبانعكاس 3.34A مع وجود كل من ($2.09A^0$) la dolomite ($1.91A^0$) le gypse بشكل ضعيف.

ثم أخذنا بالابتعاد عن المصنع باتجاه مقر بلدية تيلاطو الطريق الوطني رقم 28وأخذنا **العينة السابعة** على مسافة 2 كلم بعد المصنع ووضح التركيب المعدني للتربة في الشكل التالي:

شكل رقم21: العينة 7 تبعد 2 كلم بعد المصنع اتجاه مقر بلدية تيلاطو

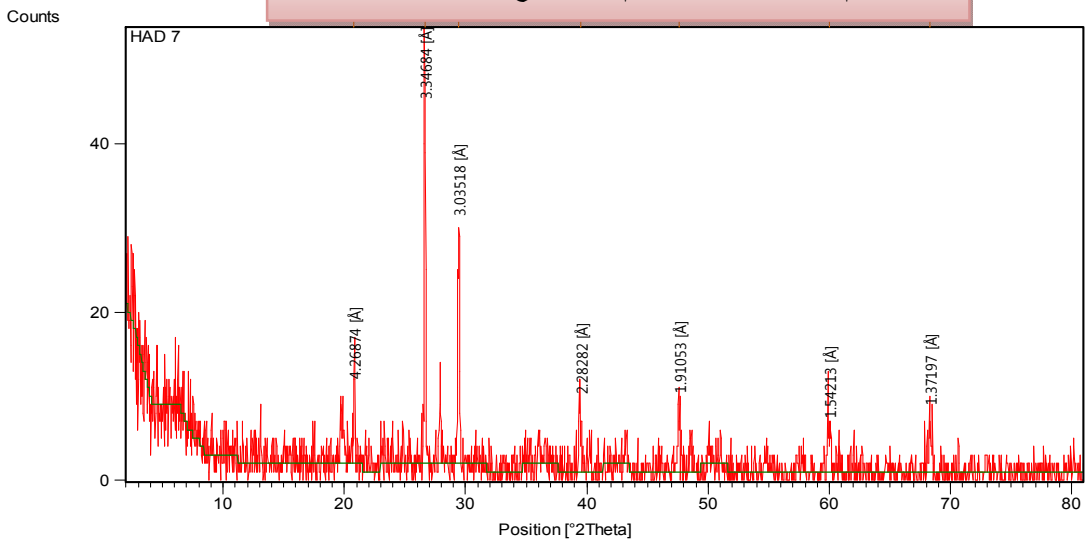

المصدر: مخرجات RayonX

جدول رقم34: المكونات المعدنية للعينة رقم 7

minéral	gypse	quartz	calcite
Sol 7	+	++++	+++

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

أظهر التركيب المعدني للتربة 7 حسب الشكل رقم أن المعدن المهيمن هو le quartz بانعكاس ($3.34A^0$)وكذا وجود المعدن la calcite بوفرة وذلك بانعكاس ($3.03A^0$)، بالإضافة إلى وجود معدن le gypse(4.26et 1.91 A^0)بكميات قليلة.

← ثم أخذنا **العينة الثامنة** من مقر بلدية تيلاطو التي تبعد 4 كلم على المصنع

شكل رقم22: العينة 8 مقر بلدية تيلاطو 4 كلم بعد المصنع

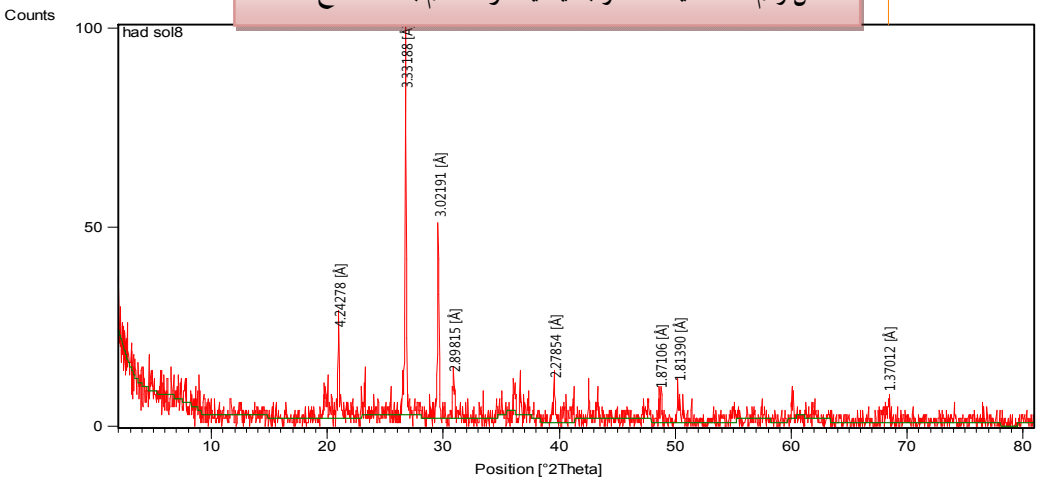

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم35: المكونات المعدنية للعينة رقم 8

minéral	gypse	quartz	calcite	Dolomite
Sol 8	+	++++	++	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

أظهرت نتائج تحاليل تربة بلدية تيلاطو النتائج التالية: أن معدن le quartz هو المعدن المهيمن في هذه التربة بانعكاس ($3.33A^0$) مع وجود متوسط لمعدن (3.02 et $1.87A^0$) la calcite هذا بالإضافة إلى المعادن ($4.24A^0$) le gypse، la dolomite ($2.89A^0$) بكميات ضعيفة.

ثم بعدها أخذنا **العينة التاسعة** بعد بلدية تيلاطو والتي تبعد 10 كلم على المصنع اتجاه بلدية سفيان

شكل رقم23: العينة 9 تبعد 10 كلم على المصنع اتجاه بلدية سفيان

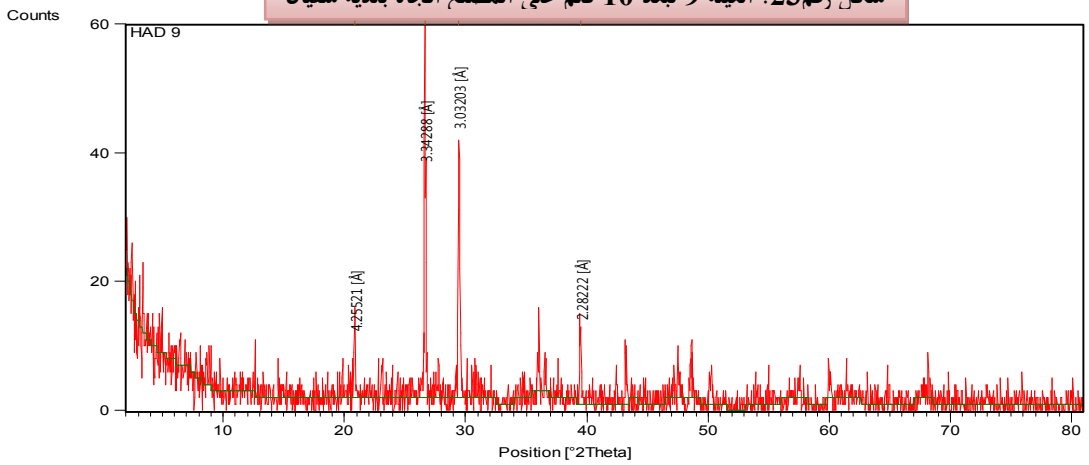

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم36: المكونات المعدنية للعينة رقم 9

minéral	gypse	quartz	calcite
Sol 9	+	++++	+++

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

تظهر نتائج العينة التاسعة أن المكون المعدني الرئيسي للتربة المأخوذة على بعد 10 كلم بعد المصنع، هو le quartz بانعكاس قدره ($3.34A^0$)ووجود معدن la calcite بوفرة في هذه التربة بانعكاس ($3.03A^0$) بالإضافة إلى le gypse ($4.25A^0$).

← بعدها أخذنا **العينة العاشرة** على مسافة 18 كلم بعد المصنع

شكل رقم24: العينة 10 تبعد 18 كلم على المصنع

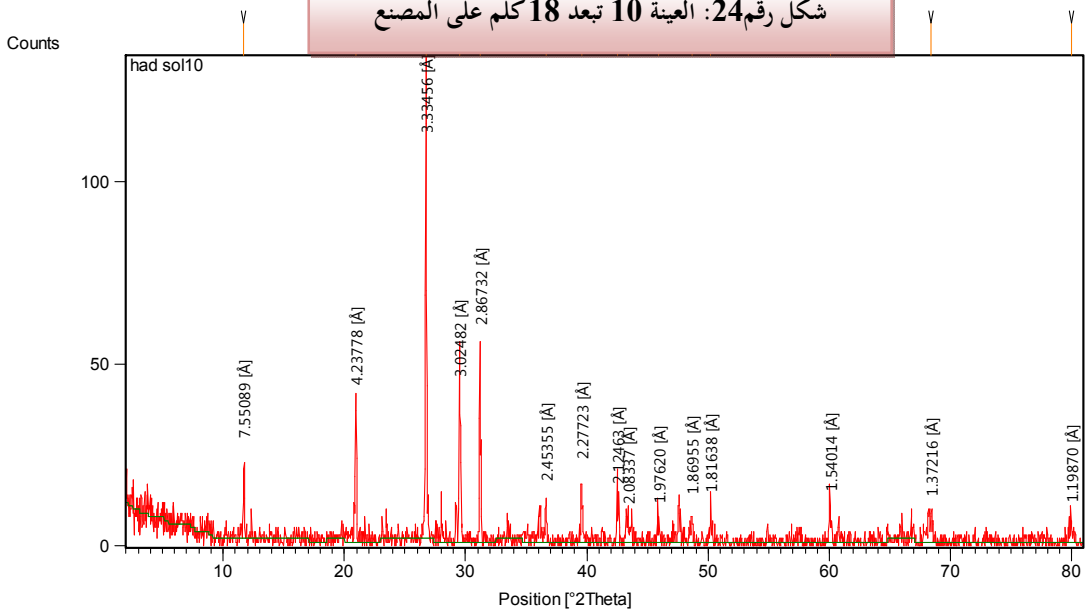

المصدر: مخرجات RayonX

جدول رقم37: المكونات المعدنية للعينة رقم 10

minéral	gypse	quartz	calcite	Dolomite
Sol 10	++	++++	++	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

التركيبة المعدنية للعينة العاشرة حسب ما يظهره الشكل رقم تتكون من le quartz كمعدن مهيمن بانعكاس (3.33 A^0ووجود متوسط لكل من (3.02A^0، la calcite (2.86A^0 و l'apatite (7.55 et 4.23A^0) le gypse. et1.86A^0)

← أما **العينة رقم 11** والتي أخذت على مسافة 24 كلم بعد المصنع ومن بلدية سفيان

الشكل رقم 25: العينة 11 بلدية سفيان 24 كلم بعد المصنع

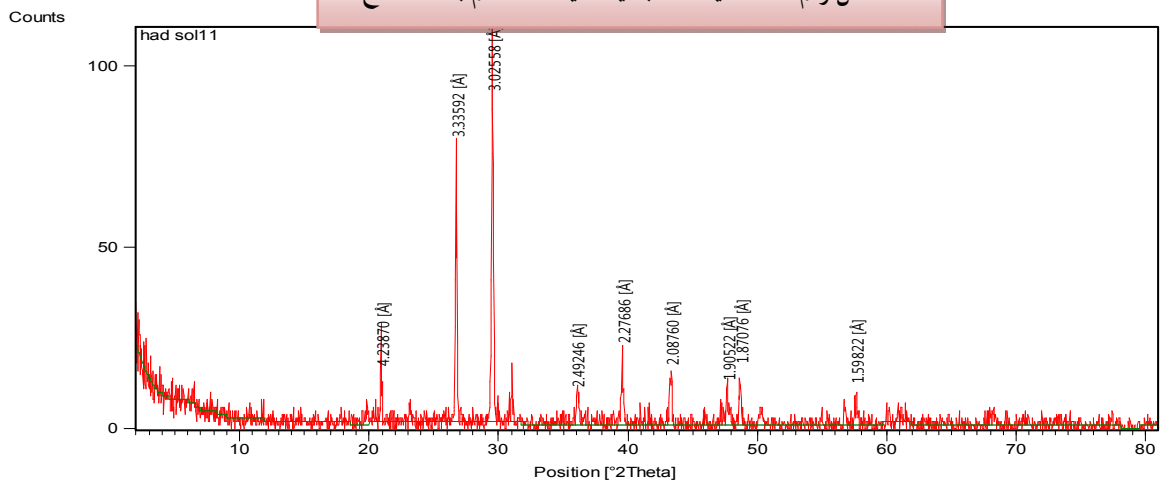

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم38: المكونات المعدنية للعينة رقم 11

minéral	gypse	quartz	calcite	hématite	Dolomite
Sol 11	+	+++	++++	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

إذا النتائج تدل على أن المكونات المعدنية للعينة 11 والموضحة في الشكل رقم25 تظهر أن la calcite هو المعدن المهيمن بانعكاس (3.02et 1.87A^0) ووجود بوفرة للمعدن le quartz(3.33A^0) بالإضافة إلى المعادن legypse(4.23et1.90A^0)، l'hématite(2.49A^0)، la dolomite(2.08A^0) بكميات ضعيفة.

← وأخيرا أخذت **عينة أخرى (12)** من بلدية سفيان لكن تبعد 30 كلم على المصنع

شكل رقم 26: العينة 12 تبعد 30 كلم على المصنع بلدية سفيان

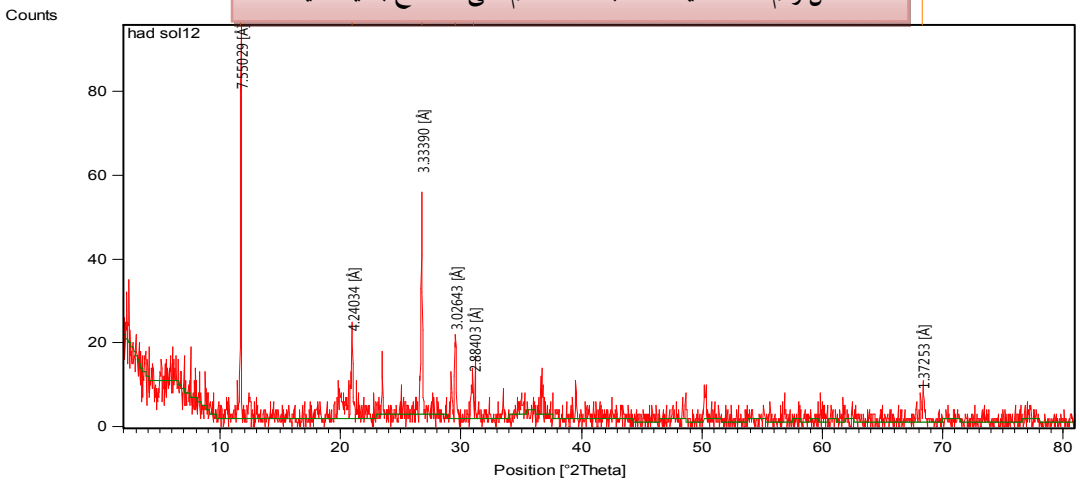

المصدر: مخرجات Rayon X

جدول رقم39: المكونات المعدنية للعينة رقم 12

minéral	gypse	quartz	calcite	Dolomite
Sol 12	++++	+++	+	+

Source: http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.

ويبين تحليل الانعكاسات المختلفة التي تم الإعلان عنها في الشكل رقم 26أن التربة متباينة بوجود معدنين أساسيين: legypseهو المعدن الأكثر هيمنة، ويبرز من خلال انعكاسات(A^0 7.55 و4.24)في حين يتميز le quartzانعكاس$A^0$3.33.مع وجود ضعيف لكل من ($A^0$3.02) la calciteو($A^0$2.88)la dolomiteممثل في (الجدول العاشر).

تفسير النتائج

وفي هذا السياق، فإن التحليل المقارن للتركيبة المعدنية للتربة والإسمنت يكشف أن التربة1و3و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10و11لها تركيبة معدنية مماثلة لتلك التي يتكون منها الإسمنت، وخاصةla calcite، وهذا يدل على تلوث التربة من قبل جزيئات الإسمنت المتناثرة من جراء الرياح. في المقابل،التربة2و12أقل تلوثا بجزيئات الإسمنت حيث la calciteهو المعدن الأقل شيوعا.

وكتحليل للنتائج المتوصل إليها من خلال تحليل **RayonX** نتوصل إلى أن المخلفات التي يفرزها المصنع انتشرت عبر مسافات معتبرة من المصنع بسبب عامل الرياح الذي ينقل هذه الجزيئات ولكن بكميات مختلفة على حسب قوة واتجاه الرياح فنجد المناطق القريب جدا هي الأكثر تلوثا، أما المناطق البعيدة مثل بلدية سفيان والتي تبعد 30 كلم على المصنع والمنطقة التابعة لدائرة القنطرة والتي تبعد 15 كلم قبل المصنع نجدها أقل تلوثا بالرغم من أن مركز دائرة القنطرة ملوث وهذا يعود لأسباب مختلفة أهمها اتجاه الرياح أو أسباب أخرى مثل طبيعة التربة لتلك المنطقة.

ب–الطريقة الثانية

وهي تحليل مكونات التربة لثمانية من العينات المأخوذة سابقا لكن باستثناء بعض العينات البعيدة على المصنع،وملاحظة إذا ما كانت هذه التربة صالحة للزراعة والعيش أو أنها ملوثة كما تم التوصل إليه بتحليل Rayon X.

وقمنا بتحليل مكونات التربة للعينات المأخوذة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 40: المكونات المعدنية لعينات التربة المأخوذة من مسافات مختلفة عن مصنع SCIMAT عين التوتة باتنة

	PH	Conductivité (ms/cm)	Cl – (méq/L)	Bicarbonate (méq/L)	Calcaire totale (%)	Ca++ (méq/L)	Mg (méq/L)	M.organique (%)	Na+ (méq/L)	K+ (méq/L)	Sulfate (méq/L)
من أمام المصنع	7.88	2	7.2	2	60	22.4	5	0.80	2.12	1.127	13.83
2 كلم قبل المصنع	7.50	1.54	9.6	3	32.11	32.2	10.6	0.33	1.05	0.002	2
10 كلم قبل المصنع	7.99	0.49	3.2	2.75	51.54	1.6	0.6	0.33	0.74	0.046	1.15
2 كلم بعد المصنع اتجاه تيلاطو	7.58	0.42	3.2	3.75	63.12	2.6	1.6	3.55	0.26	0.665	1.13
القنطرة	7.17	2.32	3.2	1.75	62.36	32.2	5.2	0.33	0.10	1.101	10.06
4 كلم بعد المصنع مقر بلدية تيلاطو	7.36	2.2	3.2	2.25	18.33	18.2	14.2	0.13	5.27	0.022	14.38
4 كلم قبل المصنع الدشرة منطقة عمرانية	7.87	0.5	5.6	3.25	74.02	3	1	0.26	1.37	0.013	0.74
15 كلم قبل المصنع طريق القنطرة	7.39	2.11	6.4	4	33.54	29.6	1	3.01	0.16	0.643	9.12

المصدر: مخبر التربة لكلية العلوم الزراعية جامعة محمد خيضر بسكرة

ومن خلال تحليل مكونات التربة للعينات المأخوذة على مسافات مختلفة من المصنع نلاحظ من خلال الجدول رقم 40 تواجد الكلس بالتربة بنسبة أكبر من 35%وهذا ما يدل على تلوث التربة بمخلفات المصنع واحتوائها على كميات فوق احتياجاتها من الكلس.

جدول رقم41: حجم الجسيمات للعينات المأخوذة Granulométrie

	Sable grossier (2mm-500µm)	Sable fine (500µm-250µm)	Limon grossier (250µm-45µm)	Limon fin et argile (moins de 45µm)
من أمام المصنع	29.28%	20.99%	39.24%	8.48%
2كلم قبل المصنع	50.89%	14.52%	28.70%	5.39%
10كلم قبل المصنع	44.12%	23.41%	28.86%	3.1%
2كلم بعد المصنع اتجاه تيلاطو	26.38%	20.22%	41.77%	10.98%
القنطرة	45.46%	25.62%	25.61%	3.46%
4كلم بعد المصنع مقر بلدية تيلاطو	70.80%	15.13%	11.68%	2.36%
4كلم قبل المصنع الدشرة منطقة عمرانية	23.43%	21.28%	39.91%	17.12%
15كلم قبل المصنع طريق القنطرة	13.22%	21.48%	40.36%	24.51%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تحاليل قسم العلوم الزراعية بجامعة بسكرة

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن العينات المأخوذة تتميز بوجود الرمل الخشن والناعم بنسبة أكثر من 50%، أي أن هناك ترمل للتربة في المناطق المحيطة بالمصنع وهذا راجع إلى عامل الرياح التي تنقل غبار وتساعد على انتشار مخلفات المصنع لمسافات.

بعدما أثبتت تحاليل مكونات التربة للعينات المأخوذة على مسافات مختلفة من المصنع، تلوث هذه التربة بمخلفات المصنع من اسمنت، يمكننا أن نتصور أنه بعد مرور سنوات سوف تتراكم هذه الملوثات بالتربة وتصبح بذلك غير صالحة للزراعة ومضرة لصحة الإنسان والحيوان عن طريق اللمس، وكذا مضرة للمياه الجوفية عن طريق انتقال تلك الملوثات إلى المياه الجوفية، هذا إذا لم تقم الدولة بالتدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة للكف من تمادي هذا التلوث وانتشاره.

فالاستدامة والتنمية المستدامة تتطلب المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث والزوال، لكن تصورنا لآثار مصنع الاسمنت عين التوتة على البيئة ومع مرور الزمن سوف يقضي على وجود الغطاء النباتي والأراضي الزراعية سوف تؤول إلى الزوال، هذا بالإضافة إلى الآثار التي من الممكن أن يخلفها على صحة الإنسان، فحسب دراسة قام بها الأستاذ **رسال خليفة حول آثار مصنع الاسمنت بعين التوتة على البيئة أين توصل الباحث إلى أن** مصانع الإسمنت والمحاجر الواقعة في المناطق المحيطة بالمدن، تساهم بشكل كبير نسبيا في انتشار الغبار في جميع أنحاء المنطقة وفي الغلاف الجوي. بالإضافة إلى تأثيرها السام على النباتات والمياه، فإنها تسهم أيضًا في تلوث التربة بشكل كبير. هذه بدورها تلوث النباتات التي تتطور هناك، كما قام الباحث بتحاليل الغبار والتربة في المختبر. وقد أظهرت

النتائج التي تم الحصول عليها بشكل قاطع أن مصنع أسمنت عين التوتة يمكن أن يكون مصدرا ًللتلوث مع تأثيرات ضارة على صحة السكان والغطاء النباتي للمنطقة المحيطة به[1].

وتثبت الدراسة أن أمراض الجهاز التنفسي تظهر أكثر فأكثر بين سكان القرى المجاورة للمصنع وفيما يتعلق بالتربة، تظهر النتائج زيادة كبيرة في(calcaire)وSiliceو alumine أما بالنسبة للغطاء النباتي فقد لاحظ ذبولا ظاهريا.

كما يمكن تأكيد تأثير مصانع الاسمنت على صحة الإنسان من خلال الاستشهاد بدراسة قام بها باحث وناشط في الصحة البيئية والمهنية حول مخاطر التلوث البيئي من صناعة الاسمنت دراسة حالة مصنع طرطوس للإسمنت بسوريا أين قامت الدراسة بقياس التأثيرات الصحية والتنفسية المزمنة على القاطنين في محيط مصنع إسمنتي أو ضمن تجمعات سكنية تبعد (15 كم) عن المصنع، ويفترض أنها لا تتعرض نهائيا لغبار المصنع، حيث خلصت نتيجة هذه الدراسة الميدانية إلى أن هناك (24) تجمعا سكنيا تتعرض لغبار معمل الاسمنت في أوقات وفترات زمنية متفاوتة ومتغايرة، ويتعرض (16) تجمعا سكنيا لغبار الاسمنت حوالي 4 شهور في السنة، بينما كان هناك عدد (5) تجمعات تتعرض معظم أيام السنة أي بين 5- 9 أشهر، و(3) تجمعات سكانية تتعرض للغبار طوال العام، وقد بينت نتائج هذه العينات أن (17%) تعاني الربو القصبي و(28%)التهاب القصبات المزمن و(1%) التهاب القصبات المزمن الحاد و(1%) من نفاخ الرئة، وهؤلاء يتعرضون لغبار الاسمنت و(20%) نسبة انتشار التهاب القصبات المزمن وهناك (37%) من العينة يعانون السعال التحسسي من أغبرة الاسمنت، أما (5%) المتبقية فتعاني السعال التحسسي الدائم، وكان الربو القصبي عند النساء (25%) وعند الذكور (10%) أما التهاب القصبات المزمن عند النساء فكان (15%)و(40%) عند الذكور[2].

وفي دراسة طبية لأثر غبار الاسمنت على الصحة تقول أن الجزيئات الصغيرة الموجودة في ذرات الغبار التي يحملها الهواء تستقر على الأسناخ الرئوية وتسبب تليفا والتهابا تليفيا، فيحصل مع الزمن تليف ثم قصور، ثم لا تستطيع الرئة القيام بعملية التنفس بشكل طبيعي، فيحصل ما يسمى(تليف الرئة المهني)،ويصاب المتعرض للغبار بأمراض الربو والتهاب القصبات المزمن والآفات الحاصرة للرئتين، وكل ذلك نتيجة التعرض للجزئيات الموجودة في الاسمنت.

أيضا إن غبار الاسمنت يسبب تليفات الرئة وقصور التنفس وقصور قلب احتقاني، نتيجة ضخ الدم إلى الرئتين، ولصعوبة قيام عملية الضخ هذه يكون هنالك قصور في عمل القلب بشكل عام.

أما بيئيا يؤدي الغبار الناتج عن صناعة الاسمنت إلى انخفاض طول نمو الأشجار وعدد الأوراق ووزنها ومساحتها حيث يترسب الغبار على أوراق الشجر فيسد الثغور ويعوق عملية التبادل الغازي، فتتكون طبقة ناعمة مما يؤدي إلى تساقط الأوراق وجفاف النباتات، كما يؤدي إلى موت أجزاء من الأشجار التي تخرج واقعيا من الإنتاج، إضافة إلى تدني الإنتاجية للنبات والتربة.

المطلب الثاني: أثر الزراعة في ولاية الوادي على البيئة

الفرع الأول: التعريف بالقطاع الفلاحي بالولاية

أولا: التعريف بالولاية

← تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 44586.80 كلم^2(أي بنسبة 1.87% من مساحة التراب الوطني) أما حدودها كالتالي:

- ولاية تبسة من الشمال الشرقي.
- ولاية خنشلة من الشمال.

[1]http://aures.forumactif.com/t1095-limpact-de-la-cimenterie-de-ain-touta-sur-lenvironnement.2016/06/05.
[2]http://www.alyaum.com/article/3008494.16/06/2016.

- ولاية بسكرة من الشمال الغربي.
- ولاية الجلفة من الغرب.
- ولاية ورقلة من الجنوب والغرب.

كذلك فان ولاية الوادي لها حدود مع الجمهورية التونسية على مسافة تقدر بحوالي 300 كلم،وتضم الولاية 30 بلدية و12 دائرة.

← **التضاريس:** تنقسم التضاريس لولاية الوادي إلى ثلاثة مناطق هي كالتالي:

– **منطقة سوف:** منطقة رملية وتغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

– **العرق:** منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل ¾ من مساحة الولاية وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80 م إلى120م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

– **منطقة وادي ريغ:** نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير. وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة وتمتد حتى حدود ولاية ورقلة. كما تتواجد بها بعض الأودية.

– **منطقة المنخفضات:** وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين (–10 م و– 40 م) ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلدتي الحمراية وسطيل.

← **المناخ:**

تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في فصل الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35 ملم، أما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا(45 درجة حرارية) في منطقة سوف وتنخفض في فصل الشتاء إلى أن تصل أحيانا إلى(1 درجة حرارية) بمنطقة المغير.

ثانيا:الزراعة في ولاية الوادي

لا يختلف اثنان على أن الصحراء الجزائرية تزخر بالعديد من الثروات الباطنية خصوصا النفط، الذي مكن البلاد من تحقيق نمو اقتصادي في شتى المجالات، إلا أن تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية وفقدان برميل النفط لأكثر من 70 بالمائة من قيمته منذ سنة 2014، دفع بالحكومة إلى البحث عن مصادر بديلة، موجهة اهتماماتها صوب القطاع الفلاحي، غير أن فلاحي وادي سوف سبقوا هذه الإستراتيجية بسنوات عديدة، فقد وضعوا اللبنة الأولى في بناء قطاع فلاحي متطور ومزدهر، فمن منا لم يكن يسمع عن بطاطا وادي سوف التي يكثر عليها الطلب في السوق الجزائرية أو حتى في البلدان المجاورة كتونس وليبيا، ومن منا لم يسمع أيضا عن «دلاع» الوادي، إذ كمن يحدثك عن عنب اليمن، وعادت الحكومة إلى الحديث عن الفلاحة أو ما بعد البترول كما كان سائدا منتصف الثمانينات عندما ضربت الأزمة اقتصاد البلاد، والتي دفعت بالحكومة في تلك الفترة إلى العودة إلى إحياء الاستثمار الفلاحي في الجنوب.

فقد تمكنت ولاية الوادي التي تشتهر بإنتاج التمور والتبغ أن تتبوأ خلال السنوات الأخيرة مكانة متقدمة على الصعيد الوطني في إنتاج أنواع عدة من المحاصيل الزراعية.

وتتصدر زراعة البطاطس قائمة المنتجات الفلاحية التي حققت نتائج باهرةبهذه الولاية الصحراوية إلى جانب محاصيل أخرى حيث يعود ذلك إلى توفر جملة من المعطيات التقنية التي تم استغلالها بشكل عقلاني مما حول هذه الولاية إلى قطب فلاحي بامتياز.

1–حجم الأراضي وتوزيعه:

تمثل ولاية الوادي في الفلاحة نموذجا لتحدي الإنسان للطبيعة وتطويعها، فهذه الولاية بطبيعتها الصحراوية الجافة ورمالها المتحركة ورياحها وأراضيها غير الخصبة وشح أمطارها،بل وانعدامها، غدت اليوم أول منتج للبطاطا في الجزائر، بل وتنتج ربع ما تنتجه ولايات الوطن مجتمعة، ولم يتوقف التحدي هنا، بل أصبحت قطبا لإنتاج الزيتون ومحاصيل أخرى وتكاد تصبح سلة غذاء الجزائريين.والجدول التالي يوضح توزيع الأراضي المستغلة للزراعة:

جدول رقم 42: توزيع الأراضي

الوحدة: هكتار

Année	مجموع المساحة المستغلة Superficie Agricole Utile**SAU**	أراضي المراعي Pacages et parcours	أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية improductives des exploitations agricoles Terres	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة Total des terres utilisées par **S.A.T**)l'agriculture (	المساحة الإجمالية للولاية Superficie Totale de l'El-oued**STW**
2 000	**40 376**	1 444 181	107 312	1 591 869	4 458 680
2 001	**40 674**	1 444 181	107 014	1 591 869	4 458 680
2 002	**43 790**	1 444 181	103 898	1 591 869	4 458 680
2 003	**46 312**	1 444 181	101 376	1 591 869	4 458 680
2 004	**48 709**	1 444 181	98 979	1 591 869	4 458 680
2 005	**51 097**	1 444 181	96 591	1 591 869	4 458 680
2 006	**52 915**	1 444 181	94 773	1 591 869	4 458 680
2 007	**53 835**	1 444 181	93 853	1 591 869	4 458 680
2 008	**54 535**	1 444 181	93 153	1 591 869	4 458 680
2 009	**56 159**	1 444 181	91 529	1 591 869	4 458 680
2 010	**62 720**	1 444 181	84 968	1 591 869	4 458 680
2 011	**67 892**	1 444 181	79 796	1 591 869	4 458 680
2 012	**71 800**	1 444 181	75 888	1 591 869	4 458 680
2 013	**76 410**	1 444 181	71 278	1 591 869	4 458 680
2 014	80 000	1 444 181	67 688	1 591 869	4 458 680
2 015	90 000	1 444 181	65 819	1 600 000	4 458 680
2 016	95 000	1 410 000	214 600	1 719 600	4 458 680

المصدر:مديرية الفلاحة ولاية الوادي

من خلال الجدول رقم 42 نلاحظ تزايد حجم المساحات المستغلة للزراعة في ولاية الوادي ويعود ذلك إلى تزايد الاستثمارات الفلاحية بسبب دعم الدولة للقطاع الفلاحي، وكذا بسبب نجاح زراعة البطاطا بالولاية واحتلالها للمرتبة الأولى من ناحية تموين الجزائر بهذا المنتوج بالإضافة إلى منتوجات أخرى كالتبغ والتمور وبعض الخضراوات.

2-المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها:

شهدت المحاصيل الزراعية في ولاية الوادي تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية وذلك يعود إلى رفع الفلاحين التحدي ومقاومتهم للظروف الطبيعية القاسية محاولين مضاعفة حجم الإنتاج من مختلف المحاصيل، فنجد مثلا الحبوب بمختلف أنواعها (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير) تتراوح بين الزيادة والنقصان، أين تزايد حجم إنتاج القمح الصلب من 19543 قنطار سنة 2000 ليصل إلى 500000 قنطار سنة 2016 أنظر (الملحق جدول رقم 48 ص 272)، بالإضافة إلى إنتاج المحاصيل الصناعية خاصة التبغ الذي تحتل به الولاية مراتب أولى على المستوى الوطني حيث يتراوح ما تنتجه الولاية بين 15000 قنطار كأدنى حد سجلته سنة 2000و40000 قنطار كأقصى حد سجلته سنة 2016(أنظر الملحق جدول رقم 50 ص 274)، كما لا ننسى المحاصيل الحقلية التي تنتجها الولاية من بطاطا

وطماطم وثوم وجزر وبطيخ أحمر، حيث تحتل الولاية حاليا المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا أين تنتج ربع ما تنتجه ولاية الوطن مجتمعة(للاطلاع أكثر أنظر الملاحق جدول 51،52،53،54 ص 275، 276، 277، 278)

كما تنتج الولاية كميات معتبرة من التمور (انظر الملحق بالجدول 54 ص 296) ومؤخرا أصبحت رائدة أيضا في زراعة الزيتون (أنظر الملحق بالجدول 55 ص 297).

3-المدخلات الكيماوية والعضوية:

تحاول الدولة مساعدة الفلاح من أجل مضاعفة الإنتاج وتحسين نوعيته عن طريق توفير الأسمدة الكيماوية التي يحتاجها الفلاح في العملية الزراعية، لهذا توفر مديرية الفلاحة لولاية الوادي الكميات اللازمة من الأسمدة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم43: الوضعية الفيزيائية السنوية لدعم الأسمدة الكيماوية المنتظمة لولاية الوادي من 2010-2014

السنة	عدد الفلاحين	كمية الأسمدة (ق)
2010	688	8693
2011	2818	29665
2012	2111	31530
2013	4690	96016.5
2014	1621	64840.5
المجموع	**11928**	**230745**

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي 2015

توفر مديرية الفلاحة الأسمدة الكيماوية اللازمة للمزارعين ونلاحظ تزايد كميات الأسمدة مع تزايد عدد الفلاحين ولكن في سنة 2014 انخفض عدد الفلاحين بشكل كبير.

الفرع الثاني: درجة التلوث المائي لبعض المناطق الزراعية في ولاية الوادي

أولا: مراحل إعداد الأرض وزرعها

يحاول الفلاح في ولاية الوادي تحدي الطبيعة وتكثيف إنتاجه من المحاصيل الزراعية لهذا يستخدم الكثير من الأسمدة العضوية والمياه، هذا ما صرح به العديد من الفلاحين الذين أجريت معهم حوارات وطرحت عليهم العديد من الأسئلة فيما يخص مراحل إعداد الأرض وتجهيزها وزرعها وكمية الأسمدة المستعملة والمياه إلى غاية الوصول إلى حصادها، ومن خلال ذلك يمكن تلخيص المراحل وتكلفة كل مرحلة في النقاط التالية:

- في المرحلة الأولى يقوم الفلاح بوضع الأسمدة عضوية ويستعمل الفلاح مقدار شاحنة من الأسمدة أي حوالي 25 طن للهكتار الواحد وتكلفته تختلف من سماد إلى آخر فإذا كان السماد لدجاج أبيض فسعره يتراوح بين 11و12 مليون دج للشاحنة، أما إذا كان سماد لدجاج أحمر فالسعر يتراوح بين 17 إلى 18 مليون دج، أما سماد البقر فيتراوح بين 12 و13 مليون دج للشاحنة، أما بالنسبة لتكلفة اليد العاملة فتساوي 13000دج للعامل، كما يقوم الفلاح في هذه المرحلة بسقي الأرض لكي يحافظ على الأسمدة من الطيران بسبب الرياح،ولكي يساعد على نزول المواد العضوية إلى التربة؛
- في المرحلة الثانية يقوم الفلاح بحرث الأرض وهنا أيضا يواصل الفلاح السقي، أما بالنسبة لتكلفة العامل فتصل إلى 9000 دج؛
- في المرحلة الثالثة يزرع الأرض ويقوم بالسقي يوميا لمدة 10 ساعات، أما بالنسبة لتكلفة اليد العاملة 15000دج؛
- في المرحلة الرابعة يقوم الفلاح بمداوات العرق بمواد كيميائية وبعد حوالي شهر يقوم باستعمال NPK وهو أيضا سماد كيمياوي حيث يستهلك 4 قنطار لكل محور تكلفة القنطار 4200 دج زائد قنطار فوسفور بتكلفة 8500دج، وبعد 15 يوم يتم وضع سماد 15/15 بكمية 3 قنطار للمحور بتكلفة 7500 دج للقنطار وفي الأخير يوضع حوالي 4 قنطار من سماد Patagrine بتكلفة تقدر بـ 42000دج، أما تكلفة العمال فتصل إلى 1500 للعامل؛

– أما بالنسبة لتكلفة الكهرباء فتصل إلى 40000دج إذا كان العداد المدعم، أما إذا كان غير مدعم فتصل إلى 80000 دج للموسم؛

– أما فيما يخص المياه فالفلاح يستعمل مياه البئر الذي يحفره في حقله ولهذا لا يأبه لكميات المياه المهدرة، كما أن التقنية التي يستعملها في السقي وهي السقي المحوري تستنزف الكثير من المياه خاصة وأن المحور مصنوع بأسس غير علمية فنجده مرتفع على الأرض كثيرا الأمر الذي يجعل المياه تتطاير في الهواء وتتبخر خاصة لأن المنطقة تتميز بجو حار وكثير الرياح.

وعند مقابلتنا لرئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية الفلاحة لولاية الوادي وهو مهندس زراعي، تكلمنا معه حول موضوع استعمال الفلاح للمياه والأسمدة وفوائدها وأضرارها فكانت النتائج كالتالي:

– الاستعمال المفرط للمياه من قبل الفلاح، وقد سجلت المصلحة نزول منسوب المياه الجوفية كل عام بقدر 1 متر، وهذا مؤشر خطير يدل على استنزاف المياه الجوفية ويهدد بنفاذها وعدم استفادة الأجيال القادمة منها.

– كما أن للاستعمال المفرط للمياه أثر على نوعية التربة وعلى النبتة أيضا لأنها لا تحتاج إلى كل هذه الكميات منها لذلك ستمتنع عن امتصاص حتى الكمية التي تحتاجها للنمو.

– أما بالنسبة لاستعمال الأسمدة العضوية بكميات كبيرة فهو أيضا يؤثر بدوره على المياه الجوفية بسبب نفاذ بعض المكونات مثل النترات إلى المياه وتراكمها، الأمر الذي سوف يؤثر على صحة الإنسان وكذا الحيوان بسبب تواجد نسبة أكبر من اللازم في هذه المياه.

وبعد الوقوف كلى كافة هذه النتائج والمعلومات توجب علينا القيام بتحليل مياه السقي لعدة مزارع في مناطق مختلفة في الولاية لمعرفة مكونات هذه المياه وفوائدها والتحقق من عدم وجود تلوث بها بسبب الاستعمال المفرط للأسمدة ولكن هل هذه الطريقة تأتي بنتائج ايجابية فقط وليس لها آثار أخرى جانبية على البيئة من إنسان وحيوان وتربة، ولهذا توجب علينا تحليل المياه التي يسقي بها الفلاح ومعرفة مكوناتها وحجم الاستفادة منها.

ثانيا:سبب اختيار التلوث المائي كنوع من أنواع التلوث

يعرف التلوث بأنه أي تغيير غير مرغوب فيه للصفات الطبيعية والكيمياوية والبيولوجية مما قد يلحق الأذى بالصحة العامة أو الممتلكات. أي أن الماء يعتبر ملوثا عندما يتغير تركيبه بحيث يصبح استعماله أقل قبولا في جميع أو بعض المرافق التي يستعمل فيها ضمن الظروف الطبيعية كمياه الشرب ووسائل الترفيه بل والأغراض الزراعية والصناعية أحيانا أو الحيوانات البرية والبحرية[1].

تم اختيار المياه لأنه المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه في الفلاحة ولأن الفلاح في ولاية الوادي يستهلك الكثير من المياه بحكم كونها مجانية، كما الماء عنصر حيوي يستعمل في جميع متطلبات العيش، لذلك فضلنا تحليل عينات من مياه السقي للعديد من المزارع في مناطق مختلفة من الولاية، لنعرف أثر الاستخدام المفرط للأسمدة على نوعية المياه.

1–العينات

–العينة الأولى: صحن بري قرب الحدود التونسية دائرة حاسي خليفة

–العينة الثانية: الرقيبة

–العينة الثالثة: بوحميد ولاية الوادي (عمق 34 متر)

–العينة الرابعة: ورماس

–العينة الخامسة: المنشية حاسي خليفة

–العينة السادسة:غربي الليزارق (الطريفاوي)

–العينة السابعة: مزرعة الشط (ولاية الوادي)

–العينة الثامنة:حاسي خليفة اتجاه تونس

[1] شفيق محمد يونس، **تلوث البيئة**، عمان: دار الفرقان،الطبعة الأولى، 1999، ص: 61.

-العينة التاسعة: بلدية كوينين

-العينة العاشرة: طريفاوي

-العينة الحادية عشر: بلدية كوينين

-العينة الثانية عشر: تاغزوت

-العينة الثالثة عشر: قمار

-العينة الرابعة عشر: المنشية

2-طريقة معاجلتها: تم تحليل العينات في مخبر تحليل الماء بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة –بسكرة-**CRSTRA**

-Les éléments dosables au niveau du laboratoire

-Les anions

- Chlore (Méthode de Mhor)

- Sulfates (spectrophotométrie UV-VIS_DR5000(

- Nitrates (spectrophotométrie UV-VIS_DR5000)

-Les cations

- Calcium (Complexométrie)

- Magnésium (Complexométrie)

- Sodium (photomètre de flamme)

- Potassium (photomètre de flamme)

جدول رقم**44**: تحليل مياه السقي للعينات المأخوذة

	Na^+	K^+	$C1^-$	bicarbonat	Ca	nitrate	CE ms/cm	PH	Sulfate
Ech 1	5.5 méq/l	0.37 méq/l	23 méq/l	2.5 méq/l	27.2 méq/l	0.899 méq/l	3.11	7.40	1248.03
Ech2	18.3 méq/l	0.47 méq/l	38méq/l	1.75 méq/l	31.6 méq/l	1.784 méq/l	3.74	7.42	1262.07
Ech3	8.16 méq/l	0.45 méq/l	21méq/l	2.5 méq/l	28.4 méq/l	1.025 méq/l	2.85	7.62	1893.52
Ech4	15.10 méq/l	0.42 méq/l	31 méq/l	5.25 méq/l	30.4 méq/l	1.47 méq/l	3.51	7.68	1854.62
Ech 5	22.03 méq/l	0.32 méq/l	32 méq/l	3.75 méq/l	27.6 méq/l	1.920 méq/l	3.85	7.36	2016
Ech 6	11.36 m éq/l	0.41 méq/l	24 méq/l	2.25 méq/l	26.2 méq/l	1.108 méq/l	3.09	7.42	2616
Ech 7	10.55 méq/l	0.42 méq/l	25 méq/l	4.59 méq/l	27.1 méq/l	1.283 méq/l	4.71	7.70	2704
Ech 8	13.45 méq/l	0.39 méq/l	21 méq/l	3.80 méq/l	28.3 méq/l	0.942 méq/l	3.17	7.45	1853.79
Ech 9	16.23 méq/l	0.43 méq/l	30 méq/l	2.75 méq/l	30.1 méq/l	1.090 méq/l	4.23	7.55	1365.52
Ech 10	20.56 méq/l	0.43 méq/l	36 méq/l	3.25 méq/l	28.1 méq/l	1.145 méq/l	2.77	7.20	1860
Ech 11	18.941 méq/l	1.395 méq/l	10.2 méq/l	1.44 méq/l	29.2 méq/l	1.489 méq/l	4	7.61	1345.454
Ech 12	23.513 méq/l	1.176 méq/l	10.2 méq/l	1.4 méq/l	30 méq/l	1.549 méq/l	3.8	7.47	2945.454
Ech 13	21.227 méq/l	1.382 méq/l	6.8 méq/l	1.36 méq/l	30 méq/l	1.460 méq/l	3.9	7.63	2400
Ech 14	13.226 méq/l	0.894 méq/l	9.4 méq/l	1.44 méq/l	29 méq/l	1.061 méq/l	3.4	8.05	472.727

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل مخبر الماء لـ C.R.S.T.R.A

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة النترات في الماء الأمر الذي يدل على غنى هذه المياه وعدم حاجة التربة للتخصيب،وعلى الرغم من ذلك فالفلاح يقوم بإضافة مدخلات كيميائية بكميات قليلة أما المدخلات العضوية فيستعملها بكميات كبيرة وبدون احترام لمعايير السلامة والتي تتطلب أن يترك السماد لمدة 6أشهر مغطى لتمم التحولات الكيميائية لمادة النترات وتتحول إلى آزوت ثم بعد ذلك يمكن استعماله، إلا أن الفلاح بحكم رغبته في تسريع الإنتاج وتحمله لتكلفة شراء مرتفعة للأسمدة حيث أن سعر الشاحنة حوالي 11 مليون دج إلى 12 مليون دج بالنسبة لسماد الدجاج الأبيض وتصل إلى 17 مليون دج لسماد الدجاج الأحمر، وبين 12 إلى 13 مليون دج لسماد البقر، وهذه الأسعار متذبذبة على حسب السوق.

كما لا ننسى الأثر السلبي للنترات على صحة الإنسان إذا شربه وكذا الحيوان، إذ تعتبر النترات أحد أكثر الملوثات الكيميائية الموجودة في الماء والتي تهدد جودتها. إن لزيادة تركيز النترات في مياه الشرب عن الحد المسموح به آثار صحية خطيرة على الأطفال الرضع وقد يكون قاتلاً، وهو خطر جداً على صحة الأطفال حتى 6 سنوات. يرتبط وجود كميات زائدة من النترات في مياه الشرب بحدوث متلازمة الطفل الأزرق Methaemoglobinaemia لا سيما الرضع، والتي تؤدي إلي أكسدة الهيموجلوبين في خلايا الدم الحمراء، مما يؤدي إلي نقص الأوكسجين في الدم وعوزه الشديد في المخ. وقد يؤدي ذلك إلي تلف دائم في المخ، أو الوفاة في بعض الحالات[1].

وأوضحت دراسة أعدت في المملكة العربية السعودية أن تجاوز تركيز النترات الحد المسموح به الذي حددته كل من وكالة حماية البيئة الأميركية ومنظمة الصحة العالمية والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس يتسبب في آثار صحية خطيرة على الرضع وقد يكون قاتلا ويبدو أن الحموضة المنخفضة في الجهاز الهضمي للرضيع تؤدي إلى نمو بكتيريا تقوم باختزال النترات وتحويلها إلى نتريت والذي ينقل إلى الدم، وللنتريت شراهة عالية للهيموجلوبين مقارنة بالأكسجين وبذلك يحل النتريت مكان الأكسجين في الدم مكونا الميثهيموجلوبين، وبذلك فان الجسم يحرم من الأكسجين الضروري له وفي الحالات الشديدة يؤدي إلى اختناق المصاب حتى الموت، ولان نقص الأكسجين في الدم يؤدي إلى أن يصبح الجسم مائلا إلى الأزرق، فان التسمم بالنترات يطلق عليه متوالية «الطفل الأزرق» أو ميثموجلوبنيميا وكذلك يمكن النترات تكوين النيتروزامينات في المعدة والتي يعتبر بعضها مواد مسرطنة.

[1] http://sciarab.org/?p=2313. 2018/05/03.

المبحث الخامس: تقييم النتائج في إطار أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على حسن استخدام الموارد الطبيعية وبالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها

المطلب الأول: الفرضية التشاؤمية

يخلف الاستثمار في مصنع الاسمنت SCIMAT باتنة والاستثمار الزراعي في ولاية الوادي آثار عديدة في الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر، وتنقسم هذه الآثار إلى سلبية وايجابية والجدول رقم 45 يوضح الفرضية التشاؤمية:

جدول رقم 45: الفرضية التشاؤمية

الأبعاد / نتائج المشروع الصناعي والزراعة	التربة	المياه	حجم الأراضي الزراعية	الصحة	النفايات
التلوث الغباري الغبار	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي
التلوث الغازي الغازات المنبعثة	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي
التلوث المائي المياه المستعملة في العملية	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي
تراكم النترات في التربة	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي
تراكم النترات في الماء	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي
تراكم النترات في المنتجات	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي	أثر سلبي

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال التحاليل التي أجريت في الدراسة الميدانية تمكنا من الوصول إلى النتائج الآتية:

الفرع الأول: تفسير النتائج بالنسبة لمصنع الاسمنت SCIMAT

– على الرغم من المجهودات التي قام بها المصنع في التقليل من الغبار المنبعث عن طريق تغيير المصافي القديمة بمصافي جديدة Filtre a manche إلا أن كمية الغبار مازالت تؤثر على التربة وهذا ما أثبتته نتائج التحليل Rayon Xأين وجدنا بقايا الاسمنت في 90% من العينات المأخوذة من مناطق مختلفة حوالي المصنع،وهذا ما سوف يؤثر بدوره على خصوبة التربة ومع مرور الزمن وبفعل التراكمات، سوف تصبح غير قابلة للزراعة وبالتالي سوف تتقلص مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة.

– كما أن تراب الاسمنت يمكن أن يلوث مياه الشرب عن طريق انتشار وتسرب الغبار إلى البحار والأنهار والمجاري المائية والسدود، فأصبح هذا الغبار مشكلة بيئية خطيرة تكلف بعض الدول التي تقوم بدفنه مئات الملايين من الدولارات سنويا وتراب الاسمنت ليس اسمنتا، ولا عنصرا يمكن أن يستخدم عبر إعادة التدوير لصناعة الاسمنت مرة أخرى، وخاصة إذا علمنا أنه يحتوي على كميات كبيرة من القلويات والكبريت والكلوريدات التي تطلقها مصانع الاسمنت، حيث يحتوي هذا التراب على أكسيد الكالسيوم وأكسيد الألومونيوم وأكسيد

البوتاس، كما يحتوي هذا التراب على مواد قلوية وأكاسيد، هذا بالإضافة إلى استهلاك هذه الصناعة إلى كميات هائلة من المياه في عملية التصنيع بالرغم من قيام مصنع SCIMAT باتنة بتخفيض كمية المياه المستهلكة، حيث تم استرجاع أكثر من 11000م^3 أي ما يعادل 132000 م^3 في السنة، ما يغطي احتياجات 3000 نسمة مما وفر ربح قدره 3300000 دج بالسنة.

– الاسمنت مادة يتم صنعها تحت درجات حرارة عالية وتتكون من مواد طبيعية مثل الحجارة الكلسية، الجير الكلسي، وتختلف مواصفات الاسمنت من نوع لآخر، فهناك الاسمنت المقاوم للحموضة واسمنت البورتلاند، بحسب بنيتها الكيميائية تضم العديد من المركبات والأكاسيد، مثل اوكسيد الكالسيوم، واكسيد المغنيزيوم، وأكسيد الألمنيوم، وأكسيد الحديد، وأكسيد الحديد الثلاثي، وثالث اوكسيد الكبريت، واكسيد المنغنيز، وثاني اوكسيد السيليس، وماءات الكالسيوم، ومواد قلوية، ومركبات الكروم الثلاثية والسداسية، ومركبات الكوبالت. وبالإضافة إلى المواد الكيميائية التي تدخل ضمن التركيب الكيميائي لمادة الاسمنت تسبب مرض الاسمنتوز نتيجة لاستنشاق غباره.

– كما يؤثر الغبار المنبعث من المصنع في صحة العمال، وكذا في صحة السكان القاطنين بمناطق مجاورة للمصنع، فبالرغم من انخفاض كمية الغبار المنبعثة من مصنع SCIMAT باتنة بعد تغيير المصافي حيث وصلت كمية الغبار المنبعث إلى10mg/Nm^{3}وهي نسبة أقل من متطلبات التشريعات والتي تسمح بمستوى 30mg/Nm^3، إلا أن النعومة العالية لمخلفات الاسمنت تسبب تدهورا صحيا وبيئيا خطيرا نتيجة لما يسببه من تلوث في الهواء داخل المصنع وخارج البيئة المحيطة بالمصنع، حيث تعد الأتربة الناجمة عن صناعة الاسمنت من أخطر مصادر تلوث البيئة، وبسبب دقة حبيبات هذه غبار فإن أقل قدر من الهواء يمكن أن تحملها بسهولة، وتنشرها على مساحات واسعة من المناطق المحيطة بمصانع الاسمنت وعندما يستنشقها الناس تؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي والرئة خاصة عند عمال المصنع وكذا سكان المناطق المجاورة للمصنع، وهذا ما أثبتته دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع دائرة البيئة في وزارة الصحة السورية: قامت منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط) بالتعاون مع وزارة الصحة دائرة صحة البيئة السورية بدراسة ميدانية الهدف منها معرفة نسبة انتشار واحد أو أكثر من الأمراض التنفسية المزمنة بين العاملين في معمل الاسمنت بطرطوس والقاطنين في محيطه، ضمن دائرة نصف قطرها (9كم) والقاطنون في مناطق تبعد (15) كم، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن (49%) من جميع العاملين في مصنع الاسمنت مصابون بالسعال، منهم 30% بشكل مستمر. أما نسبة المفرزين للقشع، فحوالي (49%) من مجموع العاملين، والذين يشعرون بضيق في التنفس وصل إلى (55%) والذين صرحوا بوجود ربو قصبي وصل إلى (4%) والذين يعانون من نوبات شبيهة بالربو (11%) أما المصابون بالسعال التحسسي وصل إلى (54%) كما بينت النتائج أن النسبة العامة للإصابة بمرض تنفسي مزمن كانت (71%) وتفاصيل الإصابات هي التهاب قصبات مزمن (52%) والتهاب الرئة (83%) وانتفاخ الرئة (4.4%) وربو قصبي (6%) أما نسب الإصابة بالتهاب القصبات المزمن فكانت من أعلى النسب في معمل الاسمنت، تراوحت بين (48-58%) في 8 أقسام من أصل 10 أقسام بالمعمل، أما بالنسبة إلى الفروق بين الإناث والذكور فالإصابة بالتهاب القصبات المزمن في الفئة العمرية (41-50) سنة (50-57%) بينما في العمر الأصغر (31-40) كما تبين أن حالات الربو القصبي نسبتها أعلى عند بدء العمل في عمر أصغر، حيث وصلت إلى (20%) عند بدء العمل دون 20 سنة والتهاب القصبات المزمن نسبته مرتفعة، كذلك انتفاخ الرئة، وتبين أيضا أن (40%) من المصابين بتحسس في الجهاز التنفسي سابقا تحولت لديهم الحالة إلى التهاب قصبات مزمن و(20%) منهم أصيب بالربو القصبي[1].

إن الدراسات والبحوث التي أجريت على صناعة الاسمنت تؤكد جميعها على الضرر البليغ الذي يصيب الإنسان والبيئة جراء هذه الصناعة، ومنها دراسة للدكتور أشرف حسن أستاذ طب الأطفال بجمهورية مصر العربية أن مصانع الاسمنت يمتد أثرها إلى المناطق المحيطة بالمصنع، حيث نجد أن الهواء في تلك المناطق يحمل جزئيات سامة تنبعث على هيئة غبار تتصاعد من مداخن تلك المصانع فالهواء في تلك المناطق يحمل جسيمات الاسمنت ويرسبها على أوراق الشجر، فيسد الثغور ويعوق عملية التبادل الغازي، فتتكون طبقة ناعمة مما

[1]https://www.alyaum.com/article/3008494.16/06/2016.

يؤدي إلى تساقط الأوراق وجفاف النباتات،كما يؤثر في العمال والسكان المحيطين بالمنطقة الذين يتعرضون لاستنشاق الهواء الملوث بجسيمات الاسمنت لفترة طويلة، مما يؤدي إلى إصابتهم بمرض التحجر الرئوي المعروف باسم (السليكوز) ويزداد التأثر به عند الأطفال بالإضافة إلى هذا تتزايد الإصابة بأمراض العيون نتيجة لقيام تلك المصانع بإلقاء المخلفات الناتجة عن صناعة الاسمنت،أتربة الممرات الجانبية للأفران، التي تعتبر من المواد عالية القلوية، والاسمنت يعد من أكثر الصناعات التي ينتج عنها غبار الدقيقة التي تؤدي إلى أمراض صدرية عديدة، قد تصل إلى السرطان[1].

وهذا هو السبب الذي يجعل كثيرا من الدول المتقدمة تترك هذه الصناعة للدول النامية، وذلك للمحافظة على بيئتها نظيفة.

– أما فيما يخص النفايات، فللمصنع أنواع مختلفة من النفايات من صلبة وسائلة تتعامل معها بطرق علمية حيث تقوم بتصنيفها وتضع كل صنف في المكان المخصص له، وفي الأخير تبيعها، إلا أن هذا لا ينفي خطورة هذه النفايات خاصة المخلفات السائلة التي يمكن أن تتسرب إلى المياه الجوفية، وكذا النفايات الصلبة التي يخلفها المصنع بكميات كبيرة قد تتراكم بمرور الزمن، فتؤدي إلى ظهور مواقع للنفايات الصلبة المتراكمة قرب المصنع.

– تنتج عن صناعة الاسمنت العديد من الغازات حيث تنجم عن عمليات التفجير في المقالع وأكثرها عن عمليات احتراق الوقود في الأفران ويستخدم في صناعة الاسمنت الوقود السائل والغاز الطبيعي ومن أهم الغازات الناتجة عن احتراق هذه الأنواع من الوقود هي:

– غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2: يمثل غاز CO_2ما نسبته 40 % من الغازات الناتجة عن صناعة الاسمنت، ناتج عن تفكك الكربونات بالإضافة إلى حرق زيت الوقودFuel Oil تكنولوجيا التدوير. وتقدر نسبة انبعاثات CO_2من إجمالي معامل الأسمنت حول العالم بـ 5% من مجمل انبعاثات هذا الغاز إلى الغلاف الجوي، ينتج هذا الغاز في معامل الأسمنت بشكل رئيس عن حرق الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمعمل وفي أفران تشكيل الكلينكر أيضا في عملية تكليس الحجر الجيري وتحويله إلى جير في الفرن،ويتحرر حوالي 917 kg ثاني أكسيد الكربون من إنتاج1 طن أسمنت حسب المقاييس الأوربية[2].

ويتوقع رفع درجات الحرارة في الأعوام القادمة إلى 7 درجات مئوية مما ينجم عنها ذوبان كميات من الجليد يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه البحرية نحو 60 قدماً مما يسبب غمراً لكثير من المناطق الساحلية. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يساعد على انبعاث كمية إضافية من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 المذاب في البحار والمحيطات مما يؤدي إلى ازدياد متتابع في درجات الحرارة.

كما أن لثاني أكسيد الكربون ضررا آخر وهو يكون مع ماء المطر حمض الكربونيك ويساعد على تكوين الأمطار الحمضية وعند نزوله إلى المياه الجوفية يتفاعل مع عناصر التربة من الكالسيوم والماغنسيوم ...الخ فيكون كربونات وبيكربونات المقابلة لها وهو ما يسبب العسر للماء[3].

– هذا بالإضافة إلى أكسيد النتروجين وأول أكسيد الكربون بالإضافة إلى الدقائق المحمولة مع غازات الاحتراق على شكل غبار ذي أقطار صغيرة وهذه الغازات تسبب "تلوثا كبيرا" للبيئة المحيطة بالإضافة إلى الزئبق والكادميوم.

ويسبب تلوث الهواء خسائر اقتصادية تتمثل في ازدياد معدل الأمراض التي تؤدي إلى تعطيل القوى المنتجة وإلى ازدياد معدل استهلاك واستيراد الكثير من الأدوية والعقاقير. بالإضافة إلى الخسائر المادية يؤثر تلوث الهواء سلبياً في استقرار حياة الإنسان بما يسببه من اضطراب

[1]https://www.alyaum.com/article/3008494.16/06/2016.

[2] بشير صبحي أحمد أالبياتي، ملوثات الهواء بمعامل الاسمنت، http://books-library.online/elebda3.net-8423.docx. 2018/05/04.

[3]محمد عبد السميع النواوي، صناعة الاسمنت وبعض الطرق للاستفادة من الملوثات الناجمة عنه، كلية المعلمين بالرياض، قسم العلوم شعبة الكيمياء، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 3.مأخوذ من الموقع www.tkne.net/vb/t50640.html.2018/05/04.

في الظروف البيئية التي تلائم حياته وأنشطته المختلفة.وتنعكس هذه الآثار في ترك العمال والسكان للمناطق الملوثة والهجرة منها الأمر الذي يترتب علية آثار سلبية كثيرة.

الفرع الثاني: تفسير النتائج بالنسبة للزراعة في ولاية الوادي

بعدما قمنا بزيارة ولاية الوادي ومقابلة إطارات سامية في مديرية الفلاحة، بالإضافة إلى مقابلة العديد من الفلاحين والتحاور معهم ومعاينة الأراضي المزروعة وأخذ عينات من مياه السقي وتحليلها توصلنا إلى النتائج الآتية:

– أظهرت نتائج التحاليل احتواء مياه السقي على نسبة معتبرة من النترات، هذه المادة التي أجريت حولها العديد من الأبحاث التي ركزت على مستويات النترات العالية في البيئة والأغذية ومياه الشرب،واعتبرت الخضروات الطازجة مصدر النترات الرئيسي للإنسان،و التي تحتوي على تركيزات عالية .وكميات النترات المرتفعة تجعل لها تأثيرات ضارة على صحة الإنسان والحيوان على السواء نتيجة لاختزال النترات NO_3 إلى نتريت NO_2الذي يعتبر ساما وطليعة لمركبات ضارة ويحتمل أن تكون مميتة[1].

هذه المادة عبارة عن أملاح لأحماض الآزوت وهي ذوابة بالماء لذا فإنها تصل إلى الطبقات العميقة من التربة وتلوث مصادر مياه الشرب، كما أنها تتراكم في الأجزاء النباتية المختلفة(جذر–ساق–أوراق–ثمار) وبشكل زائد دون أن تضر بالنبات نفسه، لكنها تؤذي من يتغذى عليه، حيث إن زيادتها في الطعام النباتي خطر على الإنسان ويبدأ التأثير السمي للنترات بعد دخول أكثر من 5ملغ لكل 1كغ من وزن جسم الإنسان[2].

والأسباب الرئيسة لارتفاع تركيز النترات في المنتجات النباتية ومن ثم الحيوانية هي:

– **زيادة التسميد الآزوتي** للحصول على الإنتاجية الأعظمية لوحدة المساحة وخاصة في زراعة الخضار.

– **عدم الوعي بمشكلة النترات** وأثرها على الصحة ونتيجة لذلك تتلوث مياه الشرب والمنتجات الغذائية،خطر النترات على الصحة، فالنترات مركب موجود في الجسم بشكل طبيعي ويتشكل حوالي 100 ملغ داخل جسم الإنسان على مدار اليوم لكن المشكلة في ورود كمية كبيرة من النترات خلال فترة 4-6 ساعات حيث تؤدي إلى التسمم ولضرورة المعالجة وعند استهلاك الطعام والماء الذي يحتوي على كميات كبيرة من النترات وخلال فترة طويلة فإنها تؤدي إلى:

– **الحساسية**، تخريب نشاط الغدة الدرقية، ظهور العديد من أمراض الاستقلاب الغذائي، وأمراض الجهاز العصبي أو الحركي. والنترات الواصلة إلى الدم تؤدي إلى تحول الحديد ثنائي التكافؤ في الكريات الحمراء(الهيموغلوبين) إلى ثلاثي التكافؤ. مما يؤدي إلى تشكل(الميتهيموغلوبين) وجعل هذه الكريات غير قادرة على حمل الأوكسجين من الرئتين إلى الأنسجة مما يؤدي إلى ظهور نوبات اختناق وإلى الوفاة إذا وصلت نسبة(الميتهيموغلوبين) إلى 20% في الدم.

-**تستطيع النترات** التحول في الجسم إلى نتريت وهو مركب أشد سمية من النترات لأنه يدخل في عملية تبادل مع الأمينات والأميدات تحت تأثير الوسط الحمضي للمعدة والأمعاء وتأثير البكتريا المعوية فتتشكل مركبات النتروز، التي يبدي معظمها قدرة على التسبب بالأورام الخبيثة وخاصة سرطان المعدة والدم. وبعضها يؤدي إلى سرطان الكبد أو الأعضاء الأخرى.

-**تزداد وتقوى قدرة مركبات النتروز** المسرطنة بوجود بعض الملوثات الكيميائية في البيئة(مبيدات– أنيلين– بنزول).

[1] حسين يوسف، النترات والنتريت في الأغذية وخطورتها على صحة الإنسان،مقال مأخوذ من الموقع
www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes24_article6.pdf.2018/05/04.

[2]http://www.startimes.com/?t=32888742018/05/04.

لكن تبقى الكميات الموجودة من النترات في مياه السقي بولاية الوادي مقبولة إلا أن هذا الوضع غير آمن وذلك بحكم استعمال الفلاح لكميات كبيرة من مخلفات الدجاج لتسميد الأرض، وهذا ما يساهم في تراكم النترات في التربة واحتمال نفاذها إلى الأعماق لتصل إلى المياه الجوفية بسبب كثرة السقي وبمساهمة خصائص التربة الرملية التي تعتبر تربة نفاذية تسمح بنفاذ المكونات، وهذا ما يعرض الإنسان إلى خطر الإصابة ببعض الأمراض كما سبق ذكره.

هذا بالإضافة إلى أن الأثر على البيئة الناتج بشكل رئيس عن استعمال فضلات الدجاج كسماد لتخصيب التربة، مما جعل الولاية أقرب إلى مصب قاذورات وحولها إلى ولاية يعيش الإنسان فيها جنبا إلى جنب مع الذباب والرائحة الكريهة مما سيترتب (وربما ترتب من دون أن ندرك) عليه أمراض وآفات خطيرة ربما، هذا بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط للمياه الجوفية والمخزون الإستراتيجي منها نظرا لطبيعة التربة وإتباع طرق سقي غير علمية وغير اقتصادية للمياه[1].

المطلب الثاني: الفرضية التفاؤلية

← أما فيما يخص الآثار الايجابية للاستثمارات على أبعاد التنمية المستدامة فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 46: الفرضية التفاؤلية

المشروعين	البطالة	الإنتاج	الدخل الفردي	الاستهلاك	الاستثمار
المشروع الصناعي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي
المشروع الزراعي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي	أثر ايجابي

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الأول: بالنسبة لمصنع الاسمنت SCIMAT باتنة

يحقق مصنع الاسمنتSCIMAT باتنة العديد من الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد فهو:

- يساهم من التخفيض من حدة البطالة حيث تشغل شركة SCIMAT حوالي 500 عامل أي توفر دخلا لـ 500 أسرة وبالتالي حجم استهلاك 500 أسرة.

- تعد شركة SCIMAT باتنة من أكبر الشركات الوطنية من حيث إنتاج الاسمنت، فهي توفر للسوق الوطني أكثر من مليون طن سنويا، إضافة إلى كونها تحقق كل سنة الأرباح المخططة لها أو أكثر، فضلا عن كونها تساهم في تغطية الطلب الوطني على الاسمنت خاصة الجهة الشرقية والجنوبية للبلاد.

الفرع الثاني: بالنسبة للزراعة في الوادي

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول فهي تعتبر إحدى القطاعات الحيوية وإحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية.

وتساهم ولاية الوادي خصوصا في تموين سكان الولاية والعديد من ولايات الوطن بكميات هائلة من الخضراوات، فهي تحتل المراتب الأولى وطنيا، كما توفر العديد من مناصب العمل لشباب المنطقة، فلقد سجل هذا القطاع ارتفاعا محسوسا في عدد المشتغلين والجدول الآتي يوضح ذلك:

[1] http://www.altahrironline.com/ara/articles/1756982017/09/08.

جدول رقم47: تطور أهم مؤشرات الشغل في ولاية الوادي

	السكان في سن العمل	عدد البطالين	السكان المشتغلون	عمال الفلاحة	معدل الشغل %	معدل البطالة %	مساهمة قطاع الزراعة%
2005	327550	30260	171420	54250	28.09	15.00	31.64
2006	342800	29500	185000	58790	29.55	13.75	31.77
2007	358300	29430	197000	62840	30.67	13.00	31.89
2008	373720	30740	209360	66995	32.33	12.80	31.99
2009	389250	31300	219200	70450	32.39	12.50	32.13
2010	395800	28260	228740	80050	32.94	11.00	34.99
2011	406240	26400	237650	83150	33.35	10.00	34.98
2012	407680	26000	238500	117860	32.60	9.83	49.41
2013	420115	27000	250000	122025	33.30	9.75	48.81
2014	432220	24455	256490	125085	33.23	8.70	48.76
2015	441915	27500	265000	129850	33.50	9.40	49.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية الوادي للفترة(2005-2015)

نلاحظ من خلال الجدول 47تطور عدد العاملين في قطاع الزراعة، فلقد زادت نسبة العمال في هذا القطاع إلى إجمالي العامليننمن31.64%سنة 2005إلى49% سنة 2015، وهذا يعود لزيادة وعي المواطن بأهمية هذا القطاع خاصة بعدما قدمت له الدولة العديد من التحفيزات والمساعدات، ووضعت برنامجا لدعم الفلاح، كما أن النجاحات التي حققها هذا القطاع في ولاية الوادي شجعت الشباب الذين يملكون أراضي للتوجه لاستثمارها في الزراعة،والعديد ممن لا يملكون الأراضي لطلب مساعدات ودعم من الدولة لاستثمار أراضي فلاحية.

كما نلاحظ انخفاض نسبة البطالة في الولاية من 15 % سنة 2005 إلى 9.40% سنة 2015.

المطلب الثالث: نظرة استشرافية للمشاريع الصناعية والزراعية

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بعد دراسة أثر شركة الاسمنت SCIMAT باتنة في البيئة وفي التربة توصلنا إلى خطورة مثل هذه المشاريع على البيئة فهي ملوثة للهواء والتربة من خلال الانبعاثات التي يطلقها المصنع من غبار وغازات ونفايات والتي تتراكم على النباتات وتثقلها وتؤدي إلى سقوط الأوراق وموت النباتات ما يساهم في نقص حجم الغطاء النباتي وكذا تؤثر في خصوبة التربة مما يؤدي إلى تراجع الأراضي الصالحة للزراعة خاصة بالمنطقة التي يتواجد بها المصنع.

كما تؤثر مثل هكذا مشاريع في صحة الإنسان خاصة على عمال المصنع، وهذا ما يحمل العامل والدولة مصاريف كبيرة للعلاج، كما أن غياب العمال بسبب المرض ينقص من مردودية العمل ويؤثر سلبيا في إنتاجية المصنع.

أما فيما يخص المشاريع الزراعية فهي مشاريع واعدة وتلعب دورا مهما اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، هذا إذا تمت بأساليب سليمة وبعيدة عن الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية ونفس الشيء العضوية خاصة بعد النتائج التي توصلنا إليها بعد تتبع الآثار المترتبة على الاستعمال المكثف لهذه الأسمدة، أين قمنا بتحليل مياه السقي ووجدنا بها كميات معتبرة من النترات هذه المادة التي يجب أن تتوفر بنسبة معقولة في المياه والخضراوات التي يتناولها الإنسان أما إذا زادت عن تلك الحدود فسوف تتحول إلى سموم تسبب أمراضا ممكن أن تكون قاتلة، فحسب المنظمة العالمية للصحة OMSالنسبة المسموح بها من النترات في مياه الشرب هي أقل من 50mg/l أما إذا تفاوتت هذه الحدود سوف تؤدي إلى:

– **الحساسية**، تخريب نشاط الغدة الدرقية، ظهور العديد من أمراض الاستقلاب الغذائي، وأمراض الجهاز العصبي أو الحركي. والنترات الواصلة إلى الدم تؤدي إلى تحول الحديد ثنائي التكافؤ في الكريات الحمراء(الهيموغلوبين) إلى ثلاثي التكافؤ. مما يؤدي إلى تشكل (الميتهيموغلوبين) وجعل هذه الكريات غير قادرة على حمل الأوكسجين من الرئتين إلى الأنسجة مما يؤدي إلى ظهور نوبات اختناق وإلى الوفاة إذا وصلت نسبة(الميتهيموغلوبين) إلى 20% في الدم.

– **تستطيع النترات التحول في الجسم إلى نتريت** وهو مركب أشد سمية من النترات لأنه يدخل في عملية تبادل مع الأمينات والأميدات تحت تأثير الوسط الحمضي للمعدة والأمعاء وتأثير البكتريا المعوية فتتشكل مركبات النتروز. التي يبدي معظمها قدرة على التسبب بالأورام الخبيثة وخاصة سرطان المعدة والدم. وبعضها يؤدي إلى سرطان الكبد أو الأعضاء الأخرى.

– **تزداد وتقوى قدرة مركبات النتروز** المسرطنة بوجود بعض الملوثات الكيميائية في البيئة(مبيدات–أنيلين–بنزول).

-**إن استعمال المواد الكيماوية لمعالجة النباتات وتكثيف الإنتاج** قد يسبب آثارا سلبية على صحة الإنسان وخاصة الفلاح لأنه معرض مرتين لهذه الأدوية المرة الأولى عندما يعالج الأرض والنباتات والمرة الثانية عندنا يستهلك هذا المنتوج خاصة عندما لا يأخذ الاحتياطات اللازمة عند استخدام هذه المواد بالكميات المطلوبة.

ففي الجزائر تمثل نسبة المصابين بمرض سرطان الجهاز الهضمي حسب الديوان الوطني للإحصائيات 80 حالة من بين 100000 شخص سنة 1990، وارتفعت إلى 120 حالة من بين 100000 شخص ثم إلى 200 حالة إلى أن وصلت إلى 300 حالة لكل 100000 شخص، ويمثل السرطان 21% من أسباب الموت في الجزائر، هذه الزيادات في نسبة الإصابة بهذا المرض مرعبة، هذه الإشكالية في تحمل مسؤولية هؤلاء المرضى أصبحت معقدة، لهذا يتوجب على السلطات المعنية مراقبة استعمال الأسمدة وتحديد الكميات ومحاولة تقليلها لتفادي آثارها الجانبية.

إن تلوث البيئة وتدهورها واختلال توازنها يحتاج إلى تكاليف اقتصادية للمعالجة.وهذه التكاليف تؤثر في حياة الإنسان في صور مباشرة وغير مباشرة فتلوث البيئة الذي يشمل: تلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث التربة يؤدي إلى الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات معا. مما يشكل تكلفة اقتصادية غير مباشرة. فالأمراض الناتجة من هذا التلوث، ولاسيما تلوث الهواء والمياه تحتاج إلى الدواء مما يزيد من تكلفة العلاج بالنسبة للفرد والمجتمع، ولاسيما وأن أغلب تلك الأمراض هي من الأمراض المستعصية كالسرطان وأمراض الرئتين والقلب التي تحتاج لأغلى أنواع العلاجات سواء كانت أدوية أو عمليات جراحية. وقد تزداد التكاليف الاقتصادية للتلوث في حالة الوفاة الناجمة مباشرة عن أحد الأمراض المرتبطة بتلوث البيئة سواء كان الهواء أو المياه أو التربة، والأخطر من كل ذلك تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون واحتباس الحرارة في محيط الغلاف الجوي للأرض فيما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري،مما يؤدي إلى ذوبان كثبان الجليد المتراكمة عبر ملايين السنين في القطبين الشمالي والجنوبي مما يتسبب في فيضانات وارتفع في منسوب مياه البحار والمحيطات وغرق الجزر والمدن الساحلية نتيجة ذلك.

الخلاصة:

بعدما تعرفنا على تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة،وبعد دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر والذي يتميز ببعض الجاذبية بالنسبة للمستثمر المحلي وضعفه بالنسبة للمستثمر الأجنبي،ويعود ذلك إلى ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، هذا ما يعزز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية، كما أن لضعف أداء النظام المالي بسبب ثقل الإجراء والمعاملات المصرفية، دور في ضعف مناخ الاستثمار الجزائري.

وبعد إجراء الدراسة الميدانية ومعاينة آثار الاستثمار الصناعي الممثل في مصنع الاسمنت SCIMATباتنة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية البيئية للتنمية المستدامة في المنطقة. يمكن القول إن لمصنع الاسمنت آثارا ايجابية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن له آثارا سلبية في البيئة والتي تؤدي بدورها وبطريقة غير مباشرة إلى إحداث آثار سلبية في البعد الاقتصادي.

كما قمنا بتتبع آثار الاستثمار الزراعي في التنمية المستدامة،وأخذنا ولاية الوادي كعينة بحكم تطور النشاط الفلاحي بها وبعد القيام بالدراسة الميدانية وتحليل المعطيات المقدمة من طرف مديرية الفلاحة للولاية، وإجراء العديد من المقابلات مع الفلاحين، توصلنا إلى أن للاستثمار الزراعي نتائج ايجابية خاصة من الناحية الاقتصادية،فهو يساعد البلاد في تحقيق الاكتفاء الغذائي، كما يساهم في توظيف العديد من الشباب، إلا أن التكثيف الزراعي واستعمال الأسمدة العضوية بكميات كبيرة، يؤثر سلبا في نوعية المياه الجوفية ويعرضها إلى التلوث بمادة النترات التي لها آثار وخيمة على صحة الإنسان.

خاتمة عامة

خاتمة:

شهد مفهوم التنمية عدة تطورات منذ ظهوره في أربعينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا فانتقلت من الاهتمام بتحقيق معدلات نمو معتبرة ونصيب الفرد منه إلى الاهتمام بطريقة توزيع الدخل المتولد عن النمو، ثم إلى التنمية الشاملة المتكاملة والتي مهدت الطريق إلى ظهور التنمية المستدامة التي تتلخص في عملية استغلال الموارد المتاحة، بطريقة عقلانية كونها تتصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتها وتحقيق إشباعها ورفاهيتها دون المساس بسلامة البيئة وتوازنها مع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من الضروري تجنيد كافة الجهود وخاصة الاستثمار لما له من قدرة على خلق قيمة مضافة، فالاستثمار يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على ذلك استخدام شبكة التوزيع الدولية، ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

ولقد هدفت الدراسة إلى توضيح الدور التنموي الذي يلعبه الاستثمار الحقيقي خارج المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة مصنع الاسمنت بباتنة بصفته استثمارا صناعيا ذو أهمية واسعة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى دراسة القطاع الفلاحي بأخذ ولاية الوادي كعينة.

وبعدما تم فهم كل من التنمية المستدامة والاستثمار الحقيقي وبعد دراسة بعض العينات الاستثمارية للوقوف على الأثر الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار في طريق تحقيق التنمية المستدامة في الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية:

نتائج الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات التي تمت صياغتها في هذه الدراسة يمكن تقسين نتائج الدراسة إلى قسمين:

الأول: وهو عبارة عن نتائج الدراسة النظرية

الثاني: وهو عبارة عن نتائج فرضيات للدراسة وهذا كما يلي:

أولا: النتائج النظرية

بناء على الدراسة النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

– التنمية المستدامة هي نتاج لتطور مفاهيم التنمية بصفة عامة وزيادة وعي الدول والعالم بضرورة الحفاظ على البيئة واستمرار الموارد الطبيعية؛

– التنمية المستدامة هي نمط جديد من التنمية لا يقتصر على الموارد الاقتصادية وزيادة الإنتاج،بل على مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمته وكمية الموارد المستعملة فيه، وما تخلفه التنمية من انعكاسات على البيئة والقيمة الاجتماعية في القطاعات التنموية، وتراعي عدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك؛

– تنقسم الآراء حول علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية إلى رأيين، رأي يرى أن إجراءات حماية البيئة تعوق عملية التنمية الاقتصادية، والرأي الثاني يرى أن إجراءات حماية البيئة التي تساند عملية التنمية الاقتصادية وأنه ليس هناك تعارض بين المفهومين؛

–يتم تحقيق التنمية المستدامة بتفاعل أبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) مع بعض بنفس الدرجة.

– غياب مؤشرات ذات دلالة دقيقة تقيس لنا التنمية المستدامة؛

– إدخال المحاسبة البيئية كعنصر هام في تحديد التكاليف البيئية التي يتحملها المشروع وآثارها البيئية.

– أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، وأخذت بسن القوانين للحفاظ على البيئة وللتقليل من استنزاف الموارد الطبيعية وتلويثها منذ سنة 1983.

– تبذل الجزائر جهودا غير كافية لمحاولة التحكم في الآثار الناجمة عن الاستغلال غير العقلاني للطبيعة، فالضرائب المفروضة على المصانع الملوثة للبيئة لا تغطي الخسائر البيئية الناتجة عنها.

– تحاول سياسات الاستثمار في الجزائر تشجيع الاستثمارات في كافة القطاعات المنتجة خارج المحروقات، محاولة بذلك التخلص من التبعية لهذا القطاع.

– يشكل الانخفاض في مستوى الادخار عائقا أمام تحقيق مستويات عليا من الاستثمار، ولهذا تشجع الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر ايجابي للتمويل بدل الاقتراض.

– إن مناخ الاستثمار بالجزائر غير مؤهل بصفة كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز القابلية لاستيراد الصدمات الخارجية.

– ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراء والمعاملات المصرفية.

– زيادة حجم الاستثمارات المحلية بسبب توفير الدولة العديد من أجهزة الدعم، وكذا تقديم التسهيلات والاعفاءات لكثير من الاستثمارات خاصة في المناطق النائية.

ثانيا: النتائج الميدانية

بناء على الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج الآتية:

1– نتائج متعلقة بمصنع الاسمنت SCIMAT باتنة:

– تساعد شركة SCIMAT على تخفيض نسبة البطالة بتشغيل حوالي 490 عامل.

– تلتزم شركة SCIMAT بمعايير الحفاظ على البيئة، فهي تبذل جهود معتبرة من خلال الاستثمار في مجال الحفاظ على البيئة، فقد تم تغيير المصافي من Electric إلى مصافي ذات الأذرع Filtre a manche لتنخفض نسبة الغبار إلى $10mg/Nm^3$وهي نسبة أقل من النسبة المسموح بها في التشريعات$30mg/Nm^3$.

– تتبع شركة SCIMATطرق علمية من أجل تصنيف النفايات، حيث يتم وضعها في أماكن مخصصة لكل صنف، ثم يتم في الأخير بيعها مما يحقق للشركة عوائد مالية إضافية.

– تحصلت شركة SCIMAT على العديد من شهادات الجودة.

– تهتم شركة SCIMAT بسلامة العمال فهي متحصلة على شهادة OHSAS 18001.

– تدفع شركة SCIMAT ضريبة تقدر بـ 100 مليون دينار للحفاظ على البيئة، ولكن هذا المبلغ غير كاف مقارنة بالخسائر التي يخلفها المصنع والأضرار التي يلحقها بالإنسان والحيوان والتربة والهواء، فلو قدرنا الآثار السلبية التي تسببها الغبار الناتج عن المصنع وقدرنا تفاقمها في السنوات القادمة لوجدنا أن مبلغ الضريبة المدفوع لا يغطي حتى ربع الخسائر.

– بينت نتائج تحاليل التربة للعينات المأخوذة من مسافات مختلفة على المصنع أن التربة ملوثة ببقايا الاسمنت المنتشرة عن طريق الغبار الناتج من المصنع، ووصلت النتائج إلى أن هذه التربة لن تصير صالحة للزراعة مع مرور الزمن.

– كما توصلنا إلى أن الغبار الناتج عن المصنع أثرا على صحة الإنسان من خلال انتشارها بعامل الرياح، فاستنشاق الإنسان لهذا الهواء الملوث يسبب له العديد من الأمراض الصدرية متفاوتة الدرجة؛

– نحن نعلم أن الصناعة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد، وخاصة صناعة الاسمنت لما توفره من مادة هامة للبناء والتعمير وكذا مناصب الشغل التي توفرها للمواطنين، لكن هذه الصناعة وبالرغم من آثارها الايجابية إلا أن لها آثارا سلبية على البيئة فهي من الصناعات الملوثة للبيئة، فالمخلفات التي تنتجها صناعة الاسمنت من غبار وغازات تؤثر في التربة والنباتات وكذا في صحة الإنسان والحيوان وخاصة على عمال المصنع.

2–نتائج متعلقة بقطاع الزراعة بولاية الوادي:

– إن ولاية الوادي أصبحت رائدة في الفلاحة فهي تنافس ولاية بسكرة على المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج الفلاحي في الوطن؛

– إعادة دفع الاهتمام بالنشاط الفلاحي في المنطقة بسبب التحفيزات التي تقدمها الدولة للفلاح، وكذا بسبب نجاح الفلاح في تلك المنطقة خاصة في زراعة البطاطا التي أعطت محاصيل هائلة مونت بها العديد من الولايات وصدرت حتى للخارج، بفضل نوعيتها الجيدة والكميات الكبيرة المنتجة؛

– أثبتت نتائج الدراسة الدور الايجابي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في خلق قيمة مضافة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من خلال ما يمكن أن تنتجه أراضي الدولة الصالحة للزراعة وخاصة بعد تجربة ولاية الوادي ذات الأراضي الرملية والتي تعد تربة فقيرة جدا إلا أنها أثبتت العكس، وذلك بإنتاجها لكميات هائلة من المنتوجات الزراعية التي استطاعت أن تغطي احتياجات الولاية وكذا العديد من الولايات المجاورة، بالإضافة إلى تصديرها إلى الخارج.

كل هذا ينصب في دائرة النتائج الايجابية للاستثمار الفلاحي على التنمية المستدامة.

– إلا أن هذا لا يعني أنه لا يوجد هناك آثار سلبية لهذا الاستثمار في الجزائر، فلقد أثبتت الدراسة أن نتائج تحاليل مياه السقي للعينات المأخوذة من مزارع بمناطق مختلفة بولاية الوادي، غنية بالنترات وهذا ما يستدعي الفلاح إلى الاستغناء عن الأسمدة خاصة العضوية الغنية بالأزوت (مخلفات الدجاج) والذي يكلف الفلاح مبالغ معتبرة، كما يسبب إحضاره بكميات هائلة إلى الولاية واستعماله في المزارع مشاكل عديدة للمنطقة من روائح كريهة وكثرة الذباب الذي ينقل الأمراض.

– كما أن استعمال كميات هائلة من الأسمدة من الممكن أن يؤثر مع مرور الوقت في المياه الجوفية التي وجدنا بها كميات معتبرة من النترات، والتي إذا فاقت الحدود سوف يكون لها آثار وخيمة على صحة الإنسان والحيوان وكذا النبات، فالنترات (بعد تحولها إلى نيتريت) والنيتريت في التركيزات العالية تشكل خطورة كبيرة لكونها سامة،وتسبب أمراضا قد تؤدى إلى وفاة الإنسان.

ويحدث تكوين النيتريت نتيجة لاختزال النترات أو لوجوده كمضيفات للأغذية، يسبب المشكلة الصحية الأساسية، فجرعة النترات المميتة للأشخاص البالغين تتراوح من 15 إلى 80 ملغ نترات/ كلغ من وزن الجسم، بينما جرعة النيتريت المميتة للأشخاص البالغين سجلت حوالي 20ملغ نيتريت/كلغ من وزن الجسم.

– كما بينت نتائج التحاليل أن مياه السقي قاعدية ذات ملوحة مرتفعة بسبب تواجد كميات كبيرة من الكلور CL^- والصوديوم Na^+.

– يسرف الفلاح في استعمال المياه وذلك بسبب سوء تقنية السقي المستعملة والتي تضيع كميات هائلة من المياه في الجو وكذا بسبب مجانية المياه، فالفلاح يحفر بئرا في مزرعته ويستخدم مياهه ولا يدفع فاتورة استعمال المياه، ولهذا فهو يسرف في استهلاكه.

– كما يساعد إسراف الفلاح في سقي الأراضي على تسرب النترات إلى أعماق الأرض أي إلى المياه الجوفية، هذا ما سوف يؤدي إلى تركيز هذه المادة فيها بكميات كبيرة.

3-نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بالنسبة للفرضية الأولى: يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر.

بعد إجراء الدراسة الميدانية وجدنا أن شركة SCIMAT لصناعة الاسمنت بباتنة تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة 9% من مبيعات مجمع GICAللإسمنت، تساهم في تغطية الطلب الوطني على الاسمنت خاصة الجهة الشرقية والجنوبية للبلاد، بفضل طاقتها الإنتاجية المقدرة بمليون طن سنويا، كما تعد من أكبر الشركات الوطنية من حيث الإنتاج، حيث فاقت طاقتها الإنتاجية بحوالي 10% إضافة إلى كونها تحقق كل سنة الأرباح المخططة وأكثر، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**. فصناعة الاسمنت مهمة للنهوض بالتنمية فهي توفر المادة الأولية التي تساعد على تشييد المباني والجسور والمستشفيات.

كما توصلنا إلى أن ولاية الوادي تسهم في تمويل الولاية وكذا الولايات المجاورة بالمنتوجات الفلاحية، بل وتقوم أيضا بتصدير البطاطا إلى دول أخرى، فالولاية تنتج كل عام ما يفوق مليون قنطار من البطاطا وأكثر من2.5 مليون قنطار من التمور بالإضافة إلى منتوجات أخرى،**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

بالنسبة للفرضية الثانية:يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي) في البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.

توصلنا إلى أن **لشركة الاسمنت SCIMAT باتنة** أثرا سلبيا على التربة للناطق المجاورة له، وهذا ما أثبتته نتائج التحاليل rayonX والتي وجدت أن المخلفات التي يفرزها المصنع انتشرت عبر مسافات معتبرة من المصنع بسبب عامل الرياح الذي ينقل هذه الجزيئات ولكن بكميات مختلفة على حسب قوة واتجاه الرياح، فنجد المناطق القريبة جدا هي الأكثر تلوثا، أما المناطق البعيدة مثل بلدية سفيان والتي تبعد 30 كلم على المصنع والمنطقة التابعة لدائرة القنطرة والتي تبعد 15 كلم قبل المصنع نجدها أقل تلوثا بالرغم من أن مركز دائرة القنطرة ملوث وهذا يعود لأسباب مختلفة أهمها اتجاه الرياح، أو أسباب أخرى مثل طبيعة التربة لتلك المنطقة.**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية،** أي أن هناك أثرا سلبيا لصناعة الاسمنت على البيئة.

أما بالنسبة **للزراعة في ولاية الوادي** فتوصلنا إلى أن لاستعمال كميات هائلة من الأسمدة العضوية آثار سلبية على صحة مياه السقي وهذا ما أثبتته نتائج تحاليل مياه السقي لعينات مأخوذة من مزارع في مناطق مختلفة في الولاية، فلاحظنا وجود كميات معتبرة من مادة النترات، هذه المادة التي تصبح سامة إذا تجاوزت الحد المعقول في مياه الشرب،والذي توصي به منظمة الصحة العالمية الذي يصل إلى 50mg/l. و**هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: يوجد أثر للاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة (شركةSCIMAT باتنة) والزراعة (ولاية الوادي)في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر.

بعد تتبع نشاط **مصنع الاسمنت SCIMAT باتنة** وجدنا أنه يوظف حوالي 490 عامل، أي يسهم في إعالة 490 أسرة، وهذا يدل على أن للمصنع آثارا ايجابية من الناحية الاجتماعية. ولكن لا يمكننا نسيان آثاره السلبية على المجتمع خاصة على صحة عماله بالدرجة الأولى ثم على المواطنين القاطنين في المناطق المجاورة له، فمخلفات المصنع من غبار وغازات له تأثير خطير في صحة الإنسان مع مرور الوقت. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

أما بالنسبة **للاستثمار الزراعي في ولاية الوادي**، فيسهم في تشغيل أعداد كبيرة من الشباب تصل إلى 129850 عامل، أي يساعد على التقليل من نسبة البطالة في الولاية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها نرى بأن تفعيل مساهمة الاستثمار الحقيقي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب تدخل العديد من العناصر تتمثل في:

- يجب تشجيع الادخار الذي يوفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمار.

- تكثيف الجهود لتحسين مناخ الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية مشجعة للقيام بالاستثمار.

- ضرورة مواصلة الجهود الخاصة بتطوير البنى التحتية بكل مكوناتها وهياكلها، وإعادة النظر في الحوافز المقدمة.

- ضرورة مراعاة الجانب البيئي عند الشروع في أي مشروع استثماري.

- ضرورة توعية المستثمرين بما يمكن أن تخلفه استثماراتهم من آثار وخيمة في البيئة.

- ضرورة ضبط الاستثمار الصناعي بمعايير محافظة على البيئة، ونوصي بضرورة تدخل الدولة مثلا لمساعدة هذه المصانع على اقتناء آلات ذات تقنية عالية محافظة على البيئة.

- ضرورة توجه شركة SCIMAT نحو الالتزام بالمعايير البيئية في جميع أعمالها.

- ضرورة إدخال المحاسبة البيئية كعنصر هام في تحديد التكاليف البيئية التي يتحملها المشروع وآثارها البيئية والاقتصادية.

- ضرورة تكملة تغيير المصافي القديمة لشركة SCIMAT بمصافي ذات تكنولوجيا عالية.

- ضرورة تتبع الدولة لآثار مخلفات المصنع على صحة الإنسان، ومحاولة تخفيض هذه الآثار.

- ضرورة إنشاء المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة في مناطق نائية بعيدة عن السكان وعلى الأراضي الزراعية.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الشركات العالمية في الحفاظ على البيئة أثناء قيامها باستثماراتها.

- ضرورة البحث وتطوير مواد بديلة للاسمنت وتكون صديقة للبيئة، فلقد اقترح باحثون في الجماعة التقنية دارمشتات TU **Darmstadt** مادة **الجيوبوليمر** ، وهي مركب ذو وزن جزئي مرتفع مكون من وحدات جزئية مكررة كبديل لصناعة الاسمنت، هذه المجلدات المعدنية ليست فقط صديقة للبيئة، بل إنها أكثر مقاومة للمواد الكيميائية والحرارة المرتفعة.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من أخرى من البدائل التي تمتلك خصائص تؤهلها لتنافس مادة الاسمنت مثل مادة Cemfree و مادة Taktl ومادة Bioreceptive concrete ، والتي تعتبر اقل استهلاكا للمياه، وتنتج منسوبات أقل من غاز CO_2 .

- يجب أن تكون هناك مراقبة دورية للمياه المستعملة للسقي وتحليلها، ومعرفة إذا كانت سليمة وغير مضرة بصحة الإنسان، وإعلام الجهة الوصية إن كان فيها ما يضر.

- ينبغي إخطار الفلاح في ولاية الوادي بالنتائج السلبية لاستعماله غير العقلاني للمياه، والذي سوف يهدد بانخفاض كميات المياه في المستقبل.

- ينبغي أن يضع المتخصصون في المجال الزراعي التابعون لمديرية الفلاحة معايير معقولة لاستعمال الأسمدة العضوية والكيميائية يلتزم بها الفلاحون.

- ينبغي تغيير طرق الري في ولاية الوادي من الرش المحوري إلى الري عن طريق التقطير.

آفاق البحث:

من خلال النقاط التي تمت معالجتها في هذه الدراسة ارتأينا أنه يمكن دراسة المواضيع الآتية:

- مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية للاستثمار الصناعي.
- دور الاستثمار الفكري في تحقيق التنمية المستدامة.
- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- دور الاستثمار المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية و أسس استدامتها**، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010.
2. إبراهيم عبد الباري بدر، **التنمية و البيئة في الأراضي الصحراوية والجافة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
3. إبراهيم متولي إبراهيم، حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.
4. إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الإنسانية) بين النظرية والواقع**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.
5. أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2011.
6. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2013.
7. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010.
8. أحمد غنيم، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان**، بدون ناشر، 2002.
9. أحمد محمود أبو الرب، **تحديات التنمية في الوطن العربي**، الأردن: الجامعة الأردنية، الطبعة الخامسة، 1997.
10. أحمد نور، **المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
11. اسماعيل الزبري وآخرون، **آفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006.
12. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، عمان الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
13. أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء الثاني، 2000.
14. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 2003.
15. بربرة انجهام، : **الاقتصاد والتنمية**، ترجمة: حاتم حميد محسن، دمشق سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
16. برهان الدجاني، **كتابات في الاقتصاد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2004.
17. بكري محمد، **مبادئ الاقتصاد**، بيروت: الدار الجامعية، 1987.
18. بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة : هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006.
19. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010
20. جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1998.

21. جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، السعودية: دار المريخ، 1987.

22. جيف سيمونز، **العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

23. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، 1982.

24. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، السعودية: دار المريخ، 1999،

25. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار الكرمل، الطبعة الثانية، 1997.

26. حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

27. حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان–الأردن، 1996.

28. حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000.

29. حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

30. حنان جابر حسن، **إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة: مصر، 2011.

31. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010.

32. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2013

33. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

34. ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، الجزائر: الدار الخلدونية، 2015.

35. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار دجلة، الطبعة الأولى، 2008.

36. رمزي زكي، **انفجار العجز**، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، طبعة أولى، 2000،

37. رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

38. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2005.

39. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

40. سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، طبعة ثانية، 1998.

41. سوزان موزي، **الثروة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

42. شفيق محمد يونس، **تلوث البيئة**، عمان: دار الفرقان،الطبعة الأولى، 1999،

43. صالح الطيطي، غالب محمد إسماعيل، **التنمية العربية وآفاقها المستقبلية**، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1995.

44. صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

45. طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

46. عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية رؤية جديدة**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1996.

47. عبد الحسين وداي العطية، **الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول**، عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001.

48. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

49. عبد الستار أبو غادة، **البيع المؤجل**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، جدة، 2003.

50. عبد السلام أبو قحف، **الاقتصاديات والاستثمارات الدولية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، 2012.

51. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2011.

52. عبد الغفار حنفي، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2001

53. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2002.

54. عبد الغفار حنفي، **إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإبراهيمية، 2007.

55. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003

56. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب، 1997.

57. عبد الله عبد الكريم عبد الله، **الجديد في مجال التأمين والضمان في العالم العربي**، الجزء الثاني، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

58. عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

59. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2014.

60. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

61. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش ، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية المستديمة**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

62. عثمان محمد غنيم و ماجد أبو الزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

63. عدنان تايه النعيمي، **ادارة العملات الأجنبية**، الأردن: دار المسيرة ، الطبعة الأولى، 2012

64. عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، عمان: دار مجدلاوي، طبعة أولى، 1999،

65. عصران جلال عصران، **تقييم أداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الأوراق المالية**، مدخل مقارن،الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2010.

66. علا محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.

67. علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

68. علي محمد شهلوب، **شؤون النقود وأعمال البنوك**، حلب،سوريا: شعار للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، 2007

69. عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

70. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** ، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

71. عيسى محمود الحسن، **الإعلام و التنمية**، عمان الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

72. ف. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى،2000.

73. فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات"دراسة مقارنة" كوريا الجنوبية–ماليزيا– المكسيك– مصر– الأردن –تونس –البحرين، القاهرة**، مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008.

74. فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004.

75. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2013.

76. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009

77. قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

78. قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار وآثارها على الأسواق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006.

79. كريم النشاشيبي و آخرون .**الجزائر و تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق**.واشنطن: صندوق النقد الدولي. 1998.

80. محمد الشحات الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996.

81. محمد بلقاسم حسن بهلول. **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

82. محمد سمير مصطفى، **استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.

83. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

84. محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

85. محمد عدنان وديع، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.

86. محمد علي عثمان الفقي، **فقه المعاملات دراسة مقارنة**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1986.

87. محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي**، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.

88. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004.

89. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004.

90. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**،عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2009.

91. محمد ندا ندا لبدة، **الاستثمار العقاري ودورة في حدوث الأزمة المالية العالمية، دراسة فقهية اقتصادية مقارنة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2013،

92. محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010.

93. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

94. مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 2000

95. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

96. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2015.

97. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2009.

98. ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، الأردن: دار الكندي، 2002.

99. ميشيل تودار، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، الرياض: دار المريخ، 2006.

100. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية وتطبيقاتها في الأردن** ، الأردن: الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 1997.

101. النجار فريد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

102. نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، عمان، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2015.

103. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000.

104. هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي –دراسة مقارنة–** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

105. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985.

106. وسام ملاك، **البورصات والأسواق المالية العالمية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2003.

107. وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، عمان: دار جليس الزمان، طبعة أولى، 2009.

108. وهبة الزحيلي، **موسوعة الفقه الاسلامي والقضايا المعاصرة** الجزء الرابع، دمشق: دار الفكر، 2010

ثانيا: الكتب الأجنبية

109. Abdellah BOUGHABA, Analyse & Evaluation de projets, BERTI Edition, 1998.

110. Alain BEITONE, Antoine CAZORLA, Christine DOLLO, Anne-Mary DRAI, DICTIONNAIRE de Science économique, Editions Mehdi : Tizi Ouzou, 3ème édition, 2013.

111. Chantal Bonnet , **MARCHE ET DEVELOPPEMENT DURABLE UN MODELE GAGNANT**, Alger : éditions Alpha2006

112. Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindaurer, **Economie du développement**, Bruxelles : De boeck, 3e édition, 2008.

113. Emmanuelle REYNAUD, **Le développement durable au cœur de l'entreprise**, paris : Dunod, 2006.

114. Frederic Mishkin et Christian Bordes et Pierre-Cyrille Hautcoeur et Dominique Laroue-Labarthe, **Monnaie, banque et marchés Financiers**, Paris : Nouveaux horizons, 8e édition, 2007.

115. Michel Dion, Dominique Wolff , **LE DEVELOPPEMENT DURABLE THEORIES ET APPLICATIONS AU MANAGEMENT**, dunod :Paris, 2008.

116. Rachid Tlemçaani, Etat Bazar et Globalisation , **L'aventure de Linflitah en Algerie**, les édition el Hikma, Alger.

117. Vengent G, **gestion de la production et des flux**, 3eme édition, econimica, paris, 2003.

ثالثا: رسائل ومذكرات

118. باب عبد القادر،" **أساسيات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2004.

119. براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب بسكرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، 2015-2016.

120. بن سمينة دلال، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**–"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012-2013.

121. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

122. صلاح الدين شريط، " **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية –مع إمكانية تطبيقها على الجزائر–**" رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

123. عبد الكريم بعداش،" **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2008/2007.

124. علي محمد علي المومني، **التطبيقات المعاصرة لعقدي المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1993.

125. قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2014-2015.

126. منال عبد المعطي صالح قومي، "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي– حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**" رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2008.

127. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

128. نجوى عبد الصمد،" **المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الإيزو 14001**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2015/2014.

رابعا: ملتقيات ومجلات

129. أديب عبد السلام، **أبعاد التنمية المستدامة**، المغرب: الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي، 2002.

130. أشرف محمد دوابة، " **رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي**" مؤتمر الاقتصاد الإسلامي والوثيقة المالية، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، 2008.

131. بلعوج بولعيد. **معوقات الاستثمار في الجزائر**.الملتقى الدولي حول:البحث عن سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية و الجزائر.جامعة سكيكدة الجزائر9-2003/12/10.

132. بن بريكة عبد الوهاب، حبة نجوى، "**دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة –دراسة حالة ANSEJو CNACبسكرة**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة مسيلة،16،15 نوفمبر 2011.

133. بوهنة كلثوم، بن عزة محمد،" **واقع قطاع الكهرباء في الجزائر** دراسة حالة مجمع سونلغاز"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، 2015.

134. حسن بن رفدان الهجهوج، **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، شرم الشيخ 5- 8 ديسمبر 2004.

135. حسين عبد المطلب الأسرج، "**التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية– حالة مصر–**"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، مصر 2007.

136. دبقة شريف و العايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر–** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04 ، جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2008.

137. زغيب شهرزاد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

138. سحر قدوري الرفاعي، "**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**"، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الجمهورية التونسية سبتمبر 2006.

139. سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة،" **واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6،جوان 2017.

140. عبد الرحمان عليان، **دراسات الجدوى الاقتصادية للقرارات الاستثمارية**، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 15، 1982.

141. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "**التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، المؤتمر العربي السادس للادارة البيئية بعنوان: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر ماي 2007.

142. عصام بن يحي الفيلالي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول نحو مجتمع المعرفة**، جدة: مركز الإنتاج العلمي، العدد 11.

143. علي حسن الحصيني." **العملية الجمركية و أثرها على جذب الاستثمار**". مؤتمر الاستثمار و التمويل. شرم الشيخ.5-8 ديسمبر 2004.

144. علي محمود عبد الرحيم، "**موازنة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين العدد 16، 2000.

145. عمر حلمي، **نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، جويلية 2002.

146. عيسى قبقوب ، كاكي محمد،" **السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر ، العدد 13، أفريل 2017.

147. فتوح هيكل و حسن الحنفي، **الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية**، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2001.

148. كريم رزمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010.

149. ليلى بوحديد و الهام يحياوي، **"أهمية الحصيلة الاجتماعية في محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة حالة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، العدد 03،ديسمبر 2015.

150. منصوري زين." **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (ماي العدد الثاني:2005).جامعة الحسيبة بن بوعلي الشلف.

151. ناجي بن حسين،" **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**"،مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، 31 جوان2009، المجلد ب.

152. هشام جبر، "**صناديق الاستثمار الإسلامية**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة 8-9 ماي 2005.

153. ياسر عبد الكريم الحوراني، **"أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي"**، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 2، 2015.

154. Ammouri Brahiti: **Presentation of the SMEs sector in Algeria**, seminar on financial and commercial services, Tunisia, 11-14 December 2006.

155. Gurid Omar, « **climat des investissements en Algérie : insuffisances et perspectives d'amélioration** », Revue recherches économique et managériales, N^{0}13, Juin 2013.

156. **International l'actuel**, le magazine de l'économie et du partenariat international, N°113, Algérie, Mars 2010

خامسا: مواقع انترنت

157. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004. مأخوذة من الموقع http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Climate2004.pdf تاريخ الاطلاع: 2018/06/26.

158. باتر محمد علي وردم , مرصد البيئة الأردنية , 2006م . مأخوذة من الموقع http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112.01/02/2016

159. http://aures.forumactif.com/t1095-limpact-de-la-cimenterie-de-ain-touta-sur-lenvironnement.2016/06/05.

160. http://www.ons.dz/IMG/pdf/Les_Comptes_Economiques_2000-2011-Version_Arabe-2.pdf.12/03/2017.

161. http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf.18/09/2017

162. : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.2017/08/30.
163. http://www.handbookofmineralogy.org/search.html?p=alpha2017/04/10.
164. http://www.alyaum.com/article/3008494.16/06/2016.
165. www.ons.dz.20/12/2017.
166. http://slideplayer.com/slide/5132590/04/04/2018
167. http://www.ra2ed.com/04/04/2018.
168. http://sciarab.org/?p=2313.2018/05/03.
169. http://www.arabnak.com/.2018/06/01.
170. https://ar.islamway.net/fatwa.2018/06/01.
171. http://www.arabnak.com.2018/06/03
172. http://www.aqlame.com/article28637.html.2018/06/05.
173. http://www.f-law.net/law/threads/62219.19/06/2018
174. بشير صبحي أحمد ألبياتي، **ملوثات الهواء بمعامل الاسمنت**، http://books-library.online/elebda3.net-2018/05/04.8423.docx
175. محمد عبد السميع النواوي، **صناعة الاسمنت وبعض الطرق للاستفادة من الملوثات الناجمة عنه**، كلية المعلمين بالرياض، قسم العلوم شعبة الكيمياء، المملكة العربية السعودية، 2001، مأخوذ من الموقع 2018/05/04.www.tkne.net/vb/t50640.html.
176. حسين يوسف، **النترات والنتريت في الأغذية وخطورتها على صحة الإنسان**، مقال مأخوذ من الموقع 2018/05/04.www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes24_article6.pdf.
177. http://www.startimes.com/?t=32888742018/05/04.
178. http://www.altahrironline.com/ara/articles/1756982017/09/08.
179. http://aures.forumactif.com/t1095-limpact-de-la-cimenterie-de-ain-touta-sur-lenvironnement.2016/06/05.
180. http://www.alyaum.com/article/3008494.16/06/2016.
181. https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx.04/08/2018.
182. https://www.angem.dz/ar/article/presentation/.20/07/2018.

سادسا: قوانين وتقارير

183. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008**، ديسمبر 2009.
184. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
185. القانون رقم 07/05 الصادر في 28 أفريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 2005/06/19.
186. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية ،العدد 47، 19 جويلية 2006.
187. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، 3 أوت 2016.
188. **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ملف الصناعة، دليل المستثمر العربي في الجزائر، العدد 2، نوفمبر 2006، الجزائر.
189. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011.
190. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013.

191. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2014.
192. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2015.
193. **Bulletin d'information N° 10**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, 2005.

194. KPMG , **Guide : Investir en Algérie**, Alger, 2015.
195. ONS.dz.14/12/2016

سابعا: وثائق المؤسسة

196. وثائق مقدمة من دائرة الموارد البشرية بشركة الاسمنت عين التوتة سنة 2016.
197. وثائق مقدمة من طرف قسم الموارد البشرية لشركة SCIMAT.
198. وثائق مقدمة من مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

الملاحق

جدول رقم 48: الحبوب

CEREALES Unité :(ha - qx)

Année	القمح الصلب Blé dur			القمح اللين Blé tendre			الشعير Orge			مجموع الحبوب Total Céréales		
	Superficie المساحة		الإنتاج (ق)	Superficie المساحة		الإنتاج (ق)	Superficie المساحة		الإنتاج (ق)	Superficie المساحة		الإنتاج (ق)
	المزروعة Emblavée	المحصودة moissonnée		المزروعة Emblavée	المحصودة moissonnée		المزروعة Emblavée	المحصودة moissonnée		المزروعة Emblavée	المحصودة moissonnée	
2 000	1 110	896	19 543	32	32	960	708	439	7 894	1 850	1 367	28 397
2 001	1 597	1 499	40 912	172	161	6 020	784	447	6 423	2 553	2 107	53 355
2 002	1 453	1 405	34 338	12	12	260	822	727	12 250	2 287	2 144	46 848
2 003	1 634	1 489	59 540	24	18	740	942	889	30 220	2 600	2 396	90 500
2 004	2 106	2 106	96 374	15	15	500	1 047	1 026	35 910	3 168	3 147	132784
2 005	2 092	1 987	68 293	20	15	550	1 083	1 039	30 000	3 195	3 041	84398
2 006	1 832	1 732	64 912	45	30	1 000	1 281	1 243	35 432	3 158	3 005	101344
2 007	2 172	2 172	55 524	0	0	0	1 328	1 303	23 624	3 500	3 475	79 148
2 008	1 891	1 801	57 061	0	0	0	1 082	1 052	19 309	2 973	2 853	76 370
2 009	1 975	1 885	81 055	0	0	0	1 577	1 516	59 144	3 552	3 401	140199
2 010	2 903	2 203	67 283	8	0	0	1 794	1 432	30 875	4 705	3 635	98 158
2 011	2 643	2 643	93 089	0	0	0	1 484	1 334	19 262	4 127	3 977	112351
2 012	3 400	3 400	109612	0	0	0	1 331	694	11 591	4 731	4 094	121203
2 013	4 235	4 235	177870	0	0	0	1 265	1 265	37 950	5 500	5 500	215820
2 014	7 400	7 140	299880	0	0	0	1 100	1 020	17 340	8 500	8 160	317220
2 015	10 000	10 000	440000	0	0	0	2 000	2 000	48 000	12 000	12 000	488000
2 016	10 000	10 000	500000	0	0	0	2 000	1 200	28 800	12 000	11 200	528800

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم49: محاصيل العلف

CULTURES FOURRAGERES Unité :(ha - qx)

Année	الذرة الصفراء والبيضاء Mais - Sorgho		الشعير و الخرطال Orge- Avoine		الفصة و البرسيم Luzerne- Trèfle		أنواع أخرى autres cultures		مجموع المحاصيل العلفية Total Cultures fourragères	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	205	30 700	540	54 290	501	72 635	48	8 795	1 293	166 420
2 001	45	6 750	469	51 180	984	136 768	21	1 500	1 519	196 198
2 002	48	7 200	440	55 260	1 023	132 796	13	1 190	1 524	196 446
2 003	340	42 898	882	121 347	600	69 995	42	3 660	1 864	237 900
2 004	344	44 920	833	102 957	632	86 725	55	4 550	1 864	239 152
2 005	362	47 500	931	105 261	695	46 939	68	3 621	2 056	203 321
2 006	31	4 397	946	124 700	733	99 555	488	55 815	2 198	284 467
2 007	39	5 382	1 134	145 435	746	99 091	402	51 435	2 321	301 343
2 008	43	5 993	1 063	138 708	577	70 691	398	50 680	2 081	266 072
2 009	395	53 004	1 203	162 405	812	108 181	5	350	2 415	323 940
2 010	420	57 120	950	127 350	930	132 060	8	560	2 308	317 090
2 011	150	21 217	1 078	169 490	963	120 067	10	910	2 201	311 684
2 012	219	29 346	1 342	196 457	792	107 714	9	775	2 362	334 292
2 013	238	32 130	695	104 250	901	126 080	2	70	1 836	262 530
2 014	250	35 000	750	112 500	920	138 000	5	500	1 925	286 000
2 015	300	42 000	880	132 000	1 050	157 500	0	0	2 230	331 500
2 016	570	91 500	1 250	200 000	1 172	187 520	0	0	2 992	479 020

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم50: المحاصيل الصناعية

CULTURES INDUSTRIELLES Unité :(ha - qx)

Année	الطماطم الصناعية Tomate industrielle		التبغ Tabac		الكاوكاو Arachides		أنواع أخرى autres cultures		مجموع المحاصيل الصناعية Total Cultures industrielles	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	0	0	937	14 805	851	10 712	12	94	1 800	25 611
2 001	0	0	913	14 494	321	4 326	0	0	1 234	18 820
2 002	0	0	952	15 125	917	11 416	11	42	1 880	26 583
2 003	0	0	955	15 168	906	11 379	34	631	1 895	27 178
2 004	0	0	1 075	17 084	687	8 530	55	512	1 817	26 126
2 005	0	0	1 121	17 545	463	5 840	57	542	1 641	23 927
2 006	0	0	1 117	15 572	502	6 637	70	632	1 689	22 841
2 007	0	0	1 164	19 774	520	6 647	32	255	1 716	26 676
2 008	0	0	1 190	19 662	550	6 950	0	0	1 740	26 612
2 009	0	0	1 229	28 107	540	7 212	0	0	1 769	35 319
2 010	0	0	1 230	28 290	560	7 332	0	0	1 790	35 622
2 011	0	0	1 435	32 996	610	8 916	0	0	2 045	41 912
2 012	0	0	1 405	32 315	500	6 580	0	0	1 905	38 895
2 013	0	0	1 430	32 890	564	7 340	0	0	1 994	40 230
2 014	0	0	1 435	33 000	570	14 250	0	0	2 005	47 250
2 015	0	0	1 530	35 640	650	15 860	0	0	2 180	51 500
2 016	0	0	1 680	40 320	1 670	50 400	0	0	3 350	90 720

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم51: أنواع المحاصيل الحقلية

Tableau : 4/1 ENSEMBLE DES CULTURES MARAICHERES Unité :(ha - qx)

Année	1-البطاطس Pomme de terre		2-طماطم Tomate		3-بصل Oignon		4-الثوم Ail		5-الجزر Carotte	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	801	128 011	259	38 283	732	67 900	332	14 120	507	65 680
2 001	931	187 590	261	37 881	776	74 105	396	15 972	503	53 664
2 002	1 686	360 380	297	50 585	812	151 788	414	18 857	487	54 758
2 003	2 562	568 880	276	37 453	862	172 150	424	19 800	476	52 137
2 004	4 433	1 164 910	310	38 022	935	92 100	473	27 609	495	53 253
2 005	6 749	1 550 704	299	37 400	996	89 766	493	26 078	510	51 719
2 006	7 392	1 818 366	330	43 225	1 055	119 757	508	33 124	524	52 985
2 007	7 218	1 791 893	350	49 817	1 200	136 216	520	33 800	530	53 592
2 008	11 415	2 708 890	332	58 858	1 087	128 546	516	35 600	584	67 160
2 009	14 200	3 588 962	314	48 124	944	112 336	520	36 400	550	63 250
2 010	18 800	6 206 320	374	66 975	1 045	124 355	535	37 440	578	67 050
2 011	24 000	7 221 700	558	121 933	942	103 754	640	48 814	576	70 628
2 012	30 200	########	845	186 127	1 004	116 165	357	25 704	485	57 230
2 013	35 000	########	1 088	543 000	1 190	339 500	325	36 000	485	64 957
2 014	33 000	########	1 228	611 000	1 270	357 500	380	34 200	500	125 000
2 015	33 000	########	2 063	#######	1 320	396 000	420	42 000	610	152 500
2 016	34 000	########	2 520	#######	1400	417000	500	50000	670	167400

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم52: أنواع المحاصيل الحقلية

ENSEMBLE DES CULTURES MARAICHERES

Unité :(ha - qx)

Année	6- الكرنب Choux Verts		7- القرنبيط Choux fleurs		8- اللفت Navet		9- الفول الأخضر Fèves verts		10- الجلبانة Petit Pois	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	0	0	6	570	217	21 264	264	11 724	34	1 443
2 001	0	0	7	570	220	17 798	237	10 374	43	1 632
2 002	0	0	8	720	215	16 425	222	10 807	53	2 079
2 003	21	5 250	6	320	217	17 878	184	11 705	57	2 571
2 004	0	0	7	640	206	17 963	170	11 992	71	3 384
2 005	0	0	9	815	201	17 747	177	15 739	78	3 938
2 006	80	4 000	35	1 950	185	17 035	170	11 412	79	4 060
2 007	30	1 465	11	790	192	16 929	211	13 702	95	4 662
2 008	17	852	15	1 490	202	22 624	187	12 675	80	4 808
2 009	2	90	4	190	180	20 340	220	15 180	109	7 084
2 010	0	0	4	96	162	18 480	178	12 290	114	7 440
2 011	0	0	6	452	178	19 116	206	18 169	133	7 231
2 012	0	0	10	504	124	14 449	173	14 713	152	11 148
2 013	0	0	5	490	130	14 320	196	15 334	142	10 303
2 014	0	0	6	600	150	30 000	200	16 000	130	10 400
2 015	0	0	5	500	160	40 000	180	16 200	166	14 940
2 016	0	0	16	1600	290	58000	390	31200	340	27200

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم53: أنواع محاصيل الحقلية

ENSEMBLE DES CULTURES MARAICHERES

Unité :(ha - qx)

Année	11- فلفل حار Piments		12- فلفل حلو Poivrons		13- الخيار Concombres		14- الباذنجان Aubergines		15- البطيخ الأحمر والأصفر Melons-Pastèques	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	237	17 818	17	2 794	10	556	85	8 242	1 200	168 000
2 001	238	18 189	33	4 139	15	1 057	65	6 353	1 160	171 057
2 002	252	19 387	28	3 356	8	1 161	90	8 634	1 085	166 783
2 003	259	21 483	27	3 805	8	608	205	9 545	1 160	196 943
2 004	317	24 771	20	3 615	25	2 760	100	8 586	1 212	205 368
2 005	270	28 287	25	4 693	28	3 390	91	8 567	1 509	277 962
2 006	262	25 806	29	5 495	33	3 180	91	9 060	1 426	255 894
2 007	270	29 605	30	5 575	43	4 037	94	7 863	1 500	269 173
2 008	351	44 045	46	11 835	43	5 927	111	12 101	1 224	183 550
2 009	343	42 745	44	9 114	30	3 600	121	14 641	914	138 449
2 010	314	42 386	65	14 779	28	4 008	134	14 750	1 155	180 790
2 011	252	30 539	41	11 420	8	1 374	69	6 842	940	152 737
2 012	312	47 341	54	15 550	15	2 880	126	16 036	1 461	349 055
2 013	314	73 350	71	21 500	26	6 861	145	20 300	1 510	377 500
2 014	310	71 000	67	24 750	27	7 000	150	21 000	1 605	436 375
2 015	480	120 000	107	34 000	44	16 000	183	37 800	2 005	805 160
2 016	485	138500	104	35200	35	14900	191,12	42472	1 559	753 160

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم54: أنواع المحاصيل الحقلية

ENSEMBLE DES CULTURES MARAICHERES Unité :(ha - qx)

Année	16- الكوسة Courgettes		17- اللوبيا الخضراء Haricots verts		18- أنواع أخرى autres légumes		مجموع المحاصيل الحقلية Total maraichères	
	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production	Superficie	Production
2 000	71	5 404	5	340	553	44 429	5 330	596 578
2 001	66	4 883	8	383	527	49 067	5 486	654 714
2 002	73	5 309	9	498	628	46 925	6 367	918 452
2 003	80	6 460	16	750	609	45 632	7 449	1 173 370
2 004	78	6 901	22	1 184	606	54 327	9 480	1 717 385
2 005	105	8 771	22	1 184	572	39 568	12 134	2 166 328
2 006	99	8 095	26	1 520	448	49 098	12 772	2 464 062
2 007	100	8 177	31	1 669	629	67 195	13 054	2 496 160
2 008	113	11 280	28	1 790	1 114	104 830	17 465	3 416 861
2 009	88	10 089	27	1 790	1 077	105 004	19 687	4 217 388
2 010	66	7 600	18	1 250	1 058	109 256	24 628	6 915 265
2 011	76	8 148	22	1 234	757	82 794	29 404	7 906 885
2 012	68	8 493	27	1 587	787	75 290	36 200	########
2 013	39	6 440	19	1 140	881	82 434	41 566	########
2 014	43	8 200	20	1 200	1 064	144 775	40 150	########
2 015	130	43 900	33	2 680	1 760	465 320	42 666	########
2 016	133	48000	25,34	2068	1 808	465 700	44 466	########

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم55: النخيل

Unité :(ha - qx)

Année	Superfic المساحة المغروس ieCultivée	nombre عدد النخيل المغروس de palmiers complantés	المساحة Superficieen المنتجة rapport	عدد النخيل المنتج nombre de palmiers en rapport	إنتاج Productions التمور de dattes
2 000	26 057	2 744 418	20 477	2 156 782	1 074 687
2 001	27 395	2 774 000	21 134	2 140 000	1 275 000
2 002	28 201	2 883 656	21 892	2 238 579	1 236 187
2 003	29 294	3 004 000	23 079	2 293 643	1 400 000
2 004	30 347	3 114 297	22 823	2 344 821	1 150 000
2 005	31 310	3 230 619	23 474	2 422 099	1 395 000
2 006	32 593	3 429 089	23 635	2 464 864	1 335 405
2 007	33 687	3 542 473	24 236	2 556 229	1 503 457
2 008	33 900	3 613 412	24 645	2 631 473	1 378 436
2 009	35 447	3 657 259	26 070	2 689 826	1 541 290
2 010	35 700	3 687 582	27 186	2 800 217	1 674 950
2 011	35 895	3 710 795	28 884	3 026 587	1 908 420
2 012	36 191	3 729 820	30 231	3 117 304	2 022 870
2 013	36 317	3 745 183	32 562	3 357 849	2 137 520
2 014	36 335	3 747 330	33 580	3 464 400	2 312 000
2 015	36 680	3 788 449	35 040	3 619 351	2 474 000
2 016	37 070	3 835 630	35 920	3 704 300	2 533 100

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم56: إنتاج الزيتون

PRODUCTION DES OLIVIERS Unité :(ha - qx)

Année	المساحة المغروسة للزيتون Superficie occupée en masse (ha)	عدد أشجار الزيتون المزروع nombre de Oliviers complantés	عدد أشجار الزيتون المنتج nombre de Oliviers en rapport	إنتاج الزيتون الإجمالي Production totale d'olive			إنتاج الزيت (هل) Production d'huile hl
				زيتون الطاولة table oliviers de	زيتون الزيت Oliviers d'huile	مجموع الزيتون Total d'olive	
2 000	12	8 400	2 500	175	0	175	0
2 001	12	8 400	3 000	300	0	300	0
2 002	17	10 330	5 940	820	0	820	0
2 003	25	9 028	4 148	632	100	732	10
2 004	84	33 600	7 270	713	592	1 305	65
2 005	686	172 240	7 065	1 240	600	1 840	60
2 006	1 524	505 260	10 920	1 230	270	1 500	30
2 007	2 532	1 043 490	16 030	1 440	136	1 576	15
2 008	2 801	1 064 270	55 520	2 925	563	3 488	43
2 009	2 804	1 065 469	164 200	6 530	580	7 110	58
2 010	2 913	1 098 669	217 000	8 790	682	9 472	82
2 011	2 913	1 098 629	320 000	8 877	1 563	10 440	156
2 012	2 913	1 098 629	390 000	12 350	2 350	14 700	235
2 013	2 913	1 098 629	480 000	11 980	3 240	15 220	388
2 014	2 913	1 098 629	502 500	11 790	4 290	16 080	390
2 015	3 000	1 133 360	562 500	13 200	4 800	18 000	530
2 016	3 100	1 153 360	650 000	26 630	15 370	42 000	1 840

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم57: المواشي والأغنام والدواجن

Unité : Tête

Année	Bovinsالأبقار	Ovinsالأغنام	Caprins الماعز	Camelins الإبل	Aviculture chair دجاج اللحم	Aviculture Ponte دجاج البيض
2 000	2 750	435 000	390 000	22 000	388 000	190 800
2 001	2 770	437 000	392 000	23 000	390 000	190 000
2 002	2 780	438 000	393 000	24 000	391 000	191 000
2 003	3 260	456 000	415 000	25 000	366 000	212 600
2 004	3 530	491 000	440 000	27 000	374 000	193 800
2 005	3 640	494 000	449 000	28 000	262 000	191 800
2 006	3 690	521 000	491 000	29 000	202 000	115 100
2 007	4 040	551 000	517 000	30 000	104 000	109 400
2 008	2 990	496 000	448 000	28 000	260 000	136 200
2 009	2 890	441 000	430 000	27 000	282 000	244 300
2 010	3 300	465 000	470 000	30 000	276 000	162 000
2 011	3 880	488 000	484 000	31 000	258 000	224 000
2 012	3 250	508 000	496 000	34 000	231 000	230 000
2 013	3 500	538 000	526 000	37 000	639 000	225 800
2 014	16 000	550 000	532 000	38 000	795 000	72 400
2 015	16 500	560 000	540 000	40 000	882 000	71 800
2 016	22 300	635 000	542 000	42 000	1 584 000	42 600

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي

جدول رقم58: المنتوجات الحيوانية

Unité : litres -qx - U

Année	Lait (milliers de litres)	Viandes Rouges (qx)اللحوم الحمراء	Viandes blanches (qx)	Œufs (10^3 U) البيض	Laine (qx) الصوف	Peaux et cuirs (qx) الجلد
2 000	19 300	62 200	9 200	40 000	3 280	6 850
2 001	20 100	63 000	9 400	41 000	3 300	6 900
2 002	20 800	63 500	9 480	41 020	3 310	6 930
2 003	22 600	71 900	9 145	45 700	3 430	7 680
2 004	22 000	77 320	8 410	41 730	3 690	8 250
2 005	22 000	79 160	6 360	39 940	4 450	8 400
2 006	24 700	83 720	4 900	24 720	4 740	9 000
2 007	26 000	91 070	2 440	23 520	4 920	9 860
2 008	30 000	76 230	4 320	29 280	3 720	8 280
2 009	29 800	96 550	6 440	33 020	3 750	10 460
2 010	29 500	100270	6 320	27 050	4 960	11 160
2 011	30 200	103870	6 310	39 390	5 080	11 490
2 012	31 600	105620	5 760	39 670	5 490	11 950
2 013	31 700	109940	15 440	20 860	5 600	11 940
2 014	32 500	123000	20 000	14 140	5 800	13 000
2 015	32 800	127650	21 570	18 280	5 880	13 620
2 016	33 800	148780	38 815	10 650	5 980	14 800

المصدر: مديرية الفلاحة ولاية الوادي